جامعة الأزهر
مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

نـــدوة

مشكلة البطالة فى جمهورية مصر العربية

الجزء الأول

٢٣ - ٢٥ من ربيع الآخر ١٤٢٢هـ/١٤ - ١٦ يوليو ٢٠٠١م

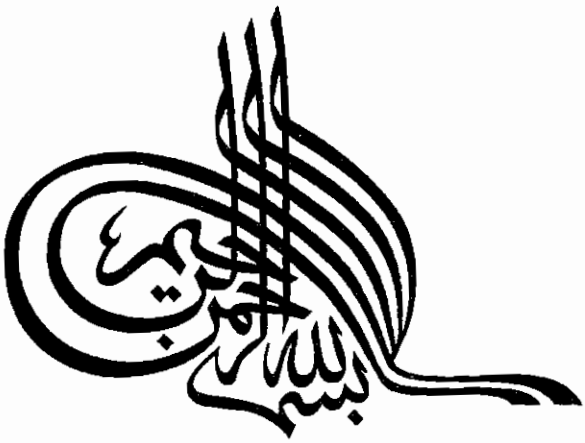
بسم الله الرحمن الرحيم

نـــدوة

مشكلة البطالة فى جمهورية مصر العربية

٢٣-٢٥ من ربيع الآخر ١٤٢٢هـ الموافق ١٤-١٦ من يوليو ٢٠٠١م

برعايـــــة

فضيلة الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور / محمد سيد طنطاوى

شيخ الأزهر

رئيس النـــدوة

فضيلة الأستاذ الدكتور / أحمد عمر هاشم

رئيس الجامعة

ضيفا شرف الندوة

معالى الأستاذ الدكتور / محمد زكى أبو عامر

وزير الدولة للتنمية الإدارية

معالى اللواء / مصطفى عبد القادر

وزير الدولة للتنمية المحلية

مقرر الندوة

الأستاذ الدكتور / محمد عبد الحليم عمر

مدير مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي - جامعة الأزهر

ندوة البطالة

كلمة أ.د/ أحمد عمر هاشم رئيس جامعة الأزهر

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه والتابعين ومن تبعهم إلى يوم الدين

أما بعد

فأرحب بحضراتكم أطيب ترحيب فى هذه الندوة التى نعتز فيها كل الاعتزاز بإسهام معالى الوزير اللواء مصطفى عبدالقادر وزير الدولة للتنمية المحلية وقد عرض لنا عرضاً رائعاً لبرنامج الحكومة وما ينبغى أن يكون بالنسبة لجهد الحكومة فى هذا المجال.

ونرحب بالسادة الحاضرين الذين يشاركوننا فى هذه الندوة التى تأتى فى مرحلة من أهم المراحل ومنعطف يمر به مجتمعنا المصرى فى هذه الأونة.

وأنا سعيد كل السعادة بهذه الكلمات القيمة التى استمعت إليها خاصة من مسؤول حكومى ومن مسؤول تطوعى وضعوا النقاط فوق الحروف فعلاً وربما كان أبناؤنا الذين أحدثوا هذه الضجة لم يسمعوا هذه الكلمات من قبل وأود من السادة الحاضرين من رجال الإعلام وغيرهم أن ينقلوا هذه الصورة المشرقة التى استمعنا إليها الآن والتى تطمئن أبناء مصر شباباً ورجالاً وكهولاً وشيوخاً ونساء وأحب أن أشير فى هذا اللقاء كما ألمح إليه اللواء مصطفى عبدالقادر أن الجامعات تمثل صروح

العلم وقلاع المعرفة ولها اسهاماتها فى التنمية وفى جامعة الأزهر وفقنا الله تعالى لقيام ٤٦ مركزا بحثيا يخدمون المجتمع ويقدمون عطاء رائعا من خلال أعضاء هيئة التدريس والباحثين كل فى مجال تخصصه فنحن الليلة مع مركز الاقتصاد الإسلامى وغدا مع غيره من المراكز البحثية التى تخدم قضية التنمية وتخدم الجانب الأكاديمى والجانب البحثى.

والحقيقة أن هذه المراكز وكليات جامعة الأزهر تقدم العطاء العلمى والحضارى وتسهم فى حل مشكلة البطالة كما استمعنا إليها لأن ديننا الحنيف حثنا ألا نجلس فى بيوتنا وننتظر من يناديا للعمل ولكن أمرنا الإسلام أن نبحث وأن نسعى وأن نسير فى الأرض قال تعالى: (قل سيروا فى الأرض) كما أمر الدولة أيضاً أن تهيأ الأعمال للعاطلين فلابد من وحدة تضامنية بين الدولة وبين رجال الأعمال وبين الجمعيات التطوعية والجامعات المصرية والمراكز البحثية كل هذا فى بوتقة واحدة يمكن أن تنصهر فيها المشكلة لتأتى بالحلول الناجحة لذلك لما سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أفضل العمل قال: إيمان بالله قال فأى البقاع أفضل قال أغلاها ثمنا وأنفسها عند أهلها قال فإن لم نجد قال تعين صانعا أو تصنع لأحد أى تعين الذين يريد أن يتهيأ للصنعه.

وبين لنا ديننا أن أعظم ما يأكله الإنسان ما كان من كده ومن عرقه قال صلى الله عليه وسلم (ما أكل أحد طعاماً قط خيرا من أن يأكل من عمل يده وإن نبى الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده) فلماذا ضرب المثل بداود لأنه كان ثريا وذا مال ومع ذلك كان يصنع الدروع

الواقيات التى يتقى بها فى الحروب وذلك إشارة إلى أن الإسلام يجعل للعمل قيمة عليا ليس فقط من أجل أن يأكل الإنسان بل من أجل عمارة الحياة ومن أجل أن يقدم عطاءه لها يقول الرسول صلى الله عليه وسلم (إذا قامت الساعة وفى يد أحدكم فسيلة فليغرسها) حتى لو عرف أن القيامة ستقوم ولن يجنى أحد ثمار هذه الفسيله فعليها أن يغرسها ولن يهدر قيمة عمله.

(ولما جاء سائل يسأل رفض رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك وسأل هل فى بيتك شيء فلم يجد غير غطاء وإناء يشرب فيه فباعهما فى المزاد وقدم بنصف الثمن طعاما لأهله وصنع بالنصف الآخر قدوما وقال له اذهب فاحتطب ولا أرينك خمسة عشر يوما) وفى هذا يعلمنا الرسول صلى الله عليه وسلم ألا ننتظر الأعمال ذات الوجاهة أو ذات المناصب إلى آخره بل على الإنسان أن يقوم بالمتاح وسيعتلى المناصب شيئا فشيئا كما سينجح شيئا فشيئا والإنسان الذى يكدح فى حياته والذى يتعب من أجل لقمة العيش إنما هو مجاهد فى سبيل الله لذلك لما وجد الصحابة شابا جلدا فى عمله يضرب الأرض بقوة فقالوا لو كان هذا فى سبيل الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان خرج يسعى على أولاد صغار فهو فى سبيل الله ولو كان خرج يسعى على أبوين كبيرين فهو فى سبيل الله ولو كان خرج يسعى على نفسه يعفها فهو فى سبيل الله ولو كان خرج يسعى رياء ومفاخره فهو فى سبيل الشيطان.

ومن هنا فعلينا أن لا ننتظر العمل بل يجب أن نسعى من أجل الحصول عليه كما يجب على الدولة أن تسعى لحل مشكلة هؤلاء العاطلين وكذلك واجب رجال الأعمال والجامعات والمراكز البحثية أن تتضامن فى وحدة واحدة من أجل حل هذه المشكلة وهذه المشكلة ليست بالصورة الضخمة التى تجعلنا نتشاءم ونيأس من حلها فهى موجودة حتى فى أكبر الدول المتقدمة والتى نريد أن تصل إلى أسماع أبنائنا حتى يستريح ضمائرهم وقلبهم من هذه القضية ويستريح كل من يحيا على أرض الكنانة مصر التى نرجو الله أن يرفع من شأنها وأن يعزها أبدا.

وشكر الله لكم وأشكر معالى الوزير اللواء مصطفى عبدالقادر ومعالى الوزير عمر عبدالآخر وشكرا لحضراتكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ندوة البطالة

كلمة اللواء مصطفى عبدالقادر وزير الدولة للتنمية المحلية

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وبعد

نلتقى اليوم فى دراسة وحوار حول قضية من أهم القضايا التى يهتم بها كافة مراكز اتخاذ القرار فى مصر وهى قضية البطالة.

وقبل أن أدخل فى الموضوع أشكر أ.د. أحمد عمر هاشم وأ.د. محمد عبدالحليم عمر على هذه الدعوة الكريمة للمشاركة فى هذه الندوة

وأؤكد أن وجودنا فى هذه الجامعة العريقة وهذا الصرح الكبير لن نجد فيه إلا كلمة سواء وأن معالجة مثل هذه القضايا بهذا المجمع الإسلامى الرائع بلا شك سيجد أبعاد جديدة فى القضية وكما سمعت الأن أن هناك تجارب فى مصر للاقتصاد الإسلامى ساعدت هذه التجارب على تحقيق إنجازات كبيرة فى هذا المجال.

ولن يكون هذا اللقاء لقاء عارض فى بداية هذه الندوات ثم نذهب بعد ذلك ولا نلتقى وليسمح لنا الدكتور أحمد عمر هاشم والدكتور محمد عبدالحليم عمر بالتواجد سواء بأنفسنا أو بزملائنا فى كافة ورش العمل لهذه الندوات لكى نتعرف على هذه التجارب ولعلها فعلاً تكون إضافة لنا كبيرة وتنير لنا الطريق.

لقد تحدث كاقة الأعزاء عن أسباب قضية البطاله وكما سمعتم أن

تشخيص هذه القضية من حيث الكثافة السكانية وكثرة الخريجين وسوق العمل والتحول الاقتصادى وأعتقد أن جميع من تحدثوا عن هذه الأسباب قد وفوها حقها وإلى جانب ذلك أعطوا بعض الاقتراحات والمعالجات الجادة والهادفة جدا على هذا الطريق ولذلك لن أكرر هذا الكلام ولكنى سأحاول بقدر الإمكان أن أتعمق فى نقطة واحدة ثم نلتقى معا فيما فعلته الدولة بالنسبة لهذه الحلول وإذا أذنتم لى أن أفتح باب الحوار فلعل فى الحوار إضافة كبيرة لنا جميعا.

وتعلمون جميعاً أن الدولة إنتقلت من النظام الإشتراكى والاقتصاد المقيد إلى الاقتصاد الحر ومعنى ذلك أن الدولة فى هذه القضية بالذات انتقلت من الالتزام بأن يكون تعيين الخريجين فى الحكومة والعمل الرسمى إلى الاقتصاد الحر الذى يفتح الباب على مصراعيه للقطاع الخاص والمؤسسات الاقتصادية الحرة والمشروعات الاقتصادية ذات الطابع الخاص بالإضافة إلى دور المجتمع المدنى فى تشغيل الخريجين وهو ما يقلص تماما دور الدولة عن الالتزام بالتعيينات وإذا وجدت الدولة بكافة مؤسساتها أنها تريد موظفين فعليها أن تعلن عن مسابقات لشغل هذه الوظائف وعلى الكافة الدخول فى هذه المسابقات.

وهنا كان ميزان النجاح ليس فى التزام الدولة بالتعيين ولكن بقدره الدولة على فتح آفاق للعمل من خلال الاقتصاد الحر والحقيقة أن الدولة كانت تعى تماما أنه سيكون هناك اختناقات فى سوق العمل نتيجة هذا التحول الذى لم يكن مفاجئا فقد جاء تدريجيا وأى باحث أو عالم

يستطيع أن يستقرأ المستقبل لابد وأن يعرف أنه ستكون هناك اختناقات فى سوق العمل نتيجة لهذا التحول وخاصة فى ظل عملية الكثافة السكانية والقضية السكانية الضاغطة فى مصر خاصة فى مجتمع محدودى الدخل والفقراء.

فكلما زاد الفقر فى موقع معين فى قرى مصر كلما زاد الإنجاب وهذه القضية شديدة الضغط بالنسبة لمشكلة البطالة فليس هناك تكافؤ اطلاقا بين دخل الأسرة وعدد الأسرة مع المحاولات المستمرة من أجهزة الدولة والمؤسسات الدينية للتوعية بخطورة هذه القضية والحث على محاولة تحديدها فالعامل الأول هو كثرة السكان وضغوط المشكلة السكانية والعامل الثانى هو أن وجود فرص العمل يرتبط ارتباطا شديدا بالقطاع الخاص بكافة الأبعاد الاقتصادية والأبعاد المؤثرة على السوق الاقتصادية وعلى السيولة وغير ذلك من الأمور التى تمثل بعدا اقتصاديا هاما فى سوق العمل وليس هذا فى مصر وحدها ولكن فى العالم أجمع.

وهناك نسبة عالمية لمشكلة البطالة تكون فيه الأمور آمنه مع وجود البطالة وهى أن نسبة البطالة لا تتعدى ٤,٥٪ من قوى التشغيل التى تعمل فى أى دولة من الدول وهذه النسبة آمنة يمكن معالجتها من خلال أمور كثيرة فيوجد فى بعض الدول الضمان الاجتماعى الذى تكفله الدولة لمثل هؤلاء العاطلين دون عمل أو بعض الحلول الأخرى مثل العمل المؤقت وصرف الغذاء والعلاج للأسر والذى يخفف من حدة المعاناه

المعيشية بالنسبة لهؤلاء الناس لحين وجود العمل المناسب لهم.

إذا فالنسبة الآمنة للبطالة فى العالم كله تقريبا من ٤ إلى ٤,٥٪ من قوى التشغيل أما هنا فى مصر فقد بلغت النسبة أكثر من ذلك ٩٪ تقريبا ومن هنا كانت المشكلة فى مرحلة حادة ومرحلة فعلا تستحق البحث عن علاج لها وأن نكون صرحاء مع أنفسنا بأن هناك مشكلة حادة فى مصر.

كما أن هناك معادلة من طرفين إذا اقتحمت الحكومة هذه المشكلة فهذه شجاعة بلا شك وإذا وعدت فلابد وأن تفى بوعدها بوجود حلول عملية لها ولو ' تت الحلول فى إطار الحد ممن المشكلة وليس معالجتها معالجة نهائيه أما الحد الآخر من المعادلة أن تتجاهل الحكومة هذه المشكلة بألا تتدخل فيها بنفسها وتتركها للسوق المحلى ليحل المشكلة بنفسه من خلال مشروعات القطاع الخاص ومن خلال المشروعات القائمة ومن خلال الإعلان عن الوظائف الحكومية والوظائف المؤقته ومن خلال العمل الخيرى والاتحاد العام للجمعيات والعمل الأهلى فاقتحام المشكلة ومحاولة الحكومة لايجاد حلول لها يمثل شجاعة منها ولا نستطيع أن نقول إن الحكومة غافلة عن هذه المشكلة الحادة ولكنه يرتبط بحلول عملية بلا شك فماذا تستطيع أن تقدم فى هذا المجال؟

ثم تأتى حلول أخرى من خارجها كما أشار إلى ذلك الإخوة الكرام تتمثل فى السوق.

ومن هنا اختارت الحكومة المعالجة الأولى لأن النسبة وصلت إلى ٩٪

وأصبح هناك إلحاح من الأسر وبخاصة الفقيرة ومحدودى الدخل فى قرى مصر وفى كل أحيائها ولابد وأن تكون هذه المعالجة عملية ومدروسة ومن هنا يطرح سؤلا هذه المعالجة تحسب للحكومة أم تحسب ضدها، لابد وأن يحسب لها.

فماذا صنعت الحكومة، قامت الحكومة بعمل لجان وزارية متخصصة برئاسة السيد رئيس الوزراء أ.د/ عاطف عبيد تضم هذه اللجان كل المتخصصين بمعنى أن الوزارات المتخصصة فى هذا الموضوع تشارك فى هذه اللجان وهى وزارة التنمية المحلية - وزارة التنمية الإدارية - وزارة المالية - وزارة التخطيط والتعاون الدولى - وزارة الإنتاج الحربى - وزارة الشباب - وزارة القوى العاملة بالإضافة إلى كل البنوك المتخصصة فى الإقراض الشعبى أو فى المشروعات والصناعات الصغيرة والمتناهية الصغر وبعض الجمعيات التى تعمل فى مجال تشغيل الخريجين وهذه الجمعيات إما جمعيات أهلية أو جمعيات رجال أعمال أو اتحادات صناعية الخ.

واجتمع كل هؤلاء لحل المشكلة فاستبان الآتى:-

تحت عنوان التوظيف الحكومى هناك عدة حقائق:

أولا: تضخم هائل فى الجهاز الوظيفى الحكومى وبالتالى لابد عند التوظيف فى الحكومة أن يكون هناك حساب جيد لعدد الفرص المتاحة فى مثل هذا حتى لا توجد بطالة مقنعة تؤثر أصلا على مسيرة العمل الحكومى مما يؤدى إلى روتين شديد وغير ذلك.

ثانيا: إن المرتبات التى تمنح لأى شاب يعمل فى الحكومة ستخضع للقانون (قانون الموظفين) وبالتالى ستكون هذه المرتبات قد لا تتوائم إطلاقا مع المعاناه المعيشية والظروف الظاغطة.

ثالثا: لابد وأن تكون هذه الوظائف مرتبطة بعمل مطلوب فعلا لحاجة المجتمع إلى ذلك كالتدريس والتمريض والدعوة الإسلامية.

رابعا: التمويل اللازم لاعطاء مرتبات ثابتة ومستمرة لئلا تفتح آفاق وعمل مع عدم وجود التمويل اللازم لذلك فهناك ضغوط مالية مرتبطة بهذا الأمر.

فوجد بداية الأمر أن هناك ١٥٠ ألف وظيفة متاحة للشباب فى هذا العام وهذه الوظائف ماذا تمثل ؟ بلا شك أن اللجان الوزارية بخبرائها حسبت شيئين: (١) عدد العاطلين عن العمل فى مصر وتوظيفهم ولابد وأن يكون شابا قادرا على العمل يبحث عنه وراغب فيه وفى حاجة إليه أما من عنده عمل ويريد أن يحسن دخله فليس داخلا فى هذه القضية وهناك غير القادرين على العمل وهم ينقسمون إلى قسمين -

أ- غير القادرين على العمل لأنه من ذوى الحاجات الخاصة (المعوقين).

ب- غير القادر على العمل لأسباب أخرى وهذه قضية اجتماعية تتدخل فيها الشؤون الاجتماعية والجمعيات الخيرية وهذا موضوع آخر غير موضوع البطالة.

وهناك من هو قادر على العمل ولا يرغب فى العمل فهل يدخل هذا

ضمن البطالة؟ فهناك من لا يريد أن يترك بلده للعمل فى منطقة صناعية أخرى فهو يريد عمل فى بلدته ولا يريد أن ينتقل إلى مكان آخر.

وهناك من يريد أن يعمل فى الحكومة ولا يرضى بديلا لها مهما كان المرتب ضئيلا فلا يرضى بالعمل الحر والخاص مع أن المرتبات أضعاف أضعاف ما يأخذه من الحكومة لكن نتيجة الخوف من المستقبل والقلق من أجله وعدم فهم أن المستقبل للعمل الحر والخاص.

فلابد من وجود إحصاء متكامل من خلال مفهوم متكامل للبطالة فالحكومة قالت إنها تحتاج إلى ١٥٠ ألف موظف وبعد عدة محاولات أخيرة قالت إنها تحتاج إلى ١٧٠ ألف موظف.

والدولة نظرت إلى المشكلة فوجدت أنه لابد من توظيف ٨٠٠ ألف سنويا للقضاء على مشكلة البطالة على الأقل للمدة القادمة وذلك لكى تصل نسبة البطالة إلى النسبة الآمنة مع الأخذ فى الحسبان أعداد الخريجين التى تتخرج سنويا من الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة بالإضافة إلى الذين لا يكملون مسيرتهم التعليمية ويتوقفون عند مرحلة الإعدادية أو الثانوية.

ونظراً لذلك قسم الموضوع إلى مجموعة من البرامج وقد تم الإعلان عن أول برنامج فحدث لبس عند الشباب إذ تضمن البرنامج معيار السن للحصول على وظيفة وهو سن ٢٨ سنة للمؤهل العالى وسن ٢٤ سنه للمؤهل المتوسط فمن زاد عن ذلك بدأ يشعر باستياء شديد لأنهم

حرموا من حق الحصول على وظيفة.

والحكومة لم تغفل عن هذا الأمر لأنها تحتاج إلى ١٧٠ ألف فقط فوضعت ضوابط لذلك إذ أنها لو لم تضع هذه الضوابط لما أمكنها تحديد ١٧٠ ألف فقط لأن الأعداد الهائلة التى ستأتى راغبة فى الوظيفة تفوق هذا العدد بكثير.

البرنامج الثانى هو برنامج وزارة التنمية المحلية وهناك برامج ثلاثة أخرى تعلن قريبا.

البرنامج الثانى برنامج معلومات التنمية المحلية فى القرى والأحياء حيث يوجد ٤٥٢٢ قرية و٧٧ حى وهذا البرنامج يعتمد على عمل مركز معلومات للخريطة المعلوماتية للتنمية فى كل قرى مصر وفى كل أحيائها وفى كل مركز أو قرية سيتم تعيين خمسة من الشباب والفتيات أو حى من الأحياء التى تقع فى المنطقة المركزية وفى كل مركز سيتم تعين عشرة من الشباب وهؤلاء ستكون مهمتهم جمع معلومات عن طريق الحاسب الآلى، معلومات عن السكن والمواليد والوفيات - العمال - العاطلين وغير ذلك فكل معلومة خاصة بالقرية أو الحى سيتم إدخالها على الحاسب الآلى وكذلك المشروعات العامة والمشروعات التى تقوم بها وزارة التنمية المحلية وهى عبارة عن ربع مليون جنية لكل قرية أو نصف مليون جنية لكل قرية أو حى إذا وقع فى المنطقة المركزية وهى القاهرة والجيزة والقليوبية.

وسيتم تعيين خريجى الجامعات بمرتب ١٥٠ جنية وخريجى المعاهد

العليا بمرتب ١٢٠ جنية أما خريجى المعاهد المتوسطة فبمرتب ١٠٠ جنية كعاملين فى الحكومة والوظائف مستمرة ودائمة وعليهم أن يقوموا بتحديث المعلومات ومتابعة المشروعات وهذا البرنامج يستوعب ٣٠ ألف وظيفة وستعلن عن هذا البرنامج خلال الأسبوع القادم وسيتم تدريب هؤلاء على الحاسب الآلى.

فالحكومة لم تقتصر على البرنامج الأول إنما هناك برامج أخرى فالبرنامج الثانى لا يرتبط بسنة التخرج ولا بسن معين ولا يحتاج إلى استثناءات ولا وساطة ولا أى شيء آخر.

وهناك برنامج ثانى لوزارة التنمية المحلية يستوعب ١٠٠ ألف فرصة عمل وهذا البرنامج مرتبط بالاتحاد التعاونى والإنتاجى وهذا الاتحاد يقوم بالإشراف على ٤ مليون حرفى من المهن الحرفية الموجودة فى مصر وهى مهن متعددة يطلق على أصحابها أصحاب الورش فكل هذه البرامج ترتبط بمشروعات حقيقية قائمة أو يتم إنشائها.

والبرنامج الثانى والذى يوفر ١٠٠ ألف فرصة عمل يرتبط بقروض شعبية بفوائد كثيرة مثل القروض التى يعطيها الصندوق الاجتماعى للمشروعات الخاصة بالخرجين بفوائد ٧٪.

فكل صاحب ورشة فى أى محافظة سيشترك فى هذا البرنامج يمنح قرضا ميسرا فى مقابل تعيين الخريجين بصرف النظر عن سنة التخرج والعمر بشرط واحد وهو ألا يكون من العاملين فى جهة أخرى ولم يحصل على أرض من الدولة بضمان مشروع خاص ولم يحصل على

قرض من الصندوق الاجتماعى أو صندوق التنمية الاجتماعية لإقامة مشروع وسيكون القرض كالآتى:-

كل فرصة عمل يوفرها صاحب ورشة يحصل فى مقابلها على قرض مقداره عشرة آلاف من الجنيهات ويصل القرض إلى ٦٠ ألف جنية وبالتالى سيقوم صاحب الورشة بتطويرها وإدخال التقنية الحديثة فيها وما إلى ذلك لاستيعاب عمالة جديدة.

وهذا البرنامج سيساهم فى إحياء مهن كادت أن تنتهى مثل الصدف والماس والذهب والفضلمهن البيئية بالإضافة إلى التجارة والحدادة وغيرها من المهن الحرفية.

وقد قمنا بعمل برنامج فى محافظة القاهرة وكان ناجحاً نجاحا باهرا وتم إحياء مهن التراث التى كادت أن تضمحل أو تنحصر فى جيل واحد وتم تدريب الشباب عن طريق الصناع المهرة فى هذا المجال وأعطيناهم حافزا عن كل متدرب وتم اعطاؤهم المواد الاولية ويتم بيع المنتجات لحسابهم وتم إنهاء الدورات بنجاح باهر وطلب المتدربون برامج ثانية لإحياء بعض المهن وتخطفتهم بعض الورش.

وهذا البرنامج سوف يستوعب ١٠٠ ألف فرصة عمل وسيتم الإعلان عنه فى أول أغسطس على مستوى ورش القطاع الإنتاجى.

يبقى عندنا برامج قائمة فعلا لكن نقوم بتدعيمها وتنشيطها فهناك برامج الخطة العاجلة للقرى والأحياء وهو عبارة عن ربع مليون جنية لكل قرية ونصف مليون جنية لكل حى أو قرية فى المنطقة المركزية وهذا

البرنامج قائم وقام بتحقيق مشروعات كثيرة جدا بناء على رغبة أبناء القرى أنفسهم لأن اختيار المشروع يتم بمعرفة أبناء القرية وهى المشروعات التى كانوا يتمنونها ولكن لم تتحقق مثل رصف الطرق أو اشتراك مجموعة من القرى فى عمل كبرى يربط بينهم أو إنارة طريق أو مرشحات للمياه وغير ذلك.

وهذا البرنامج قائم منذ تسعة أشهر وهذا البرنامج يتم تمويله بمليار و١٧٣ مليون فى السنه وخلال الخمس سنوات ٦ مليار جنية وهذا المشروع يتيح فرص عمل للشباب والخريجين وقد تم ربط المشروع بأمرين: أن المقاول الذى سيقوم بالمشروع من أبناء المحافظة وأن الذين يعملون فى هذا المشروع هم من أبناء القرية.

وتم الإتفاق مع المقاولين على أن العمال المهرة من اختصاصة هو لكن لابد وأن يكون بجوار هؤلاء المهرة بعض شباب الخريجين.

وهذا البرنامج يعرض عنه مذكرة على السيد رئيس الوزراء كل أسبوع وتشترك فيه الأجهزة والجديد فى هذا الأمر هو الإعلان عن أسماء الشباب الذى تم توفير فرصة عمل لهم عن طريق هذا البرنامج.

وهناك مشروع شروق وهو معروف لحضراتكم ويتم بمشاركة شعبية ويحقق فرص عمل للشباب الخريجين وسوف يتم إعلان أسماء الشباب الذين تم توفير فرصة عمل لهم عن طريق هذا المشروع.

هذه هى مشروعات التنمية المحلية بعد برنامج الحكومة ويأتى بعد ذلك البرنامج الرابع وهو برنامج تدريب ٢٠٠ ألف شاب فى مراكز

التدريب على مستوى المحافظات كلها وهذا المشروع مسؤول عنه وزير الإنتاج الحربى وهذا البرنامج يضم كافة مراكز التدريب فى كل الوزارات.

وهذه المراكز تقوم بتدريب الشباب وتضمن تشغيلهم برتب ١٥٠ جنية لخريجى الجامعة و١٢٠ جنية لخريجى المعاهد العليا و١٠٠ جنية لخريجى المعاهد المتوسطة فهذه البرامج كلها تستوعب ٨٠٠ ألف فرصة عمل وبجانب ذلك هناك الدور المدنى ودور الجمعيات ودور المشاركة الشعبية ودور القطاع الخاص ودور المناطق الصناعية الصغيرة والمتناهية الصغر وقروض التنمية المحلية وقروض الصندوق الاجتماعى وقروض بنك ناصر وأراضى الاستصلاح الزراعى ومشروعات وزارة الزراعة وهذه كلها تستوعب فرص عمل جديدة.

فما أريد أن أقوله هو أن المشكلة لابد لها من حل وقد تدخلت الحكومة بهذه البرامج وهذه البرامج تعتمد على جزء حكومى وجزئ غير حكومى وغير تقليدى.

وكما قلت لحضراتكم لابد وأن نتفاءل ونرى النتائج ولابد وأن نشعر بأن هناك تأثيرات اقتصادية فى العالم وتأثيرات البطالة فى العالم تنعكس علينا ولكننا نحاول التغلب عليها.

ولابد وأن نفهم أبعاد الموضوع ونكون عمليين عندئذ سوف نشعر بأن اهتمام الرئيس مبارك بالشباب فعلا وأن مشكلة البطالة مشكلة خطيرة جدا ولكنها ترتبط بمشاكل أخرى مثل المشكلة السكانية وكثرة الإنجاب

وكثرة أعداد الخريجين من الكليات النظرية.

ونحن على استعداد لقبول أى شىء يضاف إلى ما سبق كمعالجة لهذه المشكلة.

كما أن مراكز البحث العلمى فى الجامعات شريك أصيل فى التنمية وهى مراكز إشعاع علمى ونحن نفتقد بشدة مراكز التنمية البشرية.

مع علمنا جميعا بحاجة الشعب المصرى إلى إمتداد فروع جامعة الأزهر إلى كافة المحافظات وكذلك المعاهد الأزهرية ويدرك ذلك كافة المسئولين والمحافظين والحمد لله على ما تحقق من إنجاز كبير على يد أ.د/ أحمد عمر هاشم يوم أن كنت محافظا للمنيا وتم تخصيص ٥٠ فدان فى المنيا الجديدة لإقامة جامعة الأزهر فى المنيا فى شمال الصعيد وكنت سعيدا بهذا الأمر

وشكرا لسيادتكم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة السيد الأستاذ محمد عمر عبد الآخر

رئيس الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة

فى افتتاح ندوة: مشكلة البطالة فى جمهورية مصر العربية

٢٣-٢٥ ربيع الآخر ١٤٢٢هـ الموافق ١٤-١٦ يوليو ٢٠٠١م

فضيلة الأستاذ الدكتور/ أحمد عمر هاشم - رئيس جامعة الأزهر

السيد اللواء/ مصطفى عبد القادر - وزير الدولة للتنمية المحلية

الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الحليم عمر - مقرر الندوة

السادة الحضور

يسعدنى ويشرفنى وجودى بينكم لكى نناقش ونتدارس سوياً أحد أهم المشكلات التى تؤرق معظم دول العالم المتقدمة والنامية على السواء ألا وهى مشكلة البطالة.

وقد تفاقمت هذه المشكلة فى مصر فى العقدين الماضيين وحاولت جهات عديدة تشخيصها والبحث فى هذا الاختلال الكبير فى سوق العمل المصرى وخاصة فى العلاقة بين أعداد الخريجين فى المجالات المختلفة ومدى احتياج سوق العمل لهم، ومحاولة إيجاد الحلول العملية لهذه المشكلة.

وقد ظهرت مشكلة البطالة بوضوح منذ منتصف الثمانينات أثبتت الأبحاث والدراسات التى قامت بها جهات مختلفة أن حوالى ٩٥٪ من العاطلين ينتمون إلى قطاع الشباب فى الفئة العمرية ما بين (١٨ -٢٩ سنة) وهم الباحثون عن عمل لأول مرة وليس لديهم خبرة سابقة فى سوق العمل، وكلهم من حاملى الدبلومات والشهادات الجامعية، وهذه الأرقام إن دلت على شيء فإنما تدل على إهدار الموارد المالية التى أنفقت على تعليم وتخريج هؤلاء الشباب أو بتعبير آخر عدم ترشيد الموارد التى تنفق على التنمية البشرية فى مصر.

والحقيقة الثانية فى هذا الموضوع أن القطاع غير الرسمى فى مصر كما تقول الدراسات يستوعب حوالى ٥ ملايين عامل أى ثلث إجمالى العمالة المصرية، وأمام هذه الحقائق لابد أن تكون لنا وقفه مع هذه المشكلة التى تشكل خطراً كبيراً على المجتمع بأسره، وأحسب أن ندوتكم اليوم بمثابة ضوء أحمر لكل المسئولين فى مصر لكى يبدءوا فى طرح حلول عملية لمشكلة البطالة لعلاج الخلل الكبير فى سوق العمل المصرى وذلك من خلال وضع استراتيجية شاملة مصحوبة بخطط زمنية لتشغيل العاطلين وأن تتوافق وتتكامل هذه الاستراتيجية هدف واحد هو الحد من مشكلة البطالة وتحقيق معدلات نمو وتنمية بشرية معقولة.

وفى هذا الإطار أود أن أقول أن الجمعيات لا يمكن أن تكون ببعيدة عن هذه الخطط والاستراتيجيات .. بل يجب أن تكون ضلعا رئيسياً فى مثلث التنمية الذى يضمها مع الحكومة والقطاع الخاص لما لهذه الجمعيات من سمات خاصة تجعلها قادرة على التعامل مع مثل هذه المشكلات بكفاءة. ومن أهم هذه السمات أن الجمعيات الأهلية لا تهدف إلى الربح وتعتمد على العمل التطوعى بصفة رئيسية كما أنها الأقرب للمجتمع وهى الأعلم باحتياجاته وهى القادرة على تعبئة جهود المجتمع لمواجهة المشاكل التى تعتريه من حين لآخر.

ولقد اتبعت الدولة أساليب عديدة لعلاج مشكلة البطالة إلا أنه لم تستطع هذه الأساليب تحقيق الحل لأسباب كثيرة أهمها السابق مع الزيادة السكانية الكبيرة والتى تسبق كل مشروعات الدولة، إلا أننا هنا نطالب بأن تأخذ الجمعيات الأهلية فرصتها فى إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتى من شأنها توفير فرص عمل كثيرة للشباب وإكسابهم حرفة، ونعلم جميعاً أن هناك دول متقدمة قام اقتصادها على هذه الصناعات مثل

إيطاليا، وقد أثبتت الجمعيات الأهلية قدرتها على إدارة هذا النوع من المشروعات وظهر هذا واضحاً من خلال:

١- مشروعات الأسر المنتجة والتى وصل عددها حوالى ٤٥٠٠٠ أسرة منتجة منذ بدايتها وحتى وقتنا هذا.

٢- مشروعات تنمية المرأة وزيادة الدخل.

٣- المشروعات التى أسندت للجمعيات من الصندوق الاجتماعى للتنمية.

٤- جمعيات الصناعات الصغيرة والمتناهية فى الصغر، وقد أنشئ حديثاً اتحاداً نوعياً يضم الجمعيات التى تعمل فى مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

وهذا قليل من كثير تستطيع الجمعيات القيام به للإسهام فى حل مشكلة البطالة ولدينا تجارب رائدة إن أردتم الاطلاع عليها لجمعيات ساهمت فى توفير الآلاف من فرص العمل من خلال المشروعات المختلفة.

وفى النهاية أود أن أؤكد أن حل مشكلة البطالة ليس بمستحيل إذا ما تضافرت الجهود ووُضعت استراتيجية واضحة تتحدد فيها أدوار القطاعات المختلفة، ويتم تقييمها بعد ذلك لاختيار الأسلوب الأمثل لمواجهة هذه المشكلة القاسية.

ولا يسعنى وأنا فى هذا المقام إلا أن أشكر جامعة الأزهر .. هذا الصرح العظيم الذى عودنا دائماً على مناقشة القضايا الهامة، كما نشكر السادة القائمين على هذه الندوة على حسن التنظيم واختيار الموضوع، وأشكر السادة الحضور على حسن الاستماع.

وفقكم الله لما فيه الخير من أجل مصرنا الحبيبة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة الأستاذ الدكتور محمد عبد الحليم عمر

مدير مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي

فى افتتاح ندوة: مشكلة البطالة فى جمهورية مصر العربية

٢٣-٢٥ ربيع الآخر ١٤٢٢هـ الموافق ١٤-١٦ يوليو ٢٠٠١م

بسم اللّه الرحمن الرحيم .. الحمد لله رب العالمين .. والصلاة والسلام على أشرف المرسلين .. سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم آمين.

السادة ضيوف شرف الندوة

السادة الحضور

السلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته .. وباسم أسرة المركز أرحب بحضراتكم وأشكر لكم كريم استجابتكم لدعوتنا للمشاركة فى هذا اللقاء العلمى الطيب .. وللمعلومية فإن مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي هو إحدى الوحدات العلمية والبحثية بجامعة الأزهر، ومن أهم أغراضه الاسهام فى دراسة المشكلات الاقتصادية فى المجتمع واقتراح العلاج لها من منظور إسلامي، وفى لقاء اليوم نتناول مشكلة البطالة والتى تعنى وجود قوة بشرية قادرة على العمل وترغب فيه وتبحث عنه وترضى بأى عمل ولكن دون جدوى حيث لا توجد فرصة عمل لها، وهى مشكلة هامة وخطيرة، أما أهميتها فتبرز من صلتها بالإنسان اكرم مخلوقات اللّه على وجه الأرض .. وعصب التنمية والتقدم .. وأما خطورتها فتظهر فى أن البطالة تمثل إهداراً وتعطيلاً لأهم مورد اقتصادى بل هو الذى يوجد الموارد الأخرى من رأس المال النقدى والعينى والتكنولوجيا والتنظيم، كما أن البطالة تعنى الجوع والحرمان والمعاناه بل يصل الأمر إلى كون البطالة تعمل على انتشار الجرائم والمفاسد فى المجتمع ...

هذا ولقد تعودت عند التفكير والتخطيط للأنشطة العلمية فى المركز أن أطالع ما دار حول الموضوع من دراسات ومؤتمرات وقرارات حتى نبتعد عن التكرار والاجترار من ناحية، وليكون عملنا فى المركز إضافة مميزة لما قبله من مجهودات ولذا فإنه من خلال رصد لما دار حول مشكلة البطالة من دراسات وإجراءات خرجنا ببعض الملاحظات التى راعيناها عند التخطيط للندوة، ومن أهمها ما يلى:

أولاً: توجد نظريات علمية للمدارس الاقتصادية المختلفة بدءاً من المدرسة الكلاسكية، ثم الماركسية، والنيوكلاسيكية والكينزية، والنقدية، والليبرالية الحديثة وما تنوع عنها من اتجاهات معاصرة، تكلف هذه النظريات على تفسير البطالة من حيث تحديد أسبابها وكيفية علاجها، وبقراءة هذه النظريات والاتجاهات وعلاقتها بموضوعنا نخرج بما يلى:

أ - أن هذه النظريات نشأت فى البلدان الصناعية المتقدمة وتأثرت بالإطار النظرى والمفاهيم والقيم السائدة فى هذه البلاد.

ب- أن هذه المدارس تتناقض مع بعضها ويخطىء اللاحق منها السابق عليها، بل إن بعض النظريات التالية داخل الاتجاه الواحد فى الرأسمالية مثل المدرسة النيوكلاسيكية التى تمثل امتداداً للمدرسة الكلاسيكية اختلفت معها فى تفسير البطالة.

د- مما يزيد من خطورة الاعتماد على الفكر الرأسمالى الذى بدأ ينتشر فى ظل العولمة الآن فى مواجهة مشكلة البطالة وجود تيار فكرى للرأسمالية ينتشر بقوة ينادى بأن البطالة

أصبحت مشكلة تخص أصحابها، وهذا ما يتناقض مع الطرح الإسلامي فى التكافل بين أفراد المجتمع وفى مسئولية الحكومة شرعاً عن رعاياها.

وعلى الرغم من أنه لا يمكن إنكار قيمة مجهودات هذه المدارس فى وجود أساس نظرى يساعد على حل مشكلة البطالة، إلاّ أنه لا يمكن الاعتماد عليها بحالتها فى تفسير البطالة فى مصر لاختلاف الظروف الاقتصادية والقيم الثقافية، وهذا ما يؤكد تقديم الطرح الإسلامي فى هذه الندوة، تحت عنوان العلاج الإسلامي للبطالة.

ثانياً: أن مشكلة البطالة فى مصر ليست مشكلة مستحدثة أو جديدة علينا هذه الأيام بل هى موجودة منذ مدة، وتتطور سواء من حيث حجمها أو أسبابها، كما أنها مشكلة لا تخص مصر وحدها ولكنها مشكلة عالمية أخذت أبعاداً مختلفة وساهمت فيها عوامل متعددة وهذا يتطلب عند النظر إليها مايلى:

أ- الاهتمام المباشر والمركز لعلاج هذه المشكلة بدون تهويل يكتفى فيها بتبادل الاتهامات واللوم، وبدون تهوين إعتماداً على أنها مشكلة عالمية وشأن مصر فيها شأن الدول الأخرى.

ب- أن البطالة فى مصر أصبحت هيكلية وبالتالى يتوقع لها الاستمرار لفترة طويلة والتزايد دائماً، لأن علاج البطالة الهيكلية يتطلب من جانب قوة العمل تخفيض معدل الزيادة السكانية وهذا الإجراء لو اتخذ لن تظهر آثاره إلا بعد حوالى عشرين سنة منذ الولادة وحتى التأهيل للعمل، كما يتطلب الأمر فى نفس الوقت إصلاح نظام التعليم

وربطه باحتياجات سوق العمل وهى الأخرى عملية تستغرض وقتاً طويلاً، أما من جانب عرض العمل ممثلاً فى توفير فرص عمل للعاطلين، فإن ذلك يتطلب زيادة فى الاستثمارات واستراتيجية واضحة إلى جانب إحداث تغيير فى السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، وهذه فضلاً عن صعوبة القيام بها فإن آثارها على علاج البطالة لن يظهر قبل مدة طويلة.

جـ- أن البطالة مشكلة ديناميكية متغيرة وبالتالى يجب عدم التوقف عند الاطروحات السابقة لحلها والتى ثبت فشلها بل يجب تقديم اطروحات ومقترحات جديدة قادرة على مواجهة المشكلة وسرعة الأخذ بها.

د- توجد متغيرات جارية فى المجتمع المصرى أدت إلى تفاقم المشكلة ومنها: الهجرة المرتدة للعمالة المصرية من دول الخليج، ونظام المعاش المبكر، وحالة الركود، وتزايد الديون محلياً وخارجياً، وإتفاقية الجات بما تؤدى إليه من منافسة غير متكافئة بين المنتجات المصرية الأجنبية فى الداخل نتيجة زيادة الواردات، وفى الخارج بما يقلل من الصادرات، إلى جانب تخلى الدولة عن الالتزام بتعيين جميع الخريجيين وتقلص دورها وبالتالى يتناقص احتياجها للعمالة، ويقابل ذلك كله التزايد فى عدد السكان والخلل بين برامج التعليم واحتياجات سوق العمل.

هـ- إن كل إجراءات التكييف الهيكلى التى يمر بها الاقتصاد المصرى تحولاً نحو اقتصاديات السوق سوف تؤدى إلى

تزايد مشكلة البطالة ذلك أنه ثبت تاريخياً فشل آليات السوق فى تحقيق التوظيف الكامل وأن الأمر يحتاج إلى فعل ايجابى من خارج السوق عن طريق الحكومة بالدرجة الأولى وإذا كان نظام العولمة والذى انخرطت فيه مصر يؤدى إلى تراجع دور الحكومة فإن المنظمات غير الحكومية عليها مسئولية كبرى فى تفعيل دورها لحل مشكلة البطالة.

ثالثاً: يحتاج الأمر للتصدى لمشكلة البطالة وجود نظام معلومات يتميز بالدقة والثقة والتفصيل والملائمة، ومن أهم سمات المعلومات فى سوق العمل المصرية ما يلى:

أ- أن مقاييس حجم البطالة هى مقاييس تقريبية لأنها تتم من خلال التعداد العام للسكان كل عشر سنوات ثم بحث العمالة بالعينة كل نصف سنة ومن المعروف أن ذلك يؤدى إلى نسب تقريبية للبطالة.

ب- إن نسبة البطالة تقاس بقسمة عدد العاطلين على قوة العمل فى المجتمع وضربها فى ١٠٠ $\left(\frac{\text{العاطلين}}{\text{قوة العمل}} \times ١٠٠\right)$ وتثار مشكلات بالنسبة لمفاهيم المتغيرات فى هذه المعادلة، فمن المعروف أن البطالة أنواع منها: البطالة السافرة: وتتمثل فى الباحثين عن عمل ولا يجدونه، والبطالة المقنعة: وتتمثل فى حالة وجود عدد من العاملين فعلاً أكثر من الحاجة الفعلية للعمل، ثم هناك البطالة الدورية: التى تحدث فى حالات الركود والكساد، والبطالة الاحتكاكية: الممثلة فى العاملين الذين يتركون عملهم ويبحثون عن عمل

أفضل أو ينتقلون بين الأعمال لأسباب أخرى، ثم هناك العمال المحبطين: الذين هم فى حالة بطالة ولكن ليأسهم توقفوا عن البحث ولا تطولهم إحصاءات البطالة، وهناك الذين يعملون فى أعمال هامشية لا تتناسب مع تأهيلهم أو لبعض الوقت. كل ذلك يؤثر على قياس نسبة البطالة حيث أن المعدل الرسمى الذى تعلنه الحكومة لا يشمل إلا البطالة السافرة فقط، وهذا ما يجعل الأرقام التى تعلن حول البطالة متناقضة ومختلفة فيما بينها، فالاحصاءات الرسمية تعلن أن نسبة البطالة الآن تدور حول ٨٪ ، ١٠٪ من حجم قوة العاملة التى تصل إلى حوالى ١٨ مليون فرد، أى أن حجم البطالة يقدر بحوالى ١,٥ مليون إلى ١,٨ مليون عاطل، وهذا يعبر فقط عن البطالة السافرة، ولو أضفنا إليها أنواع البطالة الأخرى فسوف يزيد عدد العاطلين، والأمر لا يحتاج إلى تبادل الاتهامات حول نسبة البطالة فكلنا يعيش المشكلة ويحس أخطارها. ويتطلب الأمر عدم تشتيت الجهود حول التثبت من رقم حجم البطالة بل يجب البحث عن حلول لها.

د- النقص الكبير فى المعلومات عن سوق العمل سواء من حيث عرض فرص العمل أو الطلب عليها فلا يوجد لدينا سوى اعلانات الجرائد والتى لا تعبر عن حاجة سوق العمل للعمال، ثم التسجيل فى مكاتب العمل وهى عملية لا تحتوى على بيانات كاملة عن فرص العمل أو طالبى الوظائف.

هذا هو موقف مشكلة البطالة فى الفكر الاقتصادى والواقع المصرى من خلال ما سبق أن كتب عنها، وهو ما حاولنا فى الترتيب لهذه الندوة أن نضيف إليه ما يجعلها متميزة ويتمثل ذلك فيما يلى:

أولاً: طرح أفكار حول علاج مشكلة البطالة من منظور إسلامي، ولسنا فى حاجة إلى تأكيد أن هذا الطرح له دوافعه العقائدية ممثلة فى ضرورة التزام المسلمين بأحكام وتوجيهات دينيهم فى جميع مجالات الحياة ومنها المجال الاقتصادى الذى أولاه الإسلام عناية كبرى خاصة عنصر العمل، وأن هذا الطرح لم يكن نظرياً فقط، وإنما عززناه بتجارب عملية لاستخدام آليات إسلامية فى علاج مشكلة البطالة وأثمرت نجاحاً باهراً وهى وإن كانت تمثل حالات فردية إلا أنها تؤكد سلامة الطرح الإسلامي ومن الممكن تعميمها خاصة وأنها تمت فى بعض قرى مصر مما يجعلها تلعب دوراً هاماً فى التنمية المحلية، وسوف تعرض على حضراتكم فى جلسات الندوة نماذج منها إن شاء الله.

ثانياً: تقويم أداء الأجهزة المعنية بمشكلة البطالة فى مصر من خلال عرض المسئولين فيها للمجهودات المبذولة لعلاج مشكلة البطالة، وهذه على ما أظن أول مرة يتم فيها إتاحة الفرصة لهذه الأجهزة مجتمعة فى ندوة واحدة.

ثالثاً: يلاحظ دائماً أنه يتم بحث المشكلات المجتمعية فى غياب أصحاب المشكلة، فمن يكتب عن الفقر ويقترح السياسات لعلاجه هم من الأغنياء، ومن يكتب عن مكافحة الأدمان هم غير المدمنين، ومن يكتب عن البطالة هم من العاملين فى أعلى الدرجات، ولذلك فى ندوتنا هذه عملنا على مشاركة مجموعة من الشباب الذى يبحث

عن عمل ولا يجده فى لقاء تحت مسمى حلقة نقاشية عن البطالة فى مصر – المشكلة والحل – ومعهم مجموعة من الخبراء ليحكى هؤلاء الشباب تجربتهم فى البحث عن عمل بدون جدوى ومرئياتهم من واقع تجاربهم لتخفيف حدة مشكلة البطالة، ويقوم الخبراء بمناقشتهم واستخلاص الدروس التى يمكن أن تفيد فى فهم أكثر للمشكلة وعلاجها. ولن تقتصر ندوتنا على ذلك وإنما تشمل ايضاً على جلسة للتعرف على مشكلة البطالة فى الواقع المصرى وجلسة حول الفكر الاقتصادى ومشكلة البطالة.

و لايفوتنى فى ختام كلمتى أن أنوه أنه من بشائر توفيق اللّه لهذه الندوة فى سعيها لبحث سبل علاج مشكلة البطالة هى ما تم اليوم من البدء فى إجراءات تعيين ١٧٠ ألف خريج بالجهاز الإدارى للدولة.

مرة أخرى أرحب بحضراتكم وأشكركم وأدعوا اللّه عز وجل أن يكلل لقاءكم بالنجاح وأن يجعله علماً نافعاً للوطن والمواطنين.

والسلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته

دراسة عن

العمالة والبطالة بجمهورية مصر العربية

مقدمـــة

تتوفر بيانات العمالة والبطالة من مصدرين أساسيين : -

المصدر الأول التعدادات السكانية :

تجرى التعدادت السكانية مرة كل عشر سنوات والتى بدأت سلسلتها فـى مصـر على أساس المفهوم الحديث لتعداد السكان عام ١٨٨٢ ثم أجرى التعداد الثانى عام ١٨٩٧ ثم كل عشر سنوات حتى عام ١٩٤٧ ثم أجرى التعداد الثامن عام ١٩٦٠ ثم تعداد السكان بالعينة عام ١٩٦٦ ثم أجريت التعدادات السكانية فى الأعوام ١٩٧٦، ١٩٨٦ ، ١٩٩٦ . ويبدأ الجهاز فى الإعداد للتعداد الثالث عشر والذى سيجرى عام ٢٠٠٦ من العام القادم ٢٠٠٢ .

المصدر الثانى بحث العمالة بالعينة :

يتم إجراء بحث العمالة بالعينة سنويا على عينة من الأسر (عدا السنوات التى يجرى فيها تعداد السكان)

ويتم هذا البحث حاليا على عينة قدرها ٤٠٠٠٠أسرة فى دورتين الأولى فى شهر مايو والثانية فى شهر نوفمبر من كل عام .

المجتمع السكانى فى جمهورية مصر العربية :

يتكون المجتمع السكاني فى جمهورية مصر العربية من مجموعتين أساسيتين

المجموعة الأولى داخل القوة البشرية :

وهم الأفـراد ١٥ سنة فـأكـثـر القـادرون على العـمل وتشكل هذه المجموعة ٥٨,٧٪ من جملة السكان المصريين .

المجموعة الثانية خارج القوة البشرية :

وهم الأفراد أقل من١٥ سنة بالإضافة إلى الأفراد ١٥ سنة فأكثر غير القـادرين على العـمل وتشكل هذه المجـمـوعـة ٤١,٣٪ من جملة السكان المصريين .

وتنقسم المجموعة الأولى (داخل القوة البشرية) إلى فئتين

الفئة الأولى داخل قوة العمل :

وهم الأفـراد القـادرين على العـمل ويعـملون فـعـلا(المشـتـغلون) أ ويرغـبـون فى العـمل ويبـحـثـون عنه (المتـعطلون) وتشكل هذه المجموعـة ٢٨,٩٪ من جملة السكان المصريين

الفئة الثانية خارج قوة العمل :

وهم الأفراد القادرين على العمل ولا يرغبون فيه حاليا حسب حالة كـل منهـم

فـقد يكون الفرد طالب مـتـفـرغ للدراسة أو أنثى متـفـرغـة لأعـمـال المنزل(ربة بيت) أو قـد يكون زاهد ا فى العـمل [له مـورد رزق من ملكيـة خاصة مثل عـمـــــــارة أو أراضـى زراعيـــة مؤجرة .....إلخ]

وتشكل هذه المجموعة ٢٩,٨٪ من جملة السكان المصريين .

وحيث أن المتعطلين أحد عنصرى قوة العمل فلابد من الدراسة السريعة لتطور قوة العمل فى مصر كمدخل أساسى لدراسة مشكلة البطالة فى جمهورية مصر العربية .

تطور قوة العمل من السكان فى مصر :

بدراسةتطور قوة العمل فى مصرمن عام ١٩٥٠ وحتى عام ١٩٩٩ نجد أن قوة العمل فى مصر كانت ٥٤٣٢١٩٠ نسمه فى عام ١٩٥٠ زادت إلى ٦٨٦٠٥٣٤ نسمه عام ١٩٦٠ بنسبة زيادة قدرها ٢٦,٣٪ عن عام ١٩٥٠ ثم زادت إلى ٨٥٧٥٢١٦ نسمه عام ١٩٧٠

بنسبة زيادة قدرها ٢٥٪ عن عام ١٩٦٠ ثم زادت إلى ١٠٦٧٨٢٧٣ عام ١٩٨٠ بنسبة زيادة قدرها ٢٤,٥٪ عن عام ١٩٧٠ ثم زادت إلى ١٣٨٢٦٣٤٠ نسمه عام ١٩٩٠ بنسبة زيادة قدرها ٢٩,٥٪ عن عام ١٩٨٠ ثم أصبحت ١٨٦١٧٠٠٠نسمه عام ١٩٩٩ بنسبة زيادة قدرها ٣٤,٦٪ .

ويلاحظ من ذلك أن قوة العمل قد تضاعفت خلال هذه الفترة إلى أكثر من ثلاثة أمثالها فى عام ١٩٩٩ عن عام ١٩٥٠ .

وبدراسة قوة العمل للذكور والإناث خلال هذه الفترة نجدأن نسبة قوة العمل من الذكور كانت ٩٤,٣٪ عام ١٩٥٠ بينما كانت نسبة الإناث ٥,٧٪ ثم أخذت نسبة قوة العمل من الذكور تتناقص بزيادة قوة العمل للإناث إلى أن بلغت ٧٩,٠٪ من جملة قوة العمل عام ١٩٩٩حيث وصلت نسبة قوة العمل من الإناث إلى٢١٪ من

جملـــة قوة العمل فى عام ١٩٩٩ .

ظاهرة البطالة فى مصر: -

تشير أرقام ونسب البطالة من عام ١٩٥٠ وحتى عام ١٩٩٩ إلى مايأتى : -

١ - بلغ عدد المتعطلين ١١٢٥٣٥ نسمة عام ١٩٥٠ بنسبة قدرها ٢,١ ٪ من جملة قوة العمل .

٢ - زاد عدد المتعطلين إلى ١٤٢٢١٥ نسمة عام ١٩٦٠ مع ثبات النسبة ١ . ٢ ٪ من جملة قوة العمل .

٣ - تضاعفت أعداد المتعطلين فى عا م١٩٧٠ حيث أصبح العدد ٣٦٨٦٦٦ بنسبـة قدرها ٣ , ٤ ٪ من جملة قوة العمل .

٤ - زاد عدد المتـعطلين فى عـا م ١٩٨٠ إلى ٤٥٩٠٨١ مع ثبات النسبـــة ٤,٣ ٪ مـــن جملة قوة العمل .

٥ - زاد عدد المتعطلين إلى أكثر من ثلاث أضعاف فى عام ١٩٩٠ حيـث أصبـح العـدد ١٥٣٢٤٦٥ نسـمة بنسبـة قـدرها١١,١٪ مـن جملـــة قـــوة العمـــــل .

٦ - وكانت هذه النسبة هى أعلا نسبة متعطلين فى خـــلال هذه الفترة حيث إنخفض عدد المتعطلين إلى ١٤٨١٨٠٠ نسمة عام ١٩٩٩ وبالتـــالى إنخفضت نسبة المتعطلين إلى ٠ , ٨ ٪ عام ١٩٩٩ .

من هذا الإستعراض تظهر الزيادة الكبيرة فى أعداد المتعطلين فى الفترة من ١٩٨٠ إلـــى ١٩٩٠ حيث تضاعفت أعداد المتعطلين وكذلك نسبتهم إلى جملة قوة العمل .

ا- تراء بيانات المتعطلين الذكور [illegible] أن :

١ - بلغت نسبة المتعطلين الذكور ١ ٧ ٪ من جملة قوة العمل الذكور في عام ١٩٥٠ بينما بلغت نسبة المتعطلين الإناث ٥ ، ٧ ٪ من جملة قوة العمل الإناث وقد كانت أعداد الذكور المتعطلين تقترب من أربعة أمثال المتعطلين الإناث .

٢ - ثبتت نسبة الذكور المتعطلين إلى جملة قوة العمل الذكور وكذلك نسبة الإناث المتعطلات إلى [illegible] إلى الإناث عام ١٩٦٠ (٧ ، ١ ٪) للذكـــور ، ٥ ٧ ٪ للإناث .

٣ - تضاعفت أعداد المتعطلين الذكور وكذلك أعداد الإناث المتعطلات في عام ١٩٧٠ مع تضاعف نسبة المتعطلين لكل منهما حيث أصبحت نسبة المتعطلين الذكور ٤ ، ٣ ٪ من جملة قوة العمل الذكور وأصبحت نسبة المتعطلات الإناث ٦ ، ١٥ ٪ من جملة قوة العمل الإناث .

٤ - ظلت نسبة المتعطلين الذكور والمتعطلات الإناث ثابتة حتى عام ١٩٨٠ رغم ارتفاع أعداد كل منهما .

٥ - زادت أعداد المتعطلين الذكور إلى ثلاثة أمثالها في عام ١٩٩٠ حيث أصبح عـــدد المتعطلين الذكور ١١٤٧٧٨١ نسمة نسبة قدرها ٣ ، ٩ ٪ من جملة قوة العمل الذكور وزادت أعداد المتعطلات الإناث إلى ٣٨٤٦٨٤ نسمة بنسبة قدرها ٥ ، ٢٥ ٪ من جملة قوة العمل الإنـــاث .

٦ - يلاحظ أن أعداد المتعطلات الإناث ظلت أقل بكثير من اعداد المتعطلين الذكـــور حتى عام ١٩٩٠ وقد كانت النسبة بينهما من عام ١٩٥٠ إلى ١٩٩٠ تمـــثل تقريبا ٣ : ١

٧ - إنخفض عدد المتعطلين الذكور فى عام ١٩٩٩ إلى ٧٢٧٧٠٠ نسمة بنسبة قدرهـــا ٠ , ٥٪ من جملة قوة العمل الذكور بينما زادت أعداد المتعطلات الإناث زيادة كبيرة فـــى هذه السنة الى الحد الذى تعدت فيه عدد الذكور المتعطلين حيث أصبحت أعداد الإناث المتعطلات ٠ ٧٥٤١ وبلغت نسبة المتعطلات الإنـــــاث ٣ , ١٩ ٪ .

ورغم إتجاه ظاهرة البطالة للإنخفاض فى فترة التسعينات إلا أنه لا بد من البحث فـــى نوعـــة المتعطلين من حيث درجة تعليمهم والشهادات العلمية الحاصلين عليها حتى يمكن الوصـــول للأسباب الرئيسية للحد من هذه الظاهرة وبالتالى يسهل وضع الحلول للحد منها .

المتعطلين حسب الحالة التعليمية والمؤهلات العلمية:-

* بدراسة توزيع جملة المتعطلين حسب الحالةالتعليمية فى تعداد ١٩٩٦ ، بحث العمالة بالعينة ١٩٩٩ الموضح فيما يلى: -

البيـــــــــان	تعداد ١٩٩٦	بحث العمالة بالعينة ١٩٩٩
	٪	٪
أمي	٤,٠	٠,٦
يقرأ ويكتب	٢,٥	١,٣
مؤهل أقل من المتوسط	٢,٦	١,٦
مؤهل متوسط	٧٢,٠	٦٩,٦
مؤهل فوق المتوسط وأقل من الجامعي	٦,٧	٨,٦
مؤهل جامعي فأعلا	١٢,٢	١٨,٣
جملـــــــة	١٠٠	١٠٠

نجـــد أن : -

١ - تمثل جملة المؤهلات المتوسطة أعلا نسبة تعطل بين المتعطلين حيث وصلت نسبة المتعطلين من حملة هذه المؤهلات إلى ٠,٧٢٪ فى تعداد ١٩٩٦ ، ٦٩,٦ ٪ فى بحث العمالة بالعينة ١٩٩٩ .

٢ - ترد مجموعة المتعطلين من حملة المؤهلات الجامعية فى المرتبة الثانية من حيث نسبة التعطل حيث بلغت نسبة هذه المجموعة ٢ ,١٢ ٪ فى تعداد

١٩٩٦ ، ٢ ، ١٨ ٪ في بحث العمالةبالعينة ١٩٩٩ .

٣ - ترد مجموعة المتعطلين من حملة المؤهلات فوق المتوسطة وأقل من الجامعي في المرتبة الثالثةحيث بلغت نسبتها ٧ ، ٦ ٪ في تعداد ١٩٩٦ ، ٦ ، ٨ ٪ في بحث العمالة بالعينة ١٩٩٩ .

٤ - إنخفضت نسبة البطالة من بين غير حملة المؤهلات (الأميين ويقرأ ويكتب) بين تعداد ١٩٩٦ وبحث العمالة بالنسبة ١٩٩٩ حيث كانت النسبة بين الأميين ٠ ، ٤ ٪ في عام ١٩٩٦ إنخفضت إلى ٦ ، ٪ في بحث العمالة بالعينة ١٩٩٩ وكانت ٥ ، ٢ ٪ بين من يقرأ ويكتب في تعداد ١٩٩٦ إنخفضت إلى ٣ ، ١ ٪ في بحث العمالة بالعينة ١٩٩٩ .

٥ - إنخفاض نسبة البطالة بين عام ١٩٩٦ ، ١٩٩٩ من بين حملة المؤهلات أقل من المتوسطة حيث كانت ٦ ، ٢ ٪ في تعداد ١٩٩٦ وأصبحت ٦ ، ١ ٪ في بحث العمالة بالعينة ١٩٩٩

٦ - إنخفضت نسبة البطالة بين عامي ١٩٩٦ ، ١٩٩٩ من بين حملة المؤهلات المتوسطة حيث كانت ٠ ، ٧٢٪ في تعداد ١٩٩٦ وأصبحت ٦ ٦٩٪ في

وقد يرجع ذلك إلى زيادة أعداد المقبولين بالجامعات والمعاهد العليا وفوق المتوسطة وما يترتب على ذلك من زيادة أعداد الخريجين وتتأكد هذه الحقيقة عند دراسة بيانات خريجى الجامعات والمعاهد العليا الفنية والمدارس الفنية فى الفترة بين تعدادى ١٩٨٦ ، ١٩٩٦ (٤٧٧٠٩٠٣نسمه) بمتوسط سنوى قدره (٤٧٧٠٩٠ نسمه تقريبا) بينما بلغ عددخريجى الجامعات والمعاهد العليا الفنيه والمدارس الفنيه عام ١٩٩٦ /١٩٩٧(٦٨٤٨٦٦نسمه) كما بلغ عدد الخريجين عام ١٩٩٧ /١٩٩٨ (٧٢٤٩٨٩نسمه)

* بدراسة توزيع المتعطلين حسب النوع والحالة التعليمية بين تعداد ١٩٩٦ ، بحث العمالة بالعينة ١٩٩٩ الموضح فيما يلى : -

من إستقراء بيانات هذا الجدول يتضح الآتى :

١ - إنخفاض أعداد المتعطلين الذكور من غير حملة المؤهلات وكذلك المؤهلات أقل من المتوسط والمتوسط وفوق المتوسط بين عامى ١٩٩٦ ، ١٩٩٩ بينما زادت أعداد المتعطلين الذكور بين هذين العامين من حملة المؤهلات الجامعية .

٢ - إنخفاض أعداد المتعطلات الإناث من غير حملة المؤهلات وكذلك من حملة المؤهلات أقل من المتوسطة بينما زادت أعداد المتعطلات الإناث من حملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة والجامعية .

٣ - تضاعفت أعداد المتعطلات الإناث الحاصلات على مؤهل جامعى فى عام ١٩٩٩ عن عام ١٩٩٦ .

٤ - زادت أعداد المتعطلات الإناث من حملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة عن أعداد المتعطلين الذكور فى كل من عامى ١٩٩٦ / ١٩٩٩ .

السنة	النوع	عدد المشتغلين	%	عدد المتعطلين	%	جملة قوة العمل
١٩٥٠	ذكور	٥٠٣٤٣١٦	٩٨,٣	٨٩٢٦٧	١,٧	٥١٢٣٥٨٣
	اناث	٢٨٥٣٣٩	٩٢,٥	٢٣٢٦٨	٧,٥	٣٠٨٦٠٧
	جملة	٥٣١٩٦٥٥	٩٧,٩	١١٢٥٣٥	٢,١	٥٤٣٢١٩٠
١٩٦٠	ذكور	٦٣٥٧٩٥٧	٩٨,٣	١١٢٨٢٥	١,٧	٦٤٧٠٧٨٢
	اناث	٣٦٠٣٦٢	٩٢,٥	٢٩٣٩٠	٧,٥	٣٨٩٧٥٢
	جملة	٦٧١٨٣١٩	٩٧,٩	١٤٢٢١٥	٢,١	٦٨٦٠٥٣٤
١٩٧٠	ذكور	٧٦٨١١٦٦	٩٦,٦	٢٧١٢٣٩	٣,٤	٧٩٥٢٤٠٥
	اناث	٥٢٥٣٨٤	٨٤,٤	٩٧٤٢٧	١٥,٦	٦٢٢٨١١
	جملة	٨٢٠٦٥٥٠	٩٥,٧	٣٦٨٦٦٦	٤,٣	٨٥٧٥٢١٦
١٩٨٠	ذكور	٩٥٦٤٩٥٨	٩٦,٦	٣٣٧٧٦١	٣,٤	٩٩٠٢٧١٩
	اناث	٦٥٤٢٣٤	٨٤,٤	١٢١٣٢٠	١٥,٦	٧٧٥٥٥٤
	جملة	١٠٢١٩١٩٢	٩٥,٧	٤٥٩٠٨١	٤,٣	١٠٦٧٨٢٧٣
١٩٩٠	ذكور	١١١٦٨٨٩٠	٩٠,٧	١١٤٧٧٨١	٩,٣	١٢٣١٦٦٧١
	اناث	١١٢٤٩٨٥	٧٤,٥	٣٨٤٦٨٤	٢٥,٥	١٥٠٩٦٦٩
	جملة	١٢٢٩٣٨٧٥	٨٨,٩	١٥٣٢٤٦٥	١١,١	١٣٨٢٦٣٤٠
١٩٩٩	ذكور	١٣٩٧٢٧٠٠	٩٥,٠	٧٢٧٧٠٠	٥,٠	١٤٧٠٠٤٠٠
	اناث	٣١٦٢٥٠٠	٨٠,٧	٧٥٤١٠٠	١٩,٣	٣٩١٦٦٠٠
	جملة	١٧١٣٥٢٠٠	٩٢,٠	١٤٨١٨٠٠	٨,٠	١٨٦١٧٠٠٠

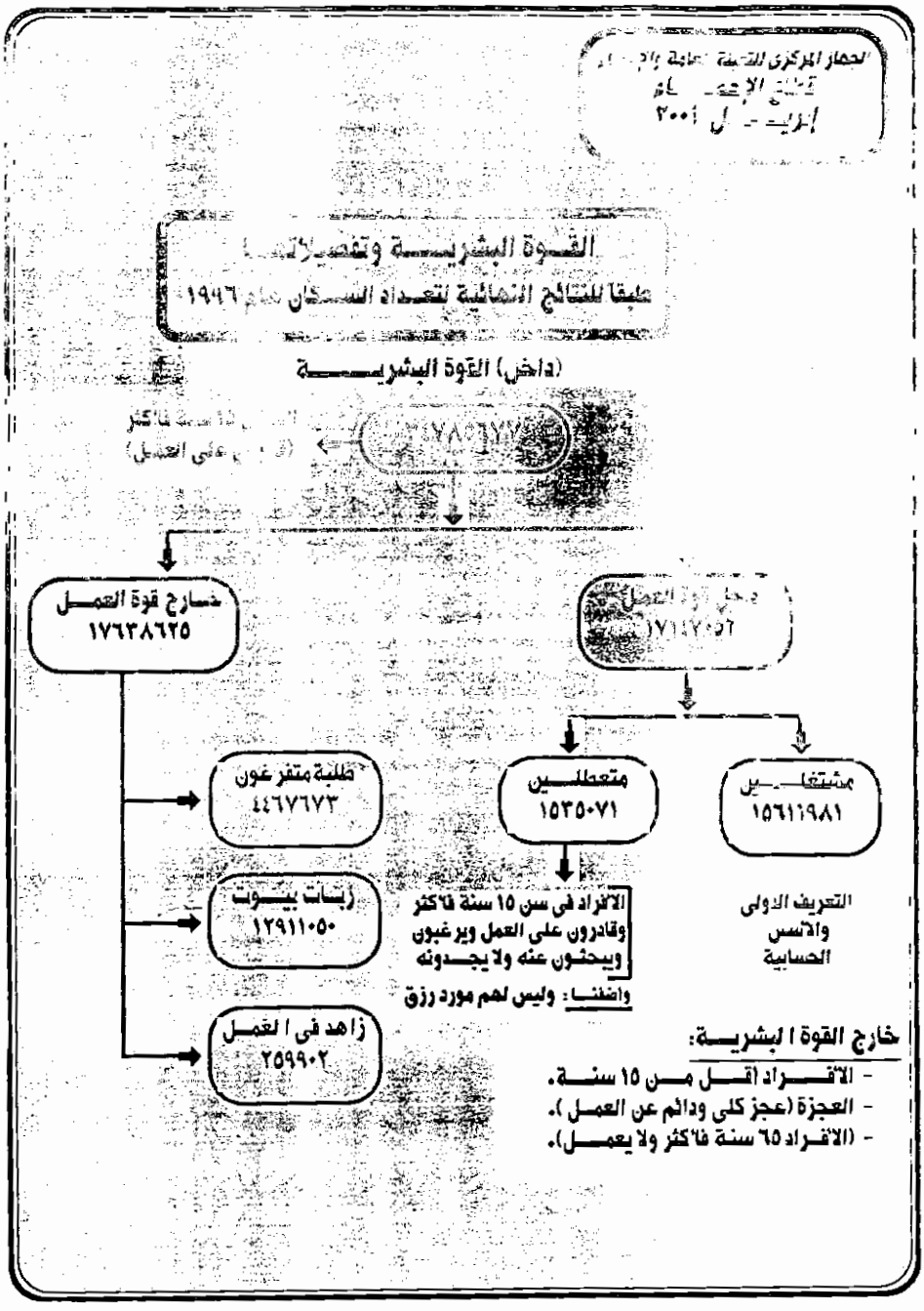
القوة البشرية وتقسيماتها
طبقا للنتائج النهائية لتعداد السكان عام ١٩٩٦
(داخل) القوة البشرية
خارج قوة العمل
١٧٦٣٨٦٢٥
متعطلين
١٥٣٥٠٧١
مشتغلين
١٥٦١١٩٨١
طلبة متفرغون
٤٤٦٧٦٧٣
ربات بيوت
١٢٩١١٠٥٠
زاهد فى العمل
٢٥٩٩٠٢
الأفراد فى سن ١٥ سنة فأكثر وقادرون على العمل ويرغبون ويبحثون عنه ولا يجدونه
واضفنا: وليس لهم مورد رزق
التعريف الدولى والأسس الحسابية
خارج القوة البشرية:
- الأفراد أقل من ١٥ سنة.
- العجزة (عجز كلى ودائم عن العمل).
- (الأفراد ٦٥ سنة فأكثر ولا يعمل).

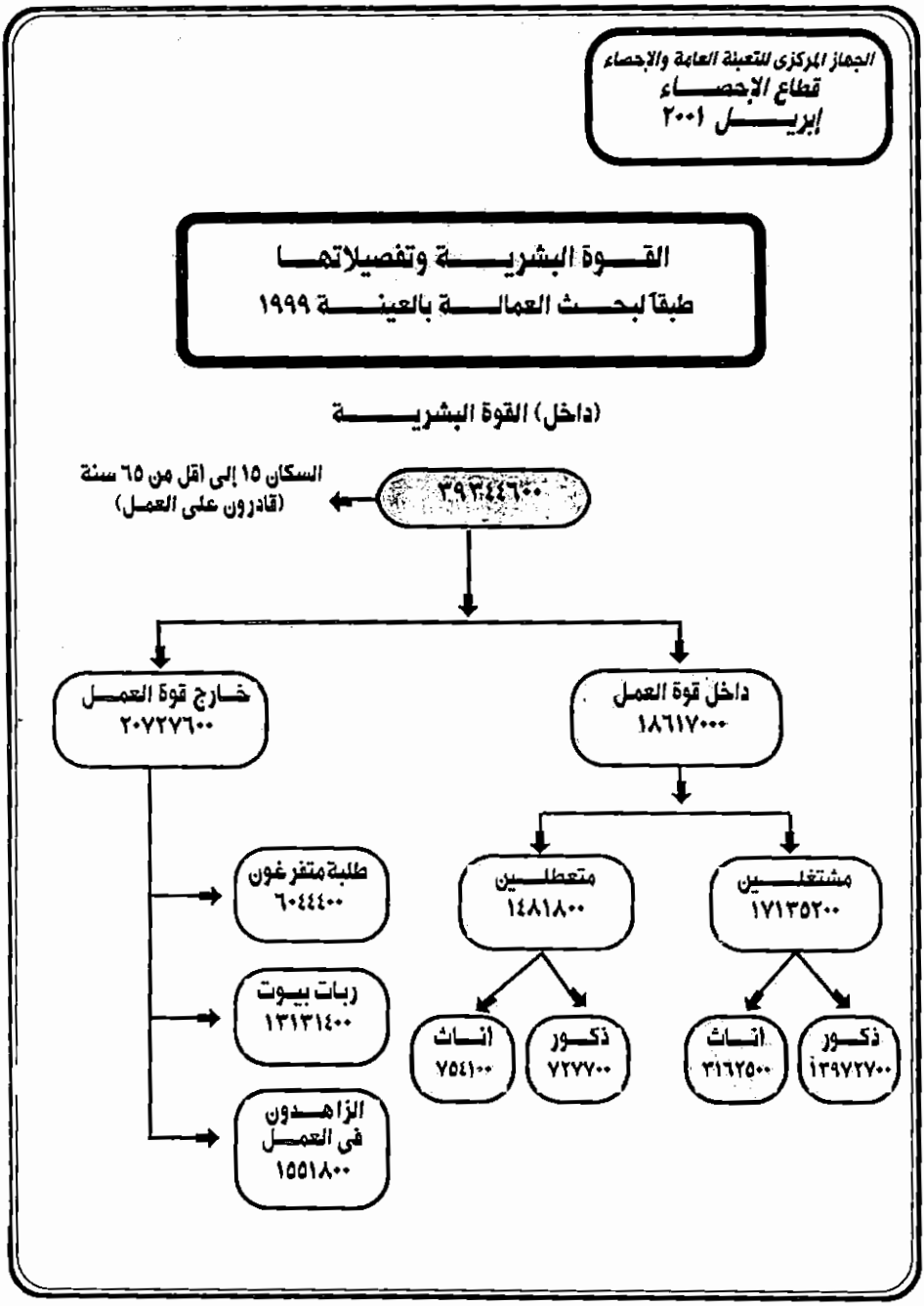
الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء
قطاع الإحصاء
إبريل ٢٠٠١
القوة البشرية وتفصيلاتها
طبقاً لبحث العمالة بالعينة ١٩٩٩
(داخل) القوة البشرية
السكان ١٥ إلى اقل من ٦٥ سنة (قادرون على العمل)
٣٩٣٠٤٤٦٠٠
داخل قوة العمل
١٨٦١٧٠٠٠
خارج قوة العمل
٢٠٧٢٧٦٠٠
مشتغلين
١٧١٣٥٢٠٠
متعطلين
١٤٨١٨٠٠
طلبة متفرغون
٦٠٤٤٤٠٠
ربات بيوت
١٣١٣١٤٠٠
الزاهدون فى العمل
١٥٥١٨٠٠
ذكور
١٣٩٧٢٧٠٠
اناث
٣١٦٢٥٠٠
ذكور
٧٢٧٧٠٠
اناث
٧٥٤١٠٠

حول مشكلة البطالة واختلالات سوق العمل والتشغيل فى الاقتصاد المصرى
الأسباب والاستراتيجيات المقترحة

دكتورة ماجدة أحمد شلبى(*)

مقدمة :

تتناول هذه الدراسة تحليل مشكلة البطالة واختلالات سوق العمل والتشغيل فى الاقتصاد المصرى والتعرف على الأبعاد المختلفة لهذه المشكلة وتغير طبيعة مشكلة البطالة فى مصر من حالة العمالة الزائدة أو البطالة المقنعة فى فترة الستينات إلى البطالة السافرة فى ظل سياسات الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى. وتتعرض الدراسة لتحليل ودراسة خصائص سوق العمل والتشغيل والعوامل المؤثرة فيه وبعض الخصائص السلبية لسوق العمل والداخلين الجدد لسوق العمل. ثم الهيكل العمرى والتعليمى للقوى العاملة وسمات مشكلة البطالة فى مصر.

ثم تقوم الدراسة بتحليل العوامل والأسباب المسئولة عن اختلال التوازن بين عوامل وقوى العرض والطلب فى سوق العمل المصرى والتى نتجت عن عدم وجود تصور أو استراتيجية توضح حجم الاحتياجات من القوى العاملة على المدى المتوسط والطويل.

وتتعرض الدراسة لأثر السياسات الانكماشية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على سوق العمل والتشغيل وأوضاع البطالة ومؤشراتها فى مصر. وتركز على بعض تجارب الإصلاح الاقتصادى

(*) كلية التجارة بنات – جامعة الأزهر – قسم الاقتصاد – فرع الدقهلية

والتكيف الهيكلى الشهيرة فى بعض دول العالم الثالث مثل تركيا وغانا والمكسيك لكى تبرز السلبيات التى أسفر عنها تطبيق هذه السياسات فى هذه الدول على وجه الخصوص حتى يمكن الاستفادة من تجارب الآخرين فى مواجهة المشكلات المماثلة. وتوضح الدراسة أثر تطبيق هذه السياسات على سوق العمل والتشغيل فى مصر من خلال أثر خفض الإنفاق العام وبرنامج الخصخصة على سوق العمل فى مصر. ثم تتعرض لأثر الصندوق الاجتماعى فى التخفيف من آثار برنامج الإصلاح الاقتصادى على قوة العمل وهل نجح بالفعل فى أداء دوره فى هذا المجال. ثم تتعرض الدراسة للاستراتيجيات والبرامج المقترحة لمواجهة مشكلة البطالة واختلالات سوق العمل والتشغيل فى مصر.

هذا ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم مما حققه برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى مصر من إيجابيات من خلال حزمة السياسات الانكماشية التى تم تطبيقها منذ بدأ تطبيق هذا البرنامج فى عام ١٩٩١ والتى تمثلت فى زيادة معدلات النمو الاقتصادى التى ارتفعت من أقل من ٢% قبل تطبيق هذا البرنامج إلى ٦ ٣% عام ١٩٩٧ وفقا لبيانات البنك الدولى. كما انخفضت معدلات التضخم بشكل كبير حتى بلغت ٣,٧% فقط عام ١٩٩٩/٩٨. كما ساهم هذا البرنامج فى علاج الكثير من الاختلالات الهيكلية التى يعانى منها الاقتصاد المصرى. ويقدم الجدول (١-١) ملخصا لمؤشرات مختارة لأداء الاقتصاد المصرى فى الفترة ٩٠/٩١-٩٥/١٩٩٦.

وبحلول عام ١٩٩٦ كانت برامج الإصلاح الاقتصادى قد نجحت فى معالجة الاختلالات الداخلية والخارجية على السواء، وانخفض عجز الميزانية إلى ١,٣ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى[١]. كما استمر موقف الحساب

الجـــارى فى ميزان المدفوعات فى التحسن مسجلاً فائضاً بلغ ٠,٢ فى المائة مـــن الناتج المحلى الإجمالى. كذلك انخفض الدين الخارجى إلى أقل من ٥٠ فـــى المائة من الناتج المحلى الإجمالى. وبلغ معدل خدمة الدين أقل من ١٥ فـــى المائـــة مـــن الصادرات، كما بلغت الاحتياطيات الرسمية ١٨,٤ بليون دولار أو مـــا يعـــادل ستة عشر شهراً من الواردات[٢]. إضافة إلى تخفيض التضـــخم إلـــى حد كبير إلى رقم أحادى هو ٧ فى المائة فى العام (يوضح مؤشـــر الأسعار الاستهلاكية زيادة قدرها ١٠,٩ فى المائة فى عام ١٩٩٦). غير أن الاستثمارات والمدخرات لم تواكب هذه التطورات، بل انخفضت فى الحقـيقة خـــلال السنوات الأخيرة كما لم يتحسن الأداء التجارى، حيث ظلت الصادرات راكدة، فى حين استمرت الواردات فى التزايد[٣].

جدول رقم (١)

مؤشرات مختارة لأداء الاقتصاد الكلى كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى

	/٩٠ ١٩٩١	/٩١ ١٩٩٢	/٩٢ ١٩٩٣	/٩٣ ١٩٩٤	/٩٤ ١٩٩٥	/٩٥ ١٩٩٦
معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى%	٣,٦	١,٩	٢,٩	٣,٩	٤,٧	٥,٠
معدل التضخم (نسبة التغير فى مؤشر الأسعار الاستهلاكية)	١٤,٧	٢١,١	١١,١	٩,٠	٩,٤	٧,٢
الاستهلاك	٨٥,٩	٨٣,٠	٨٣,٣	٨٤,٩	٨٣,١	٨٦,٠
الاستثمار	٢٣,٣	١٨,٢	١٦,٢	١٦,٦	١٦,٣	١٦,٧
الاستثمار الحكومى	١٣,٤	٨,٥	٧,٠	٦,١	٥,٥	٥,٥
المدخرات المحلية	١٦,٠	١٧,٠	١٦,٧	١٥,١	١٦,٩	١٣,٩
الميزان المالى	١٨,١ -	٥,٤ -	٣,٥ -	٢,١ -	١,٢ -	١,٣ -
الصادرات (بليون دولار)	٣,٩	٤,٢	٣,٧	٣,٥	٤,٠	٤,٧
الواردات (بليون دولار)	١٠,٣	٩,٨	٨,٩	٩,٩	١٠,٠	١٢,٣
ميزان الحساب الجارى	٥,٢	٤,١	٥,١	٠,٢	٠,٦	٠,٢
الاحتياطى الرسمى (بليون دولار)	٦,١	١٠,٦	١٤,٩	١٧,٠	١٧,٩	١٨,٤
المديونية الخارجية	١٠٧,٧	٨٩,٥	٦٩,٢	٥٨,٠	٥٥,٧	٤٩,٢

* تقديرات

المصدر: وزارة التخطيط، والبنك المركزى المصرى، ووحدة البحوث الاقتصادية: توقعات قطرية لمصر، الربع الرابع ١٩٩٦.

كما ورد فى : د. سمير رضوان نحو استراتيجية وبرامج لخلق فرص توظيف جديدة والحد من الفقر فى مصر". برنامج الأمم المتحدة الإنمائى - منظمة العمل الدولية - جنيف - سويسرا - أغسطس ١٩٩٧.

إلا أن هذا الأداء المتميز على مستوى الاقتصاد الكلى لم يواكبه أداء مماثل فى مجال حيوى هو خلق فرص العمالة والتوظف. فقد قدرت البطالة

الصـــريحة بمـــا بين ١٠-١٣ فى المائة من جملة قوة العمل، وإذا أخذنا فى الاعتـــبار معدل النمو المرتفع لقوة العمل فإن على الاقتصاد أن يوفر ما بين ٥٠٠ إلـــى ٦٠٠ ألـــف وظيفة فى العام طيلة العقد القادم من أجل استيعاب الوافديـــن الجـــدد إلى سوق العمل، وأغلبهم من الشباب، إلى جانب استيعاب البطالة المتراكمة(٤).

أهـداف البحـث :

١- التأكـــيد علـــى أهمية وضع استراتيجية قومية لمواجهة مشكلة البطالة واختلالات سوق العمل والتشغيل فى مصر.

٢- التأكـــيد علـــى أهمـــية وضـــع برنامج عمل يساهم فى تنمية القدرات البشـــرية. ويؤكـــد علـــى أهمية البعد البشرى ودوره فى إحداث النمو الاقتصادى.

٣- التأكـــيد على أهمية دعم وتطوير السياسة والبرامج التعليمية فى مصر والاهـــتمام بالعنصـــر البشرى ويراعى فيها الاحتياجات الفعلية لسوق العمل.

٤- دعـــم كفاءة رأس المال البشرى من خلال التركيز على أهمية التدريب ودعم وتعزيز كفاءة قوة العمل وخلق الخبرات الفنية والمهارات.

٥- التأكيد على أهمية تحسين قاعدة بيانات العمالة والبطالة وسوق العمل.

٦- التأكـــيد على أهمية إضفاء الطابع المؤسسى على برامج العمل وأهمية دور السياســـات الاقتصـــادية فـــى خلق عملية تكاملية بين استثمارات القطـــاع العـــام والخـــاص لتحقيق النمو الاقتصادى وتوفير المزيد من فرص العمالة والتوظف.

٧- التأكيد على أهمية دعم وتطوير الصناعات الصغيرة والقطاع غير المنظم (غير الرسمى) فى الدولة كوسيلة لامتصاص فائض قوى العمل والحد من حدة مشكلة البطالة.

فروض البحث :

١- إن وضع استراتيجية وبرامج لخلق فرص توظف جديدة والحد من تداعيات مشكلة البطالة واختلالات سوق العمل فى مصر. قد أصبح ضرورة ملحة تمليها التحديات والمستجدات على الساحة العالمية مما يستدعى اتخاذ التحولات اللازمة.

٢- إن وضع سياسة فعالة لرفع كفاءة وتشغيل وتطوير الموارد البشرية والارتقاء بمستوى الجودة وإعداد الكوادر الفنية المتخصصة قد أصبح ضرورة حيوية فى ظل الظروف الراهنة.

٣- إن رفع الكفاءة الإنتاجية والتعرف على المرتكزات الأساسية فى إدارة الجودة الشاملة يعد المدخل الطبيعى لتحسين أداء المنشآت الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادى من أجل مواجهة تداعيات مشكلة البطالة والركود الاقتصادى الذى يعانيه الاقتصاد المصرى.

٤- إن تحقيق النمو المستمر عبر تعميق استقرار الاقتصاد الكلى وزيادة حجم الاستثمارات المنفذة والوضوح والشفافية. قد أصبح ضرورة هامة وحيوية لمواجهة مشكلة البطالة.

٥- إن اتخاذ سياسة مالية ونقدية أكثر مرونة وأقل تشدداً. قد أصبح ضرورة ملحة للقضاء على الفجوة الانكماشية. وتحقيق أهداف النمو الحقيقى والتوظف.

٦- إن وضع استراتيجية واضحة ومعلنة تحدد أولويات تنفيذ المشروعات الضخمة. قد أصبح ضرورة ملحة فى ظل الأوضاع الراهنة.

محتويات الدراسة

مقدمـــة.

الجـزء الأول : دراســة وتحلـيل لمشـكلة البطالة واختلالات سوق العمل والتشغيل فى الاقتصاد المصرى.

مقدمـــة.

أولاً : دراسة طبيعة مشكلة البطالة فى مصر. "من العمالة الزائدة أو البطالة المقنعة إلى البطالة السافرة".

ثانياً : "توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ثالـثاً : خصـائص سـوق العمـل والتشغيل فى مصر ومحدداته والداخلين الجدد فى هذا السوق.

١- خصائص سوق العمل فى مصر ومحدداته.

٢- العوامـل المؤثرة فى سوق العمل واختلال التوازن بين كل من الطلب والعرض على العمل.

٣- بعض الخصائص السلبية لسوق العمل المصرى التى تساهم فى اختلال التوازن بين العرض والطلب على العمالة.

٤- الداخلين الجدد لسوق العمل.

رابعاً : الهـيكل العمـرى والتعليمى للقوى العاملة خلال الفترة ١٩٨٦ و ١٩٩٦.

خامساً: سمات البطالة فى مصر.

سادساً: أوضاع البطالة فى مصر خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٦.

سابعاً: العوامل والأسباب المسئولة عن اختلال التوازن بين العرض والطلب فى سوق العمل.

١- غياب استراتيجية التشغيل وجانب الطلب فى سوق العمل فى مصر.

٢- العوامل الديموجرافية وجانب العرض فى سوق العمل.

ثامناً : تفسير اتجاهات العمالة والبطالة وأسواق العمل فى مصر خلال العقود الأربعة الماضية.

الجزء الثانى : أثر سياسات الإصلاح الاقتصادى على سوق العمل والتشغيل وأوضاع البطالة فى مصر.

أولاً : بعض الآثار الهامة لتنفيذ سياسات التثبيت والتكيف الهيكلى على أوضاع التشغيل فى بعض بلدان العالم الثالث.

١- بعض الآثار الهامة لتنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادى على التشغيل فى تركيا.

٢- بعض الآثار الهامة لتنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادى على التشغيل فى غانا.

٣- بعض الآثار الهامة لتنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادى على التشغيل فى المكسيك.

ثانياً : آثار انعكاسات سياسات الإصلاح الاقتصادى على أوضاع سوق العمل والتشغيل فى مصر.

أ- طبيعة العلاقة المتبادلة بين برامج التثبيت والتكيف وأسواق العمل.

ب- آثار سياسات الإصلاح الاقتصادى على أسواق العمل.

١- الأثر على مستويات التشغيل والطلب على قوة العمل.

٢- الأثر على مستويات الأجور الحقيقية لقوة العمل.

٣- الأثر على تكريس التجزئة فى سوق العمل المصرى.

ثالثاً : آثـــار خفـــض الإنفاق العام على أوضاع سوق العمل والتشغيل فى مصر فى إطار سياسات الإصلاح الاقتصادى.

رابعاً : آثار برنامج الخصخصة فى إطار سياسات الإصلاح الاقتصادى على أوضاع سوق العمل فى مصر.

خامساً: الصـــندوق الاجتماعى وأثره فى التخفيف من آثار برنامج الإصلاح الاقتصادى على قوة العمل.

الجزء الثالث : الاستراتيجيات والبرامج المقترحة لمواجهة مشكلة البطالة واختلالات سوق العمل والتشغيل فى مصر.

مقدمـــــــة.

أولاً : استراتيجية النمو كثيف العمالة التى تحقق العمالة الكاملة فى الأجل المتوسط والطويل.

ثانياً : نحو استراتيجية قومية لمواجهة البطالة واختلالات سوق العمل.

ثالثاً : نحـــو اســـتراتيجية مـــتكاملة لتفعيل دور الصناعات والمشروعات الصغيرة فى الحد من مشكلة البطالة.

رابعاً : الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة فى مواجهة مشكلة البطالة.

الخاتمة.

الهوامش.

الجزء الأول

دراسة وتحليل لمشكلة البطالة واختلالات سوق العمل فى مصر

مقدمة :

يرجع الاهتمام **بمشكلة البطالة** فى أى مجتمع من المجتمعات نظراً للأثر المباشر لمعدل **البطالة** فى معدل **النمو الاقتصادى**. وذلك لأن سعى الدولة لرفع مستوى المعيشة يقتضى التأكد من عدم وجود طاقات معطلة بشرية كانت أم مادية. لذلك تأخذ معظم الدول على عاتقها مسئولية العمل على تحقيق هدف التشغيل الكامل. واهتمام الدولة بهذا الهدف له مبرراته الاجتماعية والاقتصادية. فمن الناحية الاجتماعية لا يخفى ما للبطالة من تأثير أدبى ونفسى على العامل المتعطل وما يترتب على ذلك من آثار اجتماعية سيئة على المجتمع ككل. أما من الناحية الاقتصادية فإن تعطل أى عامل معناه ضياع فرصة إنتاج إلى الأبد ومن ثم فإن نفقة الفرصة المضاعة تكون فادحة(٥).

ويعد تشغيل القوة العاملة عامل أساسى فى تحديد مستوى المعيشة ومعدل النمو الاقتصادى. وذلك يقتضى دراسة العوامل التى تؤثر فى حجم القوة العاملة. سواء فيما يتعلق بمتوسط العمر أو بنسبة القوة العاملة إلى عدد السكان. وفيما يتعلق **بمتوسط العمر** فهناك علاقة طردية بينه وبين التقدم

والـــنمو الاقتصادى. أما عن نسبة **القوة العاملة إلى عدد السكان** فإن الأمر يقتضـــى دراســـة العوامـــل المؤثرة فى هذه النسبة مثل : التوزيع العمرى والـــنوعى للســـكان، والبنيان الاقتصادى للدولة، ونظرة المجتمع إلى وضع النســـاء كمكتســـبات للدخل، والسن الذى يترك عنده صغار السن المدارس، والسن الذى يتقاعد عنده كبار السن، والمستوى الصحى للسكان، والتقسيمات الإحصائية التى تقاس على أساسها القوة العاملة(٦).

وتوضح البيانات الإحصائية لمستوى التشغيل فى أى دولة وجود نسبة من البطالة حتى فى فترات الانتعاش الاقتصادى الكبير. وهى ما يطلق عليها اســـم "**البطالة الاحتكاكية**". ويتفق الاقتصاديون على أنه من الصعب تخفيض معـــدل البطالة فى ظروف السلم إلى أقل من ٣%. ومما لا شك فيه أنه فى ظـــروف الركود والكساد الاقتصادى تأخذ معدلات البطالة اتجاهاً تصاعدياً. وكقاعدة عامة ترجع البطالة واسعة الانتشار فى كثير من الدول – التى تأخذ بآلـــيات الســـوق الحر – إلى **قصور فى الطلب الكلى** وفى هذه الحالة يكون علاجهـــا أكثر صعوبة، نتيجة للاتجاه نحو الآلية والتطور التكنولوجى الهائل كمـــا هـــو الحـــال فى ظل العولمة Globalization. **وعدم انتظام التوزيع** العمـــرى للســـكان وخاصة فيما يتعلق باحتمالات الأعداد الكبيرة من الشباب الآتية إلى سوق العمل فى المستقبل(٧).

- تحليل مشكلة البطالة فى مصر :

وسنقوم خلال هذا الجزء من الدراسة بتحليل مشكلة البطالة فى مصر من حيث: دراسة طبيعة البطالة فى مصر، ثم توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية المختلفة ثم دراسة خصائص سوق العمل فى مصر ومحدداته والداخلين الجدد فى هذا السوق.

أولاً : دراسة طبيعة مشكلة البطالة فى مصر :

"من العمالة الزائدة أو البطالة المقنعة إلى البطالة المرتفعة أو البطالة السافرة" :-

تفجرت البطالة باعتبارها أحد مشاكل التسعينات الرئيسية فى مصر. فمع النمو السريع للسكان (بمعدل ٢,٢ فى المائة سنوياً) وتزايد قوة العمل بمعدل أسرع (٢,٦ فى المائة سنوياً)، لم يستطع الاقتصاد الذى كان ينمو بمعدل ٢ فى المائة فقط سنوياً أن يولد طلباً كافياً لاستيعاب ٥٠٠ ألف من الوافدين الجدد إلى سوق العمل كل عام(٨).

وبرغم القصور المعروف جيداً فى المعلومات الخاصة بسوق العمل، فقد جمعت المعلومات المتوفرة حول البطالة المستخرجة من التعداد السكانى ومسح عينة قوة العمل للفترة ١٩٦٠-١٩٩٥، فى الشكل (١-١)، وذلك بهدف إدراج الوضع الحالى فى منظوره التاريخى الصحيح(٩).

ويمكن تقسيم تطور مشكلة البطالة عبر الخمسة والثلاثين عاماً الماضية إلى ثلاث فترات فرعية: عقد الستينات واقتصاد العمالة الفائضة، وعقد

البطالة الصريحة ١٩٧٥-١٩٨٥، وعقد النمو البطئ والبطالة المرتفعة ١٩٨٥-١٩٩٥.

الفترة الأولى : عقد الستينات وبداية السبعينات :

اقتصاد العمالة الفائضة حيث لا توجد البطالة الصريحة أو تكاد لا تذكر، إذ انخفضت إلى مستويات أقل من "المعدل الطبيعى" بين ٢-٣ فى المائة. وقد استطاعت الدولة عبر "مشروع ضمان التوظيف" اتباع سياسة "عمالة كاملة" على أساس مستوى منخفض من الأجور والإنتاجية على السواء[١٠].

شكل رقم (١-١)

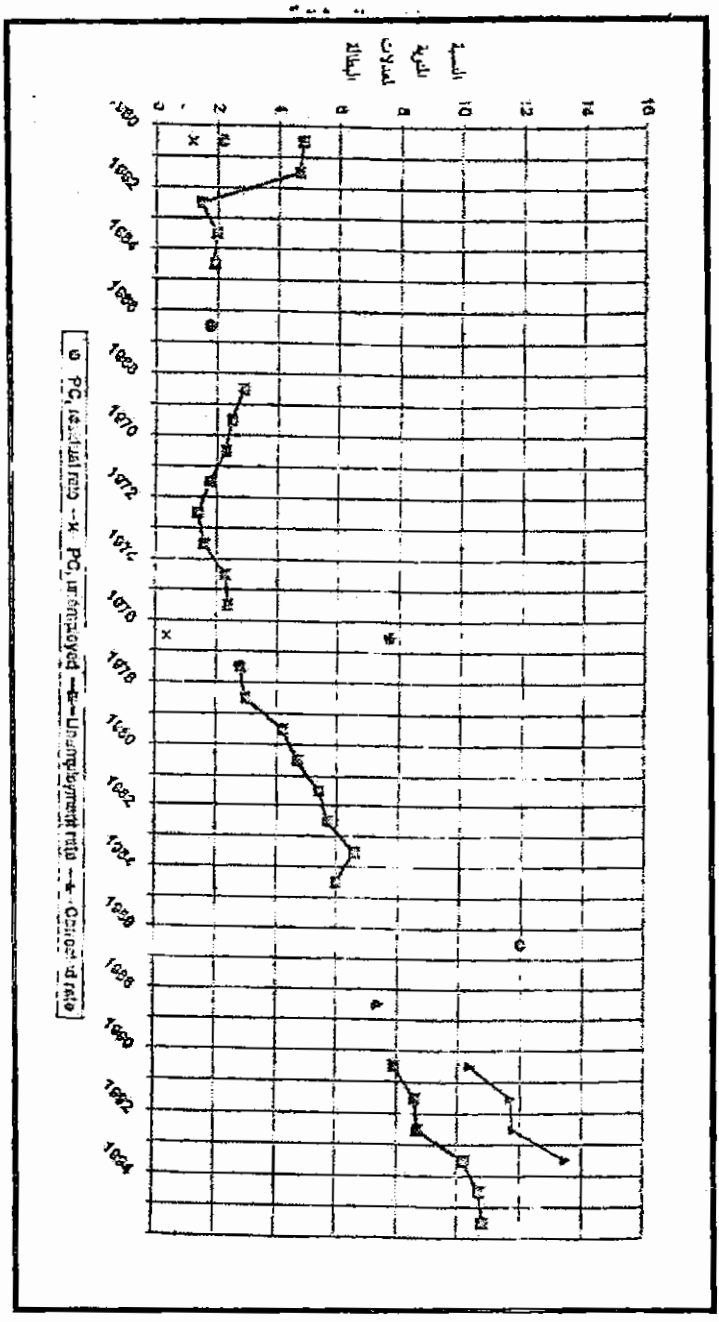

المصدر : د. سمير رضوان النحو الاستراتيجية وبرنامج لخلق فرص توظيف جديدة وبحث مقدم لمؤتمر "مصر بوابة أمم المتحدة الإنمائي – منظمة العمل الدولية – جنيف – أغسطس ١٩٩٧.

وهـــى الفترة التى حقق فيها الناتج المحلى الإجمالى معدلاً للنمو بلغ ٦ % كمتوســط سنوى خلال فترة الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠-١٩٦٥) ثم تدنـــى إلـــى أقل من ٣% خلال السنوات ١٩٦٥-١٩٧٣. وبلغ إجمالى قوة العمـــل نحـــو ٧,٨ ملـــيون فرداً وفقاً للتعداد العام ١٩٦٠، كما بلغ إجمالى المشـــتغلين ٧,٦ مليوناً. مما يعنى أن معدل البطالة بلغ مستوى منخفض جداً يدور حول ٢% منذ ذلك التعداد وحتى نهاية عقد الستينات.

وقد تمثلت أهم آليات استيعاب العمالة خلال تلك الفترة فى التوسع فى التشغيل فى الحكومة والقطاع العام والمشروعات العامة، والذى أسهم فيه بدرجة كبيرة نظام ضمان التعيين لخريجى الجامعة والخريجين الآخرين والمجندين، وقد زادت العمالة الحكومية فى الفترة ما بين ١٩٦٧/٦٦ إلى عام ١٩٧٣ بنسبة ٦,٧% سنوياً ومنذ عام ١٩٦٨ تطور معدل البطالة دون ان يكون له اى ارتباط مع الإنتاج إذ انخفض معدل البطالة خلال سنوات الركود الحاد (١٩٦٨-١٩٧٢) من ٢,٩% إلى ١,٤% ويعزى هذا التطور إلى التجنيد العسكرى والزيادة فى أعداد القوات المسلحة التى استوعبت أكثر من ١٥٠ ألف خلال تلك الفترة[١١].

الفترة الثانية ١٩٧٥-١٩٨٥ بداية البطالة السريعة :

يـــتوافق هذا العقد مع بدء الحكومة فى تطبيق "سياسة الانفتاح" والنمو غير المسبوق للاقتصاد بمعدل ٨ فى المائة فى المتوسط سنوياً، والذى دعمه الـــتدفق المستمر للموارد من إيرادات قناة السويس وتصدير النفط والسياحة

وتحويلات العاملين فى الخارج. إلا أن النمو فى القطاعات غير القابلة للاتجار (مثل التشييد والخدمات) فشل فى توفير وظائف كافية، كما قدمت الهجرة إلى دول الخليج حلا جزئيا بحوالى ١٠-١٥ فى المائة من قوة العمل. لذلك أصبح السوق "غير متوازن"، حيث وجد نقص الأيدى العاملة جنباً إلى جنب مع البطالة الصريحة الناجمة عن مختلف أنواع الجمود الهيكلى والاحتكاكى(١٢).

وهى الفترة التى عاصرت تحولاً كبيراً فى السياسات الاقتصادية المتبعة من توجه اشتراكى يتسم بالمركزية فى الستينات إلى توجه ليبرالى منفتح على العالم فى السبعينات، وقد تمثلت أهم آليات أحكام سوق العمل خلال هذه الفترة فى الهجرة الخارجية إلى الدول العربية النفطية والتى امتصت عدداً كبيراً من العمالة النشطة اقتصادياً واستوعبت ٢٠% من القوى العاملة والتزمت الحكومة بتعيين باقى الخريجين فى نفس الوقت.

كذلك أدت حالة الرواج الاقتصادى الذى ساد خلال تلك الفترة إلى بروز قطاع التشييد والبناء الذى استوعب نحو ٢١% من العمالة جنباً إلى جنب مع القطاع غير الرسمى الذى يتكون من حوالى ١٤٤ ألف مؤسسة تستوعب كل منها أقل من عشرة عمال ليصبحا آليتين جديدتين فى امتصاص العمالة. ووفقاً لنتائج بحث العمالة بالعينة الذى أجرى عام ١٩٧٢ اتضح أن هناك حوالى ربع مليون شخص بلا مهنة واضحة أو غير مصنفين تحت أى

مهنة محددة. كما تبين من بعض الدراسات عام ١٩٧٦ أن هناك ارتفاعاً فى حجم العمالة المرتبطة بقطاع الخدمات الهامشية.

وفى مقابل ذلك تدهورت قدرة القطاع الزراعى فى استيعاب العمالة من نحـــو ٥٣% فى الستينات إلى نحو ٤٨% عام ١٩٧٦ وإلى نحو ٣٧% عام ١٩٨٥ بســـبب تصـــاعد أجور العمالة فى قطاع التشييد مما خلق حافزاً قوياً لانـــتقال العمالة الزراعية للعمل بهذا القطاع. كما عجزت كل من الصناعات التحويلية والقطاعات الأخرى عن خلق فرص عمل تذكر بسبب اتباعها فنون إنتاجـــية كثـــيفة رأس المال قليلة العمالة وهكذا فإن النمو السريع خلال فترة الـــرواج رافقـــه حـــدوث تغييرات هامة فى هيكل التشغيل تتمثل فى تدهور المـــيزة النســـبية التقلـــيدية لقطاعات الإنتاج الثقيل فى استيعاب العمالة فى مواجهة القطاعات التوزيعية والخدمية(١٢).

وقد أدت الهجرة الخارجية مصحوبة بتصاعد الطلب على عمال التشييد والبناء إلى ارتفاع متزايد فى الأجور الحقيقية فى الزراعة والصناعة والبناء. فضلاً عن حدوث عجز حاد فى بعض تخصصات العمالة الفنية الماهرة جنباً إلـــى جنب مع وجود فائض فى بعض تخصصات العمالة الفنية الماهرة وفى بعض التخصصات الأخرى. وقد بلغ إجمالى العاملين عام ١٩٧٦ نحو ١٠,٣ ملـــيون فرداً وارتفع إلى نحو ١٢,٥ مليونا عام ١٩٨٥. ولم تتجاوز معدلات البطالة السافرة ٧,٧% من قوة العمل وفقاً للتعداد العام للسكان عام ١٩٧٦، مما يعكس تمتع الاقتصاد المصرى خلال تلك الفترة بمستوى مرتفع نسبياً فى

التشـــغيل. وتميزت هذه الفترة بتصاعد أهمية الهجرة الداخلية وقطاع التشييد والبـــناء والقطاع غير الرسمى كآليات أساسية بجانب التشغيل الحكومى فى إحـــداث الـــتوازن الظاهـــرى فـــى سوق العمل وتحقيق مستوى مرتفع من التشغيل(١٤).

الفترة الثالثة ١٩٨٥-١٩٩٥: النمو البطئ والبطالة المرتفعة :

لعـــل أفضل وصف لهذه الفترة هو فترة "الانكماش"، حيث أن العوامل الرئيسية التى دعمت معدل النمو المرتفع فى العقد السابق قد استنفدت معظم قوتهـــا، وأصـــبح صافى الهجرة العائدة واقعاً، خاصة بعد حرب الخليج. فقد تباطأ النمو الاقتصادى حتى عام ١٩٩٣، حيث نما الاقتصاد بمعدلات تفاوتت بين ٠,٣ إلى ٢,٥ فى المائة سنوياً، كما سجل دخل الفرد معدلات نمو سلبية أو صـــفراً. وكـــان المصـــدر الرئيســـى للـــنمو خلال هذه الفترة هو الدفع الاستثمارى النشط الذى قادته الحكومة فى مجال البنية الأساسية(١٥).

ذلك حيث تبين فى هذه الفترة عجز الآليات السابقة عن الاستمرار فى المســـاعدة علـــى تحقيق التوازن فى سوق العمل. هذا مع تعرض الاقتصاد المصـــرى فـــى هذه الفترة لأزمة اقتصادية حقيقية صاحبها ضعف الرواج الاقتصـــادى الأمـــر الذى دعا الحكومة إلى خفض المعدل السنوى لتوظيف الخريجيـــن فـــى الوقـــت الـــذى تـــتزايد فيه أعدادهم سنوياً وتقلص الإنفاق الاستثمارى فى قطاع التشييد وتباطؤ قدرته على استيعاب العمالة فضلاً عن

تشبع القطاع غير الرسمى وعدم قدرته على امتصاص المزيد من المتعطلين. ومن ناحية أخرى تراجع الطلب الخارجى على العمالة المصرية وشهد سوق العمل هجرة عائدة حقيقية أدت إلى انخفاض رصيد العمالة المصرية فى الخارج كما انتشرت البطالة بين عدد غير قليل من العائدين. كذلك ضاعفت أزمة الخليج وعودة نصف مليون عامل مصرى من الكويت والعراق والدول الأخرى من حدة مشكلة التشغيل.

وهكذا تصاعد المعدل القومى للبطالة من حوالى ٢% فى أواخر الستينات، ٧,٧% وفقاً لتعداد ١٩٧٦ إلى حوالى ١٢% عام ١٩٨٦ ويعنى ذلك وجود حجم للبطالة يبلغ ١,٦ مليون متعطل منهم نحو ٧٦,٤% من الداخلين الجدد لسوق العمل بنسبة ٩% من قوة العمل. وغالبيتهم من حملة الشهادات المتوسطة والعالية والذين أصبح عليهم الانتظار لأكثر من عدة سنوات للعثور على فرصة عمل حكومية بسبب عدم التوافق بين المهارات التى اكتسبوها وبين متطلبات سوق العمل، علما بأن منهم نسبة كبيرة تعمل بالقطاع غير الرسمى انتظارا لفرصة التوظف أما بقية المتعطلين فهم غالباً من الذكور الأميين الذين سبق لهم العمل وفقدوا وظائفهم بسبب الركود الاقتصادى وبسبب استخدام فنون إنتاجية كثيفة رأس المال فى قطاعى الزراعة والصناعة أو من الذين عادوا من دول الخليج. وجدير بالذكر أن نصيب الصناعات التحويلية فى استيعاب العمالة قد انخفض من ١٣,٣% عام ١٩٧٦ إلى حوالى ١٢% عام ١٩٨٦[١٦].

وهكذا يتضح أن سوق العمل المصرى يعانى من مشكلات حادة امتدت جذورها إلى الستينات وتفاقمت خلال السبعينات وحين انفجرت الأزمة الاقتصادية فى منتصف الثمانينات ازدادت اختلالات سوق العمل وبلغت مشكلة البطالة مستويات حرجة تهدد الاستقرار السياسى والاجتماعى.

وقد تفاقمت هذه المشكلة نتيجة لعجز الاقتصاد القومى عن تدبير فرص العمل من ناحية ومن مشكلة عدم التوافق بين عرض العمالة والطلب عليها من ناحية أخرى(١٧).

هذا ومن المتوقع أن يرتفع معدل البطالة إلى ١٣ فى المائة لو صححت النواقص الخطيرة التى تكتنف الإحصاءات، مثل التقدير المتدنى لمعدل مشاركة النساء والتقليل من شأن استخدام بعض الفئات العمرية فى قوة العمل التى تقل عن ١٥ سنة والتى تزيد عن ٦٠ سنة(١٨).

ثانياً : توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية المختلفة(١٩) :

يوضح الجدول رقم (١-١) والشكل رقم (١-٢) التوزيع النسبى للمشتغلين (١٥-٦٤) حسب قطاعات النشاط الاقتصادى ومحل الإقامة خلال عام ١٩٩٧.

جدول رقم (١-١)

التوزيع النسبى للمشتغلين (١٥-٦٤) حسب قطاعات النشاط الاقتصادى

ومحل الإقامة فى عام ١٩٩٧

قطاع النشاط الاقتصادى	١٩٩٧					
	جملة		حضر		ريف	
	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال
الزراعة والصيد والمناجم	٤١	٢٩	٤	٧	٦٧	٤٧
الصناعة التحويلية والكهرباء والغاز	٧	١٦	١١	٢٣	٥	١١
التشييد والبناء	١	٩	١	١١	*	٧
التجارة، المطاعم، الفنادق	٧	١٤	٨	٢١	٦	٨
النقل والمواصلات والتخزين	١	٧	٣	٩	*	٥
التمويل والعقارات	٢	٣	٤	٤	١	١
الإدارة العامة والتعليم والصحة والخدمات الشخصية	٤١	٢٢	٦٩	٢٥	٢١	٢١
إجمالى	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - بحث العمالة بالعينة ١٩٩٧.

شكل رقم (١-٢)

التوزيع النسبى لجملة المشتغلين حسب قطاعات النشاط الاقتصادى ١٩٩٧

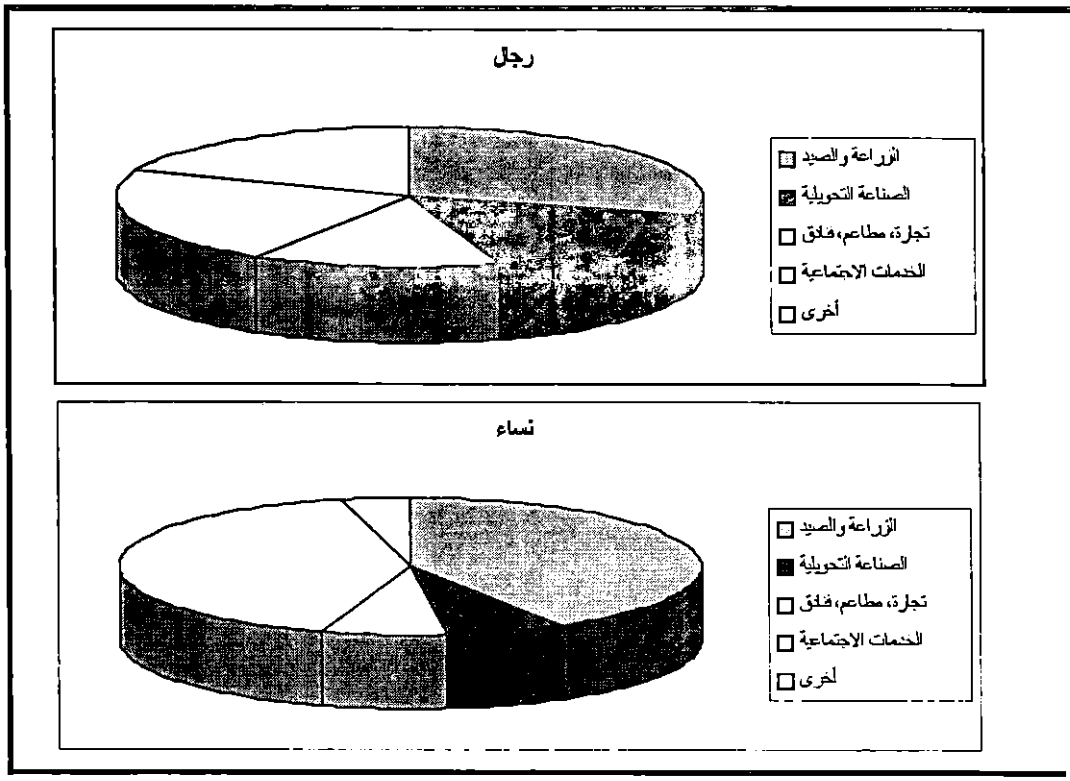

جدول رقم (١-٢)

نسبة توزيع العمالة على قطاعات الاقتصاد القومى خلال الفترة من ٨٦/١٩٨٧ - ٩٧/١٩٩٨

السنوات	قطاع الزراعة		قطاع الصناعة		قطاع الخدمات [خدمات إنتاجية - خدمات اجتماعية]		
	نسبة العمالة فى قطاع الزراعة إلى القطاعات السلعية	نسبة العمالة فى قطاع الزراعة إلى إجمالى العمالة على مستوى الجمهورية [كل القطاعات]	نسبة العمالة فى قطاع الصناعة إلى القطاعات السلعية	نسبة العمالة فى قطاع الصناعة إلى إجمالى العمالة على مستوى الجمهورية وكل القطاعات	نسبة العمالة فى قطاع الخدمات الإنتاجية إلى الإجمالى العام للعمالة فى كل القطاعات	نسبة العمالة فى قطاع الخدمات الاجتماعية إلى الإجمالى العام للعمالة فى كل القطاعات	نسبة العمالة فى قطاع الخدمات (ككل) إلى إجمالى العمالة
٨٧/٨٦	٦٤,٧٤	٣٦,٠٨	٣٥,٥٣	١٩,١١	١٥,٥١	٢٨,٧٧	٤٤,٢٩
٨٨/٨٧	٦٣,٧٧	٣٥,٥٦	٣٦,٢٣	٢٠,٢٠	١٥,٧٥	٢٨,٤٧	٤٤,٢٣
٨٩/٨٨	٦٣,٤١	٣٥,٤٦	٣٦,٥٩	٢٠,٤٦	١٥,٦٨	٢٨,٣٨	٤٤,٠٦
٩٠/٨٩	٦٢,٨٥	٣٥,٢٠	٣٧,١٥	٢٠,٨٠	١٥,٧٠	٢٨,٢٩	٤٣,٩٩
٩١/٩٠	٦٥,٣٣	٣٣,٢٦	٣٨,٦٧	٢٠,٩٧	١٦,١٢	٢٩,٦٣	٤٥,٧٦
٩٢/٩١	٦١,٦٦	٣٣,٣٦	٣٨,٣٤	٢٠,٧٣	١٦,٢١	٢٩,٦٨	٤٥,٨٩
٩٣/٩٢	٦١,١٥	٣٢,٩٧	٣٨,٨٥	٢٠,٩٤	١٦,١٣	٢٩,٨١	٤٥,٩٤
٩٤/٩٣	٦٠,٢٨	٣٢,٤٣	٣٩,٧٢	٢١,٣٦	١٦,٢٨	٢٩,٩١	٤٦,٢٠
٩٥/٩٤	٥٩,٥٣	٣١,٨٨	٤٠,٤٧	٢١,٦٦	١٦,٤٦	٢٩,٩٨	٤٦,٤٤
٩٦/٩٥	٥٨,٨٩	٣١,٣٦	٤١,١١	٢١,٨٩	١٦,٦٤	٣٠,٠٣	٤٦,٧٣
٩٧/٦	٥٨,٦٩	٢٩,٩٩	٤١,٣١	٢١,١١	١٥,٩٧	٣٢,٩١	٤٨,٨٩
٩٨/٩٧	٥٧,٣٩	٢٩,٤٥	٤٢,٦١	٢١,٨٦	١٦,١٠	٣٢,٥٨	٤٨,٦٨

المصدر : من مصادر بيانات، البنك الأهلى، النشرة الاقتصادية، ٩٧-٩٨، المجلد الأول. الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء، الكتاب السنوى، إصدارات مختلفة.
كما ورد فى د. محمد محمود عطية يوسف مرجع سابق - ص ٥٤.

يتبين من قراءة الجدول رقم (١-٢) الآتى :

أ- انخفضت نسبة العمالة فى قطاع الزراعة من ٣٦,٠٨ فى ٨٧/٨٦ إلى ٢٩,٤٥ فى ٩٨/٩٧.

ب- ارتفعت نسبة العمالة فى قطاع الصناعة من ١٩,٦١ فى ٨٧/٨٦ إلى ٢١,٨٦ فى ٩٨/٩٧.

جـ- ارتفعت نسبة العمالة فى قطاع الخدمات م ٤٤,٢٩ فى ٨٧/٨٦ إلى ٤٨,٦٨ فى ٩٨/٩٧.

د- اختلاف توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وإن كانت نسبة الارتفاع فى قطاع الخدمات الاجتماعية أكبر منه فى قطاع الخدمات الإنتاجية، الأمر الذى يعنى أن قطاع الصناعة وقطاع الخدمات الإنتاجية لم يكن لديهم القدرة على استيعاب العمالة النازحة من قطاع الزراعة، ومن ثم اتجهت إلى قطاع الخدمات الاجتماعية(٢٠).

ثالثاً : خصائص سوق العمل فى مصر ومحدداته والداخلين الجدد فى هذا السوق :

سبق أن ذكرنا أن سوق العمل فى مصر يعانى من مشكلات حادة امتدت جذورها إلى الستينات وحين انفجرت الأزمة الاقتصادية فى منتصف الثمانينات ازدادت اختلالات سوق العمل وبلغت مشكلة البطالة مستويات حرجة فى ظل عجز الاقتصاد عن تدبير فرص العمل وفى ظل عدم التوافق بين عرض العمالة والطلب عليها.

١- خصائص سوق العمل فى مصر ومحدداته :

يعرف سوق العمل بأنه البوتقة التى تتفاعل بها كثير من العوامل المؤثرة فى حالة التوظيف، فهو "المكان الذى يظهر فيه عرض العمل والطلب عليه، وفيه يبحث رجال الأعمال عَن العمالة، ويبحث فيه

العمـــال عـــن فرص العمل المتاحة، ومن خلاله تتضح الاختلافات فى الأجور، وساعات العمل، وغيرها من ظروف تشغيل العمال"[٢١].

وتتمثل أهم خصائص سوق العمل فى مصر فيما يلى :-

١- أن حجـــم التوظف لا يتحدد بناء على تقاطع منحنيات العرض والطلب عليه بشكل مستقل عن بعضها البعض، ولكن وفقا لاليات أخرى منها:

أ- الآلية الايجابية للقطاع العام والإدارة الحكومية -- فى فترة سابقة وسلبيا فى الفترة الحالية – لا تتحدد بالاحتياجات الفعلية من قوة العمل وإنما بحجم مخرجات النظام التعليمى.

ب- هـــناك جزء من قوة العمل يتحدد حجم استيعابه بالطلب الخارجى، من قبل دول الاستقبال العربية ومعدلات الأجور.

جـــ- انضـــمام الداخلـــة للقطاع غير المنظم – الذى اتسع بشكل كبير – فى حالـــة إخفاقهـــا فى الحصول على فرص عمل فى القطاعات الأخرى، وخصـــة أن الانضمام إلى هذا القطاع لا يتطلب توافر حجم معين من رأس المال أو مستويات مهارية معينة. معنى ذلك أن مستوى التشغيل فى القطاع غير الرسمى يتحدد بالطاقة الاستيعابية لقطاعات الاستخدام الأخرى وبالحجم المتبقى من قوة العمل المتاحة.

٢- لا تمـــثل القطاعات الاستيعابية المختلفة لقوة العمل، أقسام متجاورة أو مـــتقاطعة كمـــا يفترض تحليل segmentation، بل هى مرتبة بشكل

هرمى وفقاً لمتطلبات كل قطاع من المستويات التعليمية والمهارية مع وجود حواجز قوية تقلل من إمكانية الحراك فيما بينها[٢٢].

٢- العوامل المؤثرة فى سوق العمل واختلال التوازن بين كل من العرض والطلب على العمل[٢٣]:

إن اختلال التوازن بين كل من العرض والطلب على العمل يرتبط بكثير من العوامل، التى تؤثر فى سوق العمل، وتساهم فى بروز ظاهرة البطالة، وتشمل هذه العوامل ما يلى :

- **ارتفاع نسبة غير المساهمين فى قوة العمل:** حيث ترتفع فى مصر نسبة من هم خارج قوة العمل كالطلبة وربات البيوت والمرضى وخلافه مما يخفض من حجم قوة العمل بالنسبة للقوة البشرية.
- **عدم ملاءمة مخرجات النظام التعليمى:** إن سوق العمل فى ظل الظروف الاقتصادية الحالية قاصر عن استيعاب خريجى النظام التعليمى لعدم ملاءمتها متطلبات سوق العمل، حتى وإن كانت ذات مستوى مهارى مرتفع.
- **معدل النمو السكانى وما يرتبط به من عوامل ديموجرافية :** على الرغم من ارتفاع معدل النمو السكانى فى مصر مما يؤدى إلى تزايد عرض العمل إلا أنه توجد نسبة كبيرة من السكان فى سن أقل من الخامسة عشرة[٢٤]، ويؤدى ذلك إلى انخفاض قوة العمل المتاحة بالنسبة لعدد السكان.

- التوزيع النوعى للسكان : يتوزع السكان بنسب متعادلة ما بين الذكور والإناث، ولكن تنخفض نسبة مساهمة الإناث فى قوة العمل عن الذكور لأسباب تعليمية واجتماعية، وإن كانت قد ارتفعت هذه النسب خلال التعدادات والتقديرات، بسبب ارتفاع نسبة المتعلمات بين الإناث، بالإضافة إلى تغير بعض العادات والتقاليد السائدة فى المجتمع المصرى[٢٥].

- **أثر سياسات التثبيت والتكيف الهيكلى على الاقتصاد المصرى**[٢٦] : استلزم تطبيق سياسات التثبيت والتكيف الهيكلى اتخاذ كثير من الإجراءات وصدور بعض القوانين لوضع هذه السياسات موضع التنفيذ[٢٧]، وقد استهدف واضعو هذه السياسات إجراء إصلاح اقتصادى يهدف إلى تخفيض العجز بالموازنة العامة للدولة فى عام ١٩٩٢/٩١ إلى أقل من ١٠% من الناتج المحلى الإجمالى بعد أن كان ١٧,٣% فى عام ١٩٩١/٩٠، وأن يستمر هذا الخفض حتى يصل إلى ٣,٥% فى عام ١٩٩٥/٩٤[٢٨]. وتستهدف هذه السياسة تحويل الاقتصاد المصرى للعمل باقتصادات السوق (الخصخصة). واستلزم اتباع هذه السياسات استخدام طرق الإنتاج كثيفة رأس المال، وبالقطع يساهم هذا العامل فى تخفيض الطلب على العمالة. كما سيأتى شرحه بالتفصيل فى الجزء الثانى من الدراسة.

- **انخفـــاض الطلـــب علـــى السلع والخدمات** : يتأثر الطلب على السلع والخدمـــات بمعـــدل نمـــو الناتج المحلى الإجمالى، ومستوى الدخول، ومعـــدلات التضـــخم وخلافـــه، فمع انخفاض معدل نمو الناتج المحلى وسوء توزيع الدخل يحدث انخفاض فى حجم الطلب المحلى على السلع والخدمات، مما يؤثر بالسلب على الطلب على العمالة.
- **انخفـــاض الطلـــب علـــى الصـــادرات** : يؤثـــر الطلب الخارجى على الصادرات مع حالة الكساد السائدة فى معظم دول العالم، وارتفاع تكلفة المنـــتجات المحلـــية، وبالـــتالى تتقلص القدرة التنافسية مع مثيلها فى الخـــارج. ويترتب على ذلك : تزايد حدة الركود الاقتصادى وانخفاض الطلب على العمالة.
- **سياســـة خفـــض الإنفاق العام** : وفقاً للسياسات الاقتصادية المتبعة فى الوقت الحالى، والتى تهدف إلى خفض العجز فى الموازنة العامة لدولة وتقليص دورها فى النشاط الاقتصادى عن طريق خفض الإنفاق العام، يـــؤدى ذلـــك إلى انخفاض الطلب على العمالة من قبل الدولة. وهو ما سنتناوله بالتفصيل أيضاً فى الجزء الثانى من الدراسة.
- **انخفاض الطلب الخارجى على العمالة المصرية** : يوجد تناقص فى هذا الطلـــب فـــى السنوات الأخيرة وخاصة فى دول الخليج بسبب تدهور أسعار النفط عالمياً، مما أدى إلى المساهمة فى ارتفاع معدلات البطالة.

٣- بعض الخصائص السلبية لسوق العمل المصرى التى تساهم فى اختلال التوازن بين العرض والطلب على العمالة[٢٩] :

يتسم سوق العمل فى مصر ببعض الخصائص السلبية[٣٠]، التى تساهم فى اختلال التوازن ما بين العرض والطلب على العمالة، مما يساهم فى ظهور مشكلة البطالة، وتشمل هذه الخصائص ما يلى :

١- **اختلال التوازن والتجزؤ فى سوق العمل** : يتسم سوق العمل فى مصر باختلال التوازن به، وقد يرجع ذلك إلى انقسامه إلى سوقين رئيسيين تندرج تحتهما عدة أسواق فرعية، وهما[٣١]:

أ- سوق منظمة : تخضع لتشريعات وقوانين ولوائح بعينها لابد من الالتزام بها. ويتضمن هذا السوق عدة أسواق فرعية يخضع كل منها لتشريعات ولوائح خاصة به، وتشمل :

- **سوق العمل فى القطاع الحكومى** : يخضع هذا القطاع لتنظيمات ولوائح خاصة به لا تربط بين مستويات الأجور ومعدلات الإنتاجية والأداء بقدر ما تربط بين المؤهل الدراسى والدرجة الوظيفية المرشح لها صاحب المؤهل، ويعانى العاملون بهذا القطاع من انخفاض مستويات أجورهم الحقيقية مع ارتفاع معدلات التضخم، ونسبة كبيرة منهم تعتبر من الفئات المتضررة من سياسات التثبيت والتكيف الهيكلى[٣٢]، مع ما يعانيه هذا السوق أيضاً من البطالة المقنعة أو العمالة غير المؤهلة.

- **سـوق العمـل فى قطاع الأعمال العام** : يحظى العاملون بهذا القطاع ببعض المزايا عن مثيلاتها فى القطاع الحكومى، ولا تطبق عليه الآن سياسة تعيين الخريجين، بل أصبح يتخلص من العمالة الزائدة به تطبيقاً لسياسة الخصخصة.
- **سـوق العمـل فـى القطاع الخاص** : يمكن أن نميز بين نوعين من العامليـن فـى هـذا القطـاع، حيث يوجد عاملين فى القطاع الخاص التقليـدى الـذى يعمل وفقاً لقانون الشركات (وهو يستخدم تقنيات أقل تقدمـاً ويعطـى أجـوراً أقـل مـن مثيلاتها فى القطاع الاستثمارى، والعـاملون بـه من مستويات تعليمية متوسطة فى الغالب). والقطاع الخـاص الاستثمارى والمشترك المنشأ وفقاً لقانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ٩٧٤ وتعديلاته، وأخيراً قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقـم (٨) لسـنة ١٩٩٧ (وهـو يتمـتع بمميزات هذا القانون من إعفاءات جمركية وضريبية وخلافه، ويستخدم تقنيات متقدمة كثيفة رأس المال، ويحصـل العاملون به على أجور مرتفعة مقارنة بالقطاعات الأخرى، كما أنهم ذوى مستويات تعليمية عالية فى الأغلب).
- **سـوق العمـل فى القطاع الأجنبى** : يتركز هذا القطاع فى الشركات عابـرة القـارات، وهو قطاع يخضع لأنظمة الشركات الأم أكثر من خضـوعه للتنظـيمات الداخلية، فيستخدم الفن الإنتاجى المستخدم فى الشـركة الأم، وكذلـك يطبق على العاملين به ما يطبقه على العاملين

بالشركة الأم، وهو يعد جزء من الاقتصاد العالمى أكثر من كونه جزء من الاقتصاد الوطنى).

ب- **سوق العمل غير المنظم**[٣٣] : يتصف العاملين بهذا السوق بعدم استقرار الأجور، وسهولة دخول وخروج العمالة منه لأنه لا يخضع لقوانين العمل والأجور والتأمينات الاجتماعية وخلافه، وهو سوق كبير يتزايد مع تزايد معدلات البطالة. كما يتصف بمزاولة العمل فى أى مكان سواء فى الريف أو فى الحضر، وكذلك ينتشر فى كافة الأنشطة الاقتصادية سواء زراعة أو صناعة أو تجارة أو خدمات، والقسم الأكبر منه فى قطاعى الزراعة والتشييد[٣٤]. ولقد اتسع هذا القطاع فى سوق العمل المصرى بسبب الهجرة من الريف إلى الحضر، وزيادة الطلب على الخدمات التى يقدمها هذا القطاع خاصة من جانب الطبقة الوسطى، وضعف رقابة الحكومة على هذا القطاع فيما يخص النواحى الإدارية والقانونية من استخراج تصاريح للعمل ودفع الضرائب وخلافه[٣٥]، مما يشجع هذا القطاع على التوسع، وساهم فى استيعاب جزء من البطالة، ويعكس هذا السوق الخلل الواضح فى أسواق العمل، وعجز القطاع المنظم عن استيعاب العاطلين فى سوق العمل[٣٦].

جـ- **سوق العاملين فى الخارج** : يدخل سوق العاملين بالخارج ضمن السوقين الرئيسيين السابقين، حيث يوجد به جزء يخضع لأنظمة معينة ووفق شروط محددة، وذلك فى حالة التعاقدات الرسمية عن طريق

الحكر[illegible] وجزء آخر وهو الأكبر [illegible] الأول قرية وهو ما يعرف بالتعاملات [illegible] ولا تتوافر عنه أية بيانات [illegible] سوق التعامل الأجور عن مثيلتها في القرى المجاورة مثل قرية، ولذلك يهتم بعدالة الأجور.

وكذلك يمكن تقسيم سوق العمل الحضري إلى حضر وريف تبعاً لاختلاف طبيعة التعامل الاقتصادي في الحضر عنه في الريف، فيسيطر العمل الزراعي على سوق العمل في الريف، ثم بعض الأنشطة الهامشية الأخرى التي تدخل في نطاق سوق العمل غير المنظم كبعض الخدمات والصناعات الريفية البسيطة. أما في الحضر فيسود العمل في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات سواء بشكل منظم أو غير منظم

ويرجع تجزؤ سوق العمل على النحو السابق إلى ربط مستويات الأجور ودرجات الترقي في سوق العمل المنظم بالمؤهل العلمي، وليس بطبيعة العمل ومهارة العامل، مما أوجد تفاوتاً في الأجور تبعاً لمؤهل العامل ونوعية القطاع الذي يعمل به، بغض النظر عن مدى كفاءة ومهارة هذا العامل ومدى ملاءمته للعمل المطلوب منه، ونتج عن ذلك عدة أسواق عمل ذات مستويات أجور متباينة وأنظمة مختلفة، مما أدى إلى تدني مستويات الإنتاجية وعدم ربط مستويات الأجور بها. ومن ثم فسياسات الأجور وتشريعات العمل لهما دوراً كبيراً في تجزئة سوق

العمـــل المصـــرى على النحو السابق، وانعكس ذلك على التكالب على التعليم العالى من أجل الحصول على أجر أعلى ومكانة اجتماعية أرفع، بغـــض النظر عن مدى كفاءة خريجى هذا المستوى من التعليم، **ومدى احتياج الاقتصاد القومى لهم.**

٢- **شـــمولية الظاهرة** : تشمل ظاهرة البطالة جميع التخصصات والمهن، وفى جميع أسواق العمل(٣٧).

٣- **فـــترة الـــبقاء فى قوة العمل** : أصبح من الظواهر الأساسية استمرار الكثيريـــن مـــن العاملين فى القطاع الحكومى وقطاع الأعمال بعد سن الإحالة إلى المعاش، مما يضعف فرص الشباب فى العمل، ويساهم فى ارتفـــاع معـــدلات الـــبطالة. وهذه الظاهرة واضحة أيضاً فى القطاع الخاص (لا يوجد سن محددة لإنهاء المشاركة فى قوة العمل طالما كان العـــامل قادراً على العمل بكفاءة)، هذا بخلاف العاملين لحسابهم الذين يستمرون فى أعمالهم لسنوات غير محددة على الإطلاق(٣٨).

٤- **الازدواج الوظـــيفى** : بمعنى قيام الفرد بالعمل فى وظيفتين وبأجرين، وتنتشـــر هذه الظاهرة بين العاملين بالقطاع الحكومى وقطاع الأعمال، وكذلـــك العامليـــن بقطـــاع الـــزراعة، وترجع هذه الظاهرة إلى تدنى مســـتويات المعيشـــة وتدهور قيمة الأجور الحقيقية مع ارتفاع معدلات التضخم.

٥- **انتشـــار ظاهرة تشغيل الأطفال** : تنتشر ظاهرة تشغيل الأطفال خاصة فـــى قطـــاع الـــزراعة بالريف المصرى، حيث يتميز هذا القطاع بأنه

يستوعب أعمالاً مختلفة عن أعمالهم حتى لو كانت من الأطفال، حيث يمثل هؤلاء الأطفال مصدر دخل لأسرهم، وخاصة الأسر محدودة الدخل. وتشير البيانات المتاحة إلى تزايد أعداد الأطفال المشتغلين[٣٩] في الفئة العمرية ٦-١٤ عاماً (تصل نسبتهم إلى ١,٦%)[٤٠] وتنتشر هذه الظاهرة في الريف عن الحضر، وذلك للعمل بالقطاع الزراعي، كما تنتشر في الحضر بقطاعات الصناعة والتجارة والمطاعم والتشييد والبناء. وأغلبية هذه العمالة من الذكور لصعوبة قيام الإناث ببعض الأعمال التي يقوم بها الذكور خاصة في الحضر[٤١].

وتعكس هذه الظاهرة انتشار الفقر، وفشل المؤسسات التعليمية في استيعاب هؤلاء الأطفال مما يفاقم من مشكلة الأمية، ويجعل قوة العمل المستقبلية لا تملك مؤهلات ومهارات التقدم التقني، خاصة مع عدم تدريب هؤلاء الأطفال في مراكز تدريب مهني على أسس علمية.

٦- **نقص المعلومات عن سوق العمل المصري**: يعاني الاقتصاد المصري من ندرة المعلومات اللازمة عن متغيراته وعدم دقتها وتضاربها في بعض الأحيان، وينطبق ذلك - وبصورة أكبر - على المعلومات اللازمة عن سوق العمل خاصة فيما يتعلق بسوق العمل غير المنظم والقطاع الريفي وسوق العمل الخارجي، **مما يؤدي إلى صعوبة وضع استراتيجية للتشغيل والتخطيط للعمالة في المستقبل، ومن ثم صعوبة مواجهة مشكلة البطالة**[٤٢].

٧- **النوع وسوق العمل :** يوجد اتجاه في سوق العمل يفضل عمالة الذكور عن الإناث بسبب تزايد أعداد المتعطلين من الذكور الذين يمكن توظيفهم. وتتناقص مساهمة الإناث في قوة العمل لأسباب مختلفة.

وتشير الدراسات إلى ارتفاع مساهمة الإناث في سوق العمل غير المنظم، واللاتي لا تتضمنهن الإحصاءات الرسمية. وغالباً يكن من غير المتعلمات والفقيرات اللاتي يدخلن سوق العمل لأسباب اقتصادية لضمان الحصول على احتياجاتهن الضرورية ورفع مستوى معيشتهن ومعيشة أسرهم، وإذا أدخلنا هؤلاء في إحصاءات العمالة لارتفع عدد الداخلين إلى سوق العمل من الإناث(٤٣).

٤- **الداخلين الجدد إلى سوق العمل(٤٤) :**

يوضح تطور الحالة العملية للقوى العاملة الأوضاع الاقتصادية من خلال معرفة حجم واتجاه بطالة الداخلين الجدد إلى سوق العمل والذين سبق لهم العمل. هذا وقد حدثت زيادة كبيرة في عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل في مصر - مع عدم خلق فرص توظف لاستيعاب هذا العدد، الأمر الذي ترتب عليه زيادة حدة البطالة. ويمكن التدليل على ذلك من خلال الملاحظتين التاليتين :

١- ارتفاع معدلات الزيادة السكانية في مصر، الأمر الذي ترتب عليه زيادة معدل النمو السنوي لقوة العمل إلى ٢,٩% في النصف الأخير من التسعينات. وقد تم استيعاب ١,٦٥% فقط من هذه الزيادة، الأمر الذي يعني انضمام الجزء الباقي إلى البطالة السافرة سنوياً.

٢- لم يحقق الاقتصاد المصرى نموا يمكنه من خلق فرص عمل جديدة حقيقية تستوعب قوة العمل النامية. وقد ساعد على ذلك اتجاه أكثر من ٥٠% من جملة الاستثمار إلى أنشطة ذات كثافة رأسمالية عالية رغم وفرة الأيدى العاملة، لذلك زادت حدة مشكلة البطالة السافرة.

وبذلك يمكن القول، إن هناك زيادة فى عرض العمل عن الطلب عليه، نتج عنه زيادة مطردة فى البطالة السافرة والتغير النسبى فى التوزيع الهيكلى لقوة العمل على القطاعات الاقتصادية. لذلك يجب دراسة أهم العوامل المؤثرة فى تغيرات سوق العمل المصرى السابق الإشارة إليه سواء فى جانب العرض أو جانب الطلب. وهو ما سيأتى ذكره فى جزء لاحق من هذا الجزء من الدراسة عند مناقشة الأسباب الرئيسية لاختلال التوازن بين العرض والطلب فى سوق العمل. الأمر الذى يمكن معه الوصول إلى الأسباب الحقيقية لهذه التغيرات. بما يمكن واضعى السياسة الاقتصادية من صياغة سياسة ملائمة للتأثير على سوق العمل فى الاتجاه المرغوب فيه.

٥- الارتفاع النسبى لمعدلات البطالة بين الداخلين الجدد فى قوة العمل[٤٥] :

يلاحظ ارتفاع نصيب المتعلمين فى مجموع العاطلين ويرتبط بذلك تركز البطالة وانتشارها بمعدلات أعلى نسبياً بين الشباب. ولا ينفرد سوق العمل فى مصر بهذه الظاهرة المركبة التى تتسم بها أسواق العمل فى البلدان النامية بصفة عامة إذ تقدر إحدى الدراسات أن معدلات البطالة بين الشباب

تقترب فى كثير من البلدان النامية من أربعة أمثالها بين الكبار، وأن معدلات البطالة بين الشباب فى عديد من هذه البلدان تتجاوز ٣٠%. وتبين الدراسة ذاتها أن البطالة المرتفعة بين الشباب تتزامن مع بطالة مرتفعة بين المتعلمين الذين يدخلون قوة العمل لأول مرة، وأن تعذر الحصول على وظائف هو التفسير الأكثر إقناعاً لذلك[٤٦].

رابعاً : الهيكل العمرى والتعليمى للقوى العاملة :

١- الهيكل العمرى للقوى العاملة[٤٧] :

يوضح الهيكل العمرى للقوى العاملة حسب الفئات العمرية العريضة (أصغر من ١٥، ١٥-٦٤، أكبر من ٦٥ سنة) عمالة الأطفال وعمالة المسنين فى الفئتين الأولى والأخيرة. وبالرغم من التزام مصر بالاتفاقيات الدولية الخاصة بالحد الأدنى لسن العمل والقواعد المتعلقة بتنظيم عمالة الأطفال من سن ١٢ عاماً من حيث مواعيد العمل وأماكن العمل وشروطه وأنواع العمل من حيث خطورتها إلا أن بعض الدراسات والبحوث والواقع يؤكد وجود الظاهرة، ومع ذلك خرجت بيانات تعداد ١٩٩٦ مستبعدة لأية عمالة فى الفئة العمرية (٦-١٤ سنة). وينطبق نفس الوضع على مسح العمالة بالعينة فى السنوات الأخيرة.

ويحتوى جدول رقم (٣-٣) على تعصيب الهيكل العمرى للقوى العاملة حسب الفئات العمرية العريضة والنوع فى سنتى ١٩٨٦ و ١٩٩٦. وقد أشير من قبل إلى عدم حسبان أية عمالة دون سن ١٥ عاماً فى بيانات تعداد ١٩٩٦. إلا أن البيانات توضح أن الظاهرة كانت فى تناقص إلى الثلاثى

حسب بيانات تعداد ١٩٨٦. حيث انخفض النصيب النسبى لهذه الفئة إلى ٣,٩١% فقط فى تلك السنة.

جدول رقم (١-٣)

الهيكل العمرى النوعى للقوى العاملة، مصر، ١٩٨٦*، ١٩٩٦**

النوع	الفئة العمرية	نسبة القوى العاملة		التغير (%)
		١٩٨٦	١٩٩٦	١٩٩٦-٨٦
الذكور	١٤-٦	٣,٨٥	٠,٠٠	-
	٦٤-١٥	٩٤,١٠	٩٨,٠٣	٤,١٨
	+٦٥	٢,٠٥	١,٩٧	٣,٩٠-
	جملة%	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	-
	العدد بالألف	١١٨١٧	١٤٥٢٨	٢٢,٩٤+
الإناث	١٤-٦	٤,٣٧	٠,٠٠	-
	٦٤-١٥	٩٥,٢٥	٩٩,٦٤	٤,٦١
	+٦٥	٠,٣٨	٠,٣٦	٥,٢٦-
	جملة%	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	-
	العدد بالألف	١٥٦١	٢٦١٩	٦٧,٧٨+
الجملة	١٤-٦	٣,٩١	٠,٠٠	-
	٦٤-١٥	٩٤,٢٤	٩٨,٢٧	٤,٢٧
	+٦٥	١,٨٥	١,٧٣	٦,٤٩-
	جملة%	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	-
	العدد بالألف	١٣٣٧٩	١٧١٤٧	٢٨,١٦+

المصدر : * الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (١٩٨٩) جدول ١٤، ص ص ٧٥-٨٠.

** الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (١٩٩٩)، جدول ١٥.

٢- معدل النشاط حسب العمر[٤٨] :

يشير معدل النشاط العمرى إلى نسبة النشيطين اقتصادياً إلى إجمالى السكان فى فئة عمرية معينة. وتوضح بيانات الجدول رقم (١-٤) إلى أن :

جدول رقم (١-٤)

معدل النشاط العمرى النوعى، مصر، ١٩٨٦*، ١٩٩٦*

الفئة العمرية	ذكور		إناث		جملة	
	١٩٨٦	١٩٩٦	١٩٨٦	١٩٩٦	١٩٨٦	١٩٩٦
٩-٦	٤,٩٢		١,٢٦		٣,١٤	
١١-١٠	٧,٩٠		١,٤٠		٤,٧٨	
١٤-١٢	١٤,٦٠		١,٦٩		٨,٤٥	
١٩-١٥	٤١,٠٩	٣٩,٤٥	٧,٢٥	١١,٠٢	٢٥,٨٦	٢٥,٤٣
٢٤-٢٠	٧٩,٩٠	٧٧,١٦	٢٠,٤٩	٢٢,٨٦	٥١,٤٩	٥٢,١٢
٢٩-٢٥	٩٥,٣٧	٩٥,٨١	١٧,٦٤	١٩,٥٧	٥٦,٢٨	٥٥,٦٣
٣٤-٣٠	٩٦,٧١	٩٨,١٤	١٤,٨٤	٢٠,١٦	٥٩,٢١	٥٥,٨٧
٣٩-٣٥	٩٧,٣٣	٩٨,٤٢	٩,٨١	١٧,٣٨	٥٧,٥٦	٥٣,٥٤
٤٤-٤٠	٩٥,٢٠	٩٧,٢٧	٨,٢٦	١٤,٩٧	٥٦,٨٨	٥١,٤٩
٤٩-٤٥	٩٤,١٨	٩٦,١٢	٥,٩٥	١١,١٤	٥٥,٥٢	٤٩,٥٦
٥٤-٥٠	٩١,٢٧	٩٣,٥٧	٤,٣١	٧,٩٢	٥٠,٠٣	٤٥,٢٤
٥٩-٥٥	٨٨,٨١	٩٠,٧٩	٣,٣٩	٦,٠٢	٥٠,٥٨	٤٧,٣٠
٦٤-٦٠	٦٨,٣٢	٥٤,٤٣	٢,٠٤	٢,٠٢	٢٨,٤٧	٣٣,٤٦
٦٩-٦٥	٣٢,٠٤	٣٥,٢٣	٠,٨٣	١,٣٣	١٩,٨٠	١٨,٢٨
٧٤-٧٠	٢٣,٣٨	٢٢,٩٧	٠,٦١	٠,٨٥	١٢,١٥	١١,٩٠
+٧٥	١٥,٣٠	١٥,٠٢	٠,٤٩	٠,٥٧	٨,٠٤	٨,٠٢
الجملة	٥٩,٣٢	٧٧,٣٩	٨,١٩	١٤,٤٧	٤٦,٥٠	٣٤,٣٣

المصدر :

- بالنسبة للسكان: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (١٩٨٩) جدول ١٢، ص ص ٦٩-٧١.
  بالنسبة للقوى العاملة: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (١٩٨٩)، جدول ١٤، ص ص ٧٥-٨٠.
- ** الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (١٩٩٩)، جدول ١٥.

وتوضح بيانات الجدول رقم (١-٤) أن معدل المشاركة العمرى يحقق أعلى قيمة له فى الفئة العمرية ٣٠-٣٤ عاماً (٥٥,٨٧% فى ١٩٨٦، ٥٩,٢١% فى ١٩٩٦). ففى هذه الفئة العمرية يكون كل المتعلمين قد أنهوا تعليمهم ودخلوا سوق العمل، ويكون معظمهم قد عمل بالفعل ولكن معدل المشاركة يبدأ بعد ذلك فى الهبوط التدريجى، مما يعكس حالات المرض والعجز التى تعترى العاملين بصفة عامة.

٣- الهيكل التعليمى للقوى العاملة[٤٩] :

يعتبر الهيكل التعليمى للقوى العاملة أهم المؤشرات على نوعية العمالة والخبرات والمهارات المتاحة للاقتصاد. وهو يعكس تماماً مرحلة النمو التى يمر بها المجتمع. ويؤثر تأثيراً مباشراً فى المهن التى يمكن أن تكون متاحة. وبالتالى يعد دليلاً على مستوى الإنتاجية عند المقارنة مع اقتصاديات أخرى، أو عبر الزمن لنفس الاقتصاد.

جدول رقم (١-٥)

توزيع القوى العاملة حسب الحالة التعليمية والنوع، مصر، ١٩٨٦*، ١٩٩٦**

الحالة التعليمية	ذكور		إناث		جملة	
	١٩٨٦	١٩٩٦	١٩٨٦	١٩٩٦	١٩٨٦	١٩٩٦
أميون	٤٨,٧٩	٣٦,٥٥	١٥,٢٢	١١,٩٥	٤٤,٩١	٣٢,٧٩
يقرأون ويكتبون	١٩,٥٥	١٩,٩٤	٤,٧١	٣,٥٨	١٧,٨٤	١٧,٤٤
الابتدائى	١,٨٧	٢,٧٤	٠,٨٨	١,٠٢	١,٧٥	٢,٠٨
أقل من الثانوى	٣,٢٧	٣,٥١	٢,٢٤	١,٢٤	٣,١٥	٣,١٦
الثانوى	١٧,٥٦	٢٣,٠٨	٥٤,٢٧	٤٩,٧٥	٢١,٧٩	٢٧,١٥
فوق المتوسط	١,٥٧	٣,٣٩	٧,١٢	١٠,٠٢	٢,٢١	٤,٤٠
الجامعى	٧,١١	١٠,٤٧	١٤,٦٩	٢١,٨٣	٨,٠	١٢,٢٠
أعلى من الجامعى	٠,١٩	٠,٣٢	٠,٤٠	٠,٦٣	٠,٢٢	٠,٣٧
غير مبين	٠,٠٨	٠,٠٠	٠,٣٧	٠,٠٠	٠,١١	٠,٠٠
الجملة %	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠
العدد بالألف	١١٥٦٧	١٤٥٢٨	١٥١٠	٢٦١٩	١٣٠٧٧	١٧١٠٧

المصدر : * الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (١٩٨٩)، جدول ١٨، ص ٩٠.

** الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (١٩٩٩)، جدول ٢١.

ملاحظات : * بيانات ١٩٨٦ حسب الفئة العمرية ١٢+ سنة.

** بيانات ١٩٩٦ حسب الفئة العمرية ١٥+ سنة.

وبالرغم من كثرة الحديث عن انتشار التعليم فى مصر، إلا أن بيانات جدول (١-٥) تشير إلى أن حوالى ثلث القوى العاملة ٣٢,٧٩%، كان فى حالة أمية مطلقة فى عام ١٩٩٦. وهذا مستوى مرتفع للغاية ويعتبر سبباً

ونتـــيجة لمستوى التنمية الاقتصادية والبشرية المحقق. ولابد أن يرتبط هذا بســيادة القطاعـــات الأولية فى الاقتصاد، مع ما يستلزمه هذا من انخفاض الإنتاجـــية. ولكـــن التحســـن فى المستوى التعليمى للقوى العاملة يتضح من انخـــفـــاض نســـبة الأميـــن باستمرار وبصورة واضحة من ٤٤,٩١% فى ١٩٨٦.

هذا عن الأمية المطلقة، أما عن الأمية العملية (والتى تشير إلى من لا يقـــرأون ولا يكتبون بالإضافة إلى من يقرأون ويكتبون فقط) نجد أن حوالى نصف القوى العاملة كان فى حالة أمية عملية فى ١٩٩٦.

وعلى الجانب الآخر، نلاحظ الزيادة الواضحة فى نسبة الحاصلين على مؤهـــلات متوسطة وجامعية بصورة مضطردة. فبالنسبة للتعليم الثانوى فقد قفـــز نصـــيبه النسبى من ٢١,٧٩%، ثم إلى ٢٧,١٥% خلال فترة الدراسة. وكذلك الحال بالنسبة للتعليم الجامعى الذى واصل نصيبه النسبى الارتفاع من ٨% إلى ١٢,٢% خلال نفس الفترة.

وهـــنا يمكن القول أن هناك عملية إزاحة فى المستوى التعليمى للقوى العاملـــة، حيث يتميز المستوى التعليمى بالارتفاع بالنسبة للداخلين الجدد الى ســـوق العمل، وذلك لتعويض الخارجين منه بسبب الوفاة أو المرض أو كبر الســـن ممـــن كـــانوا على مستويات تعليمية متدنية. ولا شك أن تعزيز هذا الاتجاه يتطلب إغلاق منابع الأمية ومنع التسرب من التعليم من البداية ومحو أمية الذين دخلوا سوق العمل فعلاً، حتى يتحسن المستوى التعليمى وحتى لا

يكـــون التعليم المسئول الوحيد او المسئول الأول عن ارتفاع البطالة السافرة فى مصر.

ومن الجدير بالذكر أن هناك انفصالاً تاماً بين سياسات التعليم وسياسات التشـــغيل. وبالتالى فإن اعتبارات التشغيل واحتياجات سوق العمل لا تراعى على أى نحو فى صياغة أو وضع سياسات وبرامج التعليم(٢٠).

خامساً : سمات البطالة :

جدول رقم (١-٦)

سمات البطالة فى عام ١٩٩٥

(أ) البطالة حسب النوع ومكان الإقامة ريف/حضر (٦ سنوات فأكثر)

البنـــد	ذكور			إناث			الجملة		
	حضر	ريف	جملة	حضر	ريف	جملة	حضر	ريف	جملة
البطالة بالآلاف	٤٥٣	٥٤٥	٩٩٨	٤٥٣	٤٦٧	٩٢٠	٩٠٦	١٠١٢	١٩١٨
معدل البطالة (نسبة مئوية)	٧,٥	٧,٠	٧,٢	٢٧,٥	٢٠,٧	٢٣,٦	١١,٧	١٠,١	١٠,٨
نسبة الباحثون عن عمل لأول مرة إلى العاطلين	٨٨,٣	٩٧,٢	٩٣,٢	٩٦,٢	٩٩,٦	٩٨,٠	٩٢,٣	٩٨,٣	٩٥,٥
متوسط فترة البطالة بالشهور (١٢-٦٤)									
* الباحثون عن العمل لأول مرة	٣٩,٠	٤١,٦	٤٠,٥	٤٢,٤	٤٥,٣	٤٣,٨	٤٠,٧	٤٣,٣	٤٢,١
* من سبق استخدامهم	٢٠,٩	٢١,٥	٢١,٠	٢٢,٠	٢٨,٣	٢٢,٦	٢١,٢	٢٢,٣	٢١,٤
الجملة	٣٦,٩	٤١,١	٣٩,٢	٤١,٥	٤٥,٢	٤٣,٤	٣٩,٢	٤٣,٠	٤١,٢

(ب) البطالة حسب الفئة العمرية

البند	الفئة العمرية									
	٦-	١٢-	١٥-	٢٠-	٢٥-	٣٠-	٤٠-	٥٠-	٦٠-	٦٥+
معدل البطالة (نسبة مئوية)	١,٣	٢,٠	٢٥,٥	٣٩,٤	٢٠,٣	٢,٢	٠,٢	٠,١	٠,٢	٠,١
نسبة الباحثون عن عمل لأول مرة إلى العاطلين	**	٨,٠	٩٧,٣	٩٧,٨	٩٥,٣	٨٥,٠	١٩,٠	**	**	**
متوسط فترة البطالة بالشهور (١٢-٦٤)	-	٢١,٤	١٧,٤	٣٧,١	٦٤,١	٦٧,٢	١٩,٨	٢٧,٣	٤٢,٣	-

** العينة أقل من ١٠ - غير متوفر.{{

(ج) البطالة حسب الوضع التعليمى (الفئة العمرية ١٥-٦٤)

البند	الوضع التعليمى					
	أميون	يقرأون ويكتبون	أقل من المتوسط	المتوسط	فوق المتوسط	الجامعة وأعلى
معدل البطالة (نسبة مئوية)	٠,٤	٠,٦	٢,٨	٣٣,٣	١٩,٤	١١,٨
متوسط فترة البطالة بالشهور (١٢-٦٤)	٢٩,٢	٢٧,٣	٢٨,٢	٤٢,٨	٤٢,٢	٣٥,٠

(د) البطالة حسب المناطق (الفئة العمرية ١٥-٦٤)

البند	المنطقة							
	القاهرة الكبرى	المدن الرئيسية الأخرى	مصر الدنيا الشرقية	مصر الوسطى	غربى مصر الدنيا	شمالى مصر العليا	جنوبى مصر العليا	محافظات الحدود
معدل البطالة (نسبة مئوية)	٨,٣	١١,٨	١٣,١	١٠,٨	٢٠,٢	٧,٩	١١,٧	١٧,٤

سمات البطالة[٥١]:

توضح البيانات المأخوذة من نتائج مسح عينة قوى العمل فى الجدول (١-٦) السمات التالية :

١- اتساع نطاق البطالة السافرة وازدياد حجمها ومعدلها.

٢- تبين معدلات البطالة نمطاً عمرياً يثير الدهشة حيث تصل إلى أعلى مستوياتها بالنسبة للفئة العمرية ١٥-٢٥ (تمثل ٢٧,٥ فى المائة مقارنة بمتوسط كلى هو ١٠,٨ فى المائة). وعلاوة على ذلك، فإن متوسط فترة البطالة أعلى ما تكون وسط الشباب حيث تصل إلى ٣٧ و ٦٤ و ٦٧ شهراً للفئات العمرية ٢٠-٢٥ و ٢٥-٣٠ و ٣٠-٤٠ سنة على التوالى.

٣- الارتفاع النسبى لمعدلات البطالة بين الداخلين الجدد فى سوق العمل. إن نسبة البطالة أعلى وسط الباحثين عن عمل لأول مرة (٩٥ فى

المائة) ومعظم هؤلاء يقعون بشكل طبيعى فى فئة العمرية ١٥-٢٥ سنة.

٤- تبدو العلاقة بين البطالة والتحصيل الدراسى سلبية، حيث أن نسبة البطالة أعلى وسط الذين لديهم مؤهل تعليمى متوسط (٣٣ فى المائة)، يليهم من لديهم مؤهل فوق المتوسط (١٩ فى المائة)، ثم خريجى الجامعات (١٢ فى المائة) مقابل ١ فى المائة فقط بين الأميين. وعلى حد تعبير د. فرجانى فإن "هذا النمط يبين أن عائد التعليم سلبى فى سوق العمل".

٥- الارتفاع النسبى لمعدلات البطالة بين الإناث حيث تعانى النساء من البطالة اكثر من معاناة الرجال، خصوصاً فى المناطق الحضرية.

٦- تفشى ظاهرة البطالة اليائسة وهى بطالة العاطلين الذين أصابهم اليأس من الحصول على فرصة عمل.

٧- البطالة أعلى فى المناطق الطرفية مثل مصر الدنيا الغربية ومحافظات الحدود.

وتبرز هذه السمات مدى تقلب مشكلة البطالة، خصوصاً وسط الشباب، الذين لا يتناسب وضعهم فى أسواق العمل مع طموحاتهم المتنامية. إلا أن هذه المشكلة تزداد تعقيداً عند دراسة الاتجاهات فى دخل العمل والفقر.

٨- فى جميع الأحوال يمكن الادعاء أن أياً من تقديرات حجم ومعدل البطالة فى مصر لا يفصح عن مقداريهما الحقيقيين، وأن كلاً منها

يقــترب أو يبــتعد عنهما بدرجة أو بأخرى. ولعله من نافلة القول أن الجهل بالرقم الحقيقى لحجم أو معدل البطالة هو أحد مظاهرها الخطيرة بقــدر ما يترتب عليه من جهل بحجم الجهد المطلوب لمواجهتها تضل فى ظلماته وتتعثر خطى هذه المواجهة[٥٢].

٩- أن من أهم سمات البطالة السافرة فى مصر أنها فى قسمها الأعظم من ذلك النوع المعروف باسم البطالة البنيوية[٥٣] أو الهيكلية التى تنجم عن قصــور الطاقــات الإنتاجية القائمة فى الاقتصاد المعنى وعجزها عن اســتيعاب كل القادرين على العمل والراغبين فيه فى هذا الاقتصاد[٥٤]. ومع ذلك فإن قسماً صغيراً منها قد يعزى، وبصفة خاصة فى السنوات القليلة الأخيرة، إلى تعطل طاقات إنتاجية لسبب أو لآخر، ومن ثم فإنها فى كلتا الحالتين بطالة إجبارية.

سادساً: أوضاع البطالة فى مصر خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٦[٥٥]

يوضح الجدول رقم (١-٧) والشكل رقم (١-٣) تطور معدلات البطالة على المستوى القومى كنسبة من إجــمالى قــوة العمل المصرية خلال الفترة (١٩٨٦-١٩٩٦).

جدول رقم (١-٧)

تطور معدلات البطالة على المستوى القومى كنسبة من قوة العمل

خلال الفترة (١٩٨٦-١٩٩٦)

(العدد بالألف)

السنة	الذكور			الإناث			جملة			الفجوة
	قوة العمل	عدد المتعطلين	معدل البطالة	قوة العمل	عدد المتعطلين	معدل البطالة	قوة العمل	عدد المتعطلين	معدل البطالة	الفجوة النوعية للبطالة
١٩٨٦	١٢٩٢٠	٥٥٨	٩,٧	٣٥٨٢,٥	٢٩٣	٢٤,٥	١٦٥٠٣	٨٥١	١٠,٧	١٥٢,٦
١٩٨٩	١١٤٢٤	٦١٦	٥,٤	٤٦٠٩,٤	٤٩٢,١	١٠,٧	١٦٠٣٣	١١٠٨	٦,٩	٩٨,١
١٩٩٠	١١٥٥٣	٦٠٢	٥,٢	٤١٥٤,٣	٧٤٤,١	١٧,٩	١٥٧٠٨	١٣٤٦	٨,٦	٢٤٤,٢
١٩٩١	١١٦٦٤	٦٩٢	٥,٩	٣٦٢٦,٧	٧٧١,٣	٢١,٣	١٥٢٩١	١٤٦٣	٩,٦	٢٦١,٠
١٩٩٢	١٢٤٠٨	٧٦٨	٦,٢	٣٨٨٢,٤	٦٤٧,٦	١٦,٧	١٦٢٩٠	١٤١٦	٨,٧	١٦٩,٤
١٩٩٣	١٢٨٤٣	٩٦٣	٧,٥	٣٧٥٠	٩١١,٧	٢٤,٣	١٦٥٩٣	١٨٧٥	١١,٣	٢٢٤,٠
١٩٩٤	١٣٥٢٥	٩٨٧	٧,٣	٤٠٤٧,٥	٩٤٥,٧	٢٣,٤	١٧٥٧٣	١٩٣٣	١١	٢٢٠,٥
١٩٩٥	١٣٤٦٤	٩٩٦	٧,٤	٣٧٩٧,٥	٩٢٠,٧	٢٤,٢	١٧٢٦١	١٩١٧	١١,١	٢٢٧,٠
١٩٩٦	١٤٥٩٩	١٠٠٣	٦,٩	٢٦٣١,٧	٥٣٥,١	٢٠,٣	١٧٢٣١	١٥٣٨	٨,٩	١٩٤,٢

المصدر : معهد التخطيط القومى اعتماداً على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، بيانات تحت النشر : تقرير التنمية البشرية فى مصر ١٩٩٨.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، بحث العمالة بالعينة فى ح.م.ع، أعداد مختلفة.

تم حساب الفجوة النوعية للبطالة على النحو التالى :

$$\frac{\text{معدل البطالة للإناث} - \text{معدل البطالة للذكور}}{\text{معدل البطالة للذكور}}$$

شكل رقم (١-٣)
تطور معدلات البطالة على المستوى القومى كنسبة من قوة العمل
خلال الفترة (١٩٨٦-١٩٩٦)

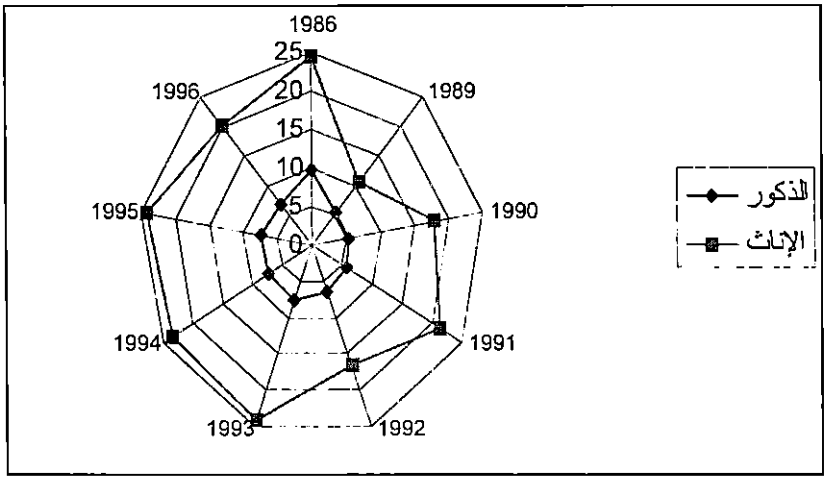

ويتضح من الجدول والشكل، ما يلى :

- يوجد تذبذب واضح فى أعداد المتعطلين خلال الفترة (١٩٨٦-١٩٩٦)، حيث يلاحظ تذبذب هذه المعدلات، وقد سجلت بداية الفترة (١٩٨٦) ارتفاعاً ملحوظاً فى أعداد المتعطلين، مما ساهم فى ارتفاع معدل البطالة إلى نحو ١٤,٧%.
- ترتفع معدلات البطالة بين الإناث عن الذكور خلال نفس الفترة، كما أن هناك ارتفاعاً فى معدلات البطالة لكليهما، وذلك على الرغم من الانخفاض الطفيف فى معدلات البطالة بين الذكور خلال العامين الأخريين، وهذا التزايد فى معدلات البطالة يعكس الاتجاه العام لتزايد معدلات البطالة على المستوى القومى.

- وقد يرجع ارتفاع الفجوة النوعية لبطالة الإناث مقارنةً بالذكور إلى اتجاه منحنى التوظف فى سوق العمل تجاه توظيف الذكور عن الإناث، بسبب تزايد أعداد المتعطلين من الذكور ولتضرر بعض جهات العمل من بعض القوانين الخاصة بتنظيم عمل المرأة.
- يأخذ الاتجاه العام لمعدلات البطالة اتجاهاً متزايداً خلال الفترة (١٩٨٩-١٩٩٥)، خاصة بدءاً من عام ١٩٩١ (تطبيق سياسات التثبيت والتكيف)، حتى وصل هذا المعدل إلى ١١,١% فى عام ١٩٩٥، وقد انخفض هذا المعدل إلى ٦,٩% فى عام ١٩٩٦ نتيجة للمشروعات الجديدة التى تم الانتهاء منها فى كثير من المحافظات مما أسهم فى انخفاض الرقم القياسى للمتعطلين إلى نحو ٤٦,٩%. وأياً كان هذا المعدل فقد وصل عدد المتعطلين فى سوق العمل المصرى إلى أكثر من ١,٤ مليون عاطل (أغلبهم ممن لم يسبق لهم العمل)، وذلك وفقاً لبيانات تعداد ١٩٩٦. ومما لا شك فيه أنه توجد جهود ملموسة من الحكومة المصرية للحد من ظاهرة البطالة خلال السنوات الماضية، ونأمل أن تثمر هذه الجهود فى القضاء على هذه الظاهرة التى تؤرق المجتمع، وتساهم فى إيجاد بعض المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

رابعاً : العوامل الرئيسية والأسباب المسئولة عن اختلال التوازن بين العرض والطلب فى سوق العمل والتشغيل وظهور البطالة :

تتعدد وتتنوع العوامل والأسباب التى ينسب إليها مجتمعة أو منفردة المسئولية عن صياغة الواقع الراهن لسوق العمل والتشغيل فى مصر وتفاقم حدة مشكلة البطالة ومن بين هذه الأسباب على تنوعها وكثرتها، هناك سبباً رئيسياً أصيلاً وحيداً هو المسئول عن هذا الواقع، وأن ما خلاه من عوامل وأسباب لا يعدو أن يكون عرضاً أو مظهراً لهذا العامل الوحيد، أو قل سبباً فرعياً أو ثانوياً متفرعاً عنه أو مشتقاً منه وهو غياب استراتيجية للتشغيل.

الأسباب الرئيسية لاختلال التوازن بين العرض والطلب فى سوق العمل والتشغيل وظهور البطالة :

١- غياب استراتيجية التشغيل وجانب الطلب فى سوق العمل فى مصر[٥٦]

يعد غياب التشغيل كهدف أصيل أو كهدف محورى فى استراتيجيات التنمية التى جربتها وخبرتها مصر طوال العقود الثلاثة المنصرمة من أهم أسباب البطالة. ناهيك عن أن التشغيل لم يكن هدفاً صريحاً ولا هدفاً متبوعاً لسياسات التنمية ولم يعدو أن يكون هدفاً تابعاً وهدفاً ثانوياً ضمنياً على هوامش سياسات تنموية كسياسات الاستثمار وغيرها ومن ثم لم يكن مستغرباً أن تتناقض نتائج تنفيذ هذه السياسات مع هدف التشغيل وأن تقوضه.

لقد اقترن تجاهل التشغيل كهدف أصيل وصريح فى استراتيجيات التنمية فى مصر بغياب التخطيط طويل المدى وغياب تخطيط العمالة على مستوى الفعل واختزال خطط التنمية إلى مجرد برامج استثمارية شاغلها الرئيسى توزيع الاستثمارات. وربما يكون من نافلة القول فى هذا الخصوص أن مصر لم تهتم قط بتخطيط العمالة على مستوى الفعل وإن كان قد حظى بقدر غير يسير من الاهتمام على مستوى البحث.

اعراض ومظاهر غياب استراتيجية للتشغيل :

تتعدد وتتنوع أعراض ومظاهر غياب استراتيجية للتشغيل فى مصر، أو ما قد يمكن تسميته الأسباب و العوامل الدرعيه والثانوية المسئولة عن الواقع المرادن لسوق العمل والتشغيل، المترتبة على غياب هذه الاستراتيجية. ولعل من بين أهم هذه الأعراض والمظاهر ما يلى :

١- هبوط الإنفاق الاستثمارى الكلى وعدم قدرته على خلق فرص عمل تستوعب قوى العمل المتاحة.

٢- استحواذ الإحلال والتجديد على نسبة عالية من الاستثمار الكلى فى الثمانينات.

٣- التقدم التكنولوجى والتوسع المتزايد فى استخدام تقنيات كثيفة رأس المال.

٤- محاباة قطاعات ومنتجات كثيفة رأس المال فى تخصيص الاستثمارات.

٥- تناقص الرقعة الأرضية المنزرعة، وتغير التركيب المحصولى فى اتجاه زيادة المساحات المنزرعة بمحاصيل تتسم بالانخفاض النسبى لاحتياجاتها من عنصر العمل.

٦- اتساع نطاق انتشار الفقر وارتفاع تكاليف المعيشة والتفاوت فى توزيع الدخول.

٧- تراجع معدلات هجرة عنصر العمل إلى الخارج وتزايد معدلات الهجرة العائدة بسبب انخفاض الطلب على العمل فى أقطار الخليج العربى.

٨- تخلى الحكومة عن سياسات الاستيعاب الاجتماعى بما يعنيه من تخليها عن الالتزام بسياسة تعيين الخريجين.

٩- انخفـــاض نســـب استيعاب الأطفال فى سن الإلزام فى مدارس مرحلة التعليم الابتدائى وارتفاع نسب التسرب بين من يلتحقون بها.

١٠- ارتفـــاع معدل نمو قوة العمل لأسباب تتعلق بارتفاع معدل نمو السكان وازدياد المشاركة فى قوة العمل من جانب الإناث والأطفال.

١١- الضـــغط علـــى أجور العاملين بالحكومة وقطاع الأعمال حيث كانت الـــزيادة فى الأجور الاسمية أقل دائماً من معدل التضخم مما أدى إلى انخفاض الأجور الحقيقية.

١٢- الـــركود الاقتصادى وسياسات الإصلاح الاقتصادى مما أدى إلى زيادة حجم ومعدلات البطالة السافرة وتراجع الأجور الحقيقية.

١٣- عدم وجود سياسات فعالة لاستخدام وتوزيع القوى البشرية طبقاً لاحتياجات المجتمع الفعلية.

١٤- غياب تخطيط القوى العاملة.

١٥- قصور الأجهزة الخاصة بقياس الكفاءة الإنتاجية ومعدلات العمل.

٢- العوامل الديموجرافية وجانب العرض فى سوق العمل :

يضـــم ســـوق العمـــل - كـــأى سوق فى الاقتصاد - جانبى العرض والطلـــب. وتلعب العوامل الديموجرافية دوراً كبيراً فى جانب العرض، حيث تقدم منتج العمل. بينما تلعب هذه العوامل دوراً غير مباشر فى جانب الطلب

علـــى قوة العمل، من خلال طلب السلع والخدمات والتى تمثل الدافع الأساسى للطلـــب على كل عوامل الإنتاج بما فيها قوة العمل ذاتها. حيث ينظر إلى الطلب على عوامل الإنتاج باعتبارها طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات[٥٧].

وتلعـــب العوامـــل الديموجرافية (المعدل العالى للتزايد السكانى) دوراً أساســـياً فـــى تدفـــق الأعداد الكبيرة لسوق العمل، ومن ثم تساهم بضغوط واضحة فى ارتفاع مستوى البطالة وتفاقمها. ومن الجدير بالذكر أن العوامل الديموجرافية لا تظهر آثارها إلا بعد ٢٠-٢٥ سنة فى سوق العمل.

ويتمـــيز الهـــيكل السكانى للمجتمع المصرى بطفرة واضحة فى معدل نمـــوه وخصائصـــه خلال الآونة الأخيرة نتيجة أسباب كثيرة أهمها ارتفاع معـــدلات الـــزواج فـــى مصر وشيوع ظاهرة الزواج المبكر وارتفاع نسبة الأمية[٥٨].

وبوجه عام فقد زاد عدد سكان مصر بشكل مطرد، فبينما كان عدد السكان عام ١٨٩٧ هو (٩,٧) مليون نسمة، فقد وصل العدد فى ١٩٤٧ إلى (١٨,٩) مليون نسمة وفى عام ١٩٧٦ إلى (٣٦,٦) مليون نسمة، ومن المتوقع أن يصل فى عام ٢٠٠٠ إلى حوالى ٧٠ مليون نسمة وهو ما يعنى أن السكان فى مصر سيتضاعف عددهم على مدى حوالى ٢٥ عاما هذا ويبلغ معدل النمو السكانى فى مصر (٢,٤%) فى المتوسط نتيجة أن معدل المواليد هو (٣,٢%) ومعدل الوفيات (٨،٠%)[٥٩].

ولا شك فى أن التزايد غير المخطط للسكان تنجم عنه آثار سلبية فتتأثر كافـــة قطاعات الدولة تأثراً مباشراً، حيث تبتلع الزيادة السكانية كل زيادة فى

الإنـــتاج. وتســـتنزف كـــل عائد للجهد البشرى المبذول وكل مصدر للثروة الطبيعـــية، فضلاً عن تأثيرها الضار على مستوى المعيشة والدخل الفردى، ومستوى الخدمات، مع تفاقم مشكلة البطالة نتيجة عدم التوافق بين الزيادة فى القوة البشرية (حجم العمل) والطلب عليها.

شكل رقم (١-٤)

إطار السكان علم ١٩٩٥

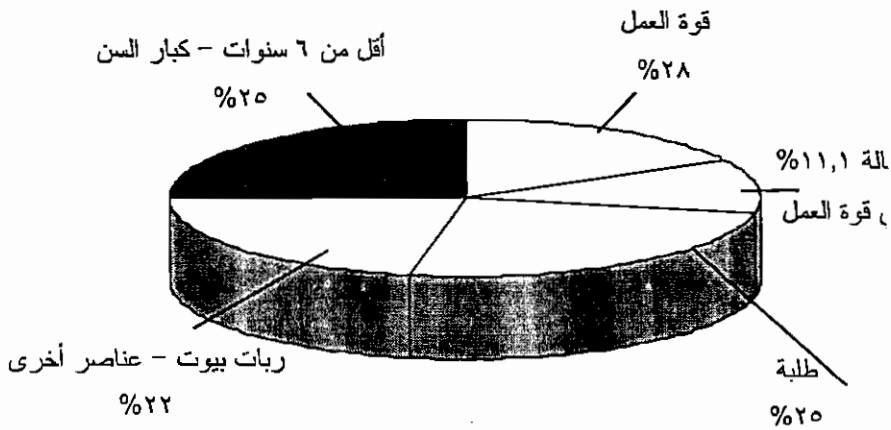

المصدر : أ.د. عاطف عبيد "البطالة فى مصر" – أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا.
قضية البطالة وتوفير فرص العمل – الجزء الثانى – ١٥ يناير ١٩٩٦.

-أثر معدل النمو السكانى على سوق العمل ومعدل البطالة :

يمـــثل معـــدل النمو السكانى الفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات، ومن ثم يعطى مؤشر عن الرصيد المتجدد لقوة العمل أو الداخلين الجدد إلى

سوق العمل بعد فترة زمنية – غالباً عشرين سنة فأكثر. ويوضح الجدول رقم (١-٨) هذا المعدل خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٨٥.

جدول رقم (١-٨)

معدل النمو السكانى فى مصر خلال الفترة من ١٩٧٦-٢٠٠١*

السنوات	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
معدل النمو السكانى	٢ ٤٨	٢,٥٧	٢,٦٩	٢,٩٣	٢,٧٥	٢,٧	٢,٦٢
السنوات	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٩٢	١٩٩٥	٢٠٠١
معدل النمو السكانى	٢,٧١	٢,٩١	٣	٢,٧	٢,٤	٢,١	أقل من ٢

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب السنوى يونيو ١٩٩١ ويونيو ٢٠٠٠.

يلاحظ من قراءة الجدول السابق أن معدل النمو السكانى فى تزايد مستمر. وسبق أن ذكرنا أن معدل النمو السكانى تظهر آثاره بعد ٢٠-٢٥ سنة على سوق العمل لأن هؤلاء السكان الجدد هم الذين يشكلون الرصيد المتجدد لقوة العمل المتوقعة. ويوضح الشكل رقم (١-٥) العلاقة بين معدل النمو السكانى والداخلين الجدد إلى سوق العمل ومعدل البطالة ومعدل التوظف(٦٠).

شكل رقم (١-٥)

يوضح العلاقة بين معدل النمو السكانى والداخلين الجدد إلى سوق العمل
ومعدل البطالة فى ظل انخفاض معدل التوظف

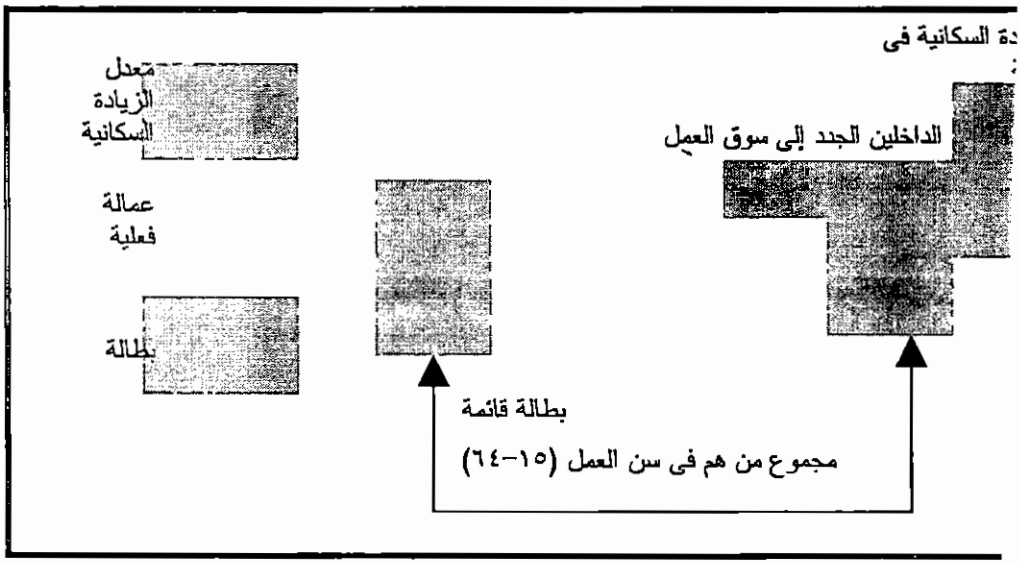

ويوضح الشكل رقم (١-٦) العلاقة بين السكان والقوة البشرية (السكان في س ١٥-٦٤ الذين يشكلون مصدر القوة العاملة) وقوة العمل خلال الفترة ١٩٣٧-٢٠١٠.

شكل رقم (١-٦)

العلاقة بين السكان والقوة البشرية والقوة العاملة خلال الفترة من ١٩٣٧/٢٠١٠

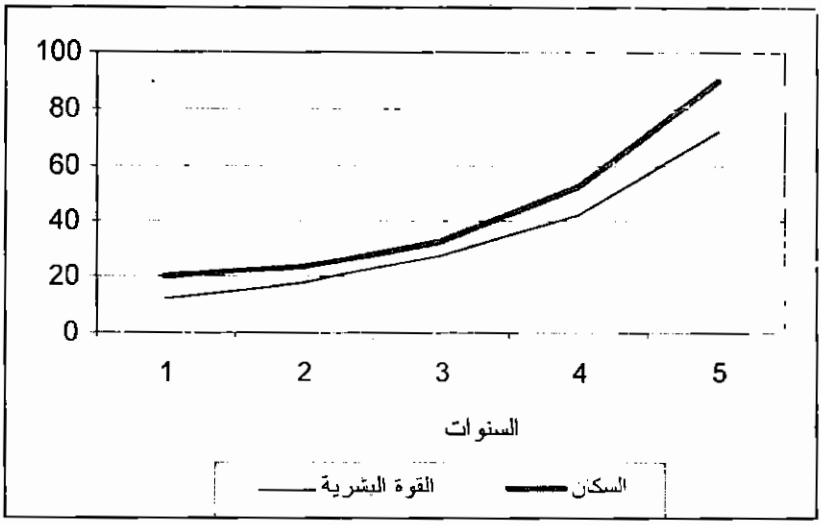

المصدر : د. نادية حسن سليمان "البطالة والعوامل الديموجرافية نظرة اقتصادية". بحث منشور في مؤتمر البطالة في مصر، مؤتمر كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٩.

ويمثل الفرق بين القوة البشرية وقوة العمل، البطالة السافرة. والتي من المتوقع تزايدها إلى عام ٢٠١٠، بسبب العوامل الديموجرافية البحتة (الزيادة السكانية)[٦١].

ثامناً : تفسير اتجاهات العمالة والبطالة وأسواق العمل فى مصر خلال العقود الأربعة الماضية[٦٢] :

يتحدد أداء العمالة فى أى مجتمع بترافق ثلاثة عناصر أساسية هى : معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى، وإدارة الطلب على قوة العمل ودرجة مرونة أو ضبط سوق العمل. وخلق العمالة هو من أكثر الآليات فعالية لإعادة توزيع الدخل.

ومن هذا المنطلق يمكن بسهولة تفسير حالة "العمالة شبه الكاملة" التى سادت فى الستينات على أساس معدل نمو عال (٦ فى المائة فى المتوسط سنوياً)، ووفرة ضخمة فى الطلب على قوة العمل نتيجة للاستثمار العام أساساً، وسياسة الضبط الحازمة لسوق العمل عبر مشروع ضمان التوظيف من جانب، والمحافظة على نظام يقوم على أجور – تضخم منخفضين من الجانب الآخر. وقد لوحظ أن هذا النظام لم يعد قابلاً للبقاء حالما ضيقت كثيراً قدرة الدولة على تمويل الاستثمار، وخاصة بالعملات الأجنبية.

وأفضل وصف لعقد ١٩٧٥/١٩٨٥ هو أنه عقد "النمو دون وظائف"، حيث أن معدلات النمو العالية غير المسبوقة (٨ فى المائة فى المتوسط سنوياً) قد ارتبطت بازدياد البطالة الصريحة، برغم أن الهجرة استوعبت ١٠ –١٥ فى المائة من جملة الطلب على قوة العمل. ويمكن تفسير هذه المفارقة بالعجز عن استخدام التدفق الضخم للموارد لزيادة حجم الاستثمار فى قطاعات الاقتصاد ذات العمالة الكثيفة، وعدم الاهتمام بالدعوة إلى سياسة

عمالـــة سليمة باعتبارها "بوليصة تأمين للمستقبل"[٦٣]. والواقع أنها تبين أن تكويـــن الـــنمو يعادل فى أهميته معدل النمو من زاوية خلق فرص العمالة، وبالتالى فإن عدد الدروس المستفادة من تجربة هذه الفترة هى :

١- أن نمو الناتج المحلى الإجمالى ضرورى بالتأكيد ولكنه ليس بأى حال شـــرطاً كافـــياً لـــزيادة العمالة. فلكثافة العمالة فى النمو أهمية مماثلة، وينـــبغى اســـتكمال سياسات الاقتصاد الكلى الهادفة لضمان نمو أعلى للإنـــتاج، بمزيج من السياسات القطاعية لزيادة الطلب على قوة العمل إلى أقصى حد.

٢- إن خطـــر الاعـــتماد المفـــرط على الموارد الخارجية، خصوصاً تلك المـــوارد الـــتى لا يـــتحكم فيها البلد كثيراً، خطر مزدوج: أنه يغرى بـــتجاهل مساهمة المدخرات المحلية، وبتوجيه معظم الاستثمارات إلى الأنشـــطة قصيرة الأجل ومرتفعة العائد والتى ليست بالضرورة كثيفة العمالة.

٣- إذا حـــدث هذا النمط من النمو فى ظل جو من اللبس عن الدور النسبى لكـــل من الدولة والسوق، والإفراط فى ضبط القطاع الخاص، فإن هذا قـــد يعـــرقل الـــنمو، ويفتح الباب لسلوك يبحث عن الريع صراحة فى القطاع العام ولهروب رأس المال فى القطاع الخاص.

أمـــا الفـــترة ١٩٨٥/١٩٩٥ فقد كانت فترة نمو بطئ وبطالة مرتفعة. ويمكـــن بـــلا شـــك تفسير هذا الأداء إلى حد كبير بالركود فى نمو الإنتاج

المترافق مع انخفاض الهجرة بعد أن وصلت قمتها فى بداية التسعينات. وقد يقال كذلك أنه برغم التحول فى النمو منذ ١٩٩٣، إلا أن أسواق العمل لم تستجب بشكل إيجابى بسبب من الضبط المفرط[٦٤]. وقد تكون هذه الحجة مبالغاً فيها، حيث توحى الشواهد بأن سوق العمل المصرية ظلت مرنة إلى حد ما خلال تلك الفترة. فقد اتضح كيف انخفضت الأجور الحقيقية فى كل قطاعات الاقتصاد خلال العقد الماضى (الشكل ١-٧)، وأن الانخفاض فى أجور القطاع الخاص كان أكبر منه فى أجور القطاع العام[٦٥]. علاوة على ذلك، إذا نظرنا إلى قطاع الصناعة التحويلية، حيث كان نمو القطاع الخاص بارزاً، فسنرى أن زيادة المكاسب الحقيقية كان أقل من القيمة المضافة والإنتاجية (الجدول ١-٩) و(الشكل ١-٧)[٦٦].

جدول رقم (١-٩)

العمالة والقيمة المضافة والدخل الحقيقى والإنتاجية فى الصناعة التحويلية

خلال الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٩٣ (١٩٨٠ = ١٠٠)

السنوات	العمالة	القيمة المضافة	الدخول الحقيقية	الإنتاجية
١٩٧٥	٨٤,٢٨	٦٨,١٨	٧٤,٩٠	٨٠,٩٠
١٩٧٦	٨٦,٩٢	٧٢,٣٣	٧٧,٩٨	٨٣,٢١
١٩٧٧	٨٩,٨٩	٨٣,٥١	٧٩,١٧	٩٠,٩٢
١٩٧٨	٩٥,٠٠	٨٢,٠٣	٨٢,٩٦	٨٦,٣٤
١٩٧٩	٩٢,٩٦	٨٦,٧٥	٨٨,٥٢	٩٣,٣٢
١٩٨٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠
١٩٨١	١٠٠,٨٨	١٠٧,٠٠	١١٨,٧١	١٠٦,٠٧
١٩٨٢	١٠٥,٢٠	١١٢,٥٠	١١١,٣٨	١٠٦,٩٤
١٩٨٣	١٠٧,٧٣	١١٩,٢٨	١١٧,٨١	١١٠,٧٢
١٩٨٤	١٠٤,٠٤	١٢٠,١٢	١١٩,٠٠	١١٥,٤٥
١٩٨٥	١٠٤,٥٠	١٢٦,٣٨	١١٧,٢٤	١٢٠,٩٤
١٩٨٦	١٠٥,٢٦	١١١,٠٦	١٠٣,٠٤	١٠٥ ٥١
١٩٨٧	١١٢,٥٨	١٢٠,٢٥	٩٩,٢٢	١٠٦,٨٢
١٩٨٨	١١٧,٤٤	١٧١,١٦	٩٤,٤٥	١٤٥,٧٤
١٩٨٩	١٢١,٠٨	١٦٩,٨٤	٨٦,٧٠	١٤٠,٢٧
١٩٩٠	١١٨,٣٥	١٦٠,٤٠	٨٢,٠٠	١٣٥,٥٢
١٩٩١	١١٩,٦٠	١١٧,٦٤	٧٥,٨٩	٩٨,٣٦
١٩٩٢	١١٦,٨٧	١٢٠,٧٤	٦٩,٠٨	١٠٣,٣١
١٩٩٣		١٢٠,٤٤	٦٥,٦٢	

- حسبت الاتجاهات باستخدام سعر ثابت للجنيه المصرى.
- تعرف الإنتاجية كقيمة مضافة بالأسعار الوطنية الثابتة مقسومة على العمالة.
- تعرف العمالة بأنها عدد المستخدمين. وقد أخذ هذا الرقم من الإحصاءات الصناعية لليونيدو.

المصدر : د. سمير رضوان نحو استراتيجية وبرامج لخلق فرص توظيف جديدة والحد من الفقر فى مصر". برنامج الأمم المتحدة الإنمائى – منظمة العمل الدولية. جنيف أغسطس ١٩٩٧ – ص ٢٧.

شكل رقم (١-٧)

العمالة فى الصناعة التحويلية والقيمة المضافة والكسب الحقيقى والإنتاجية

١٩٧٥ - ١٩٩٣ (١٩٨٠ = ١٠٠)

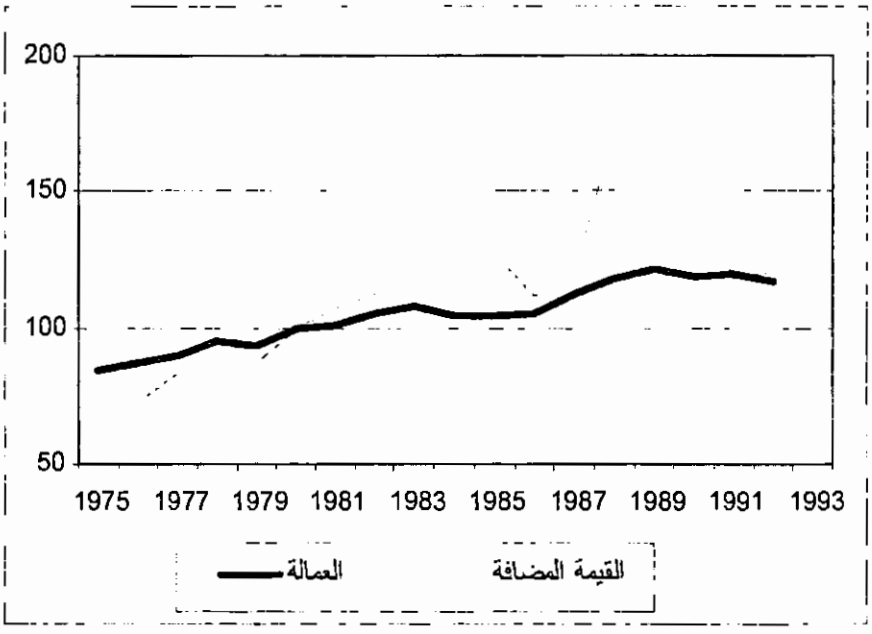

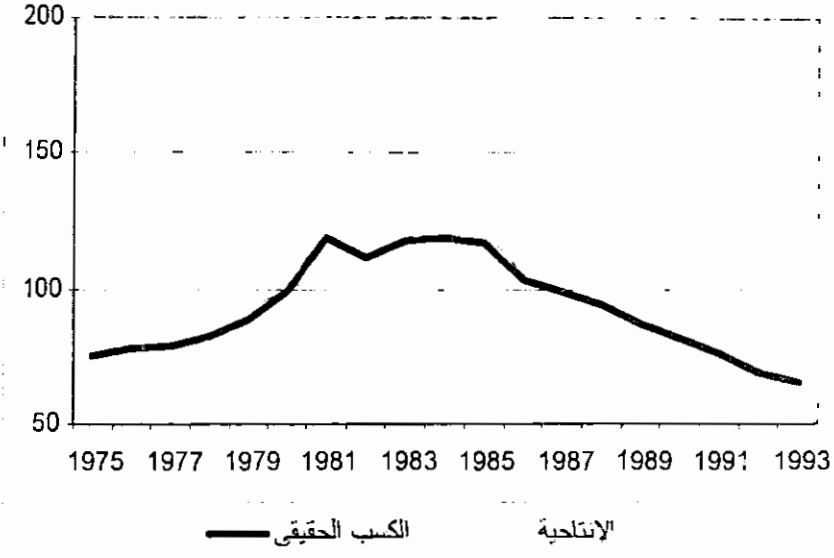

- حسب الاتجاهات على أساس سعر ثابت للعملة الوطنية.

تعرف الإنتاجية بأنها القيمة المضافة بالأسعار الوطنية الثابتة مقسومة على العمالة.

تعرف العمالة بأنها عدد المستخدمين، وقد جاءت من إحصاءات اليونيدو الصناعية.

المصدر : اليونيدو، الإحصاءات الصناعية، ١٩٩٦.

بالتالى يجب البحث عن تفسير يذهب إلى أبعد من حجة "إلغاء الضوابط. فمن المعتقد أن البطالة المتنامية خلال التسعينات ترجع بشكل أساسى إلى بطء النمو وعدم كفاية الاستثمار. إلا أن ذلك لا ينفى أهمية البيئة المساعدة التى تشجع الاستثمار المحلى والأجنبى على السواء. فالإطار القانونى (تشريعات العمل وقوانين الاستثمار ... إلخ)، هى شروط مسبقة للنمو المستقبلى. ومن المعتقد أيضاً أن القطاع الخاص عموماً، وخصوصاً المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مثقل بالعديد من القوانين التى تعيق نموه.

والقضـــية هـــنا هـــى أن نقص نمو العمالة لا يرجع أساساً إلى ضبط سوق العمل، وبالتالى يمكن تغييره عبر إلغاء الضوابط، وإنما يرجع إلى حد كبير إلى أن النمو والاستثمار عجزا عن خلق مستوى من الطلب الفعال يتوافق مع مســتوى العمالة الكاملة "المضمون". ومن ثم ينبغى أن يكون هدف السياسة هـــو اســـتئناف النمو فى المقام الأول، دون إغفال ضرورة إصلاح سياسات ومؤسسات سوق العمل(٦٧).

وذلك ما سوف نتناوله بالدراسة خلال الجزء الثالث والأخير من هذه الدراسة من خلال إلقاء الضوء على أهمية النمو الاقتصادى والعلاقة التبادلية بين النمو الاقتصادى والتنمية البشرية واستراتيجية النمو كثيف العمالة.

الجزء الثانى

أثر سياسات الإصلاح الاقتصادى على سوق العمل والتشغيل وأوضاع البطالة فى مصر

أصبح الارتباط بين التكيف الهيكلى والإصلاح الاقتصادى سمة مميزة لتجارب الدول فى الإصلاح الاقتصادى خلال الربع قرن الأخير. وكان تبنى مصر لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى والعمل على تطبيقه على مرحلتين الأولى ١٩٩١-١٩٩٣ ومهمتها الأساسية تحقيق التثبيت والاستقرار الاقتصادى مع التمهيد لعملية التكيف الهيكلى، والثانية من ١٩٩٣-١٩٩٦ ومهمتها الأساسية الحفاظ على منجزات التثبيت، واستكمال التكيف الهيكلى[٦٨].

ويتكون هذا البرنامج من ثلاث مجموعات من السياسات:

١- التثبيت، وقد اشتمل على اتباع سياسة انكماشية لتقليل عجز الموازنة العامة للدولة وعجز ميزان المدفوعات إلى الحدود الآمنة، وتحرير سعر الفائدة والتدرج فى إلغاء نظام التخصيص الإدارى للائتمان واستخدام أذون الخزانة لتمويل عجز الموازنة من موارد حقيقية، وإنهاء الرقابة على الصرف وتوحيد نظامه وأسعاره.

٢- الإصلاح الهيكلى وقد اشتمل فى المرحلة الأولى من البرنامج على تعديل الأسعار النسبية للمنتجات الزراعية والصناعية ومصادر الطاقة وتحرير التجارة وإلغاء حصص التصدير وإزالة الحواجز بخلاف التعريفة الجمركية، وإعادة هيكلة القطاع العام بتنظيم شركاته فى سبع

شركة قابضة، مع البدء فى برنامج خصخصة الشركات المملوكة للدولة، والإصلاح التشريعى من أجل أن تصبح بيئة الأعمال مشجعة للاستثمار الخاص وتشجيع الاستثمارات الجديدة.

٣- السياسات الاجتماعية وقد اشتملت على ترشيد ما تبقى من دعم المستهلكين من خلال تخفيضات هامة فى هذا الدعم وتوجيهه إلى مستحقيه. ووضع برنامج مساعدات جديد يستهدف الفقراء، كما أنشئ الصندوق الاجتماعى للتنمية بهدف توفير فرص عمل ودخول لأكثر الفئات تعرضاً للآثار السلبية للبرنامج[٦٩].

ولا يخفى أن سياسات الإصلاح الاقتصادى كان لها آثاراً كبيرة على أوضاع سوق العمل والتشغيل فى مصر ومؤشرات البطالة والركود الاقتصادى فى مصر من خلال حزمة السياسات التى اتخذتها الحكومة فى إطار برنامج الإصلاح الاقتصادى.

وقد أدى الركود الاقتصادى الذى يشهده الاقتصاد المصرى خلال السنوات الأخيرة إلى تزايد حدة البطالة السافرة بشكل كبير فى ظل هذا الركود الاقتصادى وبمعدلات أكبر بين الشباب، إلى جانب انخفاض الأجور الحقيقية فى معظم قطاعات الاقتصاد المصرى. وتشير الدلائل إلى أن فئات السكان الأشد فقرا قد أضيرت بشدة فى ظل هذه الظروف.

وقبل أن نتعرض لأثر سياسات الإصلاح الاقتصادى على أوضاع سوق العمل والتشغيل فى مصر سوف نقوم برصد بعض آثارها على التشغيل فى بعض الدول النامية الأخرى مثل مصر. باعتبارها نموذجاً لاقتصاد السوق الحر الذى بدأت مصر فى تطبيقه فى ظل سياسات التثبيت والتكيف الهيكلى.

مع وضع تصور موجز للآثار الفعلية والمتوقعة على سوق العمل والتشغيل فى مصر لتنفيذ كل من سياسات خفض الإنفاق العام، وبيع قطاع الأعمال العام أو ما يعرف اصطلاحاً بالخصخصة ثم دور الصندوق الاجتماعى وأثره فى التخفيف من أثر برنامج الإصلاح الاقتصادى[٧٠] على قوة العمل :

أولاً : بعض الآثار الهامة لتنفيذ سياسات التثبيت والتكيف الهيكلى على أوضاع التشغيل فى بعض بلدان العالم الثالث[٧١] :

يشير هانسن والإمام فى دراستهما حول "استراتيجية التشغيل: مصر فى التسعينات" إلى أن مصر تواجه تحديات صعبة فى مجال التشغيل وأنه "بالنظر إلى صعوبة هذه التحديات فمن المهم ألا يسمح لتصحيح المشاكل المالية الحالية للبلد بأن يؤدى ذلك إلى خلق ركود اقتصادى مع خسائر فى الإنتاج وبطالة بالمستوى الذى عرفته بلدان أخرى فى العالم الثالث **كالمكسيك وتركيا**، والتى قد لا يبرأ البلد منها بعد سنوات عديدة[٧٢]. وبالنظر إلى تقديم تركيا عادة كنموذج متفرد للنجاح فى تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادى، وإلى الربط المتكرر بينها وبين مصر فى دراسات تجرى لحساب البنك الدولى، فلقد يكون من المناسب رصد آثار تنفيذ هذه السياسات على أوضاع التشغيل بها. وذلك بالإضافة إلى غانا كنموذج، يضرب به أيضاً المثل على النجاح، لتطبيق هذه السياسات فى أفريقيا والمكسيك كنموذج لتطبيقها فى

مريد اللاتينيه. وهى جميعا نماذج يقع تطبيقها زمنيا فى نطاق المدى الطويل.

(١) بعض الآثار الهامة لتنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادى على التشغيل فى تركيا :

بدأت حكومة تركيا منذ عام ١٩٧٨ تنفذ برنامجاً للتثبيت والتكيف الهيكلى. وفى الرابع والعشرين من يناير عام ١٩٨٠ أعلنت الحكومة، على نحو مفاجئ، برنامجا للتثبيت والتكيف الهيكلى تهدف من وراء تنفيذه إلى كسر حدة التضخم المفرط والركود وعجز ميزان المدفوعات بعد أن وصلت إلى وضع غير قابل للسيطرة عليه، فضلاً عن وضع نهاية لسياسات اشتراكية الدولة التى سادت فى تركيا منذ عهد أتاتورك واستبدالها بسياسات ذات توجه قوى نحو اقتصاد السوق. وفى ديسمبر من عام ١٩٨٣ أعلن برنامج تكميلى لبرنامج يناير ١٩٨٠.

ويمكن، بحسب ما تسمح به البيانات المتاحة، رصد بعض الملامح الهامة لحصاد تنفيذ سياسات التثبيت والتكيف الهيكلى ذات التأثير المباشر على التشغيل وأوضاع العاملين بأجر فيما يلى :

١- ازداد معدل البطالة على نحو مطرد من نحو ٧,٦% فى عام ١٩٧٧ إلى نحو ١٢,٦% فى عام ١٩٨٥ ثم تناقص إلى نحو ١٢% فى عام ١٩٨٧[٧٤]. ووفقاً لمصدر آخر يقدر مجموع العاطلين فى عام ١٩٨٤ بنحو ثلاثة ملايين عاطل يمثلون نحو ١٦,٥% من مجموع قوة العمل (١٨ مليوناً) يشملون العمالة الناقصة، أو ما قد يعنى أيضاً البطالة المقنعة، فى الزراعة. ولقد كان يمكن لعدد العاطلين أن يكون أكبر من

ذلك بكثير لولا انخفاض نسبة المشاركة فى قوة العمل بسبب الإحباط أو اليأس من الحصول على فرصة عمل(٧٥).

٢- اقترن ازدياد معدل البطالة، على النحو المشار إليه آنفاً، بتناقص الاستثمار ابتداء من عام ١٩٧٨ الذى بدأ فيه تنفيذ سياسات التثبيت. فوفقاً للبيانات المتاحة تناقص نصيب الاستثمار الإجمالى فى الناتج القومى الإجمالى تدريجياً من نحو ٢٥,٤% فى عام ١٩٧٧ إلى نحو ١٩% فى كل من عامى ١٩٨٣ و ١٩٨٤ ثم عاد فازداد تدريجياً إلى ٢٤,٣% فى عام ١٩٨٦. وتناقص نصيب الاستثمار. ويعزى النقص فى الاستثمار الإجمالى، فى السنوات الأولى لتنفيذ سياسات التثبيت والتكيف الهيكلى على أقل تقدير، ضمن عوامل أخرى، إلى النقص فى موارد النقد الأجنبى. فبسبب النقص فى هذه الموارد انخفض الاستثمار فى رأس المال الثابت، على سبيل المثال، بنحو ١٠% و ٤% و ١٠% فى أعوام ١٩٧٨ و ١٩٧٩ و ١٩٨٠. ناهيك عن انخفاض استخدام الطاقة القائمة فى الصناعة بما يتراوح بين ٥٠% و ٦٠% وهذه عوامل من شأنها أن تزيد من حجم ومعدلات البطالة.

٣- انخفض نصيب الإنفاق العام (الاستثمارى والاستهلاكى) فى الناتج القومى الإجمالى، من نحو ٢٧,٦% فى عام ١٩٧٧ إلى نحو ٢٠,٣% فى عام ١٩٨٤. وكانت نسبة انخفاضه ضئيلة فى عامى ١٩٧٨ و ١٩٧٩ حيث بلغ نحو ٢٦,٩% ونحو ٢٧,٥% فيهما على التوالى، ثم ازدادت ابتداء من عام ١٩٨٠ نتيجة لتطبيق إجراءات تقشفية. قد ترتب عليها خفض الإنفاق العام وانخفاض عجز الميزانية العامة إلى ما يتراوح بين ٢% و ٣% من الناتج القومى الإجمالى، غير أن هذا

العجز ما لبث أن عاد فازداد مرة أخرى ليصل في عام ١٩٨٤ إلى ٥ % من الناتج القومى الإجمالى بسبب الانخفاض الشديد فى إيرادات الضرائب.

٤- ازداد سعر الفائدة الاسمية على الودائع من ٧,٢% عام ١٩٧٨ إلى ٥٣% فى عام ١٩٨٥ ثم انخفض إلى ٤٧,٦% عام ١٩٩٠ وفقاً لتقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم، وازداد سعرها على القروض من ١٣,٢% إلى ٥٣,٣% فى ذات العامين على التوالى. وفى المقابل تناقص سعر الفائدة الحقيقى على الودائع من (-٤٦%) فى عام ١٩٧٨ إلى (-٩٩%) فى عام ١٩٨٠ ثم تحول إلى سعر موجب عند مستوى ٢٠% فى عام ١٩٨٢ وتأرجح بعده هبوطاً وصعوداً ليصل إلى ١٣% فى عام ١٩٨٥. ولقد اتخذ سعر الفائدة الحقيقى على القروض نفس المسار فانخفض من (-٤٠%) فى عام ١٩٧٨ إلى (-٨٣%) فى عام ١٩٨٠ ثم تحول إلى سعر موجب عند مستوى ٢% فى عام ١٩٨١ وتأرجح بعده صعوداً وهبوطاً ليصل إلى ١٣% فى عام ١٩٨٥[٧٧].
لقد ترتب على خفض الإنفاق العام بشقيه الاستثمارى والاستهلاكى تقلص وانكماش الطلب المحلى، وازدادت حدة الانكماش فى هذا الطلب بإطلاق الأسعار وارتفاعها إلى مستويات تتجاوز حدود القوة الشرائية للقسم الأعظم من السكان. ولعل هذا يفسر ضعف معدلات نمو الاستثمار الخاص.

٥- ازداد معدل التضخم تدريجياً من ٢٤,٥% فى عام ١٩٧٧ إلى ١٠٥,٧ % فى عام ١٩٨٠ ليصل فى عام ١٩٨٢ إلى أدنى حد له فى ظل سياسات التثبيت والتكيف الهيكلى وهو ٢٧,٢%. وبعد ذلك العام تأرجح صعوداً وهبوطاً، مع غلبة الاتجاه الصعودى، ليتقرب فى عام ١٩٨٨ مرة أخرى من مستوى التضخم المفرط حيث ارتفع إلى ٨٠%. ويقدر أنه وصل فى منتصف عام ٩٩٣ إلى ٦٥% مما يضعه ضمن أهم مشكلتين تواجههما حكومة تركيا.

٦- تناقصت الأجور الحقيقية على نحو مطرد بمعدل سنوى يتراوح بين ٥ % و ١٠% فى الفترة ١٩٧٨-١٩٨٤. وتتباين تقديرات المصادر المختلفة لمقدار التغير فى الأجور الحقيقية وإن كانت تتفق على اتجاهه. فوفقاً لبيانات منسوبة إلى المسح السنوى للصناعة التحويلية تحول التغير السنوى فى الأجور الحقيقية من تغير موجب يبلغ نحو ٢,١% فى عام ١٩٧٧ إلى تغير سالب يتراوح بين حد أدنى مقداره ٣,٥% فى عام ١٩٧٩ وحد أقصى مقداره ٩,٨% فى عام ١٩٨٤.
وقد أجمعت الكثير من الآراء على أن الأجور الحقيقية قد انخفضت بنحو ٤٠% فى ظل تنفيذ سياسات التثبيت والتكيف الهيكلى حتى عام ١٩٩٢.

على الرغم من كل ما تقدم ذكره من آثار سلبية لسياسات التثبيت والتكيف الهيكلى فى تركيا، وعلى الرغم من الآثار الاجتماعية السلبية، لهذه السياسات، التى أنشئ مؤخراً صندوق اجتماعى لعلاجها، فإن مؤسسات التمويل الدولية تصر على تقديم تركيا باعتبارها نموذجاً متفرداً لنجاح هذه السياسات استناداً إلى ما حققته من زيادة هائلة فى صادرات السلع الصناعية، بغض النظر عن كل آثارها السلبية[٧٨].

٢- بعض الآثار الهامة لتنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادى على التشغيل فى غانا[٧٩] :

بدأت حكومة غانا فى عام ١٩٨٣ تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادى واسع النطاق، يشمل برنامجاً للإنعاش الاقتصادى وآخر للتكيف الهيكلى، بالتعاون مع البنك وصندوق النقد الدوليين. ولقد أثنت معظم مؤسسات التمويل الدولية وحكومات غربية على نجاح البرنامج الذى جعل غانا تقدم باعتبارها قصة النجاح لبرامج البنك وصندوق النقد الدوليين للتكيف الهيكلى. ذلك حيث :

١- ازداد الناتج المحلى الإجمالى بمتوسط سنوى يزيد عن ٥% فيما بين عامى ١٩٨٤ و ١٩٩٠. وارتفع الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى بنحو

٠,١٪ فى عام ١٩٨٤ وازداد بنحو ٥,٣% كمتوسط سنوى للفترة ١٩٨٥-١٩٨٨[٨٠]. ومع ذلك عجز الناتج القومى الإجمالى الحقيقى بعد نحو عقد من النمو الاقتصادى، عن استعادة المستوى الذى بلغه فى عام ١٩٧٤.

٢- ازداد الاستثمار المحلى الإجمالى من نحو ٤% من الناتج المحلى الإجمالى عام ٨٢-١٩٨٣ إلى ١٢,٥% عام ١٩٨٨[٨١].

٣- تناقص عجز الميزانية من نحو ٤٧% من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٨٢ إلى ٠,٣% منه فى عام ١٩٨٧، وتحول بعد ذلك إلى فائض قدره نحو ١٢ مليون دولار أمريكى حتى عام ١٩٩٠. وكذلك سجل ميزان المدفوعات فائضاً انخفض من نحو ١٣٩ مليون دولار فى عام ١٩٨٧ إلى نحو ٨٥ مليون دولار فى عام ١٩٩٠[٨٢].

٤- تناقصت متأخرات الدين الخارجى الواجبة السداد من ١٧١ مليون دولار فى عام ١٩٨٦ إلى ١٧,٣ مليون دولار فى عام ١٩٨٩ واختفت تماماً فى عام ١٩٩٠[٨٣].

٥- ازدادت الكميات المنتجة من الكاكاو والذهب والبوكسيت (خام الألومنيوم) والمنجنيز والماس بين عامى ١٩٨٣ و ١٩٩٠ بنحو ٥٥% و ٩١,٥% و ٣٧٢% و ٩٤% و ٤١% على التوالى. وهذه جميعاً، باستثناء الكاكاو، منتجات لقطاع التعدين الذى تتركز فيه الاستثمارات الأجنبية.

ولقد اقترنت تلك النتائج بآثار سلبية، مباشرة وغير مباشرة، على أوضاع التشغيل وكاسبى الأجور، نجمت عن تنفيذ برنامجى الإنعاش الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى غانا لعل من بين أهمها ما يلى :

١- ازدياد البطالة بسبب إيقاف وتجميد التعيينات الجديدة فى القطاع العام بمفهومه الواسع، وتخفيض عدد الوظائف القائمة عن طريق تسريح المشتغلين بهدف خفض الإنفاق العام وتقييد الطلب.

٢- بقاء معدل التضخم عند مستويات مرتفعة نسبياً، حيث تناقص من نحو ١٢٣% فى عام ١٩٨٣ إلى نحو ٢٥% فى عام ١٩٨٩ ثم ارتفع إلى

نحو ٣٧,٧% فى عام ١٩٩٠. ويرجع بقاء معدل التضخم عند هذه المستويات المرتفعة، ضمن عوامل أخرى، إلى التخفيض المستمر للعملة الغانية منذ عام ١٩٨٣ وإلى المزايدة على النقد الأجنبى منذ عام ١٩٨٧.

٣- تدهور الأجور الحقيقية وارتفاع تكاليف المعيشة نتيجة لتنفيذ إجراءات وسياسات تضمنها برنامجا الإنعاش الاقتصادى والتكيف الهيكلى.

٤- اتساع التفاوت فى الأجور لصالح العاملين من المستويات القيادية الذين استفادوا من مشروعات الحوافز التى أدخلت للتحفيز على زيادة الإنتاجية فى القطاع المنظم.

٣- بعض الآثار الهامة لتنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادى على التشغيل فى المكسيك :

بدأت حكومة المكسيك فى عام ١٩٧٦ تنفيذ برنامج للتثبيت الاقتصادى بناء على اتفاق مع صندوق النقد الدولى. ويرمى تنفيذ هذا البرنامج إلى تصحيح الاختلالات مثل البطالة والتشغيل الناقص والتوزيع اللامتساوى للدخل ... إلخ.

ولقد ترتب على تنفيذ البرنامج الأول للتثبيت الاقتصادى، بتعديلاته المتكررة، وبرنامجه الثانى آثار مباشرة وغير مباشرة على أوضاع التشغيل وكاسبى الأجور لعل من بين أهمها ما يلى :

١- بطء وضعف نمو فرص العمل والتشغيل وما يترتب عليه ويقترن به من ازدياد معدل البطالة من نحو ٤,٥% فى عام ١٩٨١ إلى نحو ٩% من السكان النشطين اقتصادياً، أى إلى الضعف، فى عام ١٩٨٤، وازدياد نسبة من يعملون منهم فى ظروف تشغيل ناقص من نحو ٤١ % فى عام ١٩٨١ إلى نحو ٤٥% فى عام ١٩٨٤. وهذا يعنى أن نحو ٥٥% من الزيادة فى السكان النشطين اقتصادياً يعملون فى ظروف غير ملائمة لتحقيق مستوى معيشى لائق بالنظر إلى إمكانيات المكسيك. ويقدر أن مجموع عدد الأشخاص الذين يعملون فى هذه الظروف بلغ نحو ١٤ مليوناً فى عام ١٩٨٤ بزيادة مقدارها نحو ٣,٥ مليون شخص عنه فى عام ١٩٨١.

١ انخفض الإنفاق العام بمقدار ٨% فى عامى ١٩٧٦ و ١٩٧٧ من خلال إجراءات وسياسات تقشف نفذتها الحكومة مما أسفر عن ارتفاع معدل البطالة ونسبة من يعملون فى ظروف تشغيل ناقص فى نهاية عام ١٩٧٧.

ووفقاً لبيانات البنك الدولى يقدر أن نصيب الإنفاق العام فى الناتج القومى الإجمالى انخفض من ٢٢,٧% فى عام ١٩٨٧ إلى ١٨,٤% فى عام ١٩٩٠[٨٣].

وامتدت الآثار السالبة لخفض الإنفاق العام إلى كافة المجالات تقريباً.

٣- انخفض الاستثمار العام، بسبب ارتفاع مدفوعات خدمة الدين الخارجى نتيجة لخفض قيمة العملة الوطنية، وبسبب خفض الإنفاق العام تنفيذ الاتفاق مع صندوق النقد الدولى، من ٨,٧% من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٧٦ إلى ٦% منه فى عام ١٩٧٧، وهو نفس مستواه فى عام ١٩٧٤. وانخفض الاستثمار الخاص أيضاً بنفس النسبة فهما بين هذين العامين.

وتشير بيانات البنك الدولى إلى أن متوسط معدل النمو السنوى فى الاستثمار المحلى الإجمالى ظل سالباً طوال عقد الثمانينات، حيث يقدر أنه تحول من معدل نمو موجب يبلغ ٨,٥% فى الفترة ١٩٦٥-١٩٨٠، إلى معدل نمو سالب يبلغ (-٧,٩%) فى الفترة ١٩٨٠-١٩٨٧ و (-٣,٤%) فى الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠[٨٤].

٤- انخفض معدل النمو الاقتصادى إلى ٢% و ٣% فى عامى ١٩٧٦ و ١٩٧٧ نتيجة لتنفيذ إجراءات وسياسات تقشف اقتضاها تنفيذ برنامج التثبيت والتكيف الهيكلى.

وعلى الرغم من عودة الناتج المحلى الإجمالى إلى النمو بعد عام ١٩٨٣ فقد بقى معدل نموه دون مستواه فى السبعينات، حيث انخفض من ٦,٥% كمتوسط سنوى للفترة ١٩٦٥-١٩٨٠ إلى ٠,٥% و ١% كمتوسط سنوى للفترة ١٩٨٠-١٩٨٧ و ١٩٨٠-١٩٩٠ على التوالى[٨٥].

٥- ارتفع العجز فى الميزانية العامة إلى ١٧,٦% من الناتج المحلى الإجمالـــى فى عام ١٩٨٢ على الرغم من خفض الإنفاق العام بمقدار ٨%، وهى نسبة الخفض فى الإنفاق العام التى استهدفها برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي لخفض عجز الميزانية بمقدار ٣% من الناتج المحلى الإجمالى. ووفقاً لبيانات البنك الدولى ازداد العجز فى الميزانية العامة من ٢,٩% من الناتج القومى الإجمالى فى عام ١٩٧٢ إلى ١٠% من الناتج القومى الإجمالى فى عام ١٩٨٨. ومن ناحية أخرى خضعت قيمة العملة لتخفيضات متكررة.

٦- تدهور الأجور الحقيقية. وهو هدف تضمنه صراحة برنامج التثبيت والتكيف الهيكلى الأول فى عام ١٩٧٦ حيث استهدف "وضع حد أقصى للزيادة فى الأجور يبقيها دون المستوى العام للأسعار" فى نفس الوقت الذى استهدف فيه تخفيف القيود على الأسعار.

وهكذا تبدو آثار تنفيذ برامج التثبيت والتكيف الهيكلى على أوضاع التشغيل وكاسبى الأجور فى ثلاثة من أشهر نماذج تنفيذ هذه البرامج محبطة ومثيرة للفزع. فمعدلات البطالة وأعداد العاطلين تزداد، ودعم السلع والخدمات يلغى وأسعارها تزداد، والأجور الحقيقية لكاسبى الأجور تتدهور وتتدهور معها أحوالهم المعيشية وهم الغالبية الساحقة من الشعوب. وفى مقابل ذلك لا يبدو ثمة انفراج يذكر فى أزمة المديونية الخارجية التى استدعت تنفيذ هذه البرامج ومكنت، لصندوق النـــقـــد والبنك الدوليين من فرضها على حكومات البلدان النامية المدينة(٨٦).

ثانياً : آثار وانعكاسات سياسات الإصلاح الاقتصادى على أوضاع سوق العمل والتشغيل فى مصر :

أ- طبيعة العلاقة المتبادلة بين برامج التثبيت والتكيف وأسواق العمل[٨٧] :

حظيت انعكاسات سياسات الإصلاح الاقتصادى على أسواق العمل باهتمام متنام من جانب الباحثين الاقتصاديين وذلك بسبب مجموعة من العوامل :

١- وجود علاقة تشابكية قوية بين العولمة وآلياتها المختلفة وبين سوق العمل وطبيعته فى كل دولة، خاصة تطبيق برامج التثبيت والتكيف لزيادة قدرة الدولة على التأقلم مع الصدمات أو المستجدات الخارجية. ويتضح هذا الأثر من تحليل الشكل التالى :

شكل رقم (٢-٢)

الإطار التحليلى - الكلى - المتوسط - الجزئى لبرامج الإصلاح الاقتصادى

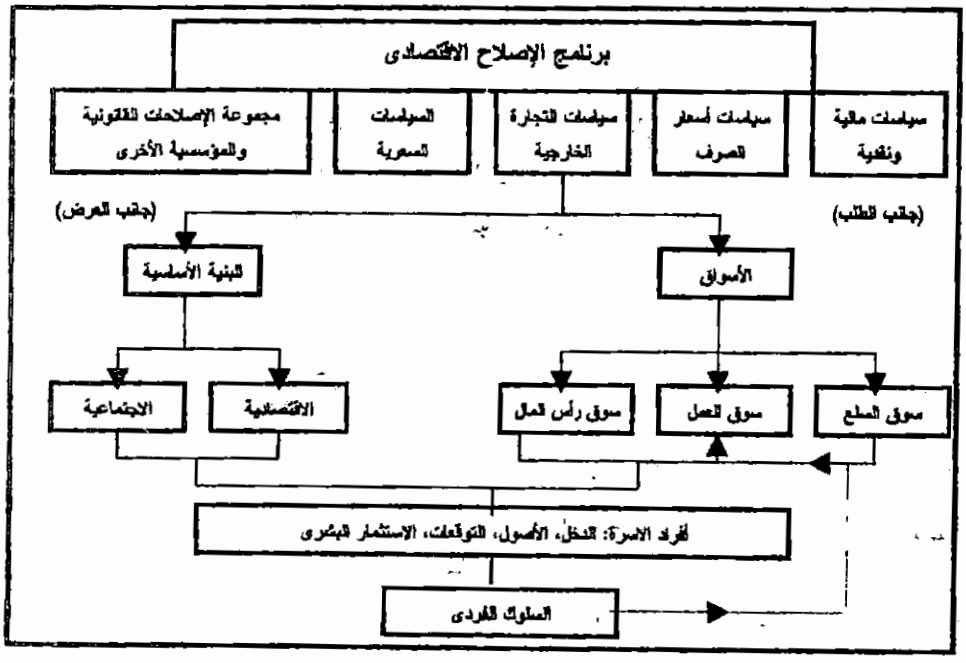

المصدر : د. ليلى الخواجة "أثار العولمة على الاقتصاد المصرى وسوق العمل". مؤتمر المهارات المطلوبة للقطاعات الحديثة فى سوق العمل المصرى - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ٢٧ مارس ٢٠٠١.

آثار سياسات الإصلاح الاقتصادى على أسواق العمل :

١- الأثر على مستويات التشغيل والطلب على قوة العمل[٨٨] :

- على الرغم من القصور الواضح فى قواعد البيانات المتعلقة بالتشغيل والبطالة فى مصر، إلا أن القدر المتوافر من المؤشرات يوضح وجود علاقة "تزامن" بين انخفاض مستوى التشغيل مع المضى قدماً فى تطبيق برنامج الإصلاح والتكيف الهيكلى، بما أسفر عن ارتفاع معدلات البطالة السافرة وزيادة فى نقص التشغيل الظاهر والمستتر.
- لا يمكن إرجاع هذه التغيرات إلى العولمة بآلياتها المختلفة فقط، وإنما يرجع بالدرجة الأولى لتناقص قدرة الاقتصاد المصرى منذ منتصف الثمانينات على خلق فرص عمل جديدة ومنتجة. إن تطبيق السياسات الاقتصادية الراهنة أدى إلى تفاقم ظاهرة البطالة واتساع نطاقها كنتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل :

أ- التراجع الحاد فى معدلات النمو الاقتصادى خاصة فى مرحلة التثبيت الاقتصادى.

ب- تراجع الحكومة المصرية عن الالتزام بسياسة تشغيل الخريجين فى القطاع الحكومى تمشياً مع سياسة خفض الإنفاق العام وتقليص حجم العجز فى الموازنة العامة.

ج- خصخصة المشروعات العامة وضرورة تقليص حجم العمالة الزائدة بها قبل انتقال ملكيتها للقطاع الخاص.

د- الالتزام بتحرير التجارة وخفض الرسوم الجمركية يؤدى إلى تعرض الصناعة المحلية إلى منافسة غير متكافئة - بعد فترات طويلة من الحماية - يسفر عنها تزايد نسبة إفلاس وإغلاق كثير من المشروعات مع الاستغناء عن العمالة الموجودة فيها.

- تقديرات البطالة : وفقاً للتعداد العام للسكان.

وفقاً لبحوث قوة العمل بالعينة والتى سبق ذكرها فى الجزء الأول من الدراسة.

- التحفظات على هذه التقديرات، واتسامها بالإضافة إلى ذلك بالتحيز إلى أدنى لعدم تضمنها البطالة اليائسة Discouraged Unemployment
- ظاهرة تأنيث البطالة: يلاحظ ارتفاع معدل البطالة بين الإناث – خاصة المتعلمات – عن نظيرها بالنسبة للذكور ٢٤% مقابل ٥% من إجمالى قوة العمل فى عام ١٩٩٧.
- التوقعات المستقبلية تؤكد الانعكاسات السلبية لظاهرة العولمة وبرامج الإصلاح والتكيف الهيكلى على مستويات التشغيل، بدليل حدوث ذلك فى الدول الصناعية المتقدمة على الحد الذى دفع إلى ظهور كتاب شهير The End of Work يتنبأ فيه مؤلفه فاختفاء "العمل" على نحو المعروف لنا وحدوث اختلافات جذرية فى أساليب تنظيم العمل وفى التركيب المهارى المطلوب لقوة العمل.

٢- الأثر على مستويات الأجور الحقيقية لقوة العمل:

- أحد التغييرات الهامة التى لحقت بسوق العمل المصرى، خلال تطبيق برنامج الإصلاح والتكيف الهيكلى هى اتجاه معدلات الأجور الحقيقية للعمالة إلى الانخفاض الشديد مما يدل على عدم صحة مقولة اتسام سوق العمل بالجمود Labor Market Rigidity على النحو الذى يحول دون الاستغلال الأمثل لقوة العمل فيها.
- لم يترتب على انخفاض الأجور الحقيقية زيادة الطلب على تشغيل قوة العمل المصرية أو خلق المزيد من فرص العمل على النحو الذى يشير إليه التيار المؤيد للعولمة والذى يتبنى وجهة النظر القائلة بأن تصحيح الاختلالات السعرية لكل من عنصرى العمل وراس المال سوف يدفع بأصحاب المشروعات إلى استخدام أساليب إنتاجية كثيفة العمل لا يمكن التعويل عليه لعلاج الاختلالات الهيكلية فى أسواق العمل.

٣- الأثر على تكريس التجزئة فى سوق العمل المصرى[٨٩] :

- يعانى سوق العمل المصرى من العديد من مظاهر التجزئة : عام/خاص، ذكور/إناث، رسمى/غير رسمى. ويعد النمط الأخير بمثابة

السمة الرئيسية لهذا السوق حيث يبدو سوق العمل غير الرسمى وكأنه الملاذ الأخير لكل من عجزت أسواق العمل عن استيعابه، وذلك لأن الغالبية العظمى من المتعطلين فى مصر - فى ظل عدم وجود نظام واضح ومستقر لتأمينات البطالة - لا يملكون ترف البقاء بدون عمل ومن ثم بدون أى مصدر للدخل.

- أحدث الدراسات تشير أن إعداد الملتحقين بالقطاع العام غير الرسمى فى مصر عام ١٩٩٦ يتراوح بين ٤,٨ مليون فرد كحد أدنى و ٥,٢ مليون فرد كحد أقصى، وهو ما يعنى فى الحالتين تضاعف أعداد العاملين فى هذا القطاع مقارنة بعام ١٩٨٦ حيث بلغ عددهم ٢,٦ مليون فرد.
- لعب القطاع غير الرسمى دوراً محورياً كمستوعب للصدمات التى لحقت بسوق العمل المصرى، إلا أنه لا يجب إغفال أن العاملين فيه لا يتمتعون بأى حقوق قانونية من حيث عدد ساعات العمل أو الحد الأدنى للأجور، كما أنهم يفتقدون أى شكل من أشكال التأمينات أو الضمانات الاجتماعية، فضلاً عما يتسم به العمل فى هذا القطاع من عدم الاستقرار أو الاستمرارية Unstable and Insecure.

ثالثاً : آثار خفض الإنفاق العام على أوضاع سوق العمل والتشغيل فى مصر فى إطار سياسات الإصلاح الاقتصادى[٩٠] :

يؤثر خفض الإنفاق العام على أوضاع سوق العمل والتشغيل فى أكثر من اتجاه. حيث أدى خفض الإنفاق العام فى مصر من متوسط قدرة ٥٠% من الناتج المحلى الإجمالى خلال أواخر الثمانينات إلى أقل من ٤٠% فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى إلى الآتى :-

١- ترتب على خفض الإنفاق العام خفض معدل الاستثمار المحلى خلال سنوات تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى. حيث انخفض معدل الاستثمار من متوسط سنوى قدره ٢٦% من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨٤ إلى نحو ١٦% سنوياً فى المتوسط منذ عام ١٩٩١/٩٠. وقد تركز هذا الانخفاض الذى

بلغ ١٠% فى القطاع العام، بينما ظل متوسط نصيب القطاع الخاص فى معدل الاستثمار ثابتاً تقريباً عند نحو ٩%. ويرجع ذلك إلى أن الحكومة قد خفضت استثماراتها حتى تتمكن من خفض عجز الموازنة العامة، كذلك لم يسمح للمشروعات العامة بالقيام بأى إضافات لتراكم رأسمالها أثناء تجهيزها للخصخصة. كما لم يحدث توسع فى استثمارات القطاع الخاص يعوض الانخفاض فى الاستثمار العام.

ويترتب على خفض الاستثمار العام بالضرورة تقليص مساهمة الدولة فى خلق وظائف جديدة لاستيعاب قسم من العاطلين بالفعل أو من الداخلين الجدد إلى سوق العمل. وبالمثل يترتب على خفض الاستثمار العام إلغاء دور الدولة فى خلق وظائف جديدة.

٢- ويقترن بخفض الإنفاق العام ويترتب عليه خفض الإنفاق العام الجارى - مع استبعاد مدفوعات فوائد الدين العام المحلى - من ٢٧% من الناتج المحلى الإجمالى فى منتصف الثمانينات إلى متوسط قدره ١٧% خلال سنوات برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى. ويتراوح نصيب الأجور من الإنفاق العام الجارى بنسبة تتراوح بين ٢٤,٢% - ٢٨,٨% خلال هذه الفترة. وقد انخفضت الأجور والمرتبات الحقيقية بنسبة ٢١% خلال الفترة ١٩٨٧/٨٦ - ١٩٩١/٩٠.

ويترتب على خفض الإنفاق العام الجارى وما يقترن به من خفض فى فاتورة الأجور خفض عدد الوظائف فى الحكومة عن طريق إيقاف التعيين بها أو عن طريق تسريح بعض العاملين بالفعل أو عن كلا الطريقين معاً. ويمكن أيضاً أن يترتب على خفض الإنفاق العام الجارى تخفيض، أو على أفضل تقدير تجميد، أجور العاملين بالحكومة إلى أن يتم تخفيض عددهم بمرور الوقت نتيجة للتآكل بالإحالة إلى المعاش مع تجميد التعيينات الجديدة، فى حالة الرغبة فى تجنب الآثار الاجتماعية والسياسية التى تترتب على عمليات تسريح واسعة النطاق للعاملين بالحكومة. وفى هذا الخصوص تشير دراسة للبنك الدولى إلى أن الحكومة لن تستطيع الاستمرار فى خفض فاتورة أجورها عن طريق المزيد من الخفض فى الأجور الحقيقية للعاملين بها حتى لا

تدمر كفاءتها، وهذا من شأنه أن يشجعها على تخفيض عدد العاملين بها.

٣- يقترن بخفض الإنفاق العام ويترتب عليه انخفاض نصيب الاستهلاك العام فى الناتج المحلى الإجمالى. وهذا يعنى انخفاض الطلب الكلى المحلى، وهو أمر من شأنه أن يخفض من استخدام الطاقات الإنتاجية القائمة ناهيك عن تشجيع الاستثمار الخاص فى طاقات إنتاجية جديدة. ومن ثم فإنه يؤدى إلى تقليص فرص العمل القائمة، وعدم خلق فرص عمل جديدة.

٤- ويؤثر خفض الإنفاق العام على أوضاع سوق العمل من خلال تأثيره على التعليم من خلال إلغاء دعم الحكومة للخدمات الاجتماعية والتى من بينها التعليم. فغالباً ما يفترض أن الإنفاق الاجتماعى أكثر عرضة للتخفيض فى أوقات الصعوبات المالية بحيث يتحمل نصيباً من الانكماش المالى يفوق ما له من وزن نسبى فى مجموع النفقات العامة. كما أن تجارب الاقتصادات التى تخوض غمار التكيف [كما سبق أن ذكرنا فى تجارب تركيا وغانا والمكسيك] تعكس صورة مختلطة من التغيرات فى الإنفاق العام، ومن جهة أخرى تؤثر هذه التغيرات على الشرائح المختلفة من السكان بطرق متباينة.

ويتبين من فحص اتجاهات الإنفاق العام أنه بينما انخفض هذا الإنفاق العام كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى. تزايدت نسبة الإنفاق الاجتماعى إلى هذا الناتج.

وكانت هذه الزيادة هامة فى مجالى التعليم والصحة حيث زادت نسبة الإنفاق على التعليم إلى الناتج المحلى الإجمالى من ٣,٥% فى السنوات السابقة لبدء الإصلاح الاقتصادى إلى ٥,٥% عام ١٩٩٦/٩٥. كما زادت النسبة المناظرة للصحة من ١% إلى ١,٥% خلال نفس الفترة.

ومضمون ذلك أن النصيب النسبى للتعليم فى إجمالى الإنفاق الحكومى قد ارتفع خلال هذه الفترة من أقل من ١٠% إلى أكثر من ١٥%. وإن كان مستوى هذا الإنفاق لا زال منخفضاً نسبياً فإذا أضيف إلى ذلك الزيادات فى تكاليف المعيشة وعجز دخول أعداد متزايدة من الأسر.

فإن ذلك سيدفع كثير من الأسر على منع أطفالها من الالتحاق بالمدارس والدفع بهم مبكراً إلى سوق العمل للحصول على أجور مقابل عملهم.

هذا ويترتب على خفض الإنفاق العام على التعليم :

- تكون قوة العمل المصرية من كثرة ساحقة من الأميين وأشباه المتعلمين محدودى القدرات ومنخفضى الإنتاجية تفيض عن حاجة الاقتصاد من هذا المستوى المهارى المتدنى.
- عدم كفاية المعروض من قوة العمل المصرية القادرة على التعامل مع العولمة Globalization والتحديات الدولية والتكنولوجيات المعاصرة.
- ٥- سيترتب على ازدياد تكاليف المعيشة، بسبب إلغاء دعم الحكومة للسلع والخدمات الأساسية حيث انخفض دعم المستهلكين من ٨% من الناتج المحلى الإجمالى قبل الإصلاح الاقتصادى إلى ٢% عام ١٩٩٦/٩٥ وانخفاض مستويات دخول أعداد متزايدة من الأسر إلى اضطرار الإناث فى هذه الأسر إلي الدخول فى سوق العمل مما يزيد من عرض قوة العمل بما يفوق كثيراً الزيادة فى الطلب عليها.

رابعاً : آثـــار بـــرنامج الخصخصـــة فـــى إطار سياسات الإصلاح الاقتصادى على أوضاع سوق العمل فى مصر :

تعد سياسة توسيع قاعدة الملكية أحد المحاور الرئيسية فى برنامج الإصلاح الاقتصادى. وتهدف هذه السياسة إلى تصحيح الأوضاع الفنية والاقتصادية والمالية لشركات قطاع الأعمال العام سعياً إلى زيادة معدلات استخدام الطاقات المتاحة لديها ووقف سلسلة الخسائر وتحويلها إلى كيانات قوية ورابحة بعد أن توقفت فترة كبيرة عن النمو. هذا إلى جانب ما تتيحه الخصخصة من فرص للانفتاح على الأسواق الخارجية والحصول على التقنيات الحديثة وجلب رؤوس الأموال للاستثمار.

وقد قامت مؤسسة Price Water House Coopers بدراسة وتحليل برنامج الخصخصة المصرى. وجاء فى هذا التقرير[٩١] :

أساليب الخصخصة فى البرنامج المصرى :

بلغ عدد شركات قطاع الأعمال العام التابعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والتى خضعت لعمليات خصخصة منذ بداية البرنامج حتى أواخر يوليو ٢٠٠٠ - ١١٧ شركة بما يمثل نحو ٣٧% من إجمالى تلك الشركات (٣١٤) شركة وقد تمثلت الأساليب التى جرى الأخذ بها :

- طرح نسبة الأغلبية من أسهم الشركات للاكتتاب العام من خلال سوق الأوراق المالية (٣٦ شركة).
- التصفية وبيع الشركات كأصول (٢٨ شركة).
- البيع لاتحاد العاملين المساهمين (٣٠ شركة).
- البيع لمستثمر رئيسى (٢٣ شركة).

- الوضع الحالى لبرنامج الخصخصة[٩٢] :

يمكن إيجاز وضع شركات القطاع العام الخاضعة للقانون ٢٠٣ فى ٣١ يوليو ٢٠٠٠ كما يلى :

- ٣٧% من إجمالى عدد الشركات تم خصخصتها بالفعل.
- ٦% من إجمالى عدد الشركات تم خصخصة حصة الأقلية بها.
- ٤% من إجمالى عدد الشركات تم تحويلها من القانون ٢٠٣ لأسباب مختلفة.
- ٢% من إجمالى عدد الشركات تم بيعها إلى مؤسسات عامة.
- ٢% من إجمالى عدد الشركات تم تأجيرها للقطاع الخاص.
- ٤٩% من إجمالى الشركات لم تخضع لعمليات خصخصة بعد.

وبالرغم من الآثار الإيجابية لبرنامج الخصخصة إلا أن هذه السياسة يترتب عليها آثار سالبة كثيرة على أوضاع سوق العمل والتشغيل لعل من أهمها :

١- تسريح ما يوصف بأنه عمالة زائدة فى مشروعات قطاع الأعمال العام. ويقدر عدد العاملين الذين يتوقع أن يفقدوا وظائفهم بعد بيع مشروعات قطاع الأعمال العام، وفقاً لتصريحات منسوبة إلى الدكتور حسين الجمال أمين عام الصندوق الاجتماعى، بنحو ٢٥٠ ألف عامل،

أى ما يعادل نحو ٢٠% من مجموع عدد العاملين بقطاع الأعمال العام الذى يقدر بنحو ١,٣ مليون مشتغل. ومن المحتمل أن يزيد عدد العاملين الذين سيفقدون وظائفهم عن ٢٥٠ ألف مشتغل. وبسبب ما يمكن أن يترتب على تسريح هؤلاء العاملين من أخطار اجتماعية وسياسية، إلى جانب رغبة البنك الدولى والحكومة المصرية فى تجنب مقاومة هؤلاء العاملين لسياسات ما يسمى الإصلاح الاقتصادى، بصفة عامة، وسياسة الخصخصة بصفة خاصة. وما أوصى به البنك الدولى من إنشاء صندوق اجتماعى للطوارئ لحماية الفئات الأشد فقراً فى المجتمع المصرى من الآثار الاجتماعية الضارة للتكيف الاقتصادى، وزيادة التأييد السياسى لبرنامج الإصلاح الحكومى. والصندوق الاجتماعى للطوارئ مؤسسة مؤقتة تعمل لمدة ثلاث إلى أربع سنوات، يمكن مدها إلى عشر سنوات فى حالة نجاح واستمرار برامج التكيف. ومن جانبها خصصت الحكومة المصرية برنامجاً "للتنقلية"، فى إطار عمل الصندوق الاجتماعى، موجهاً للتعامل فقط مع العمالة الزائدة فى مشروعات قطاع الأعمال العام التى يتقرر بيعها. ويقوم هذا البرنامج على التشجيع على التقاعد المبكر، والتدريب وإعادة التدريب، وتقديم تعويضات بطالة، وإيجاد فرص عمل بديلة، وإنشاء مشروعات خاصة صغيرة. ويقدر عدد العاملين الذين يستطيع برنامج التنقلية فى ضوء الموارد المتاحة له أن يقدم لهم الخدمات المشار إليها بنحو ٦٠ ألف مشتغل أى ما يقل عن ٢٥% من العمالة الزائدة فى تلك المشروعات.

٢- حجب الأموال التى تدفع ثمناً لشراء أصول قطاع الأعمال العام القائمة عن الاستثمار فى خلق أصول وطاقات إنتاجية جديدة تضاف إلى الأصول والطاقات الإنتاجية القائمة، وتضيف إلى فرص العمل المنتجة فى الاقتصاد المصرى. وتقدر القيمة السوقية الصافية لمشروعات قطاع الأعمال العام، بعد استنزال ديونه، بنحو ١٦٠ مليار جنيه مصرى. ولو تم استثمار هذه القيمة لكان من شأن ذلك أن يهبط بالبطالة فى الاقتصاد المصرى إلى ٣%[٩٣].

زيادة الاتجاه إلى تبنى واستخدام فنون إنتاجية كثيفة رأس المال مما يحد من فرص العمل، بسبب ارتفاع ميل القطاع الخاص إلى الكثافة الرأسمالية المرتفعة.

٤- انعدام الاستقرار الوظيفى للعاملين، وتدنى مستويات أجورهم، وتدهور مستوياتهم المعيشية، وتقليص حقوقهم وحرمانهم من حق التنظيم والإضراب[٩٤].

خامساً : الصندوق الاجتماعى وأثره فى التخفيف من آثار برنامج الإصلاح الاقتصادى على قوة العمل :

أنشئ الصندوق الاجتماعى المصرى للتنمية فى يناير ١٩٩١. وتمثلت مهمته فى تسهيل تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر، عن طريق التخفيف من الآثار السلبية للتكيف الهيكلى على الجماعات ذات الدخل المنخفض، وتدعيم القدرات المؤسسية الحكومية، وغير الحكومية. ووضع وتنفيذ برامج اجتماعية جديدة، مع تطوير الموجود منها. والعمل على تعبئة موارد مالية من الخارج والداخل، وتأمين توافر المعونة الفنية.

ويعتمد الصندوق الاجتماعى اعتماداً كبيراً على التمويل الخارجى، ففى نهاية ١٩٩٦ بلغت موارده ٧٤٦,٤ مليون دولار، وهى عبارة عن مساهمات قدمتها ثمان عشرة جهة دولية وإقليمية، أهمها الاتحاد الأوروبى (٣٠,٧%) ووكالة التنمية الدولية (٢٠,٧%) وهى إحدى مؤسسات البنك الدولى، وثلاث صناديق إنمائية عربية (١٩,١%) والحكومة المصرية (٨%) وألمانيا الاتحادية (٩,٤%)[٩٥].

ولا يقوم الصندوق الاجتماعى للتنمية بتنفيذ مشروعاته بنفسه، وإنما من خلال وسطاء أو وكالات ترعى هذه المشروعات. وتتمثل هذه الوكالات فى هيئات على مستوى كل من المحافظات والمجتمعات المحلية وبنوك ومؤسسات مالية ومنظمات غير حكومية وبعض الوزارات. ويلاحظ أن أكثر من نصف موارد الصندوق يتم توجيهها إلى المستفيدين من خلال البنوك.

البرامج التى تقوم عليها أنشطة الصندوق الاجتماعى للتنمية[٩٦]:

تتحقق الأهداف الأصلية للصندوق الاجتماعى للتنمية من خلال تشجيع الأنشطة التى توفر فرصاً للتوظف وتولد دخلاً للقائمين بها، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، وزيادة الوعى والمشاركة المحلية. ويعمل الصندوق على تحقيق هذه الأهداف من خلال خمسة برامج أساسية، وبرنامج فرعى، ووحدة مستقلة للأنشطة المتعلقة بالنوع. ويوضح الشكل (٢-٢) توزيع الاعتمادات على البرامج الخمسة الأساسية.

شكل رقم (٢-٢)

توزيع اعتمادات الصندوق الاجتماعى للتنمية وفقاً للبرامج

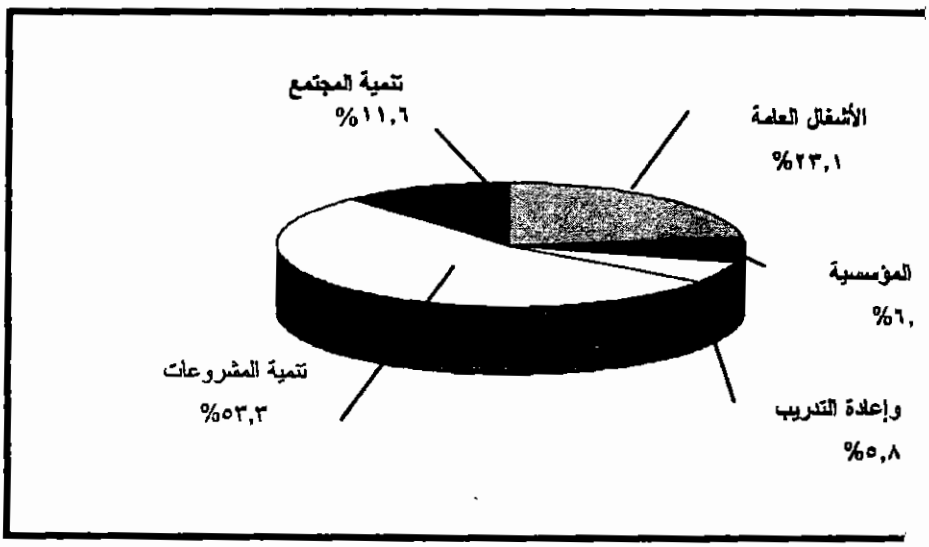

المصدر : "معهد التخطيط القومى تقرير التنمية البشرية ١٩٩٦"، ص ٧٦.

وقد أنفق ما يقرب من ٩٠% من موارد الصندوق الاجتماعى للتنمية على ثلاثة من برامجه الخمسة الأساسية، وهى (١) برنامج الأشغال العامة، (٢) وبرنامج تنمية المجتمع،
(٣) وبرنامج تنمية المشروعات. ويستخدم ما يزيد عن ٥٠% من موارد الصندوق لتمويل عملية الإقراض للمشروعات الصغيرة (وهى تشمل كل المشروعات الواقعة ضمن برنامج تنمية المشروعات، وبعض المشروعات الواقعة ضمن برنامج تنمية المجتمع).

أثر الصندوق فى خلق فرص العمل[٩٧]:

يعتبر توليد فرص العمل من الأغراض الرئيسية لثلاثة من البرامج الأصلية للصندوق الاجتماعى، ويمكن قياس مدى تحقيق الصندوق لهدف توليد فرص العمل، ومن ثم يكون ذلك أحد أساليب تقييم أداء الصندوق.

ويوضح الشكل رقم (٢-٣) فرص التوظف الفعلية التى أتاحها الصندوق الاجتماعى للتنمية.

شكل رقم (٢-٣)

فرص التوظف الفعلية التى أتاحها الصندوق الاجتماعى للتنمية

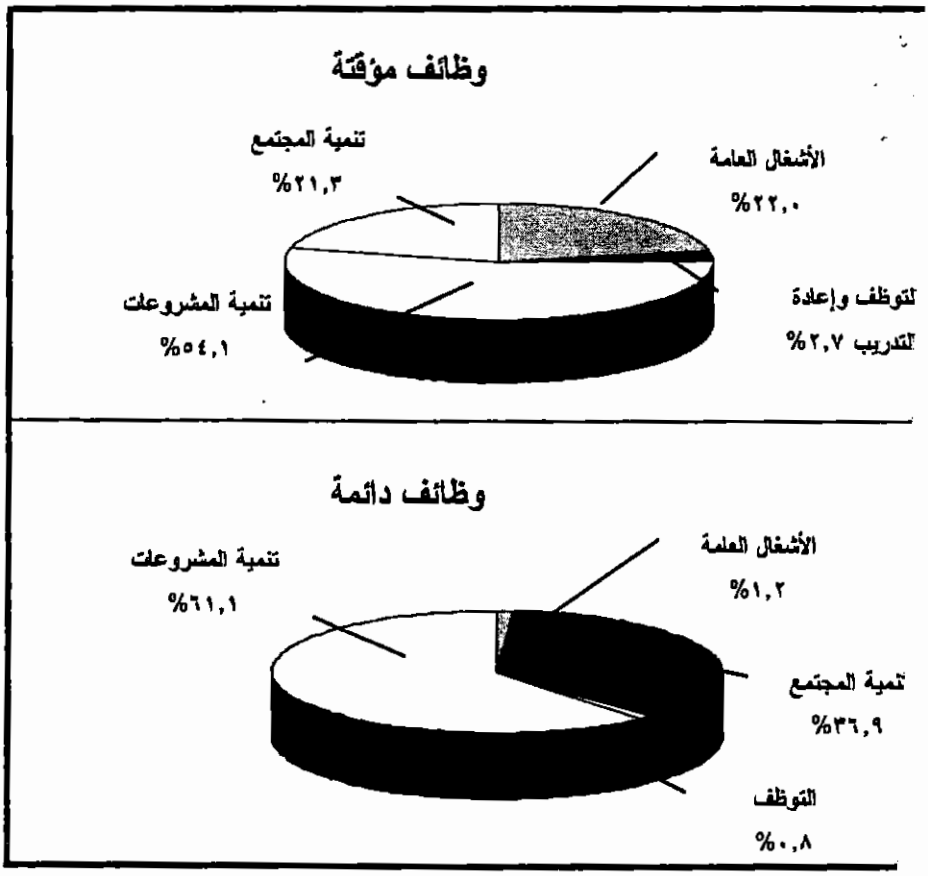

ويقدر إجمالى عدد الوظائف التى أتاحها الصندوق بـــ ٣٦٠٦٨١ وظيفة، تنقسم إلى ٢٥١٠٦٥ وظيفة دائمة و ١٠٩٦١٦ وظيفة مؤقتة. ويشير تقرير للبنك الدولى إلى أن الصندوق الاجتماعى للتنمية قد تمكن من خلق عدد من الوظائف يتراوح بين خمسين ألفاً وسبعين ألفاً فى العام، أى ما

يبرب من ٢٥% من مجموع الوظائف التى تمت إتاحتها سنوياً – خارج قطاع الزراعة – فى الاقتصاد المصرى.

ومع ذلك فإن أداء الصندوق الاجتماعى للتنمية فى مجال توفير فرص العمل، لا يعتبر كافياً إذا ما حكمنا عليه فى ضوء المستوى العام للبطالة فى مصر. فقد بلغ معدل البطالة الصريحة ١١,٣% طبقاً لمسح قوة العمل بالعينة عام ١٩٩٥، وتقع نسبة ٩٤,٤% من هذه البطالة فى الفئة العمرية (١٥–٢٩ سنة). وحيث أن معدل البطالة هذا يناظر حجما للبطالة ١,٩ مليون شخص، فإن الصندوق الاجتماعى – منذ نشأته فى عام ١٩٩١ – يكون قد أتاح وظائف دائمة لما يزيد قليلاً عن ١٣,١% من جملة المتعطلين، كما أتاح وظائف مؤقتة لما يقرب من ٥,٧% من هذا العدد.

أى أن إجمالى مساهمة الصندوق فى هذا المجال لا يتعدى ١٨,٨% من جملة عدد المتعطلين.

ويعتبر برنامج تنمية المشروعات أنجح برامج الصندوق الاجتماعى للتنمية، من حيث توفير فرص العمل، ويقدر أن هذا البرنامج ساهم فى توفير أكثر من ٦٠% من فرص العمل الدائمة، وحوالى ٥٥% من فرص العمل المؤقتة، التى أتاحها الصندوق، ويأتى برنامج تنمية المجتمع فى المرتبة التالية، من حيث المساهمة فى توفير فرص العمل، يليه برنامج الأشغال العامة الذى تركزت مساهمته أساساً فى توفير فرص العمل المؤقتة (٢١,٩% من إجمالى عددها) مع قليل جداً من فرص العمل الدائمة، لتشغيل وصيانة مشروعات الأشغال العامة.

وعلاوة على ذلك، فإن تقرير البنك الدولى السابق الإشارة إليه يضيف، أن أهداف توفير فرص العمل التى حققها الصندوق الاجتماعى للتنمية قد كلفته إنفاقاً سنوياً يعادل ٢% فقط من الناتج المحلى الإجمالى، أو ما يعادل ٦% تقريباً من التدفقات السنوية من الدول المانحة، وهى تكلفة منخفضة بالمقارنة مع الدول الأخرى ويقدر هذا التقرير أن تكلفة فرصة العمل التى أتاحها الصندوق بلغت فى المتوسط ١٤٠١ دولار أمريكى.

وبالنظر إلى حجم التمويل المقرر للصندوق الاجتماعى وإلى الفترة الزمنية لعمله فى ضوء حجم ومعدل البطالة القائم فى الاقتصاد المصرى فى

الوقت الراهن والمتوقع فى المستقبل، القريب والبعيد على السواء، نتيجة لنمو قوة العمل وللآثار التى ستترتب على سياسات الإصلاح الاقتصادى، يبدو الدور الذى يمكن أن يساهم به الصندوق فى علاج مشاكل البطالة شديد التواضع. ومن الظلم للقائمين على أمر الصندوق أن ينتظر منهم غير هذا الدور الشديد التواضع. فكيف يمكن، على سبيل المثال، أن ينتظر من الصندوق المساهمة فى حل مشاكل أكثر من ٢٥% من العمالة الزائدة فى شركات قطاع الأعمال العام سيتم خصخصتها بينما الإمكانيات المتاحة له لهذا الغرض لا تكفى إلا لأقل من ربع هذه النسبة، وفقاً لتصريحات أمين عام الصندوق سالفة الإشارة إليها. وكيف يمكن للصندوق، على سبيل المثال أيضاً أن يقيم شبكة قوية من الصناعات الصغيرة تصمد فى وجه منافسة غير متكافئة تأتى بها سياسات تحرير التجارة، وفى ظل هيكل صناعى يفتقر إلى صناعات تجميعية تلتف حولها شبكات من الصناعات الصغيرة المغذية.

هذه وغيرها أمور من شأنها أن تحد بشدة من جدوى الصندوق الاجتماعى، بأنشطته المختلفة، فى المساهمة فى علاج حقيقى لمشاكل سوق العمل والتشغيل. ومن الظلم البين أن ينتظر منه ومن القائمين عليه أكثر مما تسمح به الإمكانيات المادية والزمنية المتاحة له، وهى، بكافة المعايير، شديدة التواضع[٩٨].

الجزء الثالث

الاستراتيجيات والبرامج المقترحة لمواجهة مشكلة البطالة واختلالات سوق العمل والتشغيل فى مصر

مقدمة :

من المتفق عليه أن النمو الاقتصادى يتحقق من تراكم رأس المال البشرى والمادى وكفاءة تخصيص الموارد بين قطاعات الاقتصاد القومى وتحسين الإنتاجية. لذلك يقع على عاتق الدولة مهمة اتخاذ السياسات والأدوات التى من شأنها تحقيق هذا النمو من خلال تنظيم السوق ومنع الاحتكار وضمان عدالة التوزيع والتخطيط الاستثمارى السليم والتركيز على قضايا الإنتاج والإنتاجية والتوسع فى بناء القواعد الإنتاجية للحد من الركود الاقتصادى والبطالة وانخفاض مستويات التشغيل وتراجع معدلات الاستثمار الأمر الذى يؤثر على حجم الطلب الكلى. وقد اهتمت العديد من الكتابات الاقتصادية بالنمو الاقتصادى وكيفية تحقيقه.

وتعنى نظرية النمو الاقتصادى باكتشاف العوامل وتحليل الأسباب التى تؤدى إلى تباين معدلات النمو بين الدول وخلال الفترات الزمنية المختلفة، كما تهتم باستنباط الأسس المنهجية التى تستند إليها السياسات الاقتصادية التى تهدف إلى تشجيع النمو والارتقاء المضطرد فى معدلاته. وفى هذا الإطار تنصرف النظرية أساساً إلى تحديد العوامل التى تؤدى إلى زيادة معدلات نمو الناتج خاصة فى الأجل الطويل. ومن ثم فقد حظيت دراسة محددات النمو فى الفكر الاقتصادى بالدراسات النظرية والتطبيقية المختلفة، حيث اشتملت هذه الدراسات على المحددات التالية للنمو الاقتصادى، وهى: الادخار المحلى الإجمالى، المعامل الحدى لرأس المال/الناتج، الصادرات من السلع والخدمات، رأس المال البشرى، توزيع الدخل، الدور الذى يقوم به الجهاز المصرفى، الاستقرار الاقتصادى، دور السياسة المالية وعوامل أخرى مثل مدى انتشار الفساد والاستقرار السياسى(٩٩).

وبعد صور Solow نموذج النمو بإدخال أثر رأس المال البشرى فى الاعتبار، وفى ضوء ذلك قدم تفسيراً كاملاً لتفاوت الدول فيما بينها من حيث معدل النمو وفقا لأثر رأس المال البشرى. بالإضافة إلى ذلك فقد اعتبر Romer (1989) أن رأس المال البشرى هو المدخل الأساسى لتوليد الأفكار اللازمة للمنتجات الجديدة، ومن ثم كلما ارتفع الرصيد من رأس المال البشرى كلما أصبح الاقتصاد أكثر قدرة على النمو (Barro, 1991)[١٠٠].

وقد بدأ الاهتمام بتأثير "البعد البشرى" أو "التنمية البشرية" فى النمو الاقتصادى منذ الخمسينات من القرن العشرين. والتأكيد على العلاقة التبادلية بين البعد البشرى والنمو الاقتصادى.

العلاقة التبادلية بين البعد البشرى والنمو الاقتصادى[١٠١] :

لقد تبين من معظم الدراسات التطبيقية مدى أهمية البعد البشرى – بغض النظر عن المقياس المستخدم فى القياس – فى دفع النمو الاقتصادى. وتزداد قوة هذا الأثر فى ظل الأثر المرتد من النمو الاقتصادى إلى البعد البشرى (التنمية البشرية)، حيث أن ارتفاع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى يؤدى إلى توافر الموارد اللازمة للإنفاق على التنمية البشرية ومن ثم تدعيمها. ومن ناحية أخرى فإن الاهتمام بالتنمية البشرية يؤدى إلى رفع كفاءة عنصر العمل والذى ينعكس فى ارتفاع إنتاجيته ومن ثم يتأثر معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى إيجابيا (HDR, 1996).

ويمكن أن تنقسم هذه العلاقة إلى اتجاهين، كما يوضحه الشكل (٣-١) :-

- **الاتجاه الأول** : من النمو الاقتصادى إلى التنمية البشرية.
- **الاتجاه الثانى** : من التنمية البشرية إلى النمو الاقتصادى.

شكل (٣-١)
العلاقة التبادلية بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادى

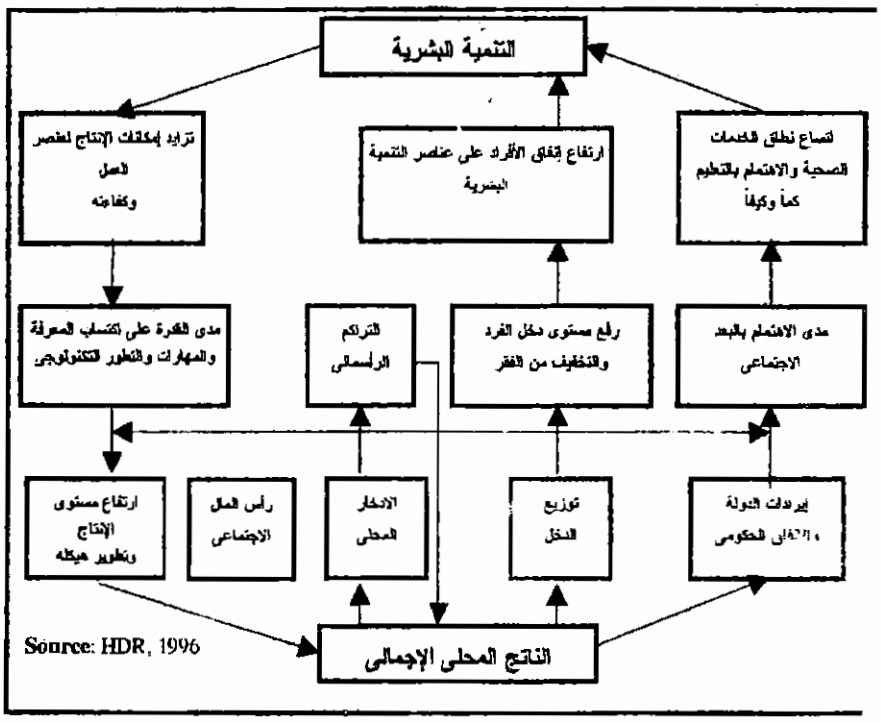

وقد أوضحت العديد من الدراسات الأثر الموجب للتعليم على النمو الاقتصادى من خلال محورين[١٠٢]:

أ- زيادة الميزة التنافسية : حيث يعتبر توافر المهارات والقدرة على التعلم أحد المحددات الهامة للميزة التنافسية، ومن ثم يؤثر مستوى التعليم على طبيعة ونمو الصادرات. وبالتالى يدعم ذلك النمو الاقتصادى.

ب- تحقيق العدالة فى توزيع الدخل.

ومن الجدير بالذكر أن تحقق الاتجاه الموجب من التنمية البشرية إلى النمو الاقتصادى يتوقف على بعض العوامل هى[١٠٣] :

١- ارتفاع معدل الاستثمار.

٢- تحقق العدالة فى توزيع الدخل.

٣- تحقق الاستقرار الاقتصادى والسياسى.

٤- كفاءة استخدام عنصر العمل فى ظل مرونة الإطار المؤسسى.

ويجب أن تعمل الدول الأخذة فى النمو على الاهتمام بالتنمية البشرية لإحداث النمو الاقتصادى.

وسوف نركز من خلال هذا الجزء من الدراسة على أهمية زيادة معدل النمو الاقتصادى وحجم الاستثمارات المنفذة من أجل إتاحة المزيد من فرص العمل والتوظف لمواجهة مشكلة البطالة فى الاقتصاد المصرى وتحقيق الاستقرار فى سوق العمل. وذلك بطرح عدد من الاستراتيجيات المقترحة فى هذا الشأن.

أولاً : استراتيجية النمو كثيف العمالة التى تحقق العمالة الكاملة فى الأجل المتوسط والطويل[١٠٤] :

قد يقال أن مثل هذا الهدف بعيد المنال بالنسبة لدولة نامية مثل مصر حيث يعمل أغلب العمال فى أعمال منخفضة الإنتاجية. ولكن كما ناقش تقرير منظمة العمل الدولية عن العمالة فى العالم، فإن "حقيقة أن العمالة الكاملة يجب أن تفسر كهدف طويل الأجل لا تقلل من أهميتها كهدف سياسى مساند. وهناك ثلاثة أسباب أساسية لذلك. أولاً، تركيزه بوضوح على بعدين رئيسيين لمشكلة العمالة ينبغى تناولهما معاً، وهما تسريع معدل خلق الوظائف فى القطاع الحديث وفى ذات الوقت زيادة فرص العمالة والإنتاجية

والدخول فى الريف وفى أنشطة القطاع غير النظامى. **ثانياً** يشكل التركيز على هذين البعدين من مشكلة العمالة استراتيجية قوية لتحقيق النمو العادل. فتوسيع فرص العمالة المنتجة للفقراء هو أكثر الوسائل فعالية لتخفيض الفقر وعدم المساواة فى الدخل. **وثالثاً** أن هدف تحقيق العمالة الكاملة يتطلب ضرورة تحسين ظروف العمل والقضاء على انتهاكات معايير العمل الأساسية كجزء لا يتجزأ من سياسة العمالة الكلية"[١٠٥]. وعلاوة على ذلك يمكن دحض الاعتراض القائل أن هدف تحقيق العمالة الكاملة محدود الاستخدام بسبب طبيعته طويلة الأجل على أساس أنه "إذا كان هدفاً طويل الأجل فإن ذلك لا يعنى أنه لا يمكن ترجمته إلى سلسلة من الأهداف المؤقتة قصيرة الأجل التى يمكن قياس التقدم المحرز على أساسها"[١٠٦].

وهناك أربع سمات تحدد استراتيجية النمو كثيف العمالة المقترحة: (أ) النمو المستمر، (ب) كثافة العمالة فى النمو، (جـ) تدريب قوة العمل، (د) دور السياسة العامة فى النمو.

أ- النمو المستمر :

يجب أن يكون النمو مستمراً من خلال تعميق استقرار الاقتصاد الكلى وزيادة الاستثمار. والواقع أن الإطار السياسى للحكومة المعنون "مصر والقرن الحادى والعشرون" قد حدد هدفه بأنه مضاعفة الدخل الوطنى كل عشرة أعوام خلال العقدين القادمين من خلال رفع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى من ٤,٨ فى المائة إلى ٦,٨ فى المائة خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٢)، وإلى ٧,٦ فى المائة حتى عام ٢٠١٧[١٠٧] وسيتطلب هذا استثماراً سنوياً يقدر بحوالى ١٠٠ بليون جنيه مصرى أو ما يعادل ٢٥% من الناتج المحلى الإجمالى، فى السنة خلال السنوات القادمة حتى عام ٢٠١٧ وسيكون الهدف هو خلق نحو ٥٥٠ ألف فرصة عمل كل عام لاستيعاب الزيادة فى قوة العمل والبطالة المتراكمة حتى عام ٢٠٠٢، والحفاظ على معدل عمالة يصل إلى ٩٧-٩٨ فى المائة من قوة العمل خلال السنوات التالية[١٠٨].

وتلك بالتأكيد خطط طموحة نوزع فى إمكانية تحقيقها. فقد قدر البنك الدولى نتائج العمالة فى ثلاث من سيناريوهات النمو المختلفة حتى عام ٢٠٠٢. وأوضحت تلك التقديرات أن باستطاعة مصر تخفيض البطالة إلى

ص س ... فى سنة إذا كان معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى ٦ فى المائة حتى نهاية عام ٢٠٠٢. وإلا فسيكون على مصر، إذا بلغ معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى مستوى ٢% فى السنة أن تجابه ارتفاع البطالة الذى قد يصل إلى ٢٠ فى المائة بحلول سنة ٢٠٠٢[١٠٩]. وتقديراتنا الأولية عن مرونات العمالة حسب القطاع، وباستخدام إسقاط البنك الدولى (الأرجح) لنمو القيمة المضافة، يدعم استنتاجات البنك الدولى. علاوة على ذلك تتنبأ نشرة نبوءات البلدان الصادرة عن وحدة البحوث الاقتصادية فى صحيفة الإيكونومست فى الربع الأول من عام ١٩٩٧ أن من المتوقع فيما بين الفترة ١٩٩٧-٢٠٠١ أن تساعد الاستثمارات الأجنبية والمحلية الأعلى فى تعزيز معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى من ٥,٥ فى المائة إلى ٦ فى المائة سنوياً[١٠٩].

هكذا يبدو أن هناك إجماعاً عاماً على أن تحقيق معدل نمو ٦ فى المائة خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠١ سيحقق تخفيضاً حقيقياً فى البطالة، أمر ممكن، غير أن هناك اشتراطات عديدة لتحقيق هذا الهدف. **فأولاً** يجب رفع معدل الاستثمار الإجمالى خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠١) من ١٧ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى إلى ٢٨ فى المائة. **وثانياً** يجب رفع مستوى المدخرات المحلية من ١٤ فى المائة إلى ١٨ فى المائة. وثالثاً يجب الاستمرار فى إصلاح الأسعار النسبية من أجل توفير نظام حوافز رشيد. وقد قدر أنه حتى مع تلك الإصلاحات، ستتبقى فجوة بين المدخرات والاستثمارات تصل إلى حوالى ١٠ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى يجب أن تمول من تدفق الموارد الخارجية فى حدود نحو ٧ بليون دولار سنوياً[١١٠]. وهذا يطرح موضوع تحسين أداء التصدير وضرورة جذب استثمارات أجنبية مباشرة.

ب- كثافة العمالة فى النمو :

يجب أن تعنى أية استراتيجية نمو طويلة المدى بكثافة العمالة فى النمو قدر اهتمامها بمعدله. وذلك هام بشكل خاص لاعتبارات تتعلق التوزيع، حيث أنه كلما ارتفع مستوى العمالة فى أى مستوى من مستويات الإنتاج، ارتفع نصيب دخل العمال فى الإنتاج[١١٢]. وتبرهن تجربة

الاقتصادات ذات النمو السريع فى جنوب وجنوب شرقى آسيا على صحة هذه القضية[١١٣]. فقد تحقق ما يسمى "بالمعجزة الآسيوية" عبر الزيادة المتواصلة والسريعة فى الناتج الكلى، بالإضافة إلى الإنتاجية، مما ولد طلباً كلياً مرتفعاً على الأيدى العاملة، مع نمو دخل العمال الحقيقى بمعدل أقل من الإنتاجية، الأمر الذى يبقى على مستوى مرتفع من المدخرات المحلية.

ويطرح رفع كثافة العمالة فى النمو ثلاث مجموعات من القضايا الرئيسية على الأقل: (أ) المزيج القطاعى الأمثل، (ب) الأدوار النسبية للاستثمارات الخاصة والعامة، (جـ) تصميم سياسات تجارة وسوق عمل مساعدة ومشجعة.

وهكذا فإن المطلب الرئيسى لاستراتيجية العمالة المقبلة فى مصر هو تحقيق معدل عال من خلق فرص عمل فى قطاع حديث سريع النمو. ودفاعاً عن هذه القضية، أكد "تقرير عن العمالة فى العالم" أن ذلك سوف يسمح لنسبة متنامية من قوة العمل بالحصول على ما تطمح إليه من إنتاجية أعلى و"وظائف جيدة". وبدون ذلك سوف ينجم تكدس للوافدين الجدد إلى سوق العمل فى الوظائف ذات الإنتاجية المنخفضة فى القطاعات غير النظامية الريفية والحضرية وهى عملية من المرجح أن تزيد من ضعف الأجور، وبالتالى تؤدى إلى تفاقم الفقر. وبالطبع يجب استكمال ذلك بدائرة واسعة من تدابير تخفيف الفقر وزيادة الإنتاجية والدخول فى القطاعين الريفى وغير النظامى"[١١٤].

جـ) تدريب قوة العمل :

يجب أن تتضمن استراتيجية النمو كثيف العمالة العناصر الضرورية لرفع كفاءة وتعزيز مهارات قوة العمل، وتقوية الدور المتكامل للتعليم والتدريب الرسميين فى تزويد الأفراد بالمعارف والمهارات والسلوكيات الضرورية التى يحتاجها سوق العمل. ولا ينازع أحد الآن فى أن قدرة الإنتاجية لأية أمة تتوقف على رصيدها من رأس المال البشرى. فقد أوضحت الدراسات والشواهد الحديثة أن معدل دخل الفرد من الناتج المحلى الإجمالى، كمقياس للإنتاجية، يرتبط ارتباطاً شديداً بالثروة التعليمية التى تقاس بمتوسط عدد الدرجات أو عدد السنوات المدرسية التى أكملها الفرد،

والاستثمار أو الإنفاق الجارى على التعليم للفرد الواحد فى الفئة العمرية التعليمية (٦-٢١ سنة)[١١٥]. ويشير حجم وبنية وضع البطالة الحالية إلى أنه لا التعليم ولا نظام التدريب كانا قادرين على توفير قوة العمل التى يحتاجها الاقتصاد سواء كمياً أو نوعياً وفى الوقت المناسب. وإذا كانت مصر ستسلك الطريق الواسع للنمو من خلال زيادة معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى إلى متوسط ٦ فى المائة خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠١ فإن عليها أن تتخذ خطوات جادة لإصلاح نظم التعليم والتدريب الرسمية - وهى أهم المؤسسات المسئولة عن عملية رفع مهارة قوة العمل. وربما يمكن فهم الرابطة بين التعليم والعمالة بشكل أفضل، وكذلك دلالاتها بالنسبة للنمو والأداء الاقتصادى، من خلال تقديم تحليل عن الوضع الراهن للتعليم والتدريب الرسميين فى مصر، وذلك قبل تقديم أى مقترح بشأن ما يجب عمله.

إن الوضع الراهن للتعليم الرسمى وتكوين رأس المال البشرى فى مصر ما زال يفتقر إلى الكثير. فبرغم الجهود الجبارة فى السنوات الأخيرة، إلا أن الحصيلة التعليمية منخفضة، فالاستثمار فى التعليم غير كاف، كما أن نوعية المهارات المكتسبة ضعيفة، مما نجم عنه عائدات منخفضة، وسلبية فى بعض الأحيان، للتعليم فى سوق العمل.

فالحصيلة التعليمية بين السكان والأطفال فى سن الدراسة منخفضة جداً. وما زالت الأمية متفشية فى مصر، خصوصاً وسط النساء، حيث وصلت إلى حوالى ٥٠ فى المائة فى عام ١٩٩٤[١١٦] على أعتاب عصر يعتبر فيه التعليم مرادفاً لامتلاك المهارات فى مجالات الحاسبات. كما أن نوعية المهارات المكتسبة من خلال نظام التعليم الرسمى، سواء كان أساسياً أو عاماً غالباً ما تكون ضعيفة، ولا تتماشى ومتطلبات سوق العمل الحديث والمتطور.

كذلك واجهت جهود التدريب وإعادة التدريب العديد من القيود. وكحقيقة، تكتنف نظام التدريب الحالى فى مصر مشاكل مماثلة لتلك التى تواجه النظام التعليمى. ومن مظاهر ذلك الآتى: النقص فى المعلمين والمدربين المؤهلين، والبرامج والوسائل التعليمية القديمة، وانعدام المرونة، والفشل فى التكيف فى مواجهة التحديث المتنامى والتطورات التكنولوجية

الحديثة وظهور مهن جديدة وتغير مضمون المهن والوظائف الموجودة. ويكمن السبب الأساسى لتلك المشاكل فى ستة عوامل :

١- السيطرة الحكومية شبه التامة والكاملة على وظائف التدريب منذ بداية الستينات، مما أخضع النظام التدريبى للقيود البيروقراطية والمالية التى تواجه معظم الحكومات فى العالم الثالث.

٢- أدى انتشار الأنشطة والبرامج والمبادرات والمراكز التدريبية غير المنسقة والمستقلة إلى ازدواج الجهود، وتقديم تدريب فى المهن والحرف المتماثلة دون اعتبار لاحتياجات سوق العمل.

٣- غياب المعلومات والبيانات الموثوقة حول سوق العمل مما أعاق قدرة البرامج التدريبية وبرامج إعادة التدريب على الاستجابة بشكل كاف وفعال لاحتياجات سوق العمل.

٤- أدى غياب وعدم توفر معايير مهنية وآليات اختبار موحدة إلى التأثير سلباً على نوعية المهارات التى تمنحها البرامج التدريبية. ويرتبط ذلك جزئياً بحقيقة أن وظيفة التدريب فى مصر موزعة بين عدد كبير من الوزارات والوكالات الحكومية.

٥- نجم عن التشديد على التدريب السريع تحويل التركيز من مدخل عملى وبراجماتى إلى مدخل مبنى على أساس مؤسسى ونظرى أكثر.

٦- كان غياب الاستراتيجية والسياسة الوطنية فى مجال التدريب هو السبب الرئيسى لتشتت وتداخل الجهود التدريبية فى مصر. وترافقت العوامل سالفة الذكر لتتسبب فى تدهور حاد فى كفاءة النظام التدريبى. وفى الوقت الذى ترتفع فيه بحدة تكاليف التدريب، فى حين تحاول الحكومة ضبط وترشيد نفقاتها، فإن من الضرورى إجراء إعادة تقييم موضوعية للوضع التدريبى فى مصر، وذلك من أجل جعل خدمات التدريب وإعادة التدريب أكثر كفاءة وفعالية.

وفى ظل الوضع المبين فيما سبق، فإن السياسة المقترحة ستتبنى نهجاً مزدوجاً لمعالجة النقص الراهن المرتبط بتعليم وتدريب قوة العمل. ويهدف النهج الأول إلى تعميق إصلاح نظام التعليم الأساسى الرسمى. أما النهج الثانى فيهدف إلى إصلاح النظام التدريبى من أجل الارتقاء المستمر بمهارات قوة العمل.

د- دور السياسة العامة :

تقوم الحكومة إلى جانب مسئوليتها الرئيسية عن تصميم وتنفيذ سياسات اقتصاد كلى متسقة، بدور هام فى توفير بنية مساعدة. وليست هذه بالتأكيد دعوة إلى مزيد من التدخل الحكومى، ولكن من المعتقد أن هناك دوراً هاماً يمكن أن تلعبه "الدولة التنموية" على الأقل فى ثلاثة مجالات هى : الاستثمار فى رأس المال البشرى، وتعميق الإصلاح المؤسسى، وخلق نوع من التكامل بين الاستثمار العام والخاص. وفى هذا الجانب الأخير ستتم معالجة مصادقة الحكومة على نمو كثيف العمالة فى خطط التنمية الضخمة.

وذلك من خلال :-

١- الاستثمار فى رأس المال البشرى.
٢- تعميق الإصلاح المؤسسى.
٣- خلق نوع من التكامل بين الاستثمار العام والخاص.
٤- المشروعات التنموية الضخمة.

وضع برنامج عمل للمساهمة فى تنمية القدرات البشرية[١١٧] :

١- إدراج شئون العمالة فى عملية صنع السياسة الاقتصادية.
٢- إنشاء صندوق للتدريب لدعم وتعزيز كفاءة قوة العمل.
٣- خلق فرص عمل فى مشروعات التنمية الصحية.
٤- تطوير القطاع غير النظامى.
٥- تحسين قاعدة بيانات العمالة والبطالة وسوق العمل بصفة عامة.
٦- إضفاء الطابع المؤسسى على برنامج العمل.

ثانياً : نحو استراتيجية قومية لمواجهة البطالة واختلالات سوق العمل :

طرح الباحثون عديداً من الخيارات تمثل سبلاً لاستراتيجية قومية لمجابهة البطالة، فى ظل السيادة الحاكمة للتكنولوجيا الحديثة فى تنفيذ البرامج الاقتصادية الاجتماعية، حيث تمثل التكنولوجيا الركيزة الأساسية للإنتاج وزيادة الإنتاجية وأهمها :

١- **وضع سياسة فعالة لرفع كفاءة وتشغيل الموارد البشرية :**

فالموارد البشرية هى القوة المحركة والفعالة فى منظومة التنمية لا سيما إذا ارتبط تدريبها وتأهيلها باحتياجات التنمية. ويحد من فعالية استغلال القوة البشرية فى مصر أسلوب تدريبها وتفشى الأمية بين الأفراد وفى التجربة اليابانية فقد اعتمد الإنتاج الصناعى العملاق على الموارد البشرية كقوة محركة لذلك فهو يتحمل مسئولية تأهيلها وتدريبها وهو نفس النمط المتبع فى العملاق الصناعى فى ألمانيا.

ورفع كفاءة ومستوى تشغيل الموارد البشرية فى مصر يتطلب :-

- تعديل النظام التعليمى، وزيادة الاهتمام بالتعليم الأساسى والمهنى والتدريب، بما يتناسب مع احتياجات السوق من قوة العمل.
- تبنى استراتيجية تعتمد على إعادة تأهيل وتدريب العمالة الزائدة، وفقاً لحاجات سوق العمل.
- التكامل فى الأداء بين البحث العلمى وإدارة الإنتاج فى مؤسسات الدولة.

٢- استخدام الثروات الطبيعية فى مختلف المواقع فى مصر. واستغلال وتنمية وتطوير هذه الموارد.

٣- تحديد مساهمات قطاعات الدولة المختلفة.

٤- استخدام استراتيجيات تنموية مناسبة.

٥- أخذ الاحتياطات اللازمة تحسباً لمواجهة تحديات الجات وتحرير التجارة والخدمات ونقل العمالة مما قد يجعل سوق العمل طارداً للعمالة المصرية.

٦- التأكيد على ضرورة تنمية الثروة البشرية وزيادة الكفاءات وخلق الكوادر الفنية المدربة والاستفادة من تجارب الدول الأخرى.

ثالثاً : نحو استراتيجية متكاملة لتفعيل دور الصناعات والمشروعات الصغيرة فى الحد من مشكلة البطالة :

فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى وسياساته الانكماشية وما ترتب عليها من ارتفاع معدلات البطالة وتفاقم حدة هذه المشكلة فى السنوات الأخيرة.

ضرورة أن يتم تطبيق **استراتيجيات جديدة** تعتمد على **تنمية وتطوير الصناعات الصغيرة** حيث أن ذلك يمكن من تنمية هذه الصناعات وزيادتها بأقل تكلفة استثمارية وبتشجيع الحافز الفردى للاستقلال وعدم الاعتماد على الدولة فى التوظيف وتوفير وإيجاد فرص العمل.

تلعب المشروعات الصغيرة والحرفية دوراً هاماً وحيوياً فى خدمة الاقتصاد القومى لقدرتها على استيعاب أعداد هائلة من الأيدى العاملة وعلى المساهمة بدور فعال فى الإنتاج والنشاط الاقتصادى بصفة عامة لأنها هى الأسرع والأقصر والأقدر على تحقيق أغلب فرص العمل الجديدة المطلوبة للدول النامية ولأنها تستخدم فنون إنتاج بسيطة نسبياً بما يتمشى مع ظاهرة وفرة العمالة وندرة رأس المال(١١٩).

هذا ويبلغ عدد المشروعات الصناعية الصغيرة فى مصر حوالى ٦٤٠٠ منشأة. وأكثر من ٩٠% من منشآت الصناعات الصغيرة التحويلية، هى منشآت تابعة للقطاع الخاص المنظم التقليدى. وتتركز الإدارة فى يد شخص أو شخصين.

ومن الواضح أن الطلب على منتجات هذا القطاع يتحقق من خلال السوق المحلى. ويتركز هذا الطلب على محتوى فنى وتكنولوجى بسيط(١٢٠).

وتتميز الصناعات الصغيرة بالقدرة على توفير فرص العمل الجديدة نظراً لاستثماراتها الثابتة والمنخفضة قياساً بالصناعات الكبيرة كثيفة راس المال. كما أن الصناعات الصغيرة ستعمل على تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة باجتذاب العمالة إليها.

وتعتبر الصناعات الصغيرة ركيزة أساسية للتنمية فى مصر فيجب تهيئة المناخ المناسب لزيادة فعاليتها(١٢١).

دور الصناعات الصغيرة فى مواجهة مشكلة البطالة وخلق فرص العمل :

١- تمثل الصناعات الصغيرة أحد المخرجات لأزمة البطالة فى مصر وهى تساهم فى امتصاص جزء كبير من العمالة فى الدول ذات الكثافة السكانية العالية وفى تخفيف حدة البطالة. وتشير إحدى دراسات

صندوق النقد الدولى إلى قدرة الصناعات الصغيرة على استيعاب العمالة حيث أنها توفر وظائف لحوالى نصف العاملين فى الصناعات التحويلية فى الدول النامية الأكثر تقدماً وأكثر من ثلاث أرباع العاملين فى باقى مجموعة هذه الدول(١٢٢).

- يجب وضع استراتيجية متكاملة لتفعيل دور الصناعات والمشروعات الصغيرة فى الحد من مشكلة البطالة وذلك من خلال تذليل كافة العقبات والمشكلات التى تواجه هذه المشروعات. ولكى تؤدى هذه الصناعات دورها لابد من الربط بينها وبين الصناعات الكبيرة على أن يكون إنتاجها أجزاء من منتج فى الصناعات الكبيرة. والعمل على علاج خلل الهياكل التمويلية فى هذه المشروعات. وتوفير البنية الأساسية اللازمة لهذه المشروعات حتى لا يتحمل المستثمر الصغير عبئاً كبيراً. وتوفير الشفافية والمعلومات الفنية والتكنولوجية والاقتصادية بالقدر الكافى(١٢٢).

رابعاً : الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة فى مواجهة مشكلة البطالة(١٢٣) :

باستعراض بعض التجارب الدولية الناجحة فى مواجهة قضية البطالة تبين أن وضع سياسة لرفع كفاءة ومستوى تشغيل الموارد البشرية ومن ثم معالجة البطالة لا يمكن أن يتم بمعزل عن استراتيجية التنمية الاقتصادية. فعلى الرغم من أن اختلالات سوق العمل تعد سبباً أساسياً فى ظهور البطالة. إلا أن السياسات الهادفة لزيادة إنتاجية وتشغيل الموارد البشرية من خلال معالجة اختلالات سوق العمل فقط تعد أقل أهمية من سياسات التنمية العامة فى هذا الشأن. والتى تركز من ناحية على زيادة الطلب على العمالة من خلال النمو وزيادة الناتج ورفع مرونة الطلب على العمل بالنسبة للناتج ومن ناحية أخرى على عرض العمل من خلال التأثير على كم ونوع قوة العمل.

هذا ويتوقف نجاح استراتيجية التنمية كثيفة العمل فى رفع مستويات النمو والتشغيل على كل من حجم الاستثمارات ونمط توزيعها نظراً لأن الاقتصاد المصرى يعانى من قصور فى حجم موارده المالية من ناحية، وأن

بعض الاقتصاديين يرون أن نمط توزيع الاستثمارات قطاعيا وزمانياً ومكانيا يعد من الحجم المطلق للاستثمارات بالنسبة لنجاح الاستراتيجية.

الركائز الرئيسية لسياسة مواجهة البطالة من خلال استراتيجية التنمية كثيفة العمل:

١- توسيع القاعدة الإنتاجية المحلية للاقتصاد :

يمثل توسيع القاعدة الإنتاجية بالاعتماد على الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المحلية وخاصة العمل. الركيزة الأولى لاستراتيجية النمو كثيفة العمل فهو من ناحية يؤدى إلى زيادة معدلات النمو. ومن ناحية أخرى إلى زيادة مستوى التشغيل وخاصة أن الطلب على العمل هو طلب مشتق من الطلب على الناتج.

بدراسة تجارب بعض الدول الناجحة فى مواجهة البطالة مثل الصين والهند وإندونيسيا اتضح أن القطاع الزراعى قد لعب دوراً أساسياً فى رفع معدلات النمو ومن ثم فى استيعاب العمال.

وفى الواقع قد أثبتت التنمية الزراعية الناجحة فى الهند والصين وإندونيسيا أنه يجب إعطاء الأولوية لإصلاح البنية الأساسية القائمة ثم إقامة بنية أساسية جديدة للأراضى المنزرعة حالياً. وأخيراً يأتى دور استصلاح أراضى زراعية جديدة. وتطبيق التكنولوجيا الحديثة فى المجال الزراعى.

كما أن قطاع الصناعة لم يساهم حتى الآن مساهمة فعالة فى رفع مستوى التشغيل بالاقتصاد القومى.

ويمكن القول بأن ضعف مساهمته فى رفع مستوى التشغيل ترجع إلى مجموعة من العوامل من أهمها : ميله إلى استخدام فنون إنتاجية كثيفة رأس المال وإلى وجود حجم كبير من الطاقات العاطلة وإهمال الصناعات الصغيرة وتركيز نمط التنمية الصناعية على الإحلال محل الواردات وإهمال التصدير.

إن التنمية الصناعية وزيادة قدرة الصناعة على خلق فرص عمل لا تتوقف فى المقام الأول على زيادة حجم الاستثمارات المخصصة لهذا القطاع. بقدر ما ترتبط بحسن استغلالها وإعادة توزيعها لصالح الصناعات

كثيفة العمل. ترتكز على تشجيع الصناعات التصديرية تتمتع فيها مصر بميزة نسبية وتنافسية ويمكن الاستفادة بتجارب الهند فى هذا المجال.

٢- تنمية ورفع كفاءة ومستوى تشغيل الموارد البشرية :

إن أى محاولة للقضاء على مشكلة البطالة يجب أن تتم فى إطار استراتيجية عامة للتنمية كثيفة العمل. والمكون الأول لتلك الاستراتيجية هو توسيع القاعدة الإنتاجية المحلية بما يحقق النمو ورفع مستوى التشغيل. مع اتخاذ السياسات المناسبة فى هذا الشأن كالسياسة السكانية للحد من ارتفاع معدل النمو السكانى الذى يعد من أهم أسباب مشكلة البطالة فى مصر. وكان للصين والهند وإندونيسيا تجارب فى هذا المجال من خلال تنظيم النسل والالتزام بالسن القانونى للزواج والتوسع فى نشر الوحدات الصحية فى أرجاء البلاد.

وأهمية إصلاح السياسة التعليمية ويعد ذلك شرطاً ضرورياً لمعالجة اختلالات سوق العمل. وقد أنشأت الصين شركات خدمية للعمال تقوم بالتوفيق والموائمة بين المعروض من العمال والطلب عليهم بما يتفق مع احتياجات السوق.

الخاتمـــــــة

والخلاصة أن السبيل الأمثل لمواجهة مشكلة البطالة وتحقيق الاستقرار فى سوق العمل والتشغيل فى مصر هو اتباع استراتيجية النمو كثيف العمالة التى تحقق العمالة الكاملة فى الأجل المتوسط والطويل ووضع برنامج عمل يعمل على تنمية القدرات البشرية خاصة وأن هناك علاقة ارتباط متبادل بين النمو الاقتصادى والتنمية البشرية لذلك يجب وضع سياسة فعالة لرفع كفاءة وتشغيل الموارد البشرية. وإصلاح نظام التعليم الأساسى الرسمى وإصلاح نظام التدريب من خلال توسيع وتعميق البرامج والاستراتيجيات التدريبية. ودعم الاستثمار فى رأس المال البشرى وتعميق الإصلاح المؤسسى وخلق نوع من التكامل بين الاستثمار العام والخاص. وخلق فرص عمل فى مشروعات التنمية الضخمة. والعمل على تطوير القطاع غير النظامى الذى يستوعب أغلبية قوة العمل فى مصر بالمناطق الريفية والحضرية بتوفير احتياجات هذا القطاع من الائتمان وتقديم المشورة حول تطوير التكنولوجيا وعمليات التسويق والتأكيد على أهمية تحسين قاعدة بيانات العمالة والبطالة من أجل تحقيق الاستقرار وخلق نظام معلومات لسوق العمل المفتقد الآن والضرورى لصنع القرار فى مجال العمالة.

****

والله من وراء القصد والهادى إلى سواء السبيل
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ..

الهوامش

(١) د. سمير رضوان "نحو استراتيجية وبرامج لخلق فرص توظيف جديدة والحد من الفقر فى مصر". برنامج الأمم المتحدة الإنمائى - منظمة العمل الدولية. جنيف - سويسرا - أغسطس ١٩٩٧ - ص ١-٢.

(٢) د. سمير رضوان - المرجع السابق - ص ٢.

(٣) د. فائقة الرفاعى "قضية السيولة فى مصر : الأسباب والحلول" سلسلة أوراق العمل - المركز المصرى للدراسات الاقتصادية - ورقة عمل رقم (٤١) - يوليو ٢٠٠٠

(٤) د. سمير رضوان - مرجع سابق - ص ٣.

(٥) د. سلوى على سليمان "السياسة الاقتصادية" - دراسات فى الاقتصاد التطبيقى - وكالة المطبوعات - الكويت - الطبعة الأولى ١٩٧٣ - ص ١١٧-١١٨.

(٦) د. سلوى على سليمان - المرجع السابق - ص ١١٨.

(٧) د. سلوى سليمان - المرجع السابق - ص ١٢٤.

(٨) د. سمير رضوان - مرجع سابق - ص ٣.

(٩) انظر الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ومنظمة العمل الدولية: استعراض استقصاء عينة قوة العمل: تقديرات العمالة والبطالة ومقترحات التحسين، القاهرة، يوليو ١٩٩٦.

(١٠) د. سمير رضوان - مرجع سابق - ص ٣.

(١١) د. ألفت على كامل، د. حمدى عبد العزيز مرسى وآخرون "قضية البطالة" وتوفير فرص العمل - دراسات ووثائق - أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا - الجزء الأول ١٩٩٦ - اليوبيل الفضيى (١٩٧١-١٩٩٦) - ص ٣٧.

(١٢) لتحليل تفصيلى لهذه الفترة انظر :

- Bent Hansen and Samir Radwan, Employment Opportunities and Equity in Egypt: A Labour Market Approach, ILO, Geneva, 1982.

(١٣) د. ألفت على كامل وآخرون - مرجع سابق - ص ٣٨.

(١٤) المرجع السابق - ص ٣٩.

(١٥) د. سمير رضوان - مرجع سابق - ص ٥.

(١٦) د. ألفت على كامل، د. حمدى عبد العزيز موسى وآخرون - مرجع سابق - ص ٤٠.

(١٧) المرجع السابق - ص ٤١.

- Nader Fergany, Recent Trends in Participation in Economic Activity and Open Unemployment in Egypt, Almishkat Research Notes, No. 10, September 1995.

كما ورد فى د. سمير رضوان - مرجع سابق - ص ٥.

(١٩) لمزيد من التفصيل فى هذا الجزء من الدراسة راجع :

د. ماجة أحمد شلبى "المرأة والعمالة وتحقيق التنمية فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى" - مؤتمر قضايا المرأة المعاصرة من منظور إسلامى. كلية الدراسات الإنسانية بالقاهرة - جامعة الأزهر - ٣١ مارس - ٢ ابريل ٢٠٠١م.

(٢٠) د. محمد محمود عطية يوسف "نحو استراتيجية ملائمة لاستقرار سوق العمل فى مصر" مؤتمر إدارة التنمية بمصر فى ظل التحولات العالمية" - المؤتمر العلمى السنوى الثالث لكلية التجارة - جامعة الزقازيق - ٧-٨ نوفمبر ١٩٩٩ - ص ٥٤.

(٢١) جامعة الدول العربية - منظمة العمل العربية - قاموس مصطلحات العمل - مشروع مبدئى - مارس ١٩٧١ - ص ١١٠.

(٢٢) د. ليلى أحمد الخواجة "دراسة تحليلية لظاهرة البطالة السافرة وعلاقتها بهيكل سوق العمل فى مصر". مؤتمر البطالة فى مصر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة ١٩٨٩. ولمزيد من التفصيل راجع :

- B. Hansen, S. Radwan, Employment opportunities and equity in Egypt, 10, Geneva, 1982. مرجع سابق

(٢٣) أ.د. عزة عبد العزيز سليمان وآخرون "الفجوة النوعية لقوة العمل فى محافظات مصر وتطورها خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٦. معهد التخطيط القومى - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٣٠) - القاهرة - يناير ٢٠٠٠ - ص ٦٥-٦٦.

(٢٤) يؤدى ذلك إلى ارتفاع عبء الإعالة إلى نحو ٦٩,٧% فى عام ١٩٩٦، انظر : معهد التخطيط القومى، تقرير التنمية البشرية عن مصر ١٩٩٨، القاهرة، ١٩٩٩.

(٢٥) يلاحظ ارتفاع نسبة العاملات من الإناث فى سوق العمل غير المنظم واللاتى لا تتضمنهم الإحصاءات الرسمية كالخدم والباعة والجائلين، وغالباً يكن من غير المتعلمات اللاتى يدخلن سوق العمل لأسباب اقتصادية بهدف الحصول على احتياجاتهن الضرورية ورفع مستوى معيشتهن ومعيشة أسرهم، وإذا أدخلنا هؤلاء فى إحصاءات العمالة لارتفع عدد الداخلين إلى سوق العمل من الإناث.

(٢٦) زهدى الشامى، أثر سياسات الإصلاح على ميزان المدفوعات فى ندوة استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسات الإصلاح الاقتصادى بمصر، الجزء الأول، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٢١٠-٢١٣.

(٢٧) رمزى زكى، السياسات المالية الجديدة لخفض عجز الموازنة العامة، مع التركيز على أذون الخزانة، استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسات الإصلاح الاقتصادى بمصر، الجزء الأول، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٢٦٠-٢٦٣.

(٢٨) البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، المجلد الخمسون، (العدد الأول)، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٢٩.

(٢٩) أ.د. عزة عبد العزيز سليمان وآخرون – معهد التخطيط القومى. مرجع سابق - ص ٦٨ -٦٧.

(٣٠) ينقسم سوق العمل المصرى إلى عدة أسواق مختلفة الظروف والخصائص مما يؤدى إلى وجود اختلال هيكلى يؤدى إلى صعوبة التخطيط له، كما يوجد به فائض فى مهن وأنشطة معينةو عجزفى مهن وأنشطة أخرى، كذلك يوجد تسرب لمهارات فنية وعلمية عالية إلى الخارج دونما تعويض عما أنفق عليها من تكاليف تعليمية (استثمار بشرى) - انظر: وزارة التخطيط، الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦)، الجزء الأول، المكونات الرئيسية، القاهرة، إبريل ١٩٨٢، ص ١١٩.

(٣١) أحمد حسن إبراهيم، آثار سياسات الإصلاح الاقتصادى على سوق العمل والتشغيل فى مصر فى: معهد التخطيط القومى، استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسات الإصلاح الاقتصادى بمصر، الجزء الثانى، قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٨٩)، معهد التخطيط القومى، القاهرة، سبتمبر ١٩٩٤، ص ص ٣٢٥-٣٢٦.

(٣٢) رمزى زكى، الليبرالية المستبدة، سينا للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٩٣، ص ١١٩ -١٣٠.

(٣٣) يتميز هذا السوق بانخفاض مستويات تعليم العاملين به، وترتفع نسب الأمية بينهم، ويحصل العاملين به على أجور منخفضة وغير مستقرة، مما يساعد على انخفاض معدلات البطالة بين هؤلاء الأميين. ويستخدم هذا السوق أدوات إنتاج بسيطة لا تتطلب رأس مال كبير أو تكنولوجيا مكلفة، وهو يعتمد على مصادر تمويل محلية،

وتنخفض به تكلفة فرصة العمل - انظر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، دراسة عن سوق العمل فى مصر، القطاع غير المنظم، يونيو ١٩٨٥، ص ٨٣-١٦١. وسعاد كامل رزق، القطاع الاقتصادى غير المنظم، تعريفه وسماته [illegible] التقرير النهائى، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، أكتوبر ١٩٩٣، ص ١٩.

(٣٤) المجالس القومية المتخصصة، تقرير المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية، الدورة الثالثة عشرة، ١٩٩٢-١٩٩٣، القاهرة، ص ص ١٦٢-١٦٣.

(٣٥) رمزى ركى، الاقتصاد السياسى للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب (سلسلة عالم المعرفة ٢٢٦). الكويت: ١٩٩٧ - ص ١٢٦.

(٣٦) أحمد الأشقر، الوضع الحالى للقوى العاملة والتشغيل فى البلاد العربية فى : منظمة العمل العربية والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية، ندوة سياسات التشغيل فى الأقطار العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة ٢٩-٣١ مارس ١٩٩٣، ص ص ٧٥-٨٧.

(٣٧) وزارة التخطيط، الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٩٢/ ١٩٩٣ - ١٩٩٧/٩٦)، الجزء الأول، المكونات الرئيسية، القاهرة، ابريل ١٩٩٢، ص ٢٣٦.

(٣٨) أحمد حسن إبراهيم، مصدر سابق، ص ص ٣١٦-٣١٧.

(٣٩) يفضل أصحاب الاعمال تشغيل الأطفال على الكبار فى الأعمال التى لا تحتاج لمهارة الكبار، وذلك لانخفاض أجور هؤلاء الأطفال وعدم خضوعهم لقانون التأمين الاجتماعى مما يفاقم من مشكلة البطالة بين الكبار - انظر: نادرة اتهدان، "عمالة الأطفال وانعكاساتها على الأسرة المصرية"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الرابع، العدد الأول، يونيو ١٩٩٦، معهد التخطيط القومى، القاهرة،
ص: ١٥-٣٠.

(٤٠) نادرة أتهدان، "عمالة الأطفال وانعكاساتها على الأسرة المصرية"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الرابع، العدد الأول، يونيو ١٩٩٦، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ص ١٧٩.

(٤١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، بحوث العمالة بالعينة فى ج.م.ع، عدة أعداد مختلفة.

(٤٢) أحمد حسن إبراهيم، مصدر سابق، ص ٣٣٠.

(٤٣) نيفين كمال حامد، تطور السياسات الاقتصادية خلال الفترة(١٩٧٥-١٩٩٢) ودورها فيمعالجة مشكلة البطالة فىالاقتصاد المصرى مع التركيز على سياسات التكيف (التحرير الاقتصادى). رسالة دكتوراه غير منشورة - كلية التجارة ببورسعيد - جامعة قناة السويس ١٩٩٩ - ص ٢٨.

(٤٤) د. محمدمحمود عطية يوسف "نحو سياسة ملائمة لاستقرار سوق العمل فى مصر" - مرجع سابق - ص ٣/٥٧.

(٤٥) أ.د. رمزى زكى "آثار سياسات الإصلاح الاقتصادى على سوق العمل والتشغيل فى مصر . معهد التخطيط القومى - قضايا التخطيط والتنمية رقم (٨٩) سبتمبر ١٩٩٤. استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسات الإصلاح الاقتصادى بمصر - الجزء الثانى - ص ٣١٠-٣١٢.

(46) David Turnham, Employment and Development: A New Review of Evidence, Development Centre, OECD, Paris, 1993, p. 14.
كما ورد فى أ.د. رمزى زكى - المرجع السابق - ص ٣١٢.

(٤٧) أ.د. عزة عبد العزيز سليمان وآخرون - معهد التخطيط القومى - مرجع سابق - ص ٤٧.

(٤٨) المرجع السابق - ص ٤٨-٤٩.

(٤٩) المرجع السابق - ص ٥٠-٥٢.

(٥٠) أ.د. رمزى زكى "آثار سياسات الإصلاح الاقتصادى على سوق العمل والتشغيل فى مصر" - مرجع سابق - ص ٣١٢.

(٥١) د. سمير رضوان "نحو استراتيجية وبرامج لخلق فرص توظيف جديدة والحد من الفقر فى مصر". مرجع سابق - ص ٨-١١.

(٥٢) أ.د. رمزى زكى "آثار سياسات الإصلاح الاقتصادى على سوق العمل والتشغيل فى مصر" - مرجع سابق - ص ٣١٣.

(53) Structural Unemployment.

(٥٤) - د. عوض مختار هلودة. البطالة فى مصر : قياسها واساليب علاجها. فى : سلطان أبو على (دكتور) (محرر) - الموارد البشرية والبطالة : كتاب المؤتمر العلمى السنوى الرابع عشر للاقتصاديين المصريين ٢٢-٢٥ نوفمبر ١٩٨٩ - الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع - القاهرة - ١٩٩١ - ص ٣٧٤.

- د. إسماعيل صبرى عبد الله - الخصائص المشتركة فى ظاهرة البطالة فى بلدان العالم الثالث مع إشارة خاصة لمصر - فى: سلوى سليمان (محرر) -

البطالة فى مصر – ص ص ٢٧-٢٨، عوض مختار هلودة (دكتور) – مرجع سبق ذكره – ص ٣٦٠.

(٥٥) – أ.د. غرة عبد العزيز سليمان وآخرون – معهد التخطيط القومى- مرجع سابق - ص .

راجع : – د. ماجدة أحمد شلبى "المرأة والعمالة وتحقيق التنمية فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى – مرجع سابق – ص ٣٠-٣١.

(٥٦) راجع : – أ.د. رمزى زكى "آثار سياسات الإصلاح الاقتصادى على سوق العمل والتشغيل فى مصر" – مرجع سابق – ص ٣١١.

- د. إبراهيم العيسوى. تعقيب على بحث "دراسة تحليلية لظاهرة البطالة السافرة وعلاقتها بهيكل سوق العمل فى مصر". فى : سلوى سليمان (محرر) – البطالة فى مصر – ص ص ٩٩ لسنة ٢٠٠٠.

(٥٧) د. محمد محمود عطية يوسف. "نحو سياسة ملائمة لاستقرار سوق العمل فى مصر – مرجع سابق – ص ٣/٥٩.

(٥٨) أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا. "قضية البطالة وتوفير فرص العمل" – دراسات ووثائق – الجزء الأول – اليوبيل الفضى (١٩٧١-١٩٩٦) – عام ١٩٩٦ – ص ٦٩.

(٥٩) المرجع السابق – ص ٧٠.

(٦٠) راجع : د. محمد محمود عطية يوسف. "نحو سياسة ملائمة لاستقرار سوق العمل فى مصر" – مرجع سابق – ص ٣/٦٢.

(٦١) المرجع السابق – ص ٣/٦٢.

(٦٢) د. سمير رضوان "نحو استراتيجية وبرامج لخلق فرص توظيف جديدة والحد من الفقر فى مصر" – مرجع سابق – ص ٢٦-٢٩.

(٦٣) انظر :

-

Vol. 121: No. 5, 1982.

(٦٤) انظر :

- See for instance, World Bank, Will Arab Workers Prosper, op. cit., pp. 5-7. For a good summary of the debate on labour market

and Policies: Help or Hindrance to Economic Development"

World Bank Annual Conference on Development Economics, 1992, Washington, March 1993, pp. 117-144.

كما ورد فى د. سمير رضوان – مرجع سابق – ص ٢٧.

(65) World Bank, Private Sector Development in Egypt, 1994, Table 21, Annex B.

(٦٦) د. سمير رضوان – مرجع سابق – ص ٢٧.

(٦٧) د. سمير رضوان – مرجع سابق – ص ٢٩.

(٦٨) د. ماجدة أحمد شلبى "المرأة والعمالة وتحقيق التنمية فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى" – مرجع سابق – ص ٢٥.

(٦٩) المرجع السابق – ص ٢٥-٢٦.

(٧٠) أ.د. رمزى زكى "آثار سياسات الإصلاح الاقتصادى على سوق العمل والتشغيل فى مصر" – مرجع سابق – ص٣٥٠.

(٧١) المرجع السابق – ٣٥٠.

(72) B. Hasen and Dr. M. El-Imam, Employment Strategy: Egypt in the 1990s (An issues paper), National Conference on Employment Strategy: Egypt In The 1990s, Cairo, 18-20. December 1988, ILO, Geneva, 1989, p. 1.

(73) Bent Hansen, The Political Economy of Poverty, Equity, and Growth: Egypt and Turkey, op. city, p. 383 & p. 385.

كما ورد فى أ.د. رمزى زكى – مرجع سابق – ص ٣٥١.

(74) Ibid, p. 384.

(75) Bent Hansen, The Political Economy of Poverty, Equity and Growth: Egypt and Turkey, op. cit., p. 391.

(76) Bent Hansen, The Political Economy of Poverty, Equity, and Growth: Egypt and Turkey, op. cit., pp. 384.

(77) Bent Hansen, The Political Economy of Poverty, Equity, and Growth: Egypt and Turkey, op. cit., p. 384, 386.

(78) Ibid, p. 384-391.

- راجع : أ.د. رمزى زكى – مرجع سابق – ص ٣٥٩.

(٧٩) يعتمد هذا القسم الفرعى على بيانات ومعلومات مستمدة من :

- E. Gyimah-Boadi, Nine Years of Economic Adjustment in Ghana: A Preliminary Assessment of Impacts, Conference of the

Economics Department, Faculty of Economics and Political Sciences, Cairo University, 21-23 November, 1992.

كما ورد فى أ.د: رمزى زكى "اثار سياسات الإصلاح الاقتصادى على سوق العمل ر ـــيى سى مصر" - مرجع سابق - ص ٣٦١.

(80) Ibid, p. 1.

(81) Ibid, p. 15.

(82) Ibid, p. 17.

(٨٣) البنك الدولى - تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٩ - ص ٢٢٣، وتقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٢ - ص ٢٧٩، وكذا :
رمزى زكى (دكتور) - الليبرالية المتوحشة: ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة - دار المستقبل العربى - القاهرة - ١٩٩٣ - ص ٢٥٦.

(٨٤) البنك الدولى - تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٩ - ص ٢١٧، وتقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٢ - ص ٢٧٣.

(٨٥) البنك الدولى - تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٩ - ص ٢٠٥ وتقرير عن التنمية فى العالم - ص ٢٦٠.

(٨٦) أ.د. رمزى زكى "اثار سياسات الإصلاح الاقتصادى على سوق العمل والتشغيل فى مصر" - مرجع سابق - ص ٣٧١-٣٧٣.

(٨٧) أ.د. ليلى خلواجة "اثار العولمة على الاقتصاد المصرى وسوق العمل". مؤتمر "المهارات المطلوبة للقطاعات الحديثة فى سوق العمل المصرى" - مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - بالتعاون مع مشروع مبارك كول - وزارة التعليم - ٢٧ مارس ٢٠٠١ - ص ٤.

(٨٨) أ.د. ليلى الخواجة - المرجع السابق - ص ٧.

(٨٩) المرجع السابق - ص ٩-١٠.
راجع : تقرير التنمية البشرية - معهد التخطيط القومى - القاهرة ١٩٩٦.

(٩٠) أ.د. رمزى زكى "آثار سياسات الإصلاح الاقتصادى على سوق العمل والتشغيل فى مصر" - مرجع سابق - ص ٣٧٧-٣٧٨.

(٩١) البنك الأهلى المصرى - النشرة الاقتصادية - "رؤية بشأن برنامج الخصخصة المصرى - العدد الثالث - المجلد الثالث والخمسون - القاهرة عام ٢٠٠٠ - ص ٦١.

(٩٢) المرجع السابق - ص ٦٣.

(٩٣) أ.د. رمزى زكى - مرجع سبق ذكره - ص ٣٨٦-٣٨٧.

(٩٤) المرجع السابق - ص ٣٩٠-٣٩١.

(٩٥) تقرير التنمية البشرية – معهد التخطيط القومى – القاهرة ١٩٩٦ – ص ٧٥.
(٩٦) تقرير التنمية البشرية – مرجع سابق – ص ٧٦.
(٩٧) تقرير التنمية البشرية – مرجع سابق – ص ٧٨.
(٩٨) - تقرير التنمية البشرية – مرجع سابق – ص ٧٨.
– راجع : أ.د. رمزى زكى – مرجع سابق – ص ٤٠١.
(٩٩) راجع : د. منال الخولى "محددات النمو طويل الأجل فى الاقتصاد المصرى". سلسلة أوراق بحثية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة – قسم الاقتصاد – العدد الأول – نوفمبر ١٩٩٨ – ص ١٩-١٨.

(100) -
Countries", Quarterly Journal of Economics, CVI (2) May.
-

(١٠١) راجع : د. منى البرادعى – د. منال متولى "البعد البشرى والنمو الاقتصادى : النظرية والتطبيق" – المؤتمر السنوى السابع لقسم الاقتصاد – بعنوان "استراتيجيات وخيارات التنمية للدول الأخذة فى النمو". كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة – ١٢-١٤ مايو ٢٠٠١ – ص ٢٨.
(١٠٢) المرجع السابق – ص ٣٠.
(103) Ranis, G., Stewart, F. and Ramirez, A (2000). "Economic

28, No.2.
(١٠٤) أ.د. سمير رضوان "نحو استراتيجية وبرامج لخلق فرص توظيف جديدة والحد من الفقر فى مصر" – مرجع سابق – ص ٣٠-٣٨.
(١٠٥) انظر :
- International Labour Office, World Employment Report 1996/97, geneva, 1996, p. I41.
(١٠٦) انظر :
- Idid., pp. 142, See also James Mead, Full Employment Regained? Cambridge, 1996; James Tobin, Full employment and Growth, Edward Elgar, U.K., 1996.
(١٠٧) مجلس الوزراء "مصر والقرن الحادى والعشرون" – القاهرة – ١٥ مارس ١٩٩٧ – ص ٦٥.
(١٠٨) المرجع السابق – ص ٦٥.

(١٠٩) انظر :

- World Bank, Egypt : Issues in Sustaining Growth, p 2.

(١١٠) انظر :

- EIU, Country Forecast, Egypt, 1st Quarter 1997, L[illegible]7, p. 3.

(١١١) انظر :

- Mahmoud Mohie El-

pp. 4.

كما ورد فى أ.د. سمير رضوان "نحو استراتيجية وبرامج لخلق فرص توظيف جديدة والحد من الفقر فى مصر – مرجع سابق – ص ٣١.

(١١٢) لوجهة نظر جديرة بالاعتماد انظر :

- James Mead, Full Employment Regained? Cambridge, 1996.

(١١٣) انظر :

- World Bank, the Asian Miracle, Washington, 1994.

(١١٤) انظر :

- ILO, World Employment Report, op. cit., p. 139.

(١١٥) لدراسة ممتازة حول نوعية التعليم فى مصر انظر : د. نادر فرجانى : "التحدى الذى يواجه مصر للقرن الحادى والعشرين: التعليم والعمل". المشكاة، القاهرة، سبتمبر ١٩٩٦ – ص ٢.

(١١٦) انظر :

- UNDP, Human Development Report 1997, New York: Oxford University Press, 1997.

كما ورد فى : أ.د. سمير رضوان نحو استراتيجية وبرامج لخلق فرص توظيف جديدة والحد من الفقر فى مصر – مرجع سابق – ص ٣٥.

(١١٧) أ.د. سمير رضوان – المرجع السابق – ص ٤٤-٤٦.

(١١٨) المجالس القومية المتخصصة – رئاسة الجمهورية – موسوعة المجالس القومية المتخصصة ١٩٧٤-١٩٩٩ – المجلد الخامس والعشرون – ص ٥٤٣.

(١١٩) مهندس/ نبيل أحمد الشامى "التنمية الاقتصادية من خلال المشروعات الصغيرة. ندوة قضية البطالة وتوفير فرص العمل – أكاديمية البحث العلمى ١٩٩٦ – ص ٢٨٣.

(١٢٠) د. حسام مندور "نحو سياسة لتنمية الصناعات الصغيرة". معهد التخطيط القومى. مذكرة خارجية رقم (١٦٠٤) سبتمبر ٢٠٠٠ - ص ٧-٨.

(١٢١) راجع :

- أ.د. حسين أنجمان ندوه قضية البطالة وتوفير فرص العمل - أكاديمية البحث العلمى - يناير ١٩٩٦ - ص ٢٦٨.
- أ.د. فتحى الحسينى "ندوة دور الصناعات الصغيرة فى التنمية" - ديسمبر ١٩٨٨ - ص ٥٢.
- المرجع السابق - ص ٢٦٨.

(١٢٢) راجع : عبد الحميد أحمد محمد "الإصلاح الاقتصادى ومؤشرات البطالة والدور المرتقب للصناعات الصغيرة فى حل مشكلة البطالة". معهد التخطيط القومى ١٩٩٦.

(١٢٣) أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا "قضية البطالة وتوفير فرص العمل" - دراسات ووثائق - الجزء الأول - ص ١٢٣-١٥٤.

الحد من البطالة ووقاية المجتمع المصرى من الجريمة

دكتور عادل عبد الجواد محمد الكردوسي

مقدمة

بادئ ذى بدء، يمكن القول أن مشكلة البطالة تمثل إحدى المشكلات التى لهـا كثـير من الآثار السلبية على المجتمع الذى تزيد فيه ، ومن هذه الآثار زيادة مرتكبى السلوك الإجرامى من العاطلين ، على اعتبار أن البطالة تمثل أحد الأسباب المؤدية لزيادة حجم السلوك الإنحرافى والإجرامى ، وذلك يشير لأهمية الحد من البطالة .

وتعانى مختلف الدول من البطالة ، وتزداد المعاناة فى الدول النامية ، و تمثل البطالة إحدى المشكلات التى يعانى منها المجتمع المصرى ، وما ينتج عنها من آثار اقتصادية واجتماعية وأمنية .

انطلاقـاً مـن ذلك تأتى ضرورة الاهتمام باتخاذ كافة الوسائل للحد من زيـادة حجـم الـبطالة فـى المجتمع المصرى ، حتى يمكن تحقيق التنمية المتواصلة والمستدامة من جانب ، وحتى يتم وقاية المجتمع من زيادة حجم الجريمة ، نظراً لأن زيادة حجم البطالة يؤدى لزيادة حجم السلوك الإجرامى.

ممـا سـبق تتضح أهمية التعرف على مشكلة البطالة، والآثار الناتجة عنها، وبخاصة من الناحية الأمنية ، ومحاولة حل هذه المشكلة ، حتى يتحقق الاستقرار والأمن فى المجتمع .

وتهـدف هـذه الورقة إلى إلقاء الضوء على معدل البطالة فى المجتمع المصرى ، وآثارها ، حتى يمكن وضع تصور للحد منها .

وتسعى هذه الورقة للتعرف على مشكلة البطالة وبعض آثارها حتى يمكن الحد منها ، وذلك بالتعرض لمجموعة من التساؤلات ، وهى :

١- ما هو معدل البطالة فى المجتمع المصرى ؟.

٢- ما أهم الآثار الناتجة عن البطالة ؟.

٣- إلى أي مدى يمكن الحد من البطالة ؟.

وباختصار فإن هذه الورقة تحاول الإجابة على السؤال الآتى : هل حل مشكلة البطالة يحد من الجريمة ويقى المجتمع المصرى منها ؟

وسيتم التعرف على أهم المفهومات المستخدمة ، ثم البطالة فى المجتمع المصرى ، وبعض الآثار الناتجة عن البطالة ، ونحو تصور للحد من البطالة، ثم خاتمة ، والهوامش والمراجع .

أولا: أهم المفهومات المستخدمة :

العاطل: هو كل من هو قادر على العمل ، وراغب فيه ، ويبحث عنه ، ويقبله عند مستوى الأجر السائد ، ولكن دون جدوى[١] .

الجريمة: هى الفعل الذى يعد إنتهاكاً وخروجاً على القانون الجنائى ولا يعد الفعل إجرامياً إلا إذا إعتبره القانون الجنائى جريمة ووضع العقاب اللازم له. وذلك دون الأخذ فى الاعتبار ما إذا كان الفعل غير أخلاقى أو غير لائق[٢].

وفي التعريف القانوني للجريمة ، فإن القانون هو الذي يحدد الأفعال التي تعد جريمة ويعد من يقوم بها مجرماً ، بينما في التعريف الاجتماعي، يتضح أن عادات وتقاليد المجتمع أو الاتفاق الأخلاقي هو الذي يحدد الأفعال التي

تعد من الجرائم، فكثيراً من الأفعال يتم تعريفها على أنها جريمة نظراً لعدم الاتفاق بين أعضاء المجتمع على القيام بهذه الأفعال [٣].

الوقايـــة: وهى تعنى تدعيم وتحصين الأفراد قيمياً وسلوكياً ، والقضاء علـــى الأســـباب الـــتى تـــؤدى للانحراف ، بهـــدف تفادى دخولهم لمجال الانحراف[٤].

ثانياً : البطالة فى المجتمع المصرى

سيتم تناول معدل البطالة فى المجتمع المصرى ، حتى يتم الوقوف على حجم هذه المشكلة، ومدى اتجاهها للزيادة أو للنقصان ، لأن معرفة المشكلة يمثل نصف الحل.

يتضح أنه منذ الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٤، ثم سياسة التحرر الاقتصادى ، ثم تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى عام ١٩٩١ ، فإن ذلك كان له كثير من الآثار، منها التخلى عن سياسة تعيين الخريجين، واتجهت البطالة للزيادة [٥].

وصـــل معدل البطالة المتعلمة فى مصر فى عام ١٩٦٠ إلى ٢,٢% ، وفى عام ١٩٧٦ إلى ٧,٧% ، وفى عام ١٩٨٦ إلى ١٠,٧% ،ووصل العدد الإجمـــالى للعاطليـــن المتعلميـــن فى مصر من دفعات ١٩٨٣-١٩٩٢ إلى ١,٤٢٥,١١٣ بنســـبة ٥٥,٣% ذكـــور، ٤٤,٧% إناث . والمتوقع أن يصل حجـــم الـــبطالة المـــتعلمة فى مصر ٢,٩ مليون خريج متعطل خلال الفترة ١٩٨٦-٢٠٠٠ منهم ١,٥ مليون خريج متعطل خلال الفترة ١٩٩٣-٢٠٠٠ فقط[٦].

وفـــى جمهورية مصر العربية ، وصل معدل البطالة إلى ١٧,٥% طبقا للنـــتائج الأولـــية لبحث العمالة بالعينة للفترة ١٩٩٢/٨٩ ، ومن المرجح أن تكـــون المعدلات السابقة الذكر قد ارتفعت في السنوات الأخيرة بسبب تأثير بـــرامج التثبيـــت والتكـــيف الهيكلي التي تسارع تطبيق سياساتها في الأونة الأخـــيرة ، وأن هذه المعدلات تشمل فقط البطالة السافرة ، ولا تشمل البطالة المقـــنعة ، ولا مخـــتلف أشكال التشغيل الناقص Underemployment ومن المتوقع ، كما يقول التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٦ ، أن يؤدى استمرار تطبيق برامج التثبيت الاقتصادي ، والتكيف الهيكلي إلى تفاقم المشكلة [١] .

وتشـــير البيانات الواردة في النشرة الشهرية لوزارة الاقتصاد المصرية (فبراير ٢٠٠١) إلى أن معدل البطالة في مصر قد بلغ ٧,٤% من قوة العمل المصرية في العام المالي ٢٠٠٠/٩٩ ، ولأن عدد العاملين فعليا قد بلغ وفقاً للبـــيانات الرســـمية نحو ١٧,٤ مليون عامل ، فإن ذلك يعني أن قوة العمل المصـــرية بمـــا تضمه من عاملين وعاطلين تبلغ وفقاً للبيانات الرسمية نحو ١٨,٨ ملـــيون نسمة ، وتشير هذه البيانات إلى أن معدل البطالة في مصر قد انخفض بشكل متواصل منذ العام المالى ١٩٩٤/٩٣ الذى بلغ خلاله ٩,٨% حـــتى وصـــل إلى المستوى المشار إليه في العام المالي ٢٠٠٠/٩٩ ، وهذه البـــيانات تختلف عن البيانات التي أوردها صندوق النقد الدولي في تقريـــر (international Financial Statisties Year book 2000) والتـــي تشـــير إلـــى أن معدل البطالة في مصر قد تزايد بشكل دائم منذ عام ١٩٩٢ عندما سجل ٩% حتى بلغ ١١,٣% في عام ١٩٩٥ ، وهو العام الذي تتوقف

عنده بيانات صندوق النقد الدولي لعدم توفر بيانات يمكن الوثوق بها بالنسبة للسنوات التالية على عام ١٩٩٥ (٨) .

ووفقـاً لأرقام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، نجد أن عدد العاطليـن بلـغ مليون ونصف المليون من مجموع ١٨,٢ مليون فرد ، من العاملين ، حيث يقدر المجموع الكلي الذي يدخل سوق العمل بنحو ٩١٦ ألف شـاب ، والحكومـة تعمل جاهدة على استيعاب ١٥٠ ألف فرد ، إذن يبقى حوالـي ٨٥٠ ألـف شاب بلا عمل ، يمكن أن يتوجهوا إلى القطاع الخاص والصندوق الاجتماعي للتنمية (٩) .

ولكن بالرجوع إلى بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصـر ، وجد أن عدد من تتراوح أعمارهم بين ١٥ سنة و٦٠ سنة بلغ نحو ٢٦ ملـيون نسـمة عام ١٩٨٦ ، وارتفع إلى ٣٣,٦ مليون نسمة في تعداد ١٩٩٦ ، ووفقـاً لمعـدل نمـو قوة السكان في هذه الفئة العمرية، فإنه من المـرجح أن يكون عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ عاماً ، و٦٠ عامـاً قد بلغ نحو ٣٦ مليون نسمة عام ١٩٩٩ . وهذه البيانات تختلف تماماً عن البيانات التي أوردها رئيس مجلس الوزراء على أنها بيانات مأخوذة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر ، وللعلم فإن قوة العمل تحتسـب وفقـاً للمعايير العالمية من السكان النشيطين اقتصادياً ، وهم الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ عاماً و ٦٤ عاماً ، وهذه الفئة بلغ عددها نحو ٣٥ مليون نسمة في تعداد ١٩٩٦ ، وهي تبلغ قرابة ٣٨ مليون نسمة حالياً (١٠) .

وتشـير بـيانات البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ إلـى أن تعداد قوة العمل المحتملة في مصر بلغ ٢٤ مليون نسمة في

عام ١٩٩٩ بما يوازي ٣٨,٥ من عدد سكان مصر في العام المذكور ، علماً أن نسبة قوة العمل العالمية إلى عدد سكان العالم بلغت ٤٧% في العام نفسه، بما يعني أن مصر من البلدان المنخفضة في معدل الفعالية الاقتصادية التي تعني ببساطة نسبة قوة العمل إلى إجمالي عدد السكان ، وبالتالي فإن رقم ٢٤ مليون نسمة كتعداد لقوة العمل المصرية هو الحد الأدنى لتعدادها وهو رقم لا يحتمل أي تخفيض [١١] .

ويشير رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ، بأن البطالة المتراكمة وصلت حالياً إلى ٣٢% وهي نسبة تفوق كل التصورات بل وتعد كارثة اقتصادية واجتماعية بكل المقاييس [١٢] .

وإذا كانت البيانات الحكومية المصرية تشير إلى أن عدد العاملين فعلياً قد بلغ ١٧,٤ مليون عامل وعاملة في العام المالي ١٩٩٩/٢٠٠٠ ، فإن ذلك يعني أن عدد العاطلين يبلغ ٦,٦ مليون عاطل وهو الفارق بين تعداد قوة العمل المحتملة (٢٤ مليون نسمة) وبين العاملين فعلياً (١٧,٤ مليون عامل) بما، يعني أن معدل البطالة يبلغ ٢٧,٥ % من قوة العمل ، وإن كان من الضروري الإشارة إلى أن الاقتصاد غير الرسمي والهامشي يستوعب عدداً من هؤلاء العاطين بما يمكن أن يخفض معدل البطالة ، لكنه يظل يتراوح بين ربع وخمس قوة العمل المصرية ، بما يوازي ٥ ملايين عاطل [١٣] .

يتضح مما سبق ارتفاع معدل البطالة فى المجتمع المصرى، على الرغم من تضارب الأرقام، وعدم الشفافية فى ذكر حجم البطالة الحقيقى وتصنيفها، مع اتجاه معدل البطالة للزيادة من عام لأخر، مما يستدعى ضرورة اتخاذ كافة الوسائل لحل هذه المشكلة.

ثالثاً : بعض الآثار الناتجة عن البطالة

سنتعرف على بعض الآثار الناتجة عن البطالة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الأمنية ، على الأفراد والمجتمع ، حتى يمكن الإلمام بمدى خطورة مشكلة البطالة .

حيث أن البطالة مشكلة لها جوانبها السلبية اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً، ونفسياً، وهى تؤثر على الفرد أولاً ثم الأسرة والمجتمع ، وهى تولد السخط والحقد، وعدم الثقة فى النفس والآخرين ، وعدم الإيمان بالمستقبل، وفقدان الأمل وذلك من أهم وأسوء الآثار السلبية المترتبة على البطالة لدى فئة من المجتمع المصرى لا يستهان بها وخاصة قطاع الشباب [١٤].

والبطالة لا تشكل مشكلة اقتصادية تعكس وضعاً اقتصادياً متردياً للمجتمع الذى تتفشى به فحسب ، وإنما تعكس ضغوطاً اجتماعية ونفسية سيئة للغاية للعاطلين عن العمل ولمن حولهم ، وقد يضطرهم فقدان الرزق لإقامة علاقات اجتماعية متعددة ، ربما تؤدى بهم للاتصال بالمشبوهين أو ذوى السوابق أو المجرمين المحترفين ، وقد تؤدى بهم لدخول عالم الجريمة[١٥].

بالنسبة للبطالة والحالة الأمنية ، يتضح أن مشكلة البطالة قد تؤدى إلى عدم الاستقرار الأمنى وإثارة القلاقل والاضطرابات داخل المجتمع الذى ترتفع فيه معدلات البطالة ، نظراً لأن الأشخاص العاطلين أكثر احتمالية للاتجاه نحو السلوك الانحرافي والإجرامي .

يمكن القول أن زيادة حجم البطالة فى أي مجتمع سوف يكون له آثاره السيئة على الحالة الأمنية فى المجتمع ، وخاصة عند عدم وضع تصور لحلها أو خفضها عن طريق خلق فرص عمل والاتجاه لأن يكون النمو

الاقتصادي فى المجتمع مولداً لفرص عمل جديدة لامتصاص الزيادة في حجم البطالة . حيث أن زيادة عدد العاطلين يمثل التربة الخصبة والبيئة المناسبة لدخول عالم الجريمة ، ونظرا لإتجاه الجريمة نحو التنظيم ، فإن ذلك يساعد زعماء الجرائم المنظمة ومعاونيهم (السرقات ، المخدرات ، التزوير والتزييف ، وسرقة الآثار ... إلخ)، في الاتجاه لضم هؤلاء الأشخاص الذين يعيشون فى حالة بطالة للسلوك الإجرامي ، بالإغراء المادى من ناحية ، وتوفير البيئة الاجتماعية (الوسط الاجتماعي) المفقودة لديهم داخل المجتمع عن طريق الثقافة الفرعية الخاصة بالمجرمين ، والتى توفر لهؤلاء الأشخاص ، ما لم يستطع المجتمع توفيره لهم بمؤسساته المختلفة[١٦].

بالنسبة للفرد لا يخفى أن البطالة تؤدي إلى افتقاد الأمن الاقتصادي ، حيث يفقد العاطل دخله الاساسي ، وربما الوحيد ، مما يعرضه لآلام الفقر والحرمان هو وأسرته ، ويجعله يعيش في حالة يفتقد فيها الاطمئنان على يومه وغده . ويزداد الوضع سوءاً إذا لم يكن هناك نوعا من الحماية الاجتماعية للعاطلين (كما هو الحال في غالبية البلاد النامية) أو عدم كفايتها. وكذلك المعاناة الاجتماعية والعائلية والنفسية التي تنجم عن البطالة . فقد ثبت أن حالة البطالة وما يرافقها من حرمان ومعاناة ، كثيراً ما يدفع الفرد إلى تعاطي الخمور والمخدرات وتصيبه بالاكتئاب Allenation ، وربما تدفعه إلى الانتحار ، فضلاً عن ممارسة العنف والجريمة والتطرف [١٧] .

وتشير إحدى الدراسات إلى أن نسبة المتهمين فى الجنايات من العاطلين وبدون عمل فى عام ١٩٧١، كانت ٩,٢%، وأخذت فى الزيادة حتى وصلت إلى ٢٦,٧% عام ١٩٩٦، وأن نسبة المتهمين من العاطلين وبدون عمل وصلت إلى ١٥,٦% عام ١٩٧١ بالنسبة لجميع المتهمين فى جنح السرقات

مـــن المساكن، واستمرت الزيادة لتصل إلى ٥٧,٥% عام ١٩٩٦، وأن نسبة المتهمين من العاطلين وبدون عمل كانت ١٣,٨% عام ١٩٧١ بالنسبة لجميع المتهمين فى الجنح والسرقات من المتاجر ووصلت النسبة إلى ٥٥,٩% عام ١٩٩٦، وأن نسبة المتهمين من العاطلين وبدون عمل كانت ٦,٨ عام ١٩٧١ بالنسبة لجميع المتهمين فى جنح سرقات السيارات ووصلت إلى ٦٧,٢% عام ١٩٩٦، وأن نسبة المتهمين من العاطلين وبدون عمل كانت ٢,٨% فى عام ١٩٧١ بالنسبة لجميع المتهمين فى جنح سرقات الماشية، وأصبحت ٤٠,٢% عـــام ١٩٩٦ ، وأن نسبة العاطلين وبدون عمل فى وقائع الانتحار والشروع فـــيه كانـــت ١٧,٨% عام ١٩٧١ ، بالنسبة لجميع المتهمين ووصلـــت إلى ٤٧,٤% فى عام ١٩٩٦[١٨].

يلاحـــظ أن مشكلة البطالة لها أثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، على الأفراد المتعطلين من جانب، وعلى المجتمع من جانب آخر.

رابعاً : نحو تصور للحد من البطالة

سنلقى الضوء على بعض الإجراءات التى يجب اتخاذها للحد من مشكلة البطالة وآثارها ، والعمل على استيعاب القوى العاملة فى سوق العمل .

ففـــى مواجهـــة ارتفـــاع البطالة فى أوائل الستينيات اعتمدت سنغافورة استراتيجية إنمائية قائمة على الصناعات التحويلية التى تتسم بكثافة استخدام الـــيد العاملة . وغيرت الصين سياستها القائمة على الاستثمار فى الصناعات الـــتى تتســـم بكـــثافة رأس المال إلى الاستثمار فى الإنتاج الذى يتسم بكثافة اســـتخدام الـــيد العاملة . لاسيما لأغراض التصدير، وتوسيع القطاع الخاص

والصـــناعات الريفـــية وغـــيرت أيضا سياستها الزراعية، لتعطى مزيداً من التشجيع للحيازات الأسرية الصغيرة من الأراضى[١٩].

يمكـــن القول أن بعض البلدان اتجهت نحو استراتيجيات تنموية، تعتمد علـــى خلـــق فـــرص عمل (الاتجاه لاستخدام اليد العاملة بكثافة) سواء فى الزراعة أو الصناعات الصغيرة ، أو الصناعات التحويلية .

يوجـــد بلـــدان شـــجعت القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية ذات الكـــثافة فـــى استخدام رأس المال، مما ترتب على ذلك وجود اقتصاد ثنائى يتسم بقطاع اقتصادي حديث مندمج فى الاقتصاد العالمى فى ظل العولمة ، بالإضافة إلى وجود قطاع غير رسمى استوعب نسبة كبيرة من العمالة .

إن التصـــدي لأزمـــة البطالة في البلاد النامية يحتاج إلى مستويين : المستوى الأول هو مستوى إجراءات الأجل القصير ، بهدف التحكم في أزمة الـــبطالة أو الحـــد منها والتخفيف من آثارها السلبية ، وبخاصة الاجتماعية والأمنية ، وتشمل الآتي :

١- تشـــغيل الطاقـــات العاطلـــة الموجـــودة في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي.

٢- إعـــادة النظر في عمليات نزع ملكية الدولة لمشروعات القطاع العام ، وتحويلها إلى القطاع الخاص المحلي والأجنبي Privatization .

٣- توفـــير الحمايـــة الاجتماعـــية للعاطلين (إعانات البطالة ومشروعات الضمان الاجتماعي).

٤- دعـــم حمايـــة وتشجيع القطاع الخاص المحلي ، وخاصة في المجالات كثيفة العمالة .

٥- أن تضـــع الحكومـــة بـــرنامجاً للـــنهوض بالخدمات الصحية والتعليمية والمرافق العامة .

٦- التوســـع فـــي بـــرامج التدريب وإعادة التدريب في مجال المهن اليدوية ونصف الماهرة (٢٠).

والمستوى الثاني هو مستوى إجراءات الأجل الطويل ، بحدوث تغيرات أساســـية أو هيكلية عن طريق توفير فرص إنتاجية متزايدة للتوظف تتناسب مـــع أعـــداد من يدخلون سنوياً إلى سوق العمل ، بهدف التوظف الكامل عن طريق ما يلي :

١-أن القضاء على البطالة يجب أن يكون مرتبطاً بخلق فرص عمل منتجة .

٢- الارتفاع بمعدل الاستثمار القومي إلى ما لا يقل عن ٢٥ % ، حتى يمكن استيعاب تشغيل العمالة الجديدة التي تدخل سنوياً سوق العمل .

٣- رغم أهمية الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، فلابد من الجهد الوطني .

٤- ضـــرورة مـــراعاة عنصـــر العمـــل الوفير عند رسم السياسة الوطنية للتكنولوجيا الملائمة .

٥- ضرورة اعتماد وتنفيذ برنامج ملائم للتنمية البشرية والارتقاء بمستويات التعليم والصحة والإسكان والرعاية الاجتماعية .

٦- لزيادة فرص التوظيف ، يتعين إعادة النظر في مكونات سياسات التعليم والتدريب .

٧- أن أفضـــل صـــيغة تفي بأغراض التنمية المتواصلة المرتبطة بالتوظف الكامل ، هي صيغة الاقتصاد المختلط . Mixed Economy .

٨- ممارسة الدولة لنوع من التخطيط الاستراتيجي ، لتحقيق التنمية المتواصلة مع التوظف الكامل [٢١] .

بالنسبة لحل مشكلة البطالة، تتمثل في المشروعات الكبرى ، ومنها مشروع تنمية جنوب الوادي الذي يهدف إلى استيعاب ٦,٩ مليون نسمة مع توفير ٢,٨ مليون فرصة عمل حتى عام ٢٠١٧ ، بالإضافة لشروع تنمية شمال سيناء الذي يهدف لتوفير ما يقرب من مليون فرصة عمل ، ومشروع وادي التكنولوجيا الذي سوف يعمل على توفير فرص عمل قدرها ١٢٥ ألف فرصة عمل [٢٢] .

بالنسبة لقطاع الزراعة، وتقسيم الأراضى المستصلحة فى المشروعات القومية الكبرى، وبخاصة مشروع جنوب الوادى، فمن المهم الأخذ بعين الاعتبار ضرورة إتاحة الفرصة لمشاركة الشباب فى امتلاك بعض المساحات من ١٠ إلى ٢٠ فدان، حتى يمكن المساهمة فى حل مشكلة البطالة فى المجتمع المصرى.

بالنسبة لأسلوب توزيع أو حيازة الأرض على المنتفعين، هل ستقسم الأرض الزراعية المستصلحة إلى حيازات صغيرة من ٥ إلى ١٠ أفدنة وتوزع على خريجى المدارس والجامعات (وهو ما يساهم فى التخفيف من حدة مشكلة البطالة المتفشية بين شباب مصر المتعلم) ؟ أم أن المشروع سيسند كله إلى شركات عملاقة تتولى هى عملية التمويل الذاتى (واضح ان الحكومة ترى أن تخصص الأراضى بمساحات ١٠-١٥ ألف فدان لمستثمر واحد)، لكن بعض الباحثين يرى أنه لابد من إعطاء أولوية لإنتاج محاصيل للتصدير بمعنى أن يتم تقسيم التركيب المحصولى إلى نوعين :

١- فـــى الحـــيازات الصغيرة والمتوسطة (٢٠% من المساحة المقدر استزراعها) يكون التركيب المحصولى تقليدى لتلبية حاجة الاستهلاك العائلى من محاصيل الحبوب والعلف للحيوانات الزراعية .

٢- فـــى الحيازات الكبيرة والتى تشمل القطاع الاستثمارى (٨٠% من المســـاحة) يركـــز على انتاج الزروع غير التقليدية العالية القيمة والتى تلبى متطلـــبات التصـــــدير والصناعات الزراعيـــة التى سوف تقام فى المنطقة (الخضروات وبنجر السكر والنباتات الطبية والعطرية والزينة وفول الصويا وعباد الشمس والسمسم والزيتون)[٢٣] .

نتبيـــن أن الحد من مشكلة البطالة يحتاج لمعرفة الحجم الحقيقى للبطالة فـــى المجـــتمع وتصنيفاتها ، ووضع استراتيجية تقوم على التخطيط قصير المدى وبعيد المدى لحل هذه المشكلة.

خاتمـــة

بالنســـبة للبطالة فى المجتمع المصرى، يتضح عدم دقة الأرقام المعبرة عن الحجم الحقيقى لهذه المشكلة، ولكن يلاحظ اتجاه البطالة للزيادة، فبعد أن كانت ٢,٢% عام ١٩٦٠، وصلت إلى ٧,٧% عام ١٩٧٦، ثم ١٠,٧% عام ١٩٨٦، ثـم وصلت إلى ١٧,٥% للفترة ١٩٩٢/٨٩، فى حين تشير البيانات إلى أن عدد العاطلين بلغ ٥ ملايين عاطل فى الوقت الحالى عام ٢٠٠١ .

بخصـــوص الآثـــار الناتجة عن البطالة، فهى آثار سلبية متعددة تلحق بالمجتمع وأفراده، من حيث عدم الاستغلال الأمثل للقوى العاملة، وتأثير ذلك علـــى الاقتصـــاد الوطـــنى، وعـــدم الاستقرار الأمنى وزيادة حجم السلوك الإجرامي، وزيادة الأمراض الاجتماعية والنفسية بين المتعطلين.

فيما يتعلق بالحد من البطالة وحل هذه المشكلة، توجد بعض الاقتراحات لحـــل هـــذه المشكلة، سواء بالاعتماد على النشاط الزراعى والصناعى الذى يعـــتمد فـــى أحد جوانبه على كثافة اليد العاملة، والسعى لتشغيل العاطلين، وتقديم إعانات البطالة، واتساق سياسة التعليم مع احتياجات سوق العمل على المستوى المحلى والعالمى، والاهتمام بالمشروعات التى توفر فرص عمل.

ولقـــد أجابت هذه الورقة على التساؤلات التى تم تناولها، سواء الخاصة بمعـــدل البطالة فى المجتمع المصرى، أو أهم آثار البطالة، أو إلى أى مدى يمكن الحد من البطالة.

الهوامش والمراجع

١- زكـــى، رمـــزى ، الاقتصاد السياسى للبطالة : تحليل لأخطر مشكلات الرأســمالية المعاصــرة ، الكويت ، عالم المعرفة ، ع ٢٢٦ ، المجلس الوطــنى للــثقافة والفنون والآداب ، جمادى الأولى ١٤١٨هـــ أكتوبر ١٩٩٧، ص ١٧

2- Coleman, James William, & Cressey, Donald R., Social Problems, New York, Harper & Row, Publishers, 1987 , P.398.

3- Kuper,Adam& Kuper, Jessica (ed.) , The Social science Encyclopedia , London , Routledge ,1985.P.171.

٤- الكردوســـى، عادل عبدالجواد، دور الأم فى وقاية الأبناء من الانحراف فـــى المجــتمع الامـــاراتى ، دبى ، بحث نوقش فى ندوة "الأم والأمن الاســـرى" ، الـــتى نظمهـــا مركز البحوث والدراسات ، بالقيادة العامة لشرطة دبى ، ٦-٧ مارس ٢٠٠٠، ص ٦.

٥- الكردوســـى، عـــادل عبدالجواد، مشروع توشكى كأحد الحلول المقترحة للحـــد مـــن الـــبطالة فى المجتمع المصرى، القاهرة، بحث نوقش فى مؤتمـــر"مجتمع جنوب الوادى وتوشكى: دراسة ديموجرافية واجتماعية مســـتقبلية ، الذى نظمه كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ٧-٨ ابريل ١٩٩٩، ص ٤.

٦ - إســـماعيل ، ســـعيد عـــبد المقصـــود محمد ، الموقف الحالى والتصور المســـتقبلى للبطالة المتعلمة فى مصر حتى عام ٢٠٠٠، القاهرة ، بحث وقـــدم لـــندوة "تنظـــيم ونمذجة أسواق العمل وديناميكية اليد العاملة فى

السبلدان العربية" ، المعهد العربى للتخطيط الكويتى ومنظمة العمل العربيه، مايو ١٩٩٧ ، ص٦-٢٧.

٧- زكى، رمزى، مرجع سابق، ص ١٤٨ .

٨- النجار ، أحمد السيد ، حقيقة حجم ومعدل البطالة فى مصر ، القاهرة ، الأهرام ، س ١٢٥ ، ع ٤١٨٣٩ ، ٢٥ يونيو ٢٠٠١ ، ص ٢٨ .

٩- الحصرى ، ميرفت، البطالة: قلق يهدد البيت المصرى"تحقيق" ، القاهرة، الأهرام "ملحق الجمعه"، س ١٢٥، ع ٤١٧٤٥، ٢٣ مارس ٢٠٠١ ، ص ٣٣ .

١٠- النجار ، أحمد السيد ، مرجع سابق ، ص ٢٨ .

١١- المرجع السابق ، ص ٢٨ .

١٢- الحصرى ، ميرفت، مرجع سايق ، ص ٣٣.

١٣- النجار ، أحمد السيد ، مرجع سابق ، ص ٢٨ .

١٤- الكردوسى، عادل عبدالجواد، مشروع توشكى كأحد الحلول المقترحة للحد من البطالة فى المجتمع المصرى، مرجع سابق ، ص ٥ .

١٥- الرفاعى ، تماضر حسون حسين ، المشكلات الأمنية المصاحبة لنمو المدن والهجرة إليها ، الرياض ، المركز العربى للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض ، ١٩٨٧، ص١٨١.

١٦- الكردوسى، عادل عبدالجواد، البطالة والسلوك الإجرامى فى المجتمع المصرى، القاهرة، بحث نوقش فى المؤتمر السنوى السابع والعشرين للمركز الديموجرافى ١٦-١٨ ديسمبر ١٩٩٧، ص ص ١٠،٩.

١٧- زكى، رمزى، مرجع سابق، ص ص٤٦٣ ، ٤٦٤ .

١٨-الكردوســـى، عادل عبدالجواد، البطالة والسلوك الإجرامى فى المجتمع المصرى، مرجع سابق ، ص ص ١٠ ،١١ .

١٩- بــرنامج الأمــم المتحدة الإنمائى UNDP، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦، برنامج الأمم المتحدة، ١٩٩٦، ص ص ٩٢،٩٣.

٢٠- زكى، رمزى، مرجع سابق، ص ص٤٨٩ ، ٤٩٠ .

٢١- المرجع السابق، ص ص٤٩٠ - ٤٩٣ .

٢٢- الحصرى ، ميرفت، مرجع سايق ، ص ٣٣.

٢٣- مســعد، محمــد رئيف، مشروع جديد .. أمل جديد، فى"المشاركة فى التنمية: نموذج المشروع القومى لتنمية جنوب الوادى"، مركز دراسات وبحوث الدول النامية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧، ص ص١٢ ،١٣ .

دور الصندوق الاجتماعي للتنمية فى حل مشكلة البطالة

أ.د. حسين الجمال(*)

أولا : تمهيد

أنشىء الصندوق الاجتماعي للتنمية بموجب القرار الجمهوري رقم ٤٠ لعام ١٩٩٠ ، وكان ومازال من أهم أهدافه خلق فرص عمل جديدة، للمساهمة فى حل مشكلة البطالة بوجه عام وتخفيف الآثار السلبية لعملية الإصلاح الاقتصادي المصري بوجه خاص.

ولقد أنتهج الصندوق الاجتماعي أسلوبا عمليا وفعالا للمساهمة فى حل مشكلة البطالة ، وذلك فى حدود الموارد والإمكانات المتاحة له وبإتباع نظم وأساليب متطورة تتمشى مع التوجهات العالمية الحديثة فى إدارة التنمية، وتركز على تشجيع وتحفيز إقامة مشروعات صغيرة جديدة وتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة القائمة.

ومن هذا المنطلق فإن الصندوق الاجتماعي ينفذ برنامجا طموحا لتنمية المشروعات الصغيرة، ويعتبر هذا البرنامج من أهم وأكبر البرامج التى يقوم الصندوق حاليا بتنفيذها فى جميع محافظات ج.م.ع. ، حيث مول حتى نهاية عام ٢٠٠٠ قيام أكثر من ١٤٣ ألف مشروع صغير بحجم تمويله قدره ٢,٨ مليار جنية ساهمت فى توفير حوالي ٣٩٢ ألف فرصة عمل دائمة و ١١٧ ألف فرصة عمل مؤقتة.

(*) الأمين العام الصندوق الاجتماعي للتنمية

وفى هذه الورقة نتعرض لفحص سريع وتحليل موجز لمشكلة البطالة فى مصر ثم لدور المشروعات والصناعات الصغيرة فى حل مشكلة البطالة وكذلك الأدوات والبرامج الأخرى التى يستخدمها الصندوق فى التخفيف من هذه المشكلة.

وإذا كان الصندوق الاجتماعي للتنمية معنى بالدرجة الأولى حسب قرار إنشائه بالاهتمام بذلك النوع من البطالة الناجم عن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، إلا أنه استشعارا منه بالمسئولية وبتوجيه من الدولة لا يتوانى عن دراسة وتحليل ومتابعة مشكلة البطالة المصرية بوجه عام ويسعى الى توسيع قاعدة المستفيدين من برامجه وخدماته بحيث شملت بالفعل قطاعات أعرض وأوسع مما كان متصورا له عند بداية إنشائه. ويتم ذلك بالتنسيق والتعاون مع جميع المؤسسات المعنية بهذه المشكلة سواء مع الوزارات أو القطاع العام أو الخاص كما يعطى اهتماما خاصا للقطاع الأهلي والمنظمات غير الحكومية لمساندتها وتحفيزها للقيام بدور فعال وإيجابي للمشاركة فى حل مشكلة البطالة.

ثانيا : الحاجة الى تصحيح بعض المفاهيم:

هناك منهج علمي معروف باسم " منهج حل المشكلة' يعتمد على تحليل المشكلة ثم تشخيصها السليم وبعد ذلك اقتراح الحلول وترتيب أولوياتها وقياس أبعادها وتوفير وسائل تنفيذها، وعندما تكبر المشكلة بمرور الوقت فى طريقها للتحول لأزمة' فإن المنهج العلمي لمواجهة الأزمات يضيف الى ما سبق مجموعة من الاقتراحات والإجراءات العملية الواجب اتخاذها للتخفيف

من حدة الأزمة وتحقيق الاستقرار اللازم لتفعيل إجراءات حل المشكلة الأصلية.

وأخطر ما يواجه إجراءات حل المشاكل التنموية – فما بالك بالأزمات – هو اختلاط المفاهيم مما ينجم عنه فى كثير من الأحيان قراءة مغلوطة لكثير من الوقائع يؤدى الى تشخيص خاطئ تتقلص معه فرص حل المشاكل نتيجة عدم فاعلية وسائل العلاج.

والحقيقة أن مشكلة البطالة فى مصر تعانى من عدم وضوح بعض المفاهيم، ليس – فقط – بعض المفاهيم الفنية، ولكن كذلك بعض المفاهيم الأساسية والتى تحتاج توضيحاً وهذا ما سنحاول توضيحه – فى عجالة – فيما يلى:

١ – أن قضية البطالة – مثل قضية الفقر – من المشاكل التنموية التى لا يمكن عملياً القضاء عليهما تماماً ، بل المستهدف من مواجهتهما فى جميع الأحوال هو:-

"تخفيف البطالة" "وتخفيف الفقر" أو "تقليل البطالة" و"تقليل الفقر" أو "منع تفاقم البطالة" و" منع تفاقم الفقر".

٢ – ينسجم مع المفهوم السابق أن وجود نسبة بطالة فى حدود ٥ – ٦% من قوة العمل هى نسبة طبيعية وآمنة والدليل على ذلك وجود هذه النسبة – أو تجاوزها فى معظم الدول الصناعية المتقدمة أو الدول التى لا يعانى اقتصادها من مشاكل نمو أو معوقات آداء.

٣ – أن أسباب البطالة – خاصة فى الدول النامية – لا يمكن أن تكون أسباب أحادية الجانب (أى أسباب اقتصادية فقط أو أسباب اجتماعية

فقط) بل فى العادة هى مجموعة من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية بل والسياسية أيضاً متشابكة ومتداخلة معاً.

٤ - أنه والحال كذلك فلا يمكن "حل مشكلة البطالة" أو التخفيف منها. بمجموعة إجراءات أو برامج اقتصادية فقط أو اجتماعية فقط بل لابد من العديد من البرامج والإجراءات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والسياسية حتى يلزم تنفيذها معاً وفق رؤية واضحة واستراتيجية جيدة الإعداد.

٥ - وبطبيعة الحال فإن حل مشكلة البطالة لا يمكن أن يكون مسئولية جهة واحدة بعينها وعلى سبيل المثال فإن الصندوق الاجتماعي للتنمية ليس مسئولاً وحدة - ولا يمكن أن يكون - عن حل مشكلة البطالة ، بل الهدف الإستراتيجي المعلن والمخطط له هو توفير ٢٠% من فرص العمل المطلوبة سنويا (فى الأنشطة غير الزراعية) ، وكذلك لا يمكن أن يكون حل المشكلة مسئولية وزارة القوى العاملة وحدها أو وزارة المالية وحدها أو وزارة الاقتصاد وحدها أو القطاع الخاص وحده.

٦ - أنه لا يمكن "حل مشكلة البطالة" - خاصة فى الدول النامية - بحل مشاكل "سوق العمل" وحدها وقوى العرض والطلب فيه أو انتهاج أسلوب "تخطيط القوى العاملة وحده" بل - يجب النظر لمشاكل الأسواق الثلاثة المتداخلة التالية:-

"سوق العمل - سوق الاستثمار - سوق التنمية".

٧ - أن هناك فرقاً كبيراً بين علاج أصل البطالة Cause وعلاج أحد ظواهرها Effect، حيث أن التشخيص الجيد لمشكلة البطالة فى

مختلف المحافظات يجب أن يصل الى أساس أو أصول المشكلة Causes ومن ثم تتم صياغة حلول المواجهة ، لا أن يكتفى بعلاج ظواهر المشكلة.

وهذا لا ينفى أنه فى كثير من الحالات – للمشاكل والأزمات – قد يكون معالجة الظواهر أو الأعراض ضرورياً ، إلا أن ذلك لا بد أن يتم فى ظل رؤية واضحة لأصل المشكلة وأسبابها الحقيقية لمواجهة الأصل وليس الفرع.

٨ – أن هناك خلط كبير بين الأهداف والسياسات (أو الأغراض والوسائل) عند تناول مشكلة البطالة دون النظر لنظام الأجور المتدنى الذى لا يساهم كثيراً فى حل مشكلة الفقر، حيث جانب كبير من أسباب الفقر هو لانخفاض الدخل وليس فقط لعدم العمل ، كذلك ينظر للصناعات والمشروعات الصغيرة وتنميتها كسياسة لحل مشكلة البطالة وهذا حقيقي ، غير أن تنمية المشروعات الصغيرة هدف تنموي إستراتيجي فى حد ذاته.

٩ – بتقدم التكنولوجيا وانتشار ثقافة العمل الحر فى الدول الصناعية فثمة تغيير واضح فى المفاهيم المتعلقة بالعمل مثل:-

- خروج المرأة للعمل .. فلم يعد الخروج من المنزل شرطاً للوظيفة وأنتشر ما يسمى Home Based Business.
- فرص العمل الدائمة والمؤقتة – حيث أصبح العمل المؤقت لبعض الوقت Part Time أكثر مناسبة وملائمة للعديد من الأنشطة الجديدة مثل تكنولوجيا المعلومات IT والخدمات الإنتاجية والصيانة، والتعليم عن بعد وغيرها.

- ساعات العمل: حيث أصبح الأجر يقاس بناتج Deliverables أكثر منه بعدد ساعات العمل اليومية أو الأسبوعية

١٠- الاقتراب من حسم الصراع لصالح الاستثمارات كثيفة رأس المال Capital Intensive – وذلك مالم يجد جديد يعيد الصراع الى حالته الأولى – حيث كان الصراع أو المنافسة قائماً عندما كانت الاستثمارات كثيفة العمالة تتميز بانخفاض التكلفة، لكن بتطور تكنولوجيا المعلومات وتطبيقات الحاسب الآلي تم تخفيض كبير فى الاستثمارات قليلة العمالة (التى تعتمد على تكثيف التكنولوجيا)، حيث أصبح برنامج Software بديل لمجموعة عمال دفعة واحدة (نظام محاسبي مثلاً يشغله ويديره محاسب واحد بدلاً من خمسة).

ثالثا : رؤية الصندوق الاجتماعي للتنمية فى حل مشكلة البطالة:

١ - حصر وتحليل أسباب مشكلة البطالة:

تم حصر وتحليل مختلف الأسباب التى طرحها الخبراء والمسئولين والمهتمين بمشكلة البطالة ووجد أنها تتمثل فى أكثر من سبب ، ما بين أسباب اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية وعلى النحو التالي:-

١/١ الزيادة المطلقة لعدد السكان (حوالي ٦٧ مليون نسمة هذا العام ٢٠٠١)

٢/١ زيادة عدد السكان بمعدلات أعلى من معدلات التنمية المطلوبة.

٣/١ تكدس السكان فى رقعة محددة من المساحة (٩٩% من السكان فى ٥٥ ألف كم٢ فقط).

٤/١ زيادة العرض فى سوق العمل على الطلب.

٥/١ انكماش الطلب على العمل فى سوق العمل.

٦/١ زيادة أعداد الخريجين والمتعلمين والمتدربين الداخلية لسوق العمل سنوياً (حوالي ٩٥٠ ألف وافد جديد لسوق العمل عام ٢٠٠٠).

٧/١ توقف الدولة عن الالتزام بتعيين الخريجين ابتداء من عام ١٩٨٤.

٨/١ قصور نظم التعليم والتدريب عن مواجهة المتطلبات الحقيقية لسوق العمل.

٩/١ انخفاض إنتاجية العامل المصري.

١٠/١ انحسار الطلب على العمالة المصرية فى سوق العمل الخارجي.

١١/١ عدم قدرة القطاع الخاص على استيعاب العمالة الجديدة الوافدة.

١٢/١ الاهتمام المتأخر بتنمية المشروعات الصغيرة.

١٣/١ ضعف مفاهيم وثقافة العمل الحر بين أفراد المجتمع.

١٤/١ عدم تقنية وتشجيع التوارث المهنة والتوارث الحرفي فى سوق العمل.

١٥/١ قيود البيئة الخارجية (قوانين العمل / قوانين البيئة / عمالة الأطفال..).

١٦/١ قصور دليل التوصيف المهني والحرفي المصري الحالي على مواجه متطلبات سوق العمل فى الداخل والخارج.

١٧/١ الحاجة الماسة لتطوير الهيكل الاقتصادي الوطني.

١٨/١ الوساطة فى التعيين واحتكار الوظائف وتوارث بعض المهن.

١٩/١ الاعتماد على القطاع العام والحكومي دون القطاع الخاص لفترة طويلة فى مجالات الاستثمار والإنتاج والتوظيف (١٩٥٢ – ١٩٧٤).

٢٠/١ مشكلة السيولة المؤقتة الحالية نتيجة ارتفاع حجم الديون الداخلية والكساد النسبي فى حركة الأسواق وانخفاض القوة الشرائية وانخفاض معدلات الادخار وبالتالي الاستثمار.

٢ – اقتراح الحلول والإجراءات الفعالة لمواجهة أسباب البطالة:

بتحليل أسباب المشكلة الواردة سابقاً بعد تقسيمها لأسباب اقتصادية واجتماعية وثقافية وتقييم أوجه القوة والقصور فى سير أداء الاقتصاد المصري، أقترح الصندوق الاجتماعي للتنمية البرامج والإجراءات التالية لمواجهة أسباب مشكلة البطالة:

" التحليل الإستراتيجى لمشكلة البطالة "
(رؤية الصندوق الإجتماعى للتنمية)

" مفاتيح تخفيف مشكلة البطالة فى مصر "

" التوجهات الإقتصادية لحل المشكلة "

الحلول الاجتماعية
إستراتيجية تنمية بشرية
+
إستراتيجية الإصلاح الإجتماعى
إستراتيجية تخفيف التكلس
*مجتمعات جديدة
*أسواق جديدة
*قوى عرض وطلب
*فرص عمل جديدة
*توفير تكلفة إدارة التكلس الباهظة
دعم الطفولة والأمومة
*دعم برامج الأسرة والمرأة
*دعم برامج الطفولة
*صياغة حلول ذاتية
*صياغة حلول ذاتية لمشكلة عمالة الأطفال وعمالة المرأة
إستراتيجية تطوير التعليم والتدريب
*محو الأمية الأبجدية
*محو الأمية الوظيفية
*تطوير التعليم المنهجى
*نشر التعليم عن بعد
*تنمية التعليم المستمر
*تطوير التدريب الادارى
*تطوير التدريب المهنى
*تنمية إعادة التدريب
دعم شبكة الأمان الإجتماعى
*دعم الصناديق الإجتماعى للتنمية
*تطوير نظم الضمان الاجتماعى والصحى
*تنمية موارد الزكاة

الحلول الثقافية
إستراتيجية تعميق فكر العمل الحر
تعميق فكر العمل الحر
تطوير منظومة القيمة Value Ssystem
ثقافة التغيير
*من خلال وسائل الإعلام
*من خلال مناهج التعليم
*من خلال التدريب
*قيمة الوقت
*قيمة الجودة والإتقان
*قيمة الكفاءة والفاعلية
*قيمة الإلتزام
*قيمة العمل الجماعى
*رصد التغير
*الفهم وإستيعاب التغير
*قبول الأخر
*التعامل مع الجديد
*الإستعداد للتغير القادم
*المشاركة فى إحداث التغير

رابعـــا: دور الصندوق الاجتماعي للتنمية فى التخفيف من مشكلة البطالة:

إن الهدف الإستراتيجي المكلف به الصندوق الاجتماعي للتنمية هو توفير ٢٠% من فرص العمل المطلوبة سنوياً (فى الأنشطة غير الزراعية) وقد تحدد رقم ٢٠٠ ألف فرصة عمل / سنة هدفاً إجمالياً على النحو التالي:

أ - ١٠٠ ألف فرصة عمل / سنة من خلال تمويل وتنمية المشروعات والصناعات الصغيرة.

ب - ١٠٠ ألف فرصة عمل / سنة أخرى من خلال برامج الصندوق الاجتماعي الأخرى والتى تشمل برامج تنمية المجتمع وتنمية الموارد البشرية وبرنامج الأشغال العامة.

ويحقق الصندوق الاجتماعي هذا الهدف الإستراتيجي على النحو التالي:

١ - جهاز تنمية المشروعات الصغيرة :

(١٠٠ ألف فرصة عمل/ سنة من خلال ضخ حوالي مليار جنية مصري لتنمية المشروعات الصغيرة).

يقدم الصندوق الاجتماعي للتنمية خدمات تمويل وتنمية وتطوير والترويج للمشروعات الصغيرة من خلال:-

١/١ تمويل قيام المشروعات الصغيرة الجديدة.

٢/١ توسيع وتطوير المشروعات الصغيرة القائمة.

٣/١ خدمات المعونة الفنية للمشروعات الصغيرة وتشمل التدريب، التسويق وحل المشاكل الفنية الخاصة بالإنتاجية والجودة.

٤/١ تمويل أنشطة المجمعات الصناعية القائمة والجديدة.

٥/١ تحفيز وتشجيع صغار المستثمرين وتدريبهم على كيفية إنشاء وإدارة المشروعات الصغيرة.

٦/١ المساهمة فى إقامة الحضانات الصناعية وحضانات رجال الأعمال لصغار المستثمرين ومراكز التنمية التكنولوجية ومراكز الأعمال الصغيرة *SBDC*.

٧/١ إعداد نماذج المشروعات الصغيرة الجاهزة (تم إعداد ١٢٥ نموذج مشروع صغير وجمع أكثر من ٢٥٠ نموذج مشروع من جهات مختلفة).

٨/١ دعم وتقوية وتشجيع الجهات غير الحكومية والجمعيات الأهلية على إنشاء المشروعات الصغيرة والإشراف عليها.

ولقد قام برنامج تنمية المشروعات الصغيرة حتى نهاية عام ٢٠٠٠ بتمويل قيام ١٤٣ ألف مشروع صغير بحجم تمويل قدره ٢,٨ مليار جنية وساهـمت هذه المشروعات فى توفير حوالي ٣٩٢ ألف فرصة عمل دائمة و ١١٧ ألف فرصة عمل مؤقتة.

٢ - برنامج تنمية المجتمع ودوره فى التخفيف من مشكلة البطالة:

بالإضافة الى أهدافه الأخرى يقوم برنامج تنمية المجتمع بالمساهمة فى التخفيف من مشكلة البطالة المصرية عن طريق مجموعة أدوات مختلفة يمكن تلخيصها فيما يلى:

١/٢ تنمية المجتمعات المصرية الأقل نمواً (الأكثر تخلفاً) مما يجعل المجتمعات أكثر قابلية لاستقبال واستيعاب إقامة مشروعات صغيرة مولدة للدخل ومحققة لمزيد من فرص العمل.

٢/٢ دعم وتشجيع وتمويل المشروع متناهية الصغر Micro Finance مما يؤدى الى خلق مزيد من فرص العمل وتوليد دخل إضافي للأسر الفقيرة.

٣/٢ دعم دور المرأة وتمكينها من المساهمة فى التنمية عن طريق:-

- تشجيع ودعم الجمعيات الأهلية والشعبية الخاصة بالمرأة والتجمعات النسائية وخدمة البيئة والمجتمع.
- توفير والترويج للمشروعات الصغيرة المولدة للدخل والمناسبة للمرأة وظروفها الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمعات الأقل نموا.
- تمكين المرأة من المساهمة فى جميع الأنشطة التنموية التى لديها الرغبة والقدرة على ممارستها.

٤/٢ مشروعات التنمية الصحية والتى تساهم بطريق غير مباشر فى توفير مزيد من فصل العمل من خلال العاملين الجدد فى المراكز الصحية الجديدة التى يقيمها الصندوق الاجتماعي للتنمية بالإضافة الى صيانة القوى العاملة من خلال الرعاية الصحية المقدمة للمناطق الأقل نمواً.

٣ - برنامج تنمية الموارد البشرية:

يهتم هذا البرنامج الذى ينفذه الصندوق الاجتماعي للتنمية بإمتصاص واستيعاب البطالة الناجمة عن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي بوجه عام. وبرنامج توسيع الملكية فى القطاع العام (الخصخصة) بوجه أكثر تحديداً.

ويستخدم هذا البرنامج مجموعة من الأدوات المختلفة لتحقيق هذا الهدف منها إعادة التدريب بغرض توفير فرص عمل بديلة أو تحفيز إقامة المشروعات الصغيرة والعمل الحر أو تشجيع التقاعد المبكر لمن يرغب فى الشركات أو المؤسسات المستهدفة من برنامج توسيع الملكية وتوجيههم للعمل الحر.

٤ - برنامج الأشغال العامة:

وهذا البرنامج أهدافه الرئيسية هو تنمية وتطوير المجتمعات السكانية الأقل نمواً عن طريق تحسين وصيانة المرافق والخدمات وهياكل البنية الأساسية والتى توفر بالتالي مستوى معيشة مناسب للمناطق المحرومة من الخدمات والمرافق الأساسية إلا أن هذا البرنامج أيضا يساهم فى توفير فرص عمل مؤقتة فى المناطق المستفيدة، حيث يشترط الصندوق أن تتم مشروعاته التى يمولها بمنح لا ترد عن طريق مشروعات كثيفة العمالة تستوعب جانب من البطالة فى أعمال مؤقتة ، وقد ظهر من الممارسة الفعلية أن ١٠% على الأقل من فرص العمل المؤقتة هذه تتحول الى فرص عمل دائمة.

بالإضافة الى أن هذا البرنامج يروج لما يسمى "الأشغال العامة كثيفة العمال" وهو مفهوم بمقتضاه يتم تصميم نظم عمل متطورة لتنفيذ مقاولات التشييد والأشغال العامة فى مجالات الصيانة والترميم وحماية المنشآت بتعيينات تسمح باستخدام العمالة المكثفة.

وتوفـر البرامج الثلاثة السابقة حوالي ١٠٠ ألف فرصة عمل / سنة ٧٥% منها لبرنامج تنمية المجتمع و١٥% منها لبرنامج الأشغال العامة و ١٠% منها لبرنامج تنمية الموارد البشرية).

الخلاصـــة:

يستهدف الصندوق الاجتماعي للتنمية التخفيف من مشكلة البطالة فى حدود ٢٠% من إجمالي فرص العمل المطلوبة سنوياً (فى الأنشطة غير الزراعية) وفى حدود ٢٠٠ ألف فرصة عمل سنوياً من خلال استراتيجية واضحة ترسخت منذ سنوات لتنمية المشروعات الصغيرة ومن خلال محور موازى للتنمية الاجتماعية يتضمن تمويل وإقامة المشروعات متناهية الصغر ومشروعات التنمية الصحية ومشروعات تنمية الموارد البشرية والتدريب التحويلي وأخيراً مشروعات الأشغال العامة كثيفة العمالة.

ورغم جهود الصندوق الاجتماعي للتنمية وأدواته الفعالة للتخفيف من مشكلة البطالة بشهادة جميع الدول المانحة والبنك الدولي ، فإن المواجهة الشاملة لمشكلة البطالة لابد أن تتم على مختلف المحاور السابق توضيحها فى هذه الورقة لمواجهة مختلف أسباب المشكلة، ومنها ما هو يحتاج إجراءات وبرامج قصيرة الأجل ومنها ما يحتاج الى زمن أطول لإحداث التطوير الهيكلي المطلوب فى سوق العمل.

البطالة فى مصر فى فترة التخصيصية والحلول الكامنة فى الاستثمارات البيئية

د. زينب صالح الأشوح(*)

ملخص:

منذ أوائل التسعينيات من القرن الماضى طبقت برامج الإصلاح الاقتصادى المقترن بالتحول التدريجى من ملكية القطاع العام إلى هيمنة القطاع الخاص على النشاط الاقتصادى إجمالاً، وذلك بالإضافة إلى الاتجاه التدريجى لتطبيق نظام السوق الحر وفقاً لاتفاقيات الجات، ومنظمة التجارة العالمية التى شاركت مصر فيها.

ومن النتائج الظاهرة لتطبيق تلك السياسات التحويلية، إفلاس أعداد متزايدة من المشروعات الخاصة (الصغيرة والمتوسطة) نتيجة لفتح باب الاستيراد وإلغاء الحماية الجمركية للإنتاج الوطنى، وبيع أعداد متزايدة من وحدات القطاع العام، وتقليص النفقات الحكومية [1]. وقد نتج عن ذلك الاستغناء عن أعداد متزايدة من العمالة القائمة، بالاضافة إلى تزاحم طوابير المستجدين الراغبين فى العمل – مما أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة فى مصر بشكل حاد ومزمن يستوجب العلاج الجازم الفورى قبل أن تستحيل إلى وباء مدمر للجميع. ومن وسائل العلاج المأمولة، التوسع فى استثمارات جديدة واعدة مثل الاستثمارات البيئية.

طبيعة مشكلة الدراسة:

مما تقدم، يمكن أن يتضح أن البطالة أصبحت مشكلة بالغة الخطورة فى

(*) أستاذ الاقتصاد المساعد - كلية التجارة "بنات" - جامعة الأزهر

[illegible] على مراحل [illegible] الحلول العلاجية اللازمة لأن تكون في حدود طاقة الاقتصاد المصري المنهك من كثرة ما عانى من تغيرات خاصة في العقد الأخير.

وعلى جانب آخر، كان من التغيرات القدرية التي طولبت مصر -كغيرها من دول العالم- بالالتزام بها، تنفيذ برامج جادة لحماية البيئة المحلية لها من التلوث وللحفاظ على ما تمتلكه من موارد طبيعية من الانقراض. وتلك قضية أخرى أثير حولها كثير من الجدل خاصة بين الدول المتقدمة المصدرة لتلك الملوثات البيئية والملزمة -مع هذا- للدول الصغيرة بضرورة معالجتها، وبين الدول الصغيرة التي ترى أن المسائل البيئية والاستثمار فيها يعد من قبيل الرفاهية مقارنة بما تعانيه من مشاكل أكثر خطورة وبمواردها المحدودة، وأيضاً بتفاقم ديونها المحلية والخارجية، ولكن ألا يحتمل أن تتضمن تلك الاستثمارات بعداً اقتصادياً إيجابياً؟

الهدف من الدراسة:

انطلاقاً من التساؤل الأخير، تحاول الدراسة تطبيق مبدأ (التكيف مع الواقع واستثماره لصالح البلاد) ومن ثم تهدف الدراسة إلى تقصي الدور الإيجابي الذي يمكن أن تلعبه الاستثمارات البيئية في استيعاب جزء من العمالة المتعطلة في مصر.

منهج الدراسة:

[illegible]

الرقمية المتاحة حولها فى المنشورات الرسمية، والدراسات الاقتصادية المتخصصة.

وطالما أن الاستثمارات البيئية تعتبر اتجاهاً وليداً فى الاقتصاد المصرى، فإن البحث الجارى حولها يقوم على استنباط صورة عامة لها وللإمكانيات التشغيلية الكامنة فيها كاتجاهات عامة أكثر منها كحقائق من خلال البيانات الرسمية مع محاولة تدعيم تلك الصورة باستعراض بعض الاتفاقيات المتعلقة بالاستثمارات المعنية التى شاركت فيها مصر حيث يتوقع أن تلك الاستثمارات المكلفة تتم عادة من خلال منح أجنبية أو بتمويل مشترك مع الدولة.

مصادر البيانات: يتم تكوين الصور الرقمية المستهدفة بالاستعانة بالإحصاءات الرسمية القومية المنشورة وغير المنشورة مع تدعيمها بما ورد بالمنشورات الدولية والتقارير والدراسات المتخصصة.

نطاق الدراسة:

على الرغم من أن مصر بدأت فى تطبيق التخصيصية منذ منتصف السبعينات ولكن تحت مسمى مختلف هو الانفتاح الاقتصادى، إلا أنها -بلا شك- تدخل منذ بداية التسعينات فى مرحلة منفردة من التخصيصية المقترنة بالإلغاء شبه الكامل للقطاع العام وتقليص دور الحكومة وتطبيق سياسات التحرير على كل قطاعات الاقتصاد المصرى. كما أن الدولة كانت فى الفترة الأولى مسئولة عن توظيف الخريجين بصرف النظر عن الحاجة الفعلية لسوق العمل لهم عكس الوضع الراهن الذى تضطر فيه الدولة إلى تسريح العاملين القائمين بالفعل على خدمة الأنشطة الحكومية فى مصر

وبالتحديد فى مجال القطاع العام. وفى نفس الوقت، فقد شهدت ذات الفترة الأخيرة التوجه لتطبيق سياسات وبرامج حماية البيئة، وبناء عليه، يتوجه اهتمام التحليل الجارى إلى تقصى الوضع فى فترة التسعينات، مع التركيز على عنصرى البطالة والاستثمارات البيئية فى نطاق الاقتصاد المصرى.

خطة الدراسة:

تقوم الدراسة على أربعة فصول، يستعرض فى أولها مفهوم البطالة وأنواعها وأهم مسبباتها وفكرة عامة مستنبطة من النظرية ومن الدراسات المتخصصة. ويقدم فى الفصل الثانى صورة تحليلية رقمية للوضع السائد للبطالة فى مصر فى الآونة الأخيرة، وتستكمل الصورة المستهدفة فى الفصل الثالث بعرض صورة توضيحية وتحليلية لوضع الاستثمارات البيئية فى مصر مع عرض التجارب المناظرة فى الخارج. وفى الفصل الرابع يتم رصد الهدف من الدراسة وذلك من خلال محاولة تعريف وتصنيف الاستثمارات البيئية واستنباط دورها فى الحد من مشكلة البطالة والمدى الذى يمكن أن يتحقق فيه ذلك الهدف إن كان بشكل مؤقت أو دائم، قصير الأجل أو طويل الأجل وهكذا.. وتختتم الدراسة ببعض المقترحات الإرشادية التكميلية فى المجال المعنى.

الفصل الأول

[illegible]

مقدمة:

تعتبر البطالة من المصطلحات الشائع استخدامها منذ قديم الأزل -وعلى الرغم من الاعتقاد بأنها أصبحت من المواضيع القديمة التى استهلكت بحثاً وتحليلاً، إلا أنها ما زالت تتربع على قمة جبال المشاكل الراسخة على النطاقين المحلى والعالمى. وقد استحالت فى الوقت المعاصر إلى قنبلة توشك على الانفجار تحت وطأة التغيرات المعاصرة من عولمة وسوقية وتخصيصية وغيرها مما يفرض على الجميع جو المنافسة الشرسة والتعرض الحتمى لمبدأ (البقاء للأقوى ولا مكان فى الحياة الاقتصادية أو الاجتماعية للأضعف) .

وقبل اقتراح طرق التكيف مع هذه المشكلة يجدر التعرف أولاً على كنهها وأهم ما يتعلق بها من متضمنات وأبعاد ونذر. ولنبدأ بمعرفة المعنى العام لها.

١/١- المعنى الاقتصادى العام للبطالة:

تعنى بطالة العمل فى اللغة تعطيل العامل أو قطع العمل[٢]. ومن ثم فالبطالة تحدث فى حالة وجود خلل فى سوق العمل أو فى نشاط وأداء رواده. وذلك ما دارت حوله غالبية التعريفات المعنية فى الدراسات المتخصصة. فقد أوضحت إحدى الدراسات أنها «اختلال بين جانبى الطلب على العمل من ناحية والمعروض منه فى سوق العمل من ناحية أخرى»[٣]. كما عرفت البطالة فى دراسة أخرى على أنها «وجود رغبة لدى العامل للعمل عند مستوى معين من الأجور»[٤]. بينما عرفها البنك الدولى بأنها

«الجزء من القوى العاملة الذي ليس له عمل لكنه متواجد للبحث عن وظيفة»[٥].

طبيعة مشكلة البطالة:

اختلفت المناظير إلى تلك المشكلة منذ القدم فنجد مثلاً أن ابن سينا اعتبرها (آفة) يصاب بها المتعطل عن العمل فتحرم المجتمع من الاستفادة من المنفعة التى حباه الله بها كما اعتبرها أحمد بن الدلجى تكاسلاً مسئولاً عن التسبب فى فقر المصاب به[٦]. وفى الدراسات الحديثة اعتبرها أحد الاقتصاديين (مؤشراً على الأداء الاقتصادى)[٧]. وفى اهتمام بالغ بتلك المشكلة ذكر فى إحدى الدراسات أن البطالة مشكلة (اقتصادية، اجتماعية، تعليمية، سياسية، وأمنية من الدرجة الأولى) وأنها تمثل بيئة خصبة لنمو الجريمة والتطرف وأعمال العنف [٨].

والواقع أن مشكلة البطالة فى حالتها الراهنة يمكن أن تمثل **منطقة كوارث** ولابد من إعداد حالات الطوارئ القصوى لإنقاذ الموقف برمته ولمنع انتشار آثاره المدمرة على المجتمعين المحلى والعالمى. ولننتقل الآن للتعرف على المزيد من تفاصيل ذلك المفهوم المثير للقلق.

٢/١- أنواع البطالة وبعض مسبباتها:

تعددت أنواع البطالة التى وردت فى النظريات والدراسات المختلفة كما ظهرت أنواع مستحدثة منها نتيجة للتغيرات المعاصرة، وفيما يلى أهم تلك الأنواع[٩]:

١- البطالة السافرة أو المطلقة أو الصريحة Open Unemployment:

وتعنى وجود أفراد ينتمون إلى قوة العمل ولكنهم متعطلون وعاجزون

عن الحصول على أية فرصة عمل برغم رغبتهم فى العمل وقدرتهم عليه.

٢- **البطالة الجزئية أو الاحتكاكية Underemployment or Frictional Unemployment:** وتعنى عجز العامل عن العثور على عمل منظم، أو تدنى الدخل من العمل إلى حد الكفاف أو أقل، أو ترك العمل لفترة من الوقت (مثل الحصول على أجازة بدون مرتب) كوسيلة للبحث عن عمل آخر أفضل. ومن أسباب حدوثها دخول عمال جدد إلى قوة العمل ورجوع عمال قدامى إلى ميدان العمل، والتنقل الاختيارى بين الوظائف المختلفة.

٣- **البطالة الهيكلية Structural** وهى تنجم عن الخلل الهيكلى لمجموعة السياسات الاقتصادية المطبقة فى مجالات الاستثمار من ناحية، وسياسات التشغيل من ناحية أخرى، وتنشأ أحياناً من إلغاء الوظائف بسبب تغير المهارات المطلوبة مثلما يحدث فى حالة تدهور مستمر فى صناعة ما أو التعديل الجغرافى للهيكل الوظيفى لصناعة ما.

٤- **البطالة المقنعة Disguised** وتتمثل فى عمالة فائضة فى مكان العمل تتدنى إنتاجيتها إلى الصفر ويساعد الاستغناء عنها على تحسين ظروف العمل وإنتاجيته.

٥- **البطالة الإجبارية:** وتتواجد بين أفراد يرغبون فى العمل بالأجر السائد فى السوق ولا يجدون فرص عمل -وعادة ما يحدث ذلك نتيجة لتدنى الطلب الفعال.

٦- **البطالة الاختيارية:** حيث يرغب الأفراد فى ترك وظائفهم الحالية للتفرغ من أجل البحث عن فرص عمالة أفضل ذات دخول أعلى وأكثر ملاءمة

للقدرات وللطموحات.

٧- **بطالة موسمية أو متقطعة** وتحدث فى حالة غير المستقر وهى تتشابه مع البطالة الجزئية ويسمى العاطلون هنا بعمال "المياومة" !

وبالإضافة إلى ما سبق ظهرت أنواع مستحدثة للبطالة من أهمها[١٠].

٨- **البطالة طويلة الأجل:** التوقف عن العمل أو عدم التمكن من الحصول على فرصة عمل لفترة تمتد لعام أو لأكثر.

٩- **بطالة المتعلمين:** وجود فائض ملموس فى القوى البشرية المتعلمة من خريجى المدارس والجامعات عما يتطلبه سوق العمل ويقوم قعلاً بامتصاصه.

١٠- **البطالة عن طريق مستوى التحصيل العلمى:** أى العاطلين نتيجة استمرارهم فى التحصيل العلمى.

١١- **بطالة كبار السن:** وهم الذين ما زالوا يتمتعون بالمقدرة الطبيعية على المشاركة فى العمل الدائم أو المؤقت إذا أتيحت لهم الفرصة لذلك.

١٢- **بطالة المهمشين:** وهم الذين بلغوا سن العمل ويرغبون فيه ولا يتمكنون من الحصول على عمل منتظم أو مستقر، ومن ثم فهم دائماً على هامش العملية الإنتاجية ويعتبرهم المجتمع فائضاً سكانياً لا لزوم له مما يصيبهم بالإحباط وعدم الشعور بالانتماء إلى مجتمعهم ويدفعهم غالباً الى اللجوء إلى الانحراف وارتكاب الجرائم.

١٣- **بطالة التقاعد:** حيث تحدث باستبعاد فرد أو فئة من سوق العمل كنتيجة عقابية أو جزائية، أو لبلوغ السن القانونية للتوقف عن العمل.

والواقع أن هناك أنواع أخرى من البطالة لم يتحدث عنها أحد برغم

انتشارها. ومن أهم تلك الأنواع بطالة **فقراء المهنة**، وفى تلك الحالة يوجد راغبون فى العمل، وقادرين عليه، ويحصلون بالفعل على عمل ولكن ذلك العمل قد لا يكون مناسباً لمؤهلاتهم ولقدراتهم الحقيقية، أو قد يكون كذلك، ولكنهم يعانون من ندرة فرص الحصول على درجات مهنية أو أجور أو حوافز تتلاءم مع ما يبذلونه من جهد فعلى، بل ومع ما يتمتعون به من قدرات إبداعية متميزة نتيجة لافتقار هؤلاء إلى مواهب المشاركة فى العلاقات العامة أو الشهرة أو النسب البراق.. وينتشر ذلك النوع من البطالة عادة فى حالة عدم تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص وتغليب مبدأ (المصالح المشتركة أو المتبادلة).

ولقد نوه ابن خلدون إلى وضع متشابه لما سبق ذكره تواً بالإشارة إلى فئات ازداد حظهم لشهرتهم ولغناهم لا لعملهم ونشاطهم فقال عنهم: «إذا اشتهروا حسن الظن بهم وأخلص الناس فى إعانتهم على أحوالهم وتسرع إليهم الثروة» ويضيف بأنهم «كل قاعد بمنزله لا يبرح مكانه، فينمو ماله ويعظم كسبه» ويفسر ذلك بأن كل منهم يسخر الناس بما له من مال وجاه ونفوذ فيسارعون إلى خدمته «فى سبيل التزلف والحاجة إلى جاهه»[١١].

ويلحق بالنوع الأخير ما يمكن أن يسمى **بطالة الدمامة أو سوء المظهر. Bad Loocking Unemployment** وقد لا توجد بيانات رسمية بذلك، إلا أن غالبية إعلانات طلب وظائف خاصة من بين النساء غالباً ما تضع على قائمة الشروط (حسن المظهر). وفى دراسة جريئة لاقتصاديين أمريكيين حول العلاقة بين الجمال وسوق العمل، أشير إلى أن الأفراد الخاليين من الجمال يكسبون من عملهم أقل مما يكسبه العاملون

متوسطى الجمال. كما أضيف أن ذوى المظهر الأفضل يتركزون فى الوظائف ذات الإنتاجية والمكسب الأعلى، ويتساوى فى ذلك الرجال مع النساء، إلا أنهما أوضحا أن النساء الأقل جاذبية تنخفض فرص العمل لديهن، كما أنهن يتزوجن من رجال محدودى الدخل والثروة(١٢).

ويلحق بما سبق ما يمكن أن يسمى **بطالة التبعية للأقل كفاءة** والتى تنتشر بين المرؤوسين الذين يضطرون إلى اتباع تعليمات مهنية لرؤساء أقل معرفة أو موهبة منهم مما يؤدى إلى عدم الاستثمار الاقتصادى الأمثل لقدرات هؤلاء المرؤوسين إلى جانب ما يتكبدونه -فى غالبية الأحوال- من خسائر مالية نتيجة لسوء تقدير رؤسائهم لعملهم ولإهدار حقوقهم التى تتلاءم مع انتاجيتهم الفعلية، لذا فيمكن أن يسمى ذلك النوع أيضاً **ببطالة القدرات** بمعنى تعطيل القدرات الفعلية للمبدع وقصور القدرات التقيمية لمن يملك ذلك الحق. ويتوافق ذلك مع بعض مسببات البطالة التى ذكرت فى إحدى الدراسات ومنها عدم التناسق بين الوظائف والمؤهلات، ووجود تحيز عنصرى مهنى(١٣).

أسباب أخرى للبطالة:

بالإضافة إلى ما تضمنته الأطر السابقة فقد أوضحت إحدى الدراسات أن من أسباب حدوث البطالة الهيكلية ثبات الأجور وعدم تغيرها بما يتلاءم مع الاتجاه التضخمى للأسعار، وتضخم التكاليف اللازمة لتعديل الأوضاع أو للانتقال من صناعة إلى أخرى(١٤). كما يشير أحد التقارير إلى أن السبب الأساسى فى البطالة الحالية هو الافتقار إلى المهارات الأساسية مع انعدام فرص العمل الفعلية فى مجال الصناعات التحويلية(١٥). ويوجه أحد الاقتصاديين أصابع الاتهام إلى التقدم والتغير المتلاحق فى مجالات

التكنولوجيا والتعليم والتصنيع، بل وفى المجالات الاقتصادية والسياسية المطبقة . حيث يرى أنها السبب فى بطالة المتعلمين علي وجه خاصه فى الدول المتخلفة التى تعجز عن ملاحقة التقدم المستمر[١٦]. وأياً ما كانت الأسباب، فقد استفحلت مشكلة البطالة حتى أدت إلى ظهور رؤية جديدة ترضخ جزئياً لتواجدها.

٣/١- المنظور الحديث للبطالة:

من أشهر النظريات التى اهتمت بمشكلة البطالة هى نظرية كينز حيث يرى أن البطالة تحدث نتيجة للركود الاقتصادى وبالتالى فإنه يمكن التغلب عليها وتحقيق حالة التوظف الكامل بخلق مجالات استثمارية جديدة حيث تساهم فى زيادة الطلب الكلى الفعال فينتعش الاقتصاد ويزيد الإنتاج لمقابلة ذلك الطلب الفعال المتزايد وبالتالى يزداد الطلب على العمالة. ويبدو أن التقنيات المتطورة قد ساهمت فى زيادة حدة البطالة حتى فى الاقتصاديات المتقدمة نتيجة لاستخدام الأنشطة كثيفة رأس المال وضعيفة الاستخدام للعمالة البشرية مما أدى إلى ابتداع بديل لحالة التوظف الكامل بمفهوم مستحدث يطلق عليه "المعدل الطبيعى للبطالة" أو "البطالة المقبولة اجتماعياً" وفى ذلك المفهوم، يتم الإذعان لمشكلة البطالة وتجاهلها عند حد معين لما كنوع من التكيف مع تلك المشكلة التى تتزايد آنياً مع معدلات تضخم الأسعار -بل إن البعض وصلوا إلى حد إعطاء مشكلة التضخم أولوية في الاهتمام قبل الخوض فى حل مشاكل البطالة[١٧].

وفى إحدى الدراسات المهتمة بذلك الاتجاه، أوضح المؤلف أن ظروف سوق العمل تختلف من دولة لأخرى ومن ثم، فعلى كل دولة أن تختار توليفة من

عنصرى البطالة (كحد أدنى طبيعى مقبول) والتضخم، بمعدلات يمكن معها تعظيم منافع كل فرد في الدولة، مع التأكيد على الرضوخ الحتمى لقبول ذلك الحد الأدنى من البطالة حيث أن محاولة التخلص التام من مشكلة البطالة لابد أن يؤدى إلى زيادة معدل التضخم، بدون القضاء المستهدف على البطالة ويسترشد بما حدث فى نهاية الستينات وبداية السبعينات من كارثة ارتفاع معدلى البطالة والتضخم بشكل غير مقبول فى آن واحد(١٨).

وبعد أن تعرفنا على الإطار النظرى للبطالة كمفهوم وكتصنيفات، ووقفنا على بعض العوامل الهامة التى تتسبب فى ظهورها واستفحال حجمها، وعرفنا آخر منظور مستحدث لمعالجة مشكلة البطالة فى الفكر الاقتصادى -ترى ما هو الوضع الفعلى لحجم البطالة فى مصر؟ ذلك ما يأتى عرضه تواً في الفصل التالى.

الفصل الثانى
الوضع الحالى للبطالة فى مصر

مقدمة:

على الرغم من أن الاتجاه المستحدث يوجه أولوية الاهتمام لحل مشكلة التضخم قبل البطالة -كما أشرنا تواً- فقد اتضح أن البطالة تمثل المشكلة الأولى فى الأهمية فى مصر خاصة فى فترة التسعينات ذات التغيرات الهيكلية الشاملة وذلك لوعى المسئولين بمدى خطورة تلك المشكلة.

وفي إحدى الدراسات يتضح أن معدل النمو السكانى يزداد الآن بنحو ٢,٢٪ سنوياً، بينما تحدث زيادة فى معدل الاشتراك فى القوة العاملة سنوياً بمعدل أسرع يبلغ ٢,٨٪ (نحو ٥٠٠ ألف عامل) فى نفس الوقت الذى لا يتعدى معدل النمو السنوى فى الناتج القومي الإجمالى عن ٢٪ (١٩).

وكغيرها من المتغيرات، نود أولاً، أن نؤكد على تضارب الصور الرقمية المتاحة حول مشكلة البطالة حيث يرجع ذلك إلى عدد من العوامل منها اختلاف المقاييس المستخدمة أو المفاهيم التى بنيت عليها تلك التقديرات. ولنبدأ معاً رحلة الغوص التحليلى فى الصور الرقمية المعنية.

١/٢- إشارة سريعة إلى سياسات التخصيصية وحالة البطالة فى ظلها:

الواقع أن سياسات التحول الهيكلى لا محل لها فى دائرة اهتمام الدراسة الحالية حيث أن ما يعنينا هو ما حدث من تطور لمشكلة البطالة ذاتها أثناء تنفيذ تلك السياسات. ومع هذا، تقتضى المتابعة المنطقية للمشكلة المعنية التعرف على المناخ العام الذى ساهم فى نموها وتضخمها إلى الحد الذى

جعلها من أهم المشاكل المثيرة لقلق المسئولين ولهموم المواطنين.

فبعد انضمام مصر إلى الجات فى عام ١٩٧٠ ثم إلى منظمة التجارة العالمية أصبح من المحتم عليها القيام بسياسات إصلاحية هيكلية للتمكن من القفز إلى منطقة متقاربة من الاقتصاديات المتقدمة التى ستضطر للدخول فى منافسة شاملة معها وفقاً لمبدأ حرية السوق الذي دخلت مصر للمشاركة فى عضويته. ولقد قام صندوق النقد الدولى بدور الموجه والمشرف على عمليات الإصلاح الاقتصادى التى تتضمن ضرورة التحول إلى نظام التخصيصية. وعقدت عدة اتفاقيات بين مصر والصندوق فى الأعوام ٧٦، ٧٨، ٨٧، ولكنها لم تصلح للتنفيذ لتعارضها مع مصلحة وظروف البلاد. وفى عام ١٩٩١م، تم عقد الاتفاقية النهائية بين الطرفين حيث يتم تنفيذ السياسات الإصلاحية والتخصيصية -بموجبها- بشكل تدريجى على ثلاثة مراحل [٢٠]. ويتضح من الجدول التالى ما حدث من تطور فى الدور النسبى الذى يلعبه كل من القطاع العام والقطاع الخاص فى فترة التحول المذكورة فى توليد الناتج المحلي الإجمالى.

جدول (١)

الأهمية النسبية للقطاعين العام والخاص فى إجمالى الناتج المحلى (٪)

فى الفترة ٩٣/٩٢- ٢٠٠٠/٩٩

البيان / القطاع	٩٣/٩٢		٩٤/٩٣		٩٥/٩٤		٩٦/٩٥		٩٧/٩٦		٩٨/٩٧		٩٩/٩٨		٢٠٠٠/٩٩	
	عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص
القطاعات السلعية*	٣٧.١	٦٢.٩	٣٧.٦	٦٢.٤	٣٦.٩	٦٣.١	٣٥.٩	٦٤.١	٢٧.٥	٧٢.٥	٢٥.٨	٧٤.٢	٢٤.٠	٧٦.٠	٢٢.٦	٧٧.٤
الخدمات الإنتاجية**	٣٦.٣	٦٣.٧	٣٥.٦	٦٤.٤	٣٤.١	٦٥.٩	٣٣.٦	٦٦.٤	٢٨.٤	٧١.٦	٢٧.٣	٧٢.٧	٢٢.٨	٧٧.٢	٢٢.٠	٧٨.٠
الخدمات الاجتماعية***	٤٥.٣	٥٤.٧	٤٥.٦	٥٤.٤	٤٥.٠	٥٥.٠	٤٤.٨	٥٥.٢	٤٦.٤	٥٣.٦	٤٦.٥	٥٣.٥	٤٦.٥	٥٣.٥	٤٦.٤	٥٣.٦
الناتج المحلى الإجمالى	٣٨.١	٦١.٩	٣٨.٣	٦١.٧	٣٧.٤	٦٢.٦	٣٦.٧	٦٣.٣	٣١.٢	٦٨.٨	٣٠٠	٧٠٠	٢٧.٧	٧٢.٣	٢٦.٦	٧٣.٤
معدل النمو	١.١	٣.٠	١.٩	٣.٢	٢.٨	٣.٩	٣.٠	٤.٠	٣ ٥	١٠.٤	١.٥	٧.٦	٢.٢	٩.٦	٢.٥	٨.٠

* القطاعات السلعية هى: الزراعة، الصناعة والتعدين، التشييد والبناء.

** قطاع الخدمات الإنتاجية هى: النقل والاتصالات، التجارة، المال، المطاعم والفنادق

*** قطاع الخدمات الاجتماعية هي: الملكية العقارية، الخدمات الشخصية.

المصدر : وزارة التخطيط، مأخوذ من التقارير الرسمية للبنك المركزى أعداد مختلفة.

وبنظرة سريعة إلى الجدول رقم (١) يتضح أن هناك تذبذباً فى معدل النمو فى الناتج المحلى فى كلا القطاعين وإن كانت المعدلات دائماً أعلى فى القطاع الخاص عنها فى القطاع العام. كما يلاحظ التزايد المستمر فى مساهمة القطاع الخاص فى توليد الناتج المحلى وأن ذلك يتم بشكله الأكبر فى قطاع الخدمات الإنتاجية ثم القطاعات السلعية وأقل فى قطاع الخدمات الاجتماعية حيث نجد نسب مساهمته فى القطاعات الثلاثة قد بلغت في عام ٩٩/٢٠٠٠ على سبيل المثال ٧٨٪، ٧٧,٤٪، ٥٣,٦٪ مقارنة بمساهمة القطاع العام الأقل والتى بلغت حسب الأهمية الأكبر ٤٦,٤٪ فى قطاع الخدمات الاجتماعية، ٢٢,٦٪ في القطاعات السلعية، ٢٢٪ فى قطاع الخدمات الإنتاجية. مما يوضح زيادة تركز اهتمام القطاع العام بالقطاع الاجتماعى وليس ذلك بغريب حيث أنه كان قد تأسس لخدمته بشكل أساسى. ومما سبق يمكن أن يتضح لنا أن أكثر مواطن الضرر من تطبيق التخصيصية هى ما تتعلق بالبعد الاجتماعى.

وفى محاولة للتعرف على صورة أكثر تفصيلاً وإيضاحاً لحالة البطالة

(التى يمكن اعتبارها ميكانية لارتباطها الزمنى بسياسات التحول) والتغيرات الهامة فى بعض المؤشرات الاقتصادية التى تمت فى ظل فترة التحول. ويمكن الرجوع إلى الجدول رقم (٢١)، وقبل ذلك نود التنويه إلى أن البنك الدولى قد قام مؤشراً متوسطاً لمعدل البطالة في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ حيث كان ٥ ٢٪ ثم ارتفع ذلك المعدل إلى ٣ ,١١٪ فى الفترة من ١٩٨٥-١٩٩٠ (حيث بغت بطالة الذكور فى الفترة الأخيرة ٦ ,٧٪ وتدرب بطالة الإناث بنحو ١ ,٢٤٪)[٢١]. بينما أشارت دراسة أخرى إلى أنه فى عام ١٩٨٠ كان هناك ٣ ,١ مليون شخصاً متعطلاً بنسبة ٣ ,٨٪ من إجمالى القوة العاملة آنذاك بينما ذكر فى نفس الدراسة تقديرات أخرى للبطالة فى ذات الفترة تتراوح بين ٢-٣ مليون فرد بنسبة ١٣٪-٢٠٪ من إجمالى القوى العاملة[٢٢]. ترى ماذا تقول أرقام جدول (٢)؟

البيان / السنة	٩٠/٨٩	٩١/٩٠	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦	٩٨/٩٧	٩٩/٩٨	٢٠٠٠/٩٩	٢٠٠١/٢٠٠٠
العمالة												
- عدد العاملين بالألف (لأقرب عامل)	١٣٢٤٨	١٣٥٢٧	١٣٧٤٢	١٣٩٩١	١٤٤٦٣	١٤٨٩٣	١٥٣٨٥	١٥٨٢٥	١٦٣٤٤	١٦٨٦٥	١٧٤٠٠	--
- إجمالى الأجور (بالمليون جنيه)	--	--	--	--	١١٠٩٦	١٢٥١٩	١٤٠٤٥	١٥٣٦٨	١٧٠٢٥	--	٢٢٤٥٩	٢٨٧٦٧
البطالة												
معدل البطالة (٪)	١٤,٧	٨,٥	١٢	٩,٥	٩,٨	٩,٨	٩,٦	٩,٢	٨,٨	٨,٣	٧,٩	٧,٥
التضخم والأسعار												
-معدل التضخم السنوى (٪)	--	--	٢١,١	١١,١	٩,٠	٩,٣	٧,٣	٦,٢	٤,٣	٣,٧	٢,٤	--
- الرقم القياسى لأسعار المستهلكين فى الحضر (٨٧/٨٦=١٠٠)	١٦٧,٧	١٩٢,٤	٢٣٥,٤	٢٧٠,٦	٢٨٧,٩	٣١٦,٣	٣٦٥,٨	٣٨٣,٢	٣٩٧,٠	١١٦,٤	١١٨,٨	--
- الرقم القياسى لأسعار المستهلكين فى الريف (٨٧/٨٦=١٠٠)	١٧٠,٩	١٩٠,٨	٢٢٩,٢	٢٥٨,٧	٢٧٩,٥	٣٠٣,٣	٣٤٣,٢	٣٥٢,٦	١١٣,٨	١١٤,٠	١١٤,١	--
-معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى	--	--	--	--	٤,٠	٤,٦	٥,٠	٥,٣	٥,٧	٦,٠	٦,٨	--

بالرجوع إلى الجدول المذكور يلاحظ أن معدلات البطالة كانت ٩,٨٪ فى عام ٩٥/٩٤ ثم بدأت تلك المعدلات فى التناقص التدريجى حتى وصلت إلى أدنى حد لها ٧,٩٪ فى عام ٢٠٠٠/٩٩، كما يستهدف أن تتدنى إلى ٧,٥٪ فى العام التالى. والواقع أن ذلك التناقص فى معدلات البطالة يتناقض مع توقع ازديادها كنتيجة جزئية للتقدم فى خطوات التخصيصية وتسريح عمال القطاع العام المباع. ومع هذا، فقد يفسر ذلك كنتيجة لمجهودات الصندوق الاجتماعى والمسئولين المتزايدة فى مجالات التشغيل والتوظف وتنفيذ البرامج المكثفة للتدريب التحويلى التى تتيح فرصاً أفضل للعمالة فى القطاع الخاص. ويمكن أن تتأكد تلك النتيجة من الاتجاه التصاعدى لأعداد العاملين التى كانت ١٣٢٤٨ ألف عامل فى عام ٩٠/٨٩ وأخذت تتزايد بشكل مستمر حتى بلغت ١٧٤٠٠ ألف عامل فى عام ٢٠٠٠/٩٩، ومن الأمور التى قد تدعم استنتاجنا السابق -أيضاً- ما يلاحظ من اتجاه تصاعدى فى إجمالى الأجور عبر السنوات المعنية حتى أنها قفزت من ١١٠٩٦ مليون جنيه فى عام ٩٤/٩٣ إلى ٢٢٤٥٩ مليون جنيه فى عام ٢٠٠٠/٩٩ ويستهدف لها أن تقفز ثانية إلى ٢٨٧٦٧ مليون جنيه فى العام التالى.

وقد يعتقد أن تلك الأجور ترتفع لتغطية المعدلات المتزايدة للتضخم ولارتفاعات الأسعار الفعلية للاستهلاك. إلا أن الجدول يوضح أن أعلى معدل للتضخم كان ٢١,١٪ فى عام ٩٢/٩١ بينما أخذ بعد ذلك اتجاهاً هبوطياً حتى بلغ ٢,٤٪ فقط فى عام ٢٠٠٠/٩٩. أما عن الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين فقد أخذت اتجاهات تصاعدية فى كل من الريف والحضر حتى عام ٩٧/٩٦. وفى العام التالى استمر الارتفاع فى الحضر من

٢٨٣,٢ إلى ٣٩٧ بين [illegible] إلى ١١٢,٨. تم هبط [illegible] وارتفع بنسبة طفيفة فى الريف ولم يحدث تغيراً يذكر فى [illegible] يمكن أن يبتلع الزيادات المناظرة فى الأجور التى حدثت فى نفس الأعوام.

وقد يرجع الانخفاض التدريجى الظاهر فى معدلات البطالة كما أوضحنا سابقاً إلى الانتعاش التدريجى للاقتصاد القومى الذى يستدل عليه من الارتفاع التدريجى فى معدلات النمو من ٤٪ فى عام ٩٣/٩٤ إلى ٦,٨٪ فى عام ٩٩/٢٠٠٠.

٢/٢- بعض أنماط البطالة فى مصر مقومة بالأرقام: اتضح من الشكل السابق أن من أنواع البطالة الشائعة هى البطالة الجزئية أو الموسمية أو الاحتكاكية وهى كلها تتضمن حالة العمل المؤقت أو لبعض الوقت. وعلى أساس هذا المفهوم نتوغل فى جدول (٣) للتعرف على وضع ذلك النوع من البطالة فى مصر والذى يمكن أن يمثل الوجه الثانى للعمالة المؤقتة الموضحة فى ذلك الجدول

جدول (٣)

نسبة العاملين المؤقتين إلى العمال الدائمين وأجور كل فئة موافقاً للنشاط من واقع ميزانية السنة المالية ٩٨/٩٧

عدد العاملين		إجمالى			إجمالى		
دائمين	موتتين	العاملين			مؤقتين	الأجور	
٢٨٤٣٣٠	٢٣٠١	٣١٧٢٣	٠,٤		١٢	١٢٩	٨٠
١٤٨٠١٦	٦٧٧٤	١٥٤٧٩٠	٠,٤		٤١	٢٣٣٤	١,٨
٣٦١٠٩٦	١٧٦٥٠	٤٠٨٨٥٠	٠,٣		٦٢	٢٧٣٤	٢,٣
٥٧٤٥٢	٧٦٣٤	٦٥٠٨٦	١,٢		٤٦	٥٩٧	٧,٧
٣٠٧٨٣	٢٥٥٩٥	٥٦٣٧٨	٤٥,٤		٢٢٤	٥٧٤	٣٩,٠
٢٨٢٥١	١٠١٣	٢٩٢٦٤	٣,٥		٢	١٩٥	١,٠
٦٧٤٣٨	٧١٣١	٧٤٥٦٩	٩,٦		١٠٣	٩٤٧	١٠,٩
٨٧٥١٥	٣٨٧	٨٧٩٠٢	٠,٤		٢	١٨٥٦	٠,١
٤٢٢٠	١٠٤٤	٥٢٦٤	١٩,٨		٤	٥٣	٧,٥
١٧٨٤	٢٣٣	٢٠١٧	١١,٦		١	١٨	٥,٦
٨٤٤٩٧٧	٧٠٨٦٦	٩١٥٨٤٣	٧,٧	٨٩٦	٤٩٧	٩٤٥٧	٥,٣

المصدر: الدراسة الجزئية/ وكذا فقد تم حساب كل من إجمالى العاملين وإجمالى الأجور.

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مايو ١٩٩٩، مؤشرات إحصائية عن العمالة والأجور بالقطاعات الاقتصادية النوعية فى ج.م.ع. من واقع ميزانية السنة المالية ٩٨/٩٧ "طبقاً للنشاط"، نسخة رقم (٩)، رقم المرجع ٩٩-١٤٤١-٩٩، ص٩.

وبالنظر إلى جدول رقم (٣) نجد أن البطالة الجزئية (التى تتمثل فى العمالة المؤقتة) تشكل ٧,٧٪ من إجمالى العمالة وأنها تتركز بشكل

[illegible] قطاع
[illegible] ثقافية
و[illegible]- بينما تتواجد بنسبة بالغة الضآلة (٤ ٪) في قطاع الوساطة المالية. أما **عن الأجور** فيتركز أعلى مستوى لها أيضاً في قطاع التشييد (٣٩٪ من إجمالي العاملين)، وفيما عدا ذلك يتضح تدني نصيب العمالة المؤنثة من الأجور التي يحصلون عليها في بقية القطاعات. وإجمالاً فتلك الفئات الحساسة تحصل على ٣ ، ٥٪ فقط من إجمالي الأجور التي يحصل عليها العاملين في مقابل ٧ ، ٩٤٪ يحصل عليها العاملون الدائمون.

وبالرجوع إلى جدول (٤) يمكن التعرف على صورة تقريبية **للعمالة التي** تم الاستغناء عنها في ظل تنفيذ برنامج الخصخصة من خلال تتبع الصورة المتعلقة بالمتعطلين الذين كانوا يعملون من قبل حيث لم تصدر بيانات صريحة بعد حول تلك العمالة المسرحة بمسماها الفعلي.

ويتضح من الجدول المذكور أن هناك ١١٣٣ ألف عامل كانوا يعملون وأصبحوا الآن في حالة بطالة ويلاحظ أن النسبة الأعلى منهم (٩ ، ٥٥٪) تتركز في فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ إلى أقل من ٣٠ عاماً- أي من حديثي التخرج أو من أكثر الفئات العمرية قوة وإنتاجية باللغة البيولوجية الحسمة. ولكن على اعتبار أن قانون العمل يشترط للإحالة إلى المعاش المبكر أن يقضي العامل خمسة عشرة عاما في مكان العمل، ولا يمنح ذلك الامتياز إلا لمن بلغ سن الخمسين ومن ثم فتلك الفئة لا يحتمل أن تكون ممن أحيلوا إلى المعاش المبكر ولكنهم قد يكونون من ذوى العمالة بعقود المؤقتة، أو من العاملين في وحدات القطاع الخاص التي فشلت في الاستمرار تحت وطأة الضغوط التنافسية المتزايدة. ويلاحظ أن النسبة الأعلى من تلك الفئة تتركز في الإناث (٧ ، ٦٦٪ "من العاطلات" مقابل ٨ ، ٥٢٪ "من العاطلين الذكور"، بينما نجد خلافاً طفيفاً بنسبة أعلى في الريف (٣ ، ٥٩٪) من نظيرتها في الحضر (٩ ، ٥٤٪).

جدول (٤)

أنماط المتعطلين وفقاً للنوع والسن والحالة العملية (حضر/ريف)

فئات السن / الحالة العملية	أقل من ١٥		١٥- لأقل من ٢٠		٢٠- لأقل من ٣٠		٣٠- لأقل من ٤٠		٤٠- لأقل من ٥٠		٦٠ فأكثر		جملة
	عدد مطلق	٪ من الإجمالى	عدد مطلق	٪ من الإجمالى	عدد مطلق	٪ من الإجمالى	عدد مطلق	٪ من الإجمالى	عدد مطلق	٪ من الإجمالى	عدد مطلق	٪ من الإجمالى	
متعطل سبق له العمل حضر د	٢	١,٤	٢٢	١٥,٣	٧٥	٥٢,١	٢٦	١٨,١	١٨	١٢,٥	١	٠,٧	١٤٤
أ	–	–	٩	١٨,٤	٣١	٦٣,٣	٨	١٦,٣	١	٠,٠٤	–	–	٤٩
ج	٢	١,٠	٣١	١٦,١	١٠٦	٥٤,٩	٣٤	١٧,٦	١٩	٩,٨	١	٠,٥	١٩٣
ريف د	٢	٤,١	٥	١٠,٢	٢٧	٥٥,١	١١	٢٢,٤	٣	٦,١	١	٢,٠	٤٩
أ	–	–	–	–	٥	١٠٠	–	–	–	–	–	–	٥
ج	٢	٣,٧	٥	٩,٣	٣٢	٥٩,٣	١١	٢٠,٤	٣	٥,٦	١	١,٩	٥٤
جملة د	٤	٢,١	٢٧	١٤,٠	١٠٢	٥٢,٨	٣٧	١٩,٢	٢١	١٠,٩	٢	١,٠	١٩٣
أ	–	–	٩	١٥,٣	٣٦	٦٦,٧	٨	١٤,٨	١	١,٩	–	–	٥٤
ج	٤	١,٦	٣٦	١٤,٦	١٣٨	٥٥,٩	٤٥	١٨,٢	٢٢	٨,٩	٢	٠,٨	٢٤٧
متعطل حديث حضر د	٩	٠,٨	١٩١	١٦,٩	٨٧٣	٧٧,١	٥٨	٥,١	١	٠,٠٩	١	٠,٠٩	١١٣٣
أ	١	٠,٠٨	٢٦٤	٢١,٢	٩٣١	٧٤,٨	٤٩	٣,٩	–	–	–	–	١٢٤٥
ج	١٠	٠,٤	٤٥٥	١٩,١	١٨٠٤	٧٥,٩	١٠٧	٤,٥	١	٠,٤	١	٠,٠٤	٢٣٧٨
ريف د	٦	٠,٣	٣٩٦	٤,٠	١٤١٨	١٩,٤	٧٧	٧٤,٥	٣	٠,٢	١	٠,٠١	١٩٠٣
أ	–	–	٤٢٨	٢٦,٤	١١١٩	٦٩,١	٧١	٤,٤	١	٠,٦	–	–	١٦٢٠
ج	٦	٠,٢	٨٢٤	٢٣,٤	٢٥٣٧	٧٢,٠	١٤٨	٤,٢	٤	٠,١	١	٠,٣	٣٥٢٣
جملة د	١٥	٠,٥	٥٨٧	١٩,٣	٢٢٩١	٧٥,٥	١٣٥	٤,٤	٤	٠,١	٢	٠,٠٧	٣٠٣٦
أ	١	٠,٣	٦٩٢	٢٤,٢	٢٠٥٠	٧١,٦	١٢	٤,٢	١	٠,٠٣	–	–	٢٨٦٥
ج	١٦	٠,٣	١٢٧٩	٢١,٧	٤٣٤١	٧٣,٦	٢٥٥	٤,٣	٥	٠,٠٤	٢	٠,٠٣	٥٩٠١
جملة التعطلين حضر د	١١	٠,٩	٢١٣	١٦,٧	٩٤٨	٧٤,٢	٨٤	٦,٦	١٩	١,٥	٢	٠,٢	١٢٧٧
أ	١	٠,٨	٢٧٣	٢١,١	٩٦٢	٧٤,٣	٥٧	٤,٤	١	٠,٨	–	–	١٢٩٤
ج	١٢	٠,٥	٤٨٦	١٨,٩	١٩١	٧٤,٣	١٤١	٥,٥	٢٠	٠,٨	٢	٠,٠٨	٢٥٧١
ريف د	٨	٠,٤	٤٠١	٢٠,٥	١٥٥	٧٩,٦	٨٨	٤,٥	٦	٠,٣	٢	٠,١	١٩٥٢
أ	–	–	٤٢٨	٢٦,٣	١١٢٤	٦٩,٢	٧١	٤,٤	١	٠,٠٦	–	–	١٦٢٥
ج	٨	٢	٨٢٩	٢٣,٢	٢٥٦٩	٧١,٨	١٥٩	٤,٤	٧	٠,٢	٢	٠,٠٦	٣٥٧٧
إجمالى الجمهورية د	١٩	٠,٦	٦١٤	١٩,٠	٢٣٩٣	٧٤,١	١٧٢	٥,٣	٢٥	٠,٧	٤	٠,١	٣٢٢٩
أ	١	٠,٣	٧٠١	٢٤,٠	٢٠٨٦	٧١,٥	١٢٨	٤,٤	٢	٠,٧	–	–	٢٩١٩
ج	٢٠	٠,٣	١٣١٥	٢١,٤	٤٤٧٩	٧٢,٩	٣٠٠	٤,٩	٢٧	٠,٤	٤	٠,٧	٦١٤٨

النسب مشتقة من الدراسة الجارية

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء، سبتمبر ٩٦، بحث العمالة بالعينة لعام ٩٥، مرجع رقم ٧١-٩٥/١٢٥٢٥، ص٢٧.

ويسير الوضع فى نفس الاتجاه بالنسبة للمتعطلين حديثاً مع اختلاف النسب ومن ثم فإن أعلى نسبة للمتعطلين على مستوى الجمهورية (٩ , ٧٢) وجدت بين الفئة العمرية المذكورة - وعلى عكس المتوقع بين الغالبية الذين يرون أن المرأة مظلومة فى مجال العمالة، فقد وجد أن نسبة البطالة من الذكور بلغت ١ , ٧٤٪ مقابل ٥ , ٧١٪ من الإناث من الفئة العمرية المعنية. وحتى على المستوى الكلى، فقد بلغ عدد المتعطلين ٦١٤٨ ألف منهم ٣٢٢٩ ألفا من الذكور وعدد أقل من الإناث يبلغ ٢٩١٩ ألفاً. والجدول ذاخر بمزيد من البيانات للراغب فى التعمق.

٣/٢- الحالة التعليمية ونوع المتعطلين فى حضر وريف الجمهورية:

بالاستعانة بجدول (٤)، ثم استقراء مؤشراً مبدئياً على انتشار البطالة بين الخريجين حيث وجدنا النسبة الأكبر من العاطلين تتركز فى الفئة العمرية التى تعقب تقريباً عمر التخرج من المدارس المتوسطة أو الجامعات أو القائمين بدراسات عليا. ويمكن التأكد من صحة ذلك المؤشر بمراجعة الصورة الرقمية الموضحة بالجدول (٥). وبنظرة عامة لذلك الجدول، يلاحظ على التو أن الغالبية العظمى من العاطلين فى مصر هم حملة الشهادات المتوسطة والأقل من الجامعية حيث يشكلون ٩ , ٨٣٪ من إجمالى العاطلين، ويلاحظ أن نسبة البطالة بين الإناث من تلك الفئة التعليمية يشكلون ٦ , ٨٨٪ من إجمالى العاطلات بينما الذكور يشكلون ٦ , ٧٩٪ من إجمالى العاطلين. مع ملاحظة ارتفاع النسب الثلاثة فى الريف عنها فى الحضر. ويأتى حملة الشهادات الجامعية والعليا فى الترتيب الثانى من العاطلين حيث يمثلون ٤ , ١٢٪ من إجمالى العاطلين فى مصر (منهم ١٠٪ من المتعطلات و ٥ , ١٤٪ من المتعطلين). ولكن البطالة فى هذه الفئة ترتفع نسبتها كلها فى

الحضر عنها فى الريف وقد يرجع ذلك لزيادة طموح أهل الحضر وبالتالى عزوفهم عن قبول أعمال لا تتلاءم مع مؤهلاتهم على عكس الريفيين الذين يتوقع أن يعملون فى مهن قد لا تتعلق بمؤهلاتهم ولكنها مع ذلك يمكن أن تستحوذ قبولهم بحكم المهن الأسرة المتوارثة الشائع انتشارها فى الريف والتى لا تستلزم بالضرورة الحصول على مؤهلات عليا مثل الزراعة خاصة مع تطبيق المعايير العلمية المستحدثة عليها.

جدول (٥)

توزيع المتعطلين (١٥-٦٤ سنة) حسب الحالة التعليمية والنوع فى ج.م.ع

(حضر/ريف)

الحالة التعليمية / النطاق الجغرافى	أمى		يقرأ ويكتب		شهادة أقل من متوسط		متوسط لأقل من جامعى		جامعى وأعلى		جملة
	عدد مطلق	٪ من الإجمالى	عدد مطلق	٪ من الإجمالى	عدد مطلق	٪ من الإجمالى	عدد مطلق	٪ من الإجمالى	عدد مطلق	٪ من الإجمالى	
حضر	١٣٠	٢,٩	١٠٥	٢,٣	١٥١	٣,٤	٣٢٦٢	٧٢,٧	٨٤١	١٨,٧	٤٤٨٩
أ	١٤	٠,٣	١٦	٠,٣	٥٣	١,٢	٣٧٣٤	٨٢,٦	٧٠٦	١٥,٦	٤٥٢٣
ج	١٤٤	١,٦	١٢١	١,٣	٢٠٤	٢,٣	٦٩٩٦	٧٧,٦	١٥٤٧	١٧,٢	٩٠١٢
ريف ذ	٧٩	١,٥	٧٠	١,٣	٤٨	٠,٩	٤٦٢٥	٨٥,٣	٦٠٠	١١,١	٥٤٢٢
أ	٥	٠,١	١١	٠,٢	٢٢	٠,٥	٤٤١٤	٩٤,٥	٢١٧	٤,٦	٤٦٦٩
ج	٨٤	٠,٨	٨١	٠,٨	٧٠	٠,٧	٩٠٣٩	٨٩,٦	٨١٧	٨,١	١٠٠٩١
إجمالى ذ	٢٠٩	٢,١	١٧٥	١,٨	١٩٩	٢,٠	٧٨٨٧	٧٩,٦	١٤٤١	١٤,٥	٩٩١١
أ	٢٠	٠,٢	٢٨	٠,٣	٧٥	٠,٨	٨١٤٧	٨٨,٦	٩٢٣	١٠,٠	٩١٩٣
ج	٢٢٩	١,٢	٢٠٣	١,٠	٢٧٤	١,١	١٦٠٣٤	٨٣,٩	٢٣٦٤	١٢,٤	١٩١٠٤

النسب تم اشتقاقها بواسطة الدراسة الجارية وكذلك تم حساب إجمالى المتعطلين.

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. سبتمبر ٩٦.، بحث العمالة الفنية فى ج.م.ع. لعام ٩٥، مرجع رقم ٧١-١٢٥٢٥/٩٥، ص١٧٠.

ويلاحظ أن نسب العاطلين تصل إلى أدنى مستويات لها بين من يقرأون ويكتبون، والحاصلين على شهادات أقل من متوسطة، والأميين على التوالى ولكن بنسب بالغة التقارب وقد يرجع ذلك إلى أنهم يعملون فى مجالات واحدة لا صلة لها بالشهادات الدراسية بقدر ما تتطلب من مهارات وخبرات حرفية معينة ومكتسبة من واقع التدريب والخبرة العملية.

٤/٢- بعض الجهود المبذولة لمعالجة البطالة فى مصر: قدمنا فى الجزء السابق صورة تقريبية للوضع الراهن للبطالة فى مصر التى اتضح منها تركز البطالة بصفة أكبر فى الحضر، بين الشباب خاصة فى الفئة العمرية التالية للتخرج حتى الثلاثينات؛ كما اتضح أن أكثر من يعانون من البطالة هم ذوى الشهادات المتوسطة ودون الجامعية. وعلى غير المتوقع لوحظ أن العدد المطلق للمتعطلين الذكور يفوق عدد المتعطلين من الإناث على الرغم من المشاع فى غالبية الدراسات المتخصصة من أن المرأة تعانى من اضطهاد أكثر فى سوق العمل[٢٣]. وعلى أية حال، فقد لوحظ تضارب الأرقام الممثلة لحجم البطالة فى مصر. فبالإضافة إلى ما ورد سابقاً نجد -على سبيل المثال- أن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء قدر حجم البطالة فى عام ٩٣ بنحو ١,٦٢٦ مليون متعطل، بينما قدرتها وزارة القوى العاملة فى ذات العام بنحو ١,٦٣٠ مليون، فى نفس الوقت الذى قدرته إحدى الدراسات المتخصصة بنحو ٤ مليون[٢٤]. وشتان بين هذا التقييم وذاك! وفى جميع الأحوال، ما زالت البطالة تشكل عبئاً يتحتم التخلص منه، ترى، ما هى الجهود المبذولة للتخفيف من ذلك العبء؟

الواقع أن الدولة تبذل من تلك الجهود الكثير من خلال برامج ومشروعات

الصندوق الاجتماعى للتنمية ومشروعات وزارة الشئون الاجتماعية للأسر المنتجة، ومشروعات وزارة الزراعة لصغار المزارعين، وجهات أخرى متعددة مثل الاتحاد الصناعى ووزارة القوى العاملة ووزارة التنمية المحلية وبنك التنمية الصناعى وكلها تحاول خلق وظائف للمتعطلين أو المساعدة بمنح قروض أو بتنظيم دورات للتدريب التحويلى مع محاولة حل تلك المشكلة بشكل أكثر حسماً على الأجل الطويل بمحاولة الربط بين احتياجات الأنشطة الاقتصادية من ناحية، وأجهزة التعليم والتدريب من ناحية أخرى. وذلك مع التوسع فى تنفيذ مشروعات البنية الأساسية وغيرها من المشروعات كثيفة العمالة. كما يزداد الاهتمام بالتوسع فى المشروعات الصغيرة التى يمكن أن تستوعب أعداداً أكبر من المتعطلين فى وقت أسرع وبتكلفة أقل. ولو أننا نرى أن لذلك النوع من المشروعات طبيعة محدودة التوسع وبالتالى يمكن اعتبارها حلاً مؤقتاً وقصير الأجل ما لم يتم ربط إنتاج ونشاط تلك المشروعات الصغيرة كسلسلة متكاملة -وليست متنافسة- مع المشروعات الكبرى التى يجب الاهتمام بالتوسع الآنى فيها وبحيث تضمن أنشطة طويلة الأجل لضمان توفير فرص عمالة منتظمة وطويلة الأجل على غرار طبيعة العمل الحكومى.

وبلغة الأرقام، فإن معدل نمو طلب الاقتصاد المصرى -بوضعه الراهن- على العمالة لا يتجاوز ١-٢٪ ما لم تتم تغييرات جذرية توسعية فى هيكل ذلك الاقتصاد حتى يتمكن من استيعاب معدلات أكبر من العمالة الفائضة.

وفى الخطة الخمسية الثالثة، استهدف توفير ٣١٩٠ ألف فرصة عمل خلال سنوات تنفيذها (شاملة فرص عمل جديدة أو ناتجة عن الإحلال) بواقع

٣٠٤ ألف فرصة عمل سنوياً فى القطاعات السلعية و١٤٠ ألف فرصة فى قطاع الخدمات الإنتاجية، و١٩٤ ألف فرصة فى قطاع الخدمات الاجتماعية [٢٥]. أما فى مشروع خطة التنمية لعام ٩٩/ ٢٠٠٠، فقد استمرت محاولات تحسين التركيب النوعى لقوة العمل مع زيادة معدلات التشغيل والتوظف حيث بلغ معدل النمو السنوى لقوة العمل نحو ٢,٧٪ في العام السابق (٢,٣٪ للذكور و ٥,١٪ للإناث) واستهدف لرفعه فى العام المعنى إلى ٣,٢٪. ولقد أعطيت الأهمية النسبية الأولى فى استيعاب العمالة والتوظف للقطاعات السلعية (حيث يستهدف لها أن تستوعب نحو ٩ مليون مشتغل بنسبة ٥١,٤ من إجمالى المشتغلين على المستوى القومى بمعدل نمو سنوى ٣,٣٪) يليه فى ذلك قطاع الخدمات الاجتماعية (لاستيعاب نحو ٥,٦ مليون مشتغل بنسبة ٣٢,٤٪ من إجمالى عدد المشتغلين بمعدل نمو ٢,٧٪) كما قدر أن يقوم الصندوق الاجتماعى فى خلال عام ٩٩/ ٢٠٠٠ بتوفير نحو ١٨٠,٨ ألف فرصة عمالة (منها ١١٩,٨ ألف فرصة عمل دائمة، و ٦١ ألف فرصة عمل مؤقتة)

هذا، وقد استهدف زيادة الأجور إلى نحو ٢٨,٨ مليار جنيه فى العام المذكور بزيادة ١٣٪ عن العام السابق. وذلك بالإضافة إلى تطبيق سياسات التوظف (العلاجية) أو (المسكنة) لمواجع البطالة مثل الاستمرار فى إصدار النشرة القومية للتوظف من قبل وزارة القوى العاملة؛ وتنظيم أوضاع القطاع غير المنظم والنهوض بنوعية العاملين فيه، وتنمية العلاقات العمالية الدولية والإقليمية والعربية لتنشيط حركة العمالة خارج الوطن، ورفع كفاءة وأداء ومهارات العمالة الموجودة من خلال برامج التدريب الملائمة للتقنيات

المعاصرة[٢٦].

والواقع أنه [illegible] على الرغم من التركيز للمصرة على [illegible] ورة تقريبية لما تم [illegible] ولكن يفضل [illegible] أولها أنه برغم كل ذلك الجهود، فما زالت [illegible] -أي شكل من الأشكال التى عرضناها سابقاً أو غيرها- [illegible] لا تزال تمثل مشكلة خطيرة تستلزم مزيد من الحلول الفعالة -- والسبب الثانى أن ذلك الجزء يخرج عن دائرة اهتمام الدراسة التى تركز على مجالات الاستثمارات البيئية كمخرج مأمول للمساهمة فى حل المشكلة المزمنة، ومحاولة التعرف على مدى الدور الذى يمكن أن يلعبه المنفذ البيئى فى ذلك المجال. وذلك ما سوف نقوم ببحثه فى الفصلين التاليين.

الفصل الثالث
الاستثمارات البيئية والعمالة فيها
من خلال التجارب العملية

مقدمة:

مع بداية السبعينات بدأ الاهتمام يتزايد بالمشاكل البيئية التى أصبحت مثار قلق عالمى، وأخذ الاهتمام الفعال أول خطواته من خلال عقد مؤتمر الأمم المتحدة باستوكهولم فى عام ٧٢ الذى انبثق عنه برنامج البيئة للأمم المتحدة **UNEP** وتلا ذلك سلسلة من الاجتماعات والقرارات والاتفاقيات وكان من أبرز نتائجه الخروج بتوجه تنموى جديد يطلق عليه Sustainable Devel-opment الذى ترجم إلى عديد من المسميات العربية نختار منها -عفوياً- (التنمية المطردة). وترتكز تلك الاستراتيجية المستحدثة على ركيزة أساسية تتمثل فى حماية البيئة وحل مشاكل التلوث البيئى أو الحد من انتشاره فى أشكاله المختلفة من تلوث هوائى ومائى وغيره(٢٧).

١/٣- التنمية المطردة كمصدر رئيسى لفكرة جديدة لحل مشكلة البطالة :

وعلى الرغم من أهمية المشكلة البيئية والاستراتيجية التنموية التى ابتدعت لمعالجتها، إلا أن نصوب نظرة متفحصة للوضع الحالى فى الدول المتقدمة التى أثارت أهمية تلك المشكلة، وابتدعت علاجها-التنموى- الجديد، نلاحظ أن تلك المنطقة أصبحت تعانى - فى إجمالها من ركود نسبى فى اقتصادياتها وارتفاعات ملحوظة فى معدلات البطالة والتضخم فيها.

وبالتدقيق فى جدول (٦) نلاحظ أنه فى أمريكا الشمالية حدثت ارتفاعات طفيفة فى معدلات النمو فى السنوات ٩٥-٩٧، ثم تذبذبت اتجاهاتها هبوطاً وصعوداً ثم هبوطاً فى السنوات الثلاثة التالية. وكذلك

يلاحظ تذبذب معدلات البطالة والتضخم فى الفترة من ٩٥-٢٠٠٠، فإذا ما ثبتنا نظرنا على العام الأخير ٢٠٠٠ نجد أن معدل النمر انخفض إلى ٥٪ (بعد أن كان ٥,٦٪ فى عام ٩٩) بينما حدث انخفاض طفيف فى معدلات البطالة من ٤,٣٪ عام ٩٩ إلى ٤,٠٪ فى عام ٢٠٠٠ إلا أن معدل التضخم ارتفع فى نفس الوقت من ٢,٠٪ فى عام ٩٩ إلى ٣,٧٪ فى عام ٢٠٠٠.

وإن كان ذلك قد حدث فى أكبر قوة اقتصادية فى العالم فالوضع لم يكن أفضل فى بقية الدول الكبرى- وتجنباً للإطالة فيما هو خارج نطاق دراستنا، يكفى أن نوضح ما لوحظ من الجدول الحالى فى العام الأخير مقارنة بما قبله حيث انخفض معدل النمو فى كندا من ٥,٣٪ عام ٩٩ إلى ٤,٩٪، وبينما انخفض معدل البطالة من ٧,٦٪ عام ٩٩ إلى ٦,٦٪ فى عام ٢٠٠٠؛ إلا أن معدل التضخم ارتفع من ١,٦٪ إلى ٢,٩٪ فى عامى ٩٩و ٢٠٠٠ على التوالى. وفى فرنسا يثبت معدل النمو فى العامين المذكورين بينما يحدث انخفاض فى معدل البطالة من ١١,٣٪ إلى ٩,٦٪ غير أن معدل التضخم يرتفع من ٠,٣٪ عام ٩٩ إلى ١,٧٪ فى عام ٢٠٠٠. كما يلاحظ أن أعلى معدل للبطالة فى المنطقة المعنية موجود فى إيطاليا- فعلى الرغم من انخفاضه إلا أنه كان وما زال معدلاً مرتفعاً (١٢,٠٪ فى عام ٩٩، انخفض إلى ١٠,٧٪ فى عام ٢٠٠٠) ويلاحظ وضعاً متشابهاً فى فرنسا وألمانيا. أما اليابان التى تدنى معدل البطالة فيها إلى ٤,٧٪ فى عام ٢٠٠٠، كما تدنى معدل التضخم لديها إلى ٠,٧٪ ، فقد اقترن ذلك أيضاً بتدنى معدلات النمو فيها عبر السنوات المعنية حتى هبط إلى ٠,٧٪ فقط في عام ٢٠٠٠.

وعلى الرغم من التوجه (النظرى) المستحدث لقبول حد أدنى للبطالة مقبول اجتماعياً، إلا أنه يبدو أن فكرة زيادة فرص التشغيل من خلال خلق

استثمارات جديدة للتغلب على مشكلة الركود الاقتصادى الدولى الذى يعترى الدول الرأسمالية قد سيطرت على الاتجاه الغربى التنفيذى المعاصر، فقام بالترويج لاستراتيجية التنمية االمطردة والحفاظ على البيئة المستحدثة كوسيلة للخروج من المأزق الاقتصادى (الذى يخشى من اتساع نطاقه) وذلك من خلال خلق مجالات استثمارية لم يكن لها وجود يذكر من قبل ويمكن أن تخلق أسواقاً طويلة الأجل لمتعلقاتها وهى الاستثمارات البيئية -وفقاً لنظرية كينز فى التشغيل والتوظف.

ومن ذلك الاستقراء المنطقى للأرقام ولمجريات الأحداث وربطها بنظرية كينز فى التشغيل والتوظف وزيادة الطلب الكلى الفعال انبثق استنتاجنا بوجود علاقة ما بين الاستراتيجية التنموية الجديدة وبين محاولات التخلص من الركود وحل مشاكل البطالة حيث أن ذلك يساعد على التوقف عن كل الصناعات التقليدية وخلق صناعات جديدة بديلة على أساس أنها (صديقة للبيئة)، بالإضافة إلى أن تلك الفكرة ستتيح فرصة خلق عدد لانهائى من الأنشطة الاقتصادية لإنتاج سلع وخدمات موجهة للتخلص من الأشكال المتزايدة والمتشابكة من التلوث البيئى متضمناً تلوث البيئة المهنية.

ترى، إلى أى مدى تفيد تلك الفكرة فى خلق مجالات استثمارية جديدة والحد من مشكلة البطالة فى مصر؟ من أجل التعرف على إجابة مناسبة، نعرض فيما يلى نبذة عن آراء المتخصصين فى ذلك الشأن ثم ننتقل إلى التجارب العملية فى مجالات الاستثمارات البيئية وفرص العمالة الكامنة وفقاً لما أتيح من بيانات خارج مصر وداخلها.

العام والمؤشر / الدولة	معدلات النمو (٪)					معدلات البطالة (٪)					معدلات التضخم (٪)				
	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩
أمريكا الشمالية	٣,٢	٣,٩	٤,٠	٣,٩	٥,٦	٣,٠	٢,٨	٥,٠	٤,٥	٤,٣	٥,٦	٥,٣	٢,٨	١,٧	٢,٠
كندا	٢,٥	٤,٠	٢,٨	٣,٧	٥,٣	٢,٧	١,٤	٩,١	٨,٤	٧,٦	٩,٦	١٠,٠	١,٤	١,٠	١,٦
فرنسا	٣,٠	٢,٦	٠,٩	٢,١	٣,٣	١,٦	٢,٣	١٢,٦	١١,٨	١١,٣	١١,٥	١٢,٥	٢,٣	١,٠	٠,٣
بريطانيا	٢,٨	٣,٨	٣,٠	١,٢	٣,١	٣,٥	٢,١	٥,٧	٦,٢	٦,٠	٨,٣	٧,٧	٢,١	٣,٧	١,٣
ألمانيا	٢,٢	٢,٤	٢,٨	١,٠	٣,١	٢,٣	١,٤	١١,٤	١١,٠	١٠,٥	٩,٠	٩,٩	١,٤	١,٢	٠,٤
إيطاليا	٢,٩	١,٩	٠,٥-	٠,٨	٢,٦	٣,٠	٤,٠	١٢,٨	١٢,٤	١٢,٠	١٢,٠	١٢,١	٤,١	١,٨	١,٤
اليابان	٠,٦	١,٠	٥,٠	٠,٨	٠,٨	٠,٧	١,٣	٣,٥	٤,٣	٤,٩	٤,٧	٣,٢	٢,٢	٠,١	٠,٣

٢/٣- رؤية جدلية حول جدوى الاستثمارات البيئية فى مجال التشغيل:

يرى البعض أن ذلك النوع من الاستثمارات يعد ترفاً لوجود مطالب أخرى أكثر إلحاحاً لم يتم تلبيتها بالكامل بعد، بالإضافة إلى ضخامة تكاليفها خاصة بالنسبة للدول النامية. والاستثمارات البيئية فى نظرهم -تعتبر منافسة للاستثمارات الأخرى والتوسع فيها سيكون على حساب غيرها- كما أن فرض إنجازها كمرحلة ضرورية للإنتاج النظيف ستؤدى إلى ارتفاع تكاليف ذلك الإنتاج وتخفيض فرص تسويقية محلياً وعالمياً الذى سيؤدى فى النهاية إلى تفاقم مشكلة البطالة. وعلى جانب آخر، يتحمس فريق لإقامتها لعدة أسباب منها تجنب تضخم تكاليف التخلص من الآثار البيئية السلبية التراكمية نتيجة لإهمالها، بالإضافة إلى اعتبارها استثمارات مكملة للاستثمارات الأخرى ومساعدة لرفع كفاءتها وبالتالى لزيادة إمكانية تسويقها الذى يؤدى فى النهاية إلى خلق فرص جديدة للعمالة[٢٨].

ونحن نميل إلى تأييد الرأى الثانى ونرى أن الاستثمارات البيئية يمكن أن تمثل إضافة فعلية إلى الناتج القومى الإجمالى ومصدراً لتوليد الدخل، بل ومناخاً خصباً لامتصاص عدد كبير من البطالة المؤقتة أو المستمرة -إذا ما أحسن تطبيقها- وكمثال على ذلك التطبيق، اقتراح محمد أرناؤوط[٢٩]، المتعلق بإنشاء مشاريع بيئية قومية تتفق مع القدرات العلمية للشباب حتى الطلاب منهم، مثل تكليف طلبة الفنون الجميلة والتطبيقية بزرع الخضرة وتنسيقهما وإعادة تخطيط المدن.

وفيما يلى، نقدم بعض النماذج التطبيقية التى تم تحقيقها فى مجال

الاستثمار البيئى خارج مصر وداخلها، تأييداً لوجهة نظرنا، وتمهيداً لعرض الصورة المقترحة للتشغيل والتوظف فى ذلك المجال الواعد.

٣/٣- الاستثمارات البيئية خارج مصر:

يعد البناء والتشييد من أهم مجالات الاستثمار فى البيئة المهنية المستهدفة. ومن الأمثلة على ذلك، إنشاء فرع لبنك هولاندا الدولى فى عام ٨٧ ساهم فى توفير ٩٠٪ من الطاقة المستهلكة فى المبنى السابق نتيجة لاستخدام حوائط عازلة للصوت ولإقامة فتحات ملائمة لدخول الضوء والتهوية الطبيعيين -بالإضافة إلى الاهتمام بالشكل الجمالى المريح للأعصاب والتركيز على استخدام الديكورات الطبيعية خاصة الخضراء منها. وبعد تشغيله بأربعة أشهر فقط، ثم استرداد كل تكاليف إنشائه الباهظة التى استغرق إنفاقها على مدى ثمان سنوات. كما انخفضت نسبة غياب العاملين به إلى ١٥٪ مقارنة بالوضع فى الفرع السابق. وتكررت تجارب أخرى مثيلة فى مناطق أخرى مثل إنشاء مبنى رئيسى لإحدى الجمعيات الأهلية فى أمريكا كثيفة الاستغلال للطاقة الطبيعية. وأضافت بريطانيا اهتماماً آخر يتمثل فى إعداد كوادر بشرية متخصصة فى مجال البناء البيئى[٣٠].

ومن الاستثمارات المستحدثة للحد من عوادم السيارات وللتوفير فى الطاقة، إنتاج اسطوانات ومحركات وبطاريات نظيفة، بل والاتجاه إلى إنتاج أنماط جديدة من السيارات النظيفة التى تعمل بالكهرباء. وإنتاج جهاز "سوبر باور" فى بريطانيا لتخفيض استهلاك الوقود حيث لاقت كل تلك المنتجات أسواقاً رائجة على المستويين المحلى والدولى وتمكنت بذلك من

الرسوخ فى عالم الاستثمار والتسويق.. والتوظف[٣١].

وفى مجال السياحة، تم التوسع فى أنشطة معمارية ضخمة فى مناطق كثيرة فى العالم مثل إنشاء مزار سياحى عالمى متكامل على شكل بيضة ضخمة فى مدينة طوكيو، وتحويل غابات "جوازنى" فى زنزبار إلى مناطق خلابة ساعدت على جذب ١٨ ألف سائح فى عام ١٩٩٧ بدخول قدرها ٤٠ ألف دولار استفادت منها الحكومة والمنظمات المشاركة لها فى إنجاز ذلك المشروع الاستثمارى[٣٢].

ومن الاستثمارات الهامة من ناحية توليد عائد بتكاليف منخفضة، تلك الموجهة لإعادة تدوير النفايات بدلاً من بذل نفقات للتخلص منها فقط بدون الحصول على أى عائد يعوض تلك النفقات. وقد أحرزت الدول المتقدمة تقدماً كبيراً فى ذلك الصدد. ومن الأمثلة الناجحة على ذلك تجربة "أركاتا" فى كاليفورنيا، حيث نجحت فى تصنيع وتسويق مواد إضافية للتربة من مخلفات متنوعة مثل الروث وأوراق اشجر الذابلة (وفى عام واحد تم تشغيل ٣٥٠ عامل وتحققت مبيعات فاقت قيمتها ٣,٣ مليون دولار)، وكذا فى إنتاج وتسويق بلاط استخدم فى إنتاجه الزجاج المستهلك فقط. كما اشتهرت تلك المدينة بإنتاج ٧٥٪ من الأبواب الزجاجية لدش الحمامات المنزلية باستخدام الخامات المستهلكة. وقد تميزت تلك الاستثمارات بالانخفاض الكبير فى أسعارها (نتيجة انخفاض أسعار المواد الخام المستخدمة) كما أنها استوعبت أعداد كبيرة من العمالة. وكذلك تميزت تكساس كسوق متميزة للفضلات المستثمرة مثل تصليح إطارات السيارات أو إعادة استثمارها فى إنتاج عجلات أجهزة نقل السلع[٣٣].

وبشكل إجمالى، يلاحظ أن الاستثمارات البيئية قد ازدهرت فى الدول المتقدمة حتى بلغ عدد الشركات عليها ٥٧ شركة فى أوروبا وأمريكا واليابان، تم تشغيل ٢ مليون عاملاً فيها وتولدت منها دخولاً قدرها ٢٠٠ بليون دولار. وتتمتع تلك الدول بالدور الريادى فى ذلك المجال الذى شمل أنواعاً متعددة من الاستثمارات مثل إنتاج سلع استهلاكية وإنتاجية نظيفة، ومنتجات لمكافحة التلوث وآثاره ولتحسين البيئة وتنمية مواردها، وأخرى تتمثل فى استثمار النفايات أو أنشطة التخلص منها بطرق صحية[٣٤].

ومع هذا، فقد تواجدت تلك الاستثمارات فى دول أخرى ولكن بشكل أكثر محدودية مثل أندونيسيا التى نجحت إحدى شركات الأسمنت فيها بتعديل نمطها الاستثمارى إلى آخر نظيف أدى لى توفير ٣٥٠ ألف دولار سنوياً من الخسائر البيئية، كما أن حملات النظافة البيئية التى تشنها الصين على مستوى قومى تعتبر فى حد ذاتها استثمار بيئى فى البشر وإعداد كوارد مهنية بيئية على غرار تجربة بريطانيا. ترى، ما هو حال مصر فى ذلك المجال؟ ذلك ما سنحاول استقصائه من خلال العرض التالى.

٤/٣- الاستثمارات البيئية داخل مصر:

كعادتها دائماً، شاركت مصر فى الجهود والاتفاقيات الدولية لحماية البيئة ولمحاولة الحفاظ على ما تبقى من مواردها وبادرت بأولى خطواتها بالمشاركة فى مؤتمر ستوكهولم عام ١٩٧٢. وقد دفعها لذلك أيضاً خطورة ما تواجهه من مشاكل بيئية حيث ثبت أن درجة التلوث البيئى فيها تفوق أربعة أضعاف المسموح به عالمياً وقد أدى ذلك إلى مضاعفات وخسائر اقتصادية شاملة. وعلى الرغم من غياب بند مستقل حول البيئة فى خطط التنمية

الاقتصادية والاجتماعية، والميزانية العامة للدولة- إلا أن هناك نمواً متزايداً فى القوانين المصاغة بشأنها والأجهزة الرسمية والجمعيات الأهلية الموجهة للعناية بها، وكذا فقد أصبحت الاستثمارات البيئية فى تزايد ملحوظ وإن كانت لا تأخذ نفس المسمى.

ففى قطاع الزراعة، نجدأنه يمثل المصدر الرئيسى للدخل القومى (٤٥٪)، من خلال استزراع نحو ٦ مليون فدان (ممثلة أقل من ٤٪ فقط من المساحة الإجمالية لمصر) ومع هذا، فقد حدث تقلص فى حجمها نتيجة لعدة مشاكل بيئية منها التصحر والتجريف وضعف كفاءة شبكات الصرف[٣٥]. وكان من أهم الحلول التى اتخذت فى هذا الشأن هى التوسع فى إنشاء المجتمعات العمرانية. وتزداد أهمية تلك التجربة فى أنها أماكن بكر، اسفنجية الاستيعاب للعمالة، حيث يتوقع أن تستوعب أكثر من ٧٥٠ ألف فرصة عمل فى الأنشطة المختلفة، وكنزاً فيه الموارد ما زال مغلقاً على خيراته التى تنتظر أحجاماً هائلة من المهارات المتنوعة الجادة والقادرة على اكتشاف مغالقه وتحويلها إلى دخول وقيم مضافة تعم بخيرها السكان الجدد وسكان مصر بأكملها. كما أن تلك المجتمعات قادرة على استيعاب أعداد ضخمة من الاستثمارات التقليدية والمبتكرة، ويمكن اعتبارها مجتمعات آمنة بيئياً حيث يتم إنشائها منذ البداية وفقاً للمعايير البيئية السليمة. ومن الأمثلة على ذلك المشروع القومى لتنمية جنوب الوادى (توشكى) الذى يهدف إلى تغيير الخريطة السكانية لمصر بزيادة المساحة المأهولة بالسكان من ٥,٥٪ من إجمالى مساحة مصر حالياً إلى ٢٥٪ فى العقد الثانى من القرن القادم فى عدة محاور متفرعة منها مشروع ترعة السلام وترعة الشيخ زايد وتنمية جنوب الوادى وتنمية سيناء ويؤمل أن يتم استصلاح نحو ٣,٣ مليون فدان

فى تلك المنطقة لتصبح مؤهلة للاستغلال الزراعى. كما يستهدف أن يفيد المشروع فى توفير ٢٣ ألف فرصة عمل للشباب خاصة فى صعيد مصر، وجارى مع عمليات الإنشاء، محاولات آنية لاستكشاف فرص الاستثمار الواعدة فى المناطق المذكورة[٣٦].

ومن المشاريع الاستكمالية للتغلب على نضوب الموارد المائية اللازمة للاستزراع وعدم كفايتها، تم إنجاز عدد من الاستثمارات **لتحويل مياه الصرف الصحى إلى صورة صالحة للرى** بتقنيات مستحدثة صديقة للبيئة مثل المحاولة الناجحة فى منطقة أبو عطوة بالإسماعيلية باستخدام أسلوب المعالجة الحيوية لنباتات البوص والغاب والبردى (القادرة على امتصاص كثير من الملوثات المائية وتحويل بعضها إلى أشكال نافعة مع القضاء على الكثير من أنواع الكائنات الزراعية الضارة والتى أفادت أيضاً فى نمو البوص والغاب والبردى بأطوال أكبر مع إنتاج محاصيل أخرى مثل القطن والبنجر وقصب السكر. كما أقيم **مشروع التبين** فى عام ٢٠٠٠ بهدف إنشاء محطات معالجة بواسطة هيئة الصرف الصحى لتوجيه المياه المنتقاه لاستزراع نحو ١٠٠ ألف فدان من الأراضى الصحراوية[٣٧].

كما قامت مشاريع أخرى **لتجفيف مساحات من المستنقعات واستزراعها** مثلما حدث فى عدة مناطق محيطة ببحيرات مريوط وادكو والبرلس وأبو كبير- وكذلك فمن التجارب المتميزة فى مجال **إعادة تدوير المخلفات الزراعية**، استخدام تلك المخلفات فى تصنيع أفران ومواقد ريفية توفر ١,٥ مليون من البترول كان يستخدم فى المواقد التقليدية[٣٨].

وفى قطاع الصناعة، لوحظ أن منطقة حلوان تستوعب استثمارات تصل

قيمتها إلى حوالى مليار جنيه وتمثل ثلث الإنتاج الصناعى للقاهرة الكبرى - كما أن تلك الاستثمارات تستوعب نحو ١٥٠ ألف عامل. وبرغم العوائد الفردية والاجتماعية لتلك الصناعات، إلا أنها تكبد المجتمع المحلى المحيط بها تكلفة اجتماعية باهظة نتيجة لما تضخه من ملوثات كثيرة من غبار وغازات وغيرها، مع خلوها من المرافق اللازمة لاحتواء متخلفاتها بطريقة صحية. لذا، توجه الاهتمام لإنتاج **مرشحات مصرية الصنع** لتنقية الهواء المحيط. وفى عام ١٩٩٣، تم تركيب وتشغيل تسع من تلك المرشحات. وبالإضافة إلى ذلك ظهرت استثمارات لعوادم مصانع الأسمنت فى إنتاج مواد غير نمطية وجديدة على المناخ التصنيعى فى مصر مثل إنتاج بلاط قرميط الأسطح والسيراميك. كما نجحت مصر فى إنجاز استثمارات **لتحويل القمامة إلى سماد عضوى** باستخدام جهاز مصرى التصميم، وتم إنشاء مصانع لذلك الإنتاج فى القاهرة والاسكندرية ودمياط الشرقية وينتظر تعميم التجربة على كل محافظات الجمهورية وذلك بالإضافة إلى الدخول فى مجالات استثمارية أخرى للنفايات مثل إنتاج البلاستيك والورق وألواح الكرتون (٣٩).

وفى مجال الطاقة، لوحظ أن مصر تختنق بالغازات الضارة الناتجة عن المصانع، والعمليات المكثفة لحرق المخلفات بالإضافة إلى عوادم السيارات، ويكفى أن نعرف من الأرقام أنه ينبعث فى القاهرة وحدها سنوياً أكثر من ٢٥٠ ألف كيلو رصاص كعوادم لأكثر من مليون ونصف سيارة تجوب أنحاء العاصمة. ومن أجل هذا، اتجه الاهتمام إلى تنفيذ مشاريع لإنتاج بنزين وقود خال من الرصاص، كما تتزايد الاستثمارات الآن فى إنتاج الغاز الطبيعى كوقود نظيف تتم محاولة تعميم استخدامه داخل المنازل والمبانى بالإضافة

[illegible] من

[illegible]

[illegible] قطاع السياحة خاصة سياحة السير على، فقد يواجه وجود بعض [illegible] السياحة السير نضر بالنشاط المتعلق بها مثل تآكل كثير من الشواطئ [illegible] مثلما حدث فى رشيد ورأس البر والاسكندرية وذلك بالإضافة إلى تلوث مياه البحر وتلوث الشواطئ بها وتكدسها بالمبانى بطريقة [illegible] الآثار النسبية للتآكل، وذلك بالإضافة إلى تزايد انتشار الحشرات [illegible] والبعوض التى تقع فى قلب المناطق الحضرية وتشوه [illegible] من أجل تنشيط قطاع السياحة الذى يمثل مورداً هاماً للتوظيف [illegible] وتنشيط الصفقات الاقتصادية المحلية والدولية أيضاً، [illegible] استثمارية مؤخرة فى ذلك المجال منها **التوسع فى إنشاء القرى** السياحية [illegible] بعض تلك المشاريع قد فشل نتيجة عدم استخدام وسائل [illegible] الشواطئ فالتهمها البحر مع كل القرى المنشأة عليها. كذلك [illegible] من مشروعات **تنمية وتطوير المناطق العشوائية** وبناء [illegible] وقد تم بالفعل تطوير ٦١ منطقة من ٨١ منطقة [illegible] مصر بتكلفة ٤٦٦.٧ مليون جنيه (من مخطط ١٢١٦,١ [illegible] كما تم **نقل التجمعات الحرفية الملوثة للبيئة** (مثل المدابغ والمسابك) [illegible] مدينة بدر بالقطامية وجارى العمل لنقل الجبانات الموجودة داخل المدينة.

[illegible] بالإضافة إلى ما سبق، يتم إنشاء **ثلاثة مطارات سياحية** جديدة بسيوة والمنيا [illegible] – كما تتم مجموعة مكثفة من أنشطة ترميم **عدد كبير**

من الآثار المصرية وأحياء القاهرة القديمة. وللحد من تلوث مياه البحر المتوسط لشواطئ الاسكندرية، أقيمت محطات لمعالجة مخلفات الصرف الصحى مع تتبع **ومعالجة تلوثات البحر** أولاً أول. كما بدأت الدولة فى تنفيذ برنامج **لإزالة الألغام** المتخلفة من الحروب المتعاقبة. وبالإضافة لذلك تتنافس المحافظات على **تجميل شوارعها** وتشغيل الشباب فى تلك المشاريع مثل إعداد خطة مشتركة بين محافظة الجيزة ووزارة التنمية الإدراية لتشغيل الشباب فى حوالى ١٠٠ مركز شباب بالجيزة فى تجميل ترعة الزمر، والتزام هيئة النظافة بمحافظة قنا بتشغيل ١٢٠٠ شاب بمرتب شهرى ٢١٠ جنيه لكل منهم.

وأخيراً وليس بآخر، فإن مشروعات **البنية الأساسية** يمكن أن تعتبر من الاستثمارات البيئية التى تستوعب أعداداً كبيرة من العمالة المتنوعة وتقدر فرص العمالة فى تلك المشروعات التى يشرف عليها الصندوق الاجتماعى بنحو ١٣٢ ألف فرصة عمل منها ٧٨ ألف فرصة عمل دائمة و٥٤ ألف فرصة عمل مؤقتة، وذلك بالاستعانة بعمالة من جميع محافظات الجمهورية[٤١].

وبالرجوع إلى وثائق الأجهزة المعنية بالبيئة[٤٢]، وجدنا كماً هائلاً من الاستثمارات البيئية المنفذة والمقترحة مثل مشروعات السياحة البيئية وبرامج حماية نهر النيل وبرامج المدن الصناعية الجديدة صديقة البيئة، واستثمارات لتحسين هواء مصر، وتثبيت حقول الرمال بالخانكة، واستثمار النفايات فى توليد الغاز الحيوى كمصدر للطاقة.. وكلها تتم بتمويل أجنبى أو بالمشاركة معه -ولقد لوحظ غياب بند العمالة فى الوثائق المعنية وفي إحدى الوثائق

غير المنشورة وجدت خطة لبعض المشروعات المقترحة والعمالة المخططة لها ولكن بدون تفاصيل كافية عن بعض المؤشرات التكميلية مثل الأجور أو العمر الافتراضى لتلك المشروعات- وذلك كما يتضح فى الجدول التالى:

جدول (٧)

بعض الاستثمارات البيئية المقترحة والعمالة المخططة لها

م	المشروع الاستثمارى	العمالة المخططة للمشروع	العمالة المؤقتة المخططة	
			العدد	فترة التشغيل
١	دعم تنمية وإدارة البيئة	٣٦	١٣	طوال حياة المشروع
٢	برنامج المعلومات البيئية	٥	٣	-
٣	برنامج رصد الموارد البيئية	٥	١٠	كل عام
			٤+	كل خمسة أشهر
٤	مشروع تحسين هواء القاهرة	٥٥	٩	طوال حياة المشروع
٥	برنامج التوجه البيئى	١١٨	-	-
٦	البرنامج البيئى المصرى الإيطالى	٤٥	٤٥	كل عام
٧	برنامج الحد من التلوث	١٠	٧٤	كل عام
٨	برنامج حماية البيئة الصناعية للقطاع العام	٣	٢٥	كل عام
٩	برنامج مكافحة حوادث انسكاب النفط	المشروع غير مسئول عن توظيف أية عمالة		

المصدر: وزارة البيئة، بيانات غير منشورة

ويتضح من الجدول عدم وضوح الرؤية المنظمة بالنسبة للعمالة المخططة للمشروعات المقترحة التى أوردناها كأمثلة -ولقد أكد أحد العاملين بالوزارة

على أن الاهتمام ينصب أساساً على التصديق على المشروعات البيئية المعروضة على الوزارة تاركين مهمة التشغيل والعمالة لجهات أخرى هى المسئولة عن ذلك- بل لقد صرح بأنه لا يوجد تعريف محدد للمشروعات البيئية تلتزم به الجهات المعنية أو تستخدمه لتحديد المشروعات التى تقع فى نطاق مسئوليتها.

وبناء عليه، وطالما أن الغالبية العظمى من الدراسات والتقارير المعنية لم تتعرض للعمالة فى الاستثمارات البيئية إطلاقاً، أو بشكل واضح، فسوف نقدم فى الفصل التالى محاولتنا الرائدة فى تعريف وتصنيف الاستثمارات البيئية، والعمالة المرتقبة فيها كاتجاهات عامة مستنبطة من المتاح من البيانات.

الفصل الرابع
تصنيف الاستثمارات البيئية وتصورات لدورها التشغيلى

مقدمة:

اتضح من الفصل السابق أن هناك اتجاهاً للتوسع فى الاستثمارات البيئية فى خارج مصر وداخلها. ويبدو أن أهم ما يؤخذ عليها هو ضخامة تكاليف إقامتها التى يعتقد أنها ستؤدى إلى زيادة البطالة نتيجة انخفاض الطلب على المنتجات والخدمات المرتبطة بها. إلا أن بعض التجارب العملية فى الخارج أثبتت أن تلك التكاليف يمكن استردادها فى وقت قصير من أرباح المشروع التى ستزداد نتيجة ارتفاع الكفاءة الإنتاجية فيه مع مراعاة البعد البيئى. وثبت أيضاً أن إقامة مشروعات بيئية متخصصة يمكن أن تكون وسيلة ناجحة لامتصاص أعداد كبيرة من العمالة، ومصدراً هاماً لتوليد دخول إجمالية مرتفعة. واتضح أن الدول الغربية نجحت فى تكوين ٥٧ شركة تعمل فى الاستثمار البيئى، التى امتصت نحو ٢ مليون عامل وتدفق منها دخول قدرت بنحو ٢٠٠ مليون دولار.

وقد حدثت فى مصر نهضة فى مجال الاستثمارات البيئية المتنوعة، وساعد على ذلك المنح المقدمة من عدد كبير من الجهات الخارجية- وشارك فى مسئولية رعايتها وتوفير فرص عمالة للشباب فيها جهات رسمية متعددة من أهمها وزارة الزراعة (المهتمة أساساً بصغار الزراعيين)، والهيئة العامة للإنشاء والتعمير، وكذلك الصندوق الاجتماعى للتنمية الذى يعتبر الراعى الرئيسى لعمليات التشغيل والتوظف خاصة للفئات المتضررة من تنفيذ السياسات الإصلاحية وقد تركزت مساهمته بشكل أساسى فى تنفيذ مشروعات البنية الأساسية كثيفة العمالة المؤقتة والدائمة[٤٣].

١/٤- قواعد عامة لتقييم الدور التشغيلى للاستثمارات البيئية:

كما سيتضح تفضيلاً فيما بعد، فإن الاستثمارات البيئية **تتباين فى أنماطها وطبائعها** إلى الحد الذى يمكن معه استيعاب درجات مختلفة من المهارة والخبرة -كما أنها عادة ذات طبيعة **اجتماعية** بحيث أنها دائماً ما تتواجد فى **جمع** من الاستثمارات الأخرى ولا نتوقع أن نعثر على أى منها فى وحدة أو انعزالية أبداً. وهى قابلة للنمو والتوسع نظراً لحداثتها.

وبناء عليه، فإن من الأهداف المأمولة من تلك الاستثمارات فى مجال التشغيل والتوظف، اتساع **مقدرتها الاستيعابية** الذاتية لأكبر عدد من أصناف العمالة والبشر، بالإضافة إلى ارتفاع **درجة ارتباطها** بأكبر عدد ممكن من الاستثمارات والأنشطة الأخرى التى تمتص بدورها أكبر أعداد إضافية ممكنة من أصناف العمالة والبشر. مع مقدرة تلك المشاريع فى إجمالها على **توليد دخول** كافية لتغطية إجمالى تكاليفها، وتوفير مستويات معيشية تتلاءم مع المكانة الاجتماعية للعاملين بها مع ضمان تكوين **مدخرات** ملائمة لمواجهة متطلبات المستقبل لهؤلاء العاملين وذويهم من ناحية، ولإعادة تدويرها وتكوين مضاعفات مرتفعة للاستثمار فى المشاريع المعنية. **كما أن طول العمر الافتراضى** لتلك المشاريع أمر بالغ الأهمية للتمكن من تحقيق أرباح كافية لتغطية تكاليفها خاصة تكاليف الإنشاء والتأسيس والتكاليف الثابتة لها، وكذا لضمان استقرار العمالة لأطول فترة ممكنة. وكل تلك الأهداف يمكن أن تستخدم فى نفس الوقت- كقواعد لتقييمها خاصة فى مجال التشغيل والتوظف حيث يمكن أن نحددها فى حجم العمالة الموظفة؛ تنوع المهارات المطلوبة؛ الارتباط بمشروعات أخرى؛ الدخول المتولدة وطول العمر الافتراضى.

وفى إحدى الدراسات المتخصصة، ذكر أن تقدير فرص العمالة الجديدة المتولدة عن قيام أى مشروع يتم من خلال ثلاثة خطوات:

١- حساب عدد العمال (المهرة وغير المهرة) المستهدف استخدامه فى ذلك المشروع.

٢- تقدير العد الإضافى من العمال (المهرة وغير المهرة) المستخدم فى المشاريع المرتبطة خلفية أو أمامية.

٣- حساب حجم رأس المال المستثمر فى المشروع وتقدير رأس المال الإضافى اللازم لاستخدامه فى المشاريع المرتبطة به خلفياً أو أمامياً[٤٤].

والواقع أن البيانات المتاحة لا تسمح بتطبيق تلك القواعد كلها- أو بحذافيرها فى تقييم الدور التشغيلى للاستثمارات البيئية- ويرجع ذلك ليس فقط للأسباب التقليدية المرتبطة دائماً بصعوبة الحصول على أية بيانات بحثية، ولكن أيضاً نتيجة لحداثة تلك الاستثمارات وعدم وضوح الرؤية حل كيفية التعامل معها من قبل المسئولين، وبالتالى فسوف نحاول فيما يلى استنباط صورة تقريبية -وليس تقييماً- للوضع التشغيلى المتوقع أو المأمول للاستثمارات المعنية وذلك من خلال استعراض تصنيف أكثر تحديداً للاستثمارات البيئية.

٢/٤- تصنيف الاستثمارات البيئية والدور التشغيلى وفقاً لذلك:

على الرغم من تعدد الدراسات التى تناولت البيئة ومشاكلها، إلا أن المشروعات المرتبطة بها تم التحدث عنها كمضمون عرضى فى الغالب واعتبارها مجرد مشروعات تتعلق بالبيئة بدن محاولة لتعريفها وتحديد طبيعتها ومصنفاتها. وقد يكون ذلك لحداثة العهد بها ولغموض الموقف

المتعلق بالبيئة وبالعوامل التى تؤدى إلى مشاكلها أصلاً.

وعلى أية حال، فإنه يمكن تعريف الاستثمارات البيئية على أنها «استثمارات فى مجال إنتاجى أو خدمى يرتبط بالبيئة ويهدف لى توفير منتجات نظيفة لا تضر بها؛ أو أخرى وقائية لتجنب حدوث تلوثات بها أو تدهور أو نضوب فى مواردها، أو ثالثة تفيد فى التخلص من ملوثاتها أو فى معالجة مشاكل نضوبها- سواء كان ذلك يتعلق بالبيئة داخل المنزل، أو البيئة المهنية، أو البيئة الخارجية إجمالاً». ويمكن تمييزها عن غيرها من الاستثمارات بأنها **تراعى البعد البيئى كركيزة أساسية لقيامها**. هذا، ويمكن تصنيفها إلى المجموعات التالية التى سنحاول ربطها بدورها المتوقع فى مجال التشغيل والتوظف.

١- **مشاريع كوارث أو طوارئ:** وتقام من أجل التخلص من مشاكل بيئية طارئة أو غير منتشرة في المجتمع كله- وعادة ما تتطلب رءووس أموال ضخمة وعمرها الافتراضى عادة ما يرتبط ليس بعمر تواجد الكارثة ولكن بمقدرة الدولة على التمويل- وغالباً ما تتطلب عمالة ذات مهارات مرتفعة ومتميزة، والأجور فيها مرتفعة لارتفاع درجة المخاطر التى تتضمنها الأنشطة المقامة فيها. وذلك مثل الحال فى مشاريع إزالة الألغام.

٢- **استثمارات لتنظيف البيئة المهنية والمنزلية والخارجية:** مثل إنتاج مرشحات وأجهزة تنقية الهواء الداخلى من الملوثات الغازية والغبارية وغيرها؛ وإنتاج محركات نظيفة للأجهزة والسيارات. وهى تتطلب عمالة فنية ماهرة فى الإنتاج والصيانة، وعمالة غير ماهرة لأداء بعض الأنشطة المكملة مثل نقل المنتجات من أماكن إنتاجها إلى أماكن تسويقها أو

استخدامها كما أنها ترتبط باستثمارات أخرى واقية التلوث بعد إجراء عمليات التنظيف.

٣- **استثمارات بيئية أمنية:** مثل إنشاء حواجز قوية لمجابهة الفيضانات وللوقاية من مشاكل تآكل الشواطئ.

٤- **تشييد وبناء بيئى:** ويركز العاملون فيه على استقطاب أكبر قدر ممكن من المنافع الطبيعية المجانية (مثل ضوء الشمس والهواء الطبيعى) وتجنب أكبر قدر ممكن من التلوث البيئى داخل الأبنية المشيدة (مثل استخدام عوازل الصوت). وكما اتضح من قبل فالمتخصصون فى ذلك المجال ما زالوا يمثلون قلة نادرة على مستوى العالم مما يفسح الطريق للتدريب التخصصى لمن يرغب فى التميز المهنى من بين الخريجين.

٥- **الاستثمار فى تطوير العشوائيات ومجالات البنية الأساسية:** ويعتبر ذلك من أهم المجالات الحالية الموجودة فى مصر والتى يركز الصندوق الاجتماعى والجهات الأخرى جهودهم على التوسع فيها - ليس فقط لتحسين البيئة المهنية والسياحية والمعيشية، ولكن أيضاً كمحاولة لامتصاص أكبر قدر ممكن من العمالة المؤقتة والدائمة وعلى سبيل المثال، فقد نجح الصندوق الاجتماعى فى إتاحة ٨,١٩٤ فرصة عمل مؤقتة و ٧٢٨ فرصة عمل دائمة فى ١٥ مشروع بتكلفة ١٧٩,٥٣٥ مليون جنيه ولو أن إحدى الدراسات أشارت إلى أن الصندوق يتحمل ٤٨,٩٦٠ ألف دولار فى المتوسط فى سبيل إتاحة فرص العمالة الدائمة.

وكما اتضح من الفصل السابق، فقد أتاحت المشروعات الإجمالية للبنية الأساسية المقامة مؤخراً ١٣٢ ألف فرصة عمل منها ٧٨ ألف فرصة عمل

دائمة و٥٤ ألف فرصة عمل مؤقتة. إلا أن التحفظ على تلك الاستثمارات أنها كلها تتم بمنح وقروض أجنبية. وذلك له محاذيره التى يخرج الحديث عنها عن نطاق دراستنا.

أما المناطق العشوائية فيوجد منها ٥٦١ منطقة تتطلب مشاريع تطوير ملحة حيث تقدر التكاليف المبدئية لتطويرها أكثر من ٣,٩ مليار جنيه موزعة على مشروعات الإسكان ومياه الشرب والصرف الصحى وخدمات المرافق العامة كالكهرباء والطرق. وكلها يمكن أن تستوعب أعداداً كبيرة من العمالة مختلفة المهارات والأنماط للعمل بها بالإضافة إلى عمالة دائمة فى المشاريع الخدمية التى سيتم استقرارها فى تلك المناطق المزمع تطويرها(٤٥).

٦- **مشروعات إنشاء المدن الجديدة:** وهى أيضاً مجال بالغ الأهمية فى استيعاب فائض العمالة فى السوق المصرى وإتاحة فرص عمالة متزايدة ومنتظمة ولجميع المهارات بمعدلات أجور أكثر ارتفاعاً من المتاحة فى المدن التقليدية ويتوقع لها أن تستوعب على الأقل نحو ٧٥٠ ألف فرصة عمل للشباب بمرتبات تزيد على ٦٠٠ جنيه للخريج مع توفير مسكن وبعض الخدمات الأساسية مجاناً، ومنطقة بئر العبد فى سيناء التى تتيح ٤٦ ألف فرصة عمل، ومدينة توشكى التى يتوقع أن تستوعب أكثر من ٢٣ ألف عامل. وقد اعتبرت تلك مشروعات بيئية لأنها تهدف إلى البحث عن موارد متجددة، وإقامة مجتمعات بمواصفات بيئية صحية(٤٦).

٧- **استثمارات المخلفات والنفايات:** وقد نعتبرها بحق أهم وأفضل الاستثمارات البيئية من منظور العائد / التكلفة. فالتوسع فى إقامتها يقلل من التكاليف الباهظة لعمليات التخلص من النفايات، والتكاليف

المنبثقة من عمليات معالجة الآثار الضارة للمرحلة التالية للتخلص منها كاشتعال حرائق نتيجة للتفاعل الكميائى بين النفايات المدفونة بشكل غير آمن. كما أن الاستثمار المعنى يقلل من التكاليف الاجتماعية الباهظة نتيجة معاناة المجتمع المهنى والمدنى من ملوثات تلك النفايات وعلى جانب العوائد، فتلك النفايات يمكن أن تستخدم كمواد خام زهيدة الثمن لإنتاج سلع كثيرة ومتنوعة ومتعددة المنافع بأسعار منخفضة تتيح فرص الرواج التويقى الذى يصحبه أرباح كبيرة مع توفير احتياجات كثير من ذوى الدخول المحدودة. وفى نفس الوقت فإن ذلك الرواج يتيح فرص عمالة متزايدة ويمكن أن تكون دائمة لفترات أطول مما يحدث فى الاستثمارات الأخرى خاصة إذا ماكانت المنتجات تسد حاجات دائمة، ويا حبذا لو كانت تسد شرائح كبيرة من جانب الطلب، ولو نجحت تلك الاستثمارات فى غزو السوق الخارجى بالإضافة إلى السوق المحلى. ومن المزايا التشغيلية لتلك الاستثمارات أنها يمكن أن تستوعب كل أنواع العمالة حتى غير الماهرة التى تقوم بدور هام فى جمع النفايات وتصنيفها -وأحياناً- إعدادها كمواد خام قابلة للتصنيع وللإنتاج. كما أن هناك إمكانيات ربط هائلة لتلك الاستثمارات أماماً وخلفاً بالصناعات أو بالأنشطة الأخرى فى خضم عمليات تجميع النفايات من جهات متعددة أو شراء معدات ولوازم تصنيع معينة من بعض الصناعات، ثم بيعها إلى صناعات أخرى يمكن أن تستخدم منتجاتها للتجهيز المباشر لمنشآتها أو كجزء من مدخلات عمليات الإنتاج فيها.

ففى الاسكندرية، توجد تجربة ناجحة فى إنتاج أسمدة عضوية ومركبات نباتية فعالة باستخدام النفايات الزراعية والصناعية التى تستقطبها من أماكن مختلفة بالجمهورية، وتدر تلك المركبات النباتية نحو ١٦٠ ألف طن

كمخصبات فى اليوم الواحد بسعر ٨ جنيه فقط للطن مماجذب طلباً هائلاً عليها يبلغ ٨ مليون طناً فى العام[٤٧]. وللأسف أن تقرير الأمم المتحدة الذى ذكر ذلك المثال لم يوضح حجم العمالة المرتبطة بذلك المشروع الناجح ولو أننا نتوقع أن يستوعب أعداداً كبيرة ومتنوعة من العمالة، كما نرى إمكانية زيادتها بتعميم تلك التجربة فى جميع محافظات الجمهورية، وبتوسيع السوق الخارجى لذلك المنتج الناجح.

الواقع أنه يصعب حصر الاستثمارات البيئية فى المصنفات السبع السابقة فقط فما زال هناك المزيد الذى لا تتحمله طبيعة البحث المحدودة ولكننا نود أن نختتم بمثال بالغ المرونة فى التمدد والقابلية لاستيعاب العمالة بأشكالها المتعددة ولارتباطها بصناعات أخرى وهو تشغيل الشباب فى حملات قومية مكثفة للقضاء على الذباب (مثلما فعلت الصين من قبل) وبقية الحشرات الأخرى ولتجميل جميع الأحياء المصرية وتشجيرها. ففى كينيا قامت ١٠٠ ألف امرأة عاملة بغرس ما يزيد على ٢٠ مليون شجرة فى محاولة للتغلب على مشكلة تآكل التربة[٤٨]. ويلاحظ أن السلطات فى مصر تهتم بالفعل بذلك النوع من الأنشطة ومن أحدث الأمثلة على ذلك تشغيل شباب الجيزة فى الصيف لتجميل وتطوير ترعة الزمر بحى جنوب[٤٩].

٣/٤- بعض المقترحات لتحسين الدور التشغيلى للاستثمارات البيئية :

قد نكون قد أدرجنا بالفعل بعض مقترحاتنا -ضمناً- بين سطور العرض السابقة ، إلا أننا نود تقديم بعض الإضافات السريعة. فعلى وجه العموم يجب التوقف عن الجدال حول جدوى الاستثمارات البيئية إلى اعتبارها أحد أدوات **الإنقاذ** لبعض المصائب التى يعانى منها الاقتصاد المصرى ومنها كارثة البطالة. ومن ثم، فيجب إدراجها فى بند مستقل فى جميع السجلات الرسمية مثل خطط التنمية والميزانية العامة، كما يجب أن تخصص مبالغ

كافية للتوسع فى إقامتها بحيث يتم ربطها بتصورات دقيقة مدروسة للعمالة المتوقع تشغيلها فيها ولمواصفات تلك العمالة وللأجور المخططة. ويعد الصندوق الاجتماعى للتنمية مثالاً ناجحاً فى ذلك الصدد ولو أن ما يعيبه هو حجب تلك البيانات - التى يفترض فيها الشفافية - عن الباحثين المهتمين بالمساهمة بدور فعال فى هذا الصدد.

كما أنه من الأفضل أن يؤخذ فى الاعتبار **توزيع العمال على الاستثمارات الموجودة فى مناطق إقامتهم** لما لذلك من فوائد عديدة مثل توفير تكاليف الانتقال والمسكن .. الخ وذلك كما يستهدف فى المدن الجديدة إلا أنه لنجاح تنفيذ ذلك، يجب إقامة مشاريع أخرى آنية لتوفير الخدمات الأساسية فى المناطق المرتبطة بالاستثمارات المعنية وبأماكن تواجد وإقامة العاملين فيها مثل الخدمات الأمنية، والخدمات العلاجية، ووحدات للطوارئ (حيث أن بعض تلك الاستثمارات يمكن أن تكتنفها مخاطر مهنية معينة مثل إصابة العاملين بمشروعات الصرف الصحى بحالات الاختناق نتيجة للغازات السامة المتسربة).

ونتيجة للمشقة المرتبطة عادة بالاستثمارات البيئية، فإن **الشباب** هم أفضل فئة عمالية قادرة على القيام بها -وبالتالى يجب أن توجه تلك الاستثمارات خصيصاً لتشغيلهم خاصة وقد ثبت انتشار أكبر نسب للبطالة بينهم.

إن العمالة المؤقتة تعتبر بمثابة مسكن وقتى لأوجاع البطالة وضيق ذات اليد، وقد تتسبب فى مزيد من السلبيات للمتعطلين الذين ذاقوا حلاوة العمل والتكسب من خلال ذلك النمط من العمالة لذا، فهى تصلح فقط للراغبين فى تحسين دخولهم التى يحصلون عليها من أعمال أخرى، أو للطلاب الذين يرغبون فى العمل أثناء دراستهم. لذا، فتجنباً لتبديد المزيد

من النفقات فى سبيل توفير تلك المسكنات، يجب تعبئة كل الإمكانيات فى سبيل توفير فرص عمالة دائمة. ويمكن أن يتم التغلب -جزئياً- على مشكلة قصر فترة العمالة -بعقد اتفاقيات مع الصناعات الأخرى المرتبطة بالاستثمارات البيئية المعنية بنقل العمالة المؤقتة إليها تلقائياً لممارسة أعمال دائمة فيها- بحيث تصبح تلك العمالة المؤقتة بمثابة مراكز تدريبية لتفريخ الخبرات والمهارات.

وأخيراً وليس بآخر، يجب توجيه بالغ الاهتمام إلى المشاريع ذات العمر الافتراضى الطويل، ضماناً لاستقرار العمالة والتكسب وبحيث تتشابه فى ذلك مع العمالة الحكومية الدائمة- والتوقف عن المشاريع الطائرة التى لا تتعدى فترات نشاطها شهرين أو ثلاثة أشهر فما من شك أن تلك المشروعات لن تنجح فى تقديم خدمات متقنة ذات آثار إيجابية طويلة العمر، ولا فى توفير وضع معيشى مستقر للعاملين فيها(٥٠).

الخاتمـــــة

بالإضافة إلى الأشكال والاتجاهات التقليدية للبطالة، أوضحت الدراسة الحالية اتجاهات أخرى مستحدثة مثل بطالة المتعلمين وبطالة الدمامة وبطالة التبعية للأقل كفاءة. كما أن الاجتياح العاتى لظاهرة البطالة على الصعيد العالمى دفع الفكر الحديث إلى ابتداع نظرية مستحدثة لقبول حد من البطالة كأمر واقع وتجاهل نظرية التوظف الكامل التى يعتقد أنها تحمل الاقتصاد العالمى مالا طاقة له به.

وفى مصر، تضاربت الأرقام والدراسات حول توضيح الصورة الفعلية للبطالة فيها خاصة مع اختلاطها بالمتغيرات الهائلة والمتلاحقة فى الآونة الأخيرة ومن ثم فقد اضطرت الدراسة للتوجه التحليلى والاستقصائى بشكل لا يحقق الدقة المأمولة وكان التركيز الأعم على البطالة بين الشباب لأنها بالإجماع تمثل أكبر نسبة بين المتعطلين. كما اتضح أن البطالة السائدة فى مصر هى البطالة الهيكلية التى ارتبطت بحدوث السياسات التحويلية فى مصر، بالإضافة إلى بطالة جزئية نتيجة الحلول المؤقتة للعمالة التى تركز عليها السياسات الجارية.

وعلى جانب آخر، فقد خرجت الدراسة بتصور عام للاستثمارات البيئية ودورها التشغيلى من خلال استعراض بعض التجارب الفعلية التى تمت فى ذلك المجال فى داخل مصر وخارجها- ولقد لوحظ أيضاً عتامة ما حول تلك الاستثمارات من بيانات خاصة حول العمالة فيها- كما أن تلك الاستثمارات لا تحظى ببند مستقل فى الإحصاءات والسجلات الرسمية المصرية - والغالبية العظمى منها بتمويل أجنبى كامل أو مشترك ولا يوجد اهتمام بتوضيح الحجم المستهدف تشغيله من العمالة فيها- بل لم نعثر فى

أية دراسة على تعريف وتصنيف محدد لمثل تلك الاستثمارات، حتى فى وثائق الجهات الموجهة للعناية بالبيئة مثل جهاز شئون البيئة.

لذا فقد تمت تلك المحاولة فى الدراسة الجارية، وفى إطار المحدودية البالغة للبيانات المتاحة وتضاربها وعتامتها فى جوانب كثيرة منها، خضنا معركة تحليلية مريرة وقاسية خرجنا فى نهايتها ببعض التصورات التى توخينا فيها الدقة ما أمكن -للدور التشغيلى المرتقب من إقامة الاستثمارات البيئية والتوسع فيها.

ونخرج من كل هذا، بأن الاستثمارات البيئية هى مجال واعد بمنافع عديدة، ويمكن أن تعتبر أحد المخارج من أزمة البطالة الطاحنة لو أحسن توجيهها واستثمار الموارد المحلية فيها وهى فى الواقع تقع فى نطاق مطاطى يستوعب عدد كبير من الاستثمارات التقليدية المتعارف عليها مثل البنية الأساسية واستصلاح الأراضي الزراعية كما أنها تستوعب حالياً أنماطاً جديدة أخرى أهمها أنشطة ومنتجات تنظيف البيئة، ومنتجات وأنشطة أخرى صديقة للبيئة وأفضلها -اقتصادياً خاصة فى الدول الفقيرة- استثمارات المخلفات والنفايات وما زال يتوقع لها أن تستوعب المزيد مما يظهر التقدم فى العلم والاجتهاد الأكثر جدية فى العمل.

لذا، نحن نوصى بشدة بتركيز كل الاهتمام بذلك المجال الاستثمارى الواعد وإدخاله فى حسابات وخطط علاج البطالة مع ضرورة توفير عنصر الشفافية حول البيانات المتعلقة بذلك المجال الحيوى للاستفادة بالمساهمات الفعلية والفعالة للعلماء والباحثين المهتمين بإدلاء دلوهم الإيجابى والمساعد فى ذلك الصدد. مع ضرورة تكثيف دراسات التكلفة/العائد والتكلفة/الفعالية للاستثمارات المعنية للخروج بأفضل صورة تنفيذية لها.

ملحق

أهم الاستثمارات البيئية المشتقة من الاتفاقيات المشتركة الرسمية:

الواقع أن الاستثمارات البيئية تتم فى غالبيتها بتمويل مشترك أو بمنح من الدول الغنية ويفيد ذلك العرض فى زيادة وضوح الرؤية حول الأشكال المختلفة للاستثمارات المعنية والجهات الخارجية المتعاونة مع مصر فى سبيل إنجازها. وذلك ما يتضح من الأمثلة الآتية:

- فى عام ١٩٩٤، تم تقديم منحة بريطانية لمشروع **دعم الإدارة والتقييم البيئى** بمبلغ ٤,٦ مليون جنيه استرلينى. كما قدمت بريطانيا منحة أخرى قدرها ٦٠٠ ألف جنيه استرلينى لمشروع **الصرف الصحى** بالقاهرة الكبرى عام ١٩٩٨.
- فى عام ١٩٩٤، حصلت مصر على معونة فنية من الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية بمبلغ ٣٠٠ ألف دينار كويتى لإعداد دراسات جدوى لمشروع **توفير المياه والصرف الصحى لمنطقة البحر الأحمر**. وذلك بالإضافة إلى معونة أخرى بمبلغ ٤ مليون دينار كويتى للمساهمة فى تمويل مشروع توسيع مصنع **رماد الصودا**. وفى عام ١٩٩٧، حصلت مصر على منحة أخرى لمشروع **الصرف الصحى للقاهرة الكبرى (نفق المعادى)** بمبلغ ١٨,٣ مليون دينار كويتى.
- ويلاحظ أن اليابان قدمت أكبر عدد من المنح المذكورة مقارنة بغيرها، ففى عام ١٩٩٥، قدمت لمصر منحة قيمتها ٢,٨٦٠ بليون ين يابانى للمساهمة فى تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع **إعادة تأهيل وتطوير محطة مياه الشرب بالأميرية بالقاهرة**؛ وفي عام ١٩٩٦، تم تقديم منحة

يابانية أخرى بمبلغ ٤٨,٣ مليون ين يابانى لإنشاء مشروع **مكافحة التلوث البيئى**؛ وفى العالم التالى ١٩٩٧ قدمت منحة أخرى قدرها ٢١٥ مليون ين يابانى للمساهمة فى مشروع **معدات لشبكة الرصد البيئى الإقليمى**. ثم قدمت منحة ضخمة قدرها ٩٩٥ . ١ مليار ين ابانى فى عام ١٩٩٨ لتنفيذ مشروع **تحسين مياه الشرب بمنطقة جنوب الهرم**. ويبدو وأنه كان هناك اهتماماً مكثفاً بتحسين البيئة فى مصر من قبل اليابان هذا العام حيث قدمت فيه منحتين أخريان إحداهما قيمتها ٧٠٩ مليون ين يابانى لمشروع **توريد الرصد البيئى الإقليمى**، والأخرى ٢,٢٤١ بليون ين يابانى للاستمرار فى **تمويل مشروع تحسين مياه الشرب جنوب الهرم** (مرحلة ثانية).

- ولقد قدمت أمريكا أربعة منح كبرى تبلغ الأولى ٢٠ مليون دولار لإقامة مشروع **تحسين هواء مدينة القاهرة** فى عام ١٩٩٧، وكانت الثانية فى عام ١٩٩٨ بمبلغ ٧٠ مليون دولار للتوسع فى **نظام الصرف الصحى فى الاسكندرية**، وقدمت إثنتين فى عام ٢٠٠٠ بمبلغ ٤٥ مليون دولار لتغطية **البرنامج المصرى للسياسات البيئية** و١٥ مليون دولار تالية لتمويل نفس البرنامج.
- وساهمت كندا فى المجال المعنى فى عام ١٩٩٦ بمبلغ ٢٠ مليون دولار كندى لدعم **صندوق مبادرات البيئة المصرى**، وفى عام ١٩٩٧ قدمت ٢٠,٥ مليون دولا كندى لتدعيم **المشروع القومى لتوفير المياه وتحسين نوعيتها**، وكذا ساعدت بمبلغ لم يتحدد بعد فى تنفيذ نظام معلومات بيئى.
- وفى عام ١٩٩٧ قدمت فنلندا لمصر ٢,٧ مليون مارك فنلندى لتمويل

مركز المعلومات للمرافق تحت الأرض بالقاهرة الكبرى، ومشروع **الخرائط الطبوغرافية للصحراء الشرقية ووادى النيل** وكذلك قدمت ٢٦ مليون مارك فنلندى لتمويل مشروع تخفيض التلوث الصناعى فى مصر. وفى عام ١٩٩٩ قدمت منحة أخرى بمقدار ٣١,٥ مليون مارك فنلندى لتمويل المرحلة الثانية من مشروع **مياه الشرب والصرف الصحى** بمحافظة بنى سويف.

- وفيما يتعلق بالبنوك الدولية، قدم البنك الدولى لإنشاء والتعمير فى عام ١٩٩٥ قرضاً لتمويل مشروع **البنية الأساسية- ميتاب- المرحلة الثانية** وفى العام التالى قدم منحة الدعم المؤسسى لوحدات **الإدارة البيئية** فى محافظتى الاسماعيلية والشرقية، وفى عام ١٩٩٧ حصلت مصر على قرض من بنك الاستثمار الأوروبي لاستكمال تمويل **مشروع الصرف الصحى للقاهرة الكبرى.**
- وأخيرا وليس بآخر، فإننا نعثر على اسم الدنمارك بين المساهمين فى ذلك المجال حيث قدمت فى عام ١٩٩٧ لمصر ٩,٣٨ مليون كرون دنماركى **لتحديث خطة الطوارئ المصرية القومية لمكافحة بقع الزيت**، بالإضافة إلى منحة أخرى قيمتها ٧٩,٦ كرون دنماركي لتمويل **برنامج المعلومات والرصد البيئى.**

قائمة بالجداول

رقم مسلسل **الموضوع**

١- الأهمية النسبية للقطاعين العام والخاص فى إجمالى الناتج المحلى
٢- بعض مؤشرات العمالة والبطالة والاتجاهات العامة للتضخم والأسعار
٣- نسبة العاملين المؤقتين إلى العاملين الدائمين وأجور كل فئة وفقاً للنشاط
٤- أنماط المتعطلين وفقاً للنوع والسن والحالة العملية (حضر/ ريف)
٥- توزيع المتعطلين (١٥-٦٤ سنة) حسب الحالة التعليمية والنوع فى ج.م.ع. (حضر/ريف)
٦- تطور بعض المؤشرات الاقتصادية لبعض الدول الصناعية الكبرى فى الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠
٧- بعض الاستثمارات البيئية المقترحة والعمالة المخططة لها

الهوامش

(١) محمود عبد الفضيل وآخرون، ١٩٩٦، ص٣٨، ٣٩

(٢) المعجم الوسيط، المعجز الوجيز.

(٣) لجنة الشئون المالية والاقتصادية، ١٩٩٤، ص٤٣.

(٤) عاصم عرب، ١٩٩٤، ص٨٦.

(٥) البنك الدولى، ٢٠٠٠، ص٥٧.

(٦) زينب الأشوح، ١٩٩٧، ص٣٦ - ٣٨

(٧) سمير رضوان، ١٩٩٧، ص٩.

(٨) محمد غنيمة، ١٩٩٦، ص٢٣٧.

(٩) زينب الأشوح، ١٩٩٧، ص١٠٢، محمد غنيمة، ١٩٩٦، ص٣٧، عاصم عرب، ٩٤، ص٨٧، ليلى الخواجة، ١٩٨٩، ص٢٠٠.

(١٠) البنك الدولى، ٢٠٠٠، ص٥٧، بيتى آل كوك، ٢٠٠٠، ص٥٦، محمد غنيمة، ١٩٩٦، ص٣٧، اسماعيل عبد الله، ١٩٨٩، ص٣٩.

(١١) ابن خلدون، بدون تاريخ، ص٣٠٦، ٣٠٧.

(١٢) داديال همرميش، وجيف بيدل، ١٩٩٤، ص١٧٤.

(١٣) لورانس ميد، ١٩٩٢، ص٦٦.

(١٤) عاصم عرب، ١٩٩٤، ص٨٩، ص١٠٣.

(١٥) مكتب العمل العربى، ١٩٨٦، ص٦.

(١٦) فيليب كومز، ١٩٨٧، ص٢١.

(١٧) زينب الأشوح، ١٩٩٧، ص١٠٣.

(١٨) لمزيد من التفاصيل، إرجع إلى: فين أوستراب، ٢٠٠٠، ص١٢-٢٣.

(١٩) سمير رضوان، ١٩٩٧، ص٣.

(٢٠) لجنة الشئون المالية والاقتصادية، ١٩٩٤، ص٣-٥، كريمة كريم، ١٩٩٧، ص٢٠-٢٤.

(٢١) البنك الدولى، ٢٠٠٠، ص٥٤.

(٢٢) كريمة كريم، ١٩٩٧، ص٥١، حيث قامت المؤلفة بتقديم التقدير الأول من منشورات الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء، بينما حصلت على الصورة الأخرى من تقرير بالسفارة الأمريكية.

(٢٣) انظر على سبيل المثال: محيا زيتون، ١٩٩٨، سلوى صابر، ١٩٩٨؛ أحمد إبراهيم، ١٩٩٥، ص٢٠، ٢١.

(٢٤) لجنة الشئون المالية والاقتصادية، ١٩٩٤، ص٤٣.

(٢٥) لجنة الشئون المالية والاقتصادية، ١٩٩٤، ص٤٤.

(٢٦) البنك الأهلى المصرى، ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ولمزيد من التفاصيل حول الجهود المعنية إرجع على سبيل المثال إلى لجنة الشئون المالية والاقتصادية، ١٩٩٤، ص٤٤-٧٨.

(٢٧) زينب الأشوح، مارس ٢٠٠١.

(٢٨) محمد إمبابى، ١٩٩٨، ص١٢٦-١٣٠؛ منى قاسم، ١٩٩٤، ص١٢٨-١٣٠.

(٢٩) محمد أرناؤوط، ١٩٩٦، ص٣٩٩.

(٣٠) جون يونج، آرو ساكس، ١٩٩٤، ص٤٥-٤٦ & لستر براون وآخرون، ٩٥، ص٤٠& آلان آتشورث، ٩١، ص٢٠-٢١.

(٣١) سيلفى فوشو، جان نويل، ١٩٩١، ص٥١-٥٦ & محمد أرناؤوط،

١٩٩٦، ص٣٥٩-٣٦٢.

(٣٢) الأمم المتحدة، ٢٠٠٠، ص٥٧.

(٣٣) چون يونج، آرون ساكس، ١٩٩٤، ص٥-٧ ، ٥٧-٧٢.

(٣٤) برادفورد چينترى، ١٩٩٧، ص٩-٢٥.

(٣٥) محمد الزوكة، ٢٠٠٠، ص٥١٣-٥٤٠.

(٣٦) البنك الأهلى المصرى، ١٩٩٧، ص٣٧-٤٧& بنك مصر، ٨٥، ص٢٩.

(٣٧) محمد أرناؤوط، ١٩٩٦، ص٣٧١-٣٧٢& أحمد عبد الوهاب، ١٩٩٥، ص٥٢٦؛ خالد عيسى، ١٩٩٢، صفحات متفرقة.

(٣٨) محمد أرناؤوط، ١٩٩٦، ص٣٤٨، ٣٤٩.

(٣٩) محمد أرناؤوط، ١٩٩٦، ص٣٣٢-٣٣٣ & منى قاسم، ١٩٩٤، ص٨٢.

(٤٠) محمد أرناؤوط، ١٩٩٦، ص٣٣٢.

(٤١) محمد الزوكة، ٢٠٠٠، ص٣٥٤؛ البنك الأهلى، أعداد مختلفة؛ وزارة التخطيط، بيانات غير منشورة، المركز العام لمعلومات شبكة مرافق القاهرة، ١٩٩٨، عصام الدين الحناوى، ١٩٧٥، ص٣٧؛ الجمهورية، ٣/٥/٢٠٠١، ص٦.

(٤٢) جهاز شئون البيئة، ١٩٩٢م، وزارة البيئة، بيانات غير منشورة.

(٤٣) انظر على سبيل المثال: لجنة الشئون المالية والاقتصادية، ١٩٩٤، ص٤٤-٤٥؛ وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية، مايو ٩٨، ص٥٣؛ زينب الأشوح، يوليو ١٩٩٩، ص٧٠-٩٠.

(٤٤) سمير عبد العزيز، ١٩٩٧، ص٢٣٨-٢٤٠.

(٤٥) مشروع التنمية البشرية، ١٩٩٦، ص٧٨؛ خليفة الضو، حسين العماش، ١٩٩٦، ص١٧٥، لجنة الشئون المالية و الاقتصادية،١٩٩٤،ص٤٩، وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية، مايو ١٩٩٨.

(٤٦) سامى حاتم،٨٨،ص٣٣٤"البنك الأهلي المصرى،أعداد مختلفة.

(٤٧) الأمم المتحدة، ١٩٩٨،ص٧٢.

(٤٨) الأمم المتحدة،٩٧،ص٩٩.

(٤٩) جريدة الجمهورية،٣/٥/٢٠٠١، ص٦.

(٥٠) لمزيد التفاصيل، إرجع إلى زينب الأشوح، يوليو ١٩٩٩.

المراجع العربيـــــة

أولاً: الكتب:

١- أ.أس بالا، ١٩٩٢، **البيئة والتشغيل والتنمية**، منظمة العمل الدولية، ومنظمة العمل العربية، القاهرة.

٢- إبراهيم أنيس، عبد الحليم منتصر، عطية الصوالحى، محمد أحمد، ١٩٧٢، **المعجم الوسيط**، الجزء الأول، الطبعة الثانية، بدون ناشر، القاهرة.

٣- إبراهيم سليمان، ٢٠٠٠، **تلوث البيئة : أهم قضايا العصر، المشكلة والحل**، دار الكتاب الحديث، القاهرة.

٤- أحمد حسن إبراهيم، ١٩٩٥، **بعض آثار الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على المرأة المصرية**، معهد التخطيط القومى، القاهرة.

٥- أحمد عبد الوهاب، ١٩٩٥، **التربية البيئية**، دائرة المعارف البيئية، الطبعة الأولى ، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة.

٦- أحمد فريد مصطفى، د. سهير محمد حسن، ٢٠٠٠، **تطور الفكر والوقائع الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية.

٧- إسماعيل صبرى عبد الله، ١٩٨٩، «الخصائص المشتركة فى ظاهرة البطالة فى بلدان العالم الثالث- مع إشارة خاصة لمصر» **البطالة فى مصر**، تحرير د. سلوى سليمان، قسم اقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة.

٨- بيتى آل كوك (٢٠٠٠)، **فهم الفقر**، عرض على الدجوى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.

٩- جون يونج & آرون [illegible]، ١٩٩٢، **ثورة الكفاية القادمة -خلق اقتصاد** [illegible] ترجمة شوقي زكي، سلسلة ورلد واتش العربية، ١٢، معهد مراقبة البيئة العالمية (ورلد واتش) الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة.

١٠- خليفة ضو، حسين العماش، ١٩٩٦م، "شبكات الحماية الاجتماعية: الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر" في: ظاهر كنعان (محرر)، **الآثار الاجتماعية للتصحيح الاقتصادي في الدول العربية**، صندوق النقد العربي& الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، أبو ظبي.

١١- زينب صالح الأشوح، ١٩٩٧، **الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي - نظرة تاريخية مقارنة**، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة.

١٢- زينب صالح الأشوح، ٢٠٠٠، **في الإنتاج المنزلي تكمن حلول وحلول**، الدار الجامعية، الاسكندرية.

١٣- سامي حاتم، ١٩٨٨، **الاقتصاد المصري بين الواقع والطموح**، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

١٤- سامية مصطفى كامل، ١٩٨٩، **التعليم -سوق العمل- بطالة المتعلمين**،

١٥- سراج الدين محمد، ١٩٩٦م، **النقل الجوي وتلوث البيئة (في مدينة القاهرة)**، الجزء الثاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

١٦- سمير عبد العزيز، ١٩٩٧، **دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم**

المشروعات، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية.

١٧- سى أوين بايبك، ١٩٩٥، **ارتقاء التقدم- نهاية النمر الاقتصادى وبداية تطوير الخصائص البشرية،** ترجمة محمد عبد القادر وزهير صندوقة، دار الشروق، القاهرة،

١٨- سيلڤى فوشو، جان نويل، ١٩٩١، **التهديدات العالمية على البيئة،** ترجمة أسعد مسلم، دار المستقبل العربى، القاهرة.

١٩- عالية المهدى، ١٩٨٩، **الخصائص المشتركة فى ظاهرة البطالة فى بلدان العالم الثالث- مع إشارة خاصة لمصر"**، البطالة في مصر، تحرير د. سلوى سليمان، قسم اقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة.

٢٠- د. عبد القادر عطية، ١٩٩٩، **اتجاهات حديثة في التنمية،** الدار الجامعية، الاسكندرية.

٢١- عاصم عرب، ١٩٩٤، **اقتصاديات العمل**، عمادة شئون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض.

٢٢- عصام الدين الحناوى، ١٩٧٥، **التشريعات الخاصة بحماية البيئة،** مجلس بحوث البيئة، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، القاهرة.

٢٣- على البنا، ٢٠٠٠، **المشكلات البيئية وصيانة الموارد الطبيعية**-نماذج دراسة في الجغرافيا التطبيقية، دار الفكر العربى، القاهرة.

٢٤- محمد مجدى، ١٩٩٠، اقتصاد العمل في الفقه الإسلامى، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية.

٢٥- عبد الله سرحان، ١٩٩٠، تنظيم الإسعاف، الطبعة

الأولى، مكتبة المدينة، الزقازيق.

- لجنة الشئون المالية والاقتصادية، ١٩٩٤، **البعد الاجتماعى فى فلسفة الحكم وسياسات الدولة**، دور الانعقاد العادى الرابع عشر، مجلس الشورى، القاهرة.

٢٦- فيليب كومز، ١٩٨٧، **أزمة العالم من منظور الثمانينات**، ترجمة محمد خيرى حربى وآخرون، دار المريخ للنشر، الرياض.

٢٧- محمد أرناؤوط، ١٩٩٦، **الإنسان وتلوث البيئة**، الطبعة الثانية، الدار المصرية البنانية، القاهرة.

٢٨- محمد الزوكة، ٢٠٠٠، **البيئة ومحاور تدهورها وآثارها على صحة الإنسان**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.

٢٩- محمد إمبابى، ١٩٩٨، **الاقتصاد والبيئة**، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.

٣٠- محمد بحيرى، فبراير ١٩٩٨، **بيئة العمل ودورها في التنمية والعمل**، العدد ٤١٣، القاهرة.

٣١- محمد متولى غنيمة، ١٩٩٦م، **التربية والعمل وحتمية تطوير سوق العمالة العربية**، الدار المصرية البنانية، القاهرة.

٣٢- محمد نجيب، ٢٠٠٠، **التلوث البيئى ودور الكائنات الدقيقة إيجابياً وسلبياً**، دار الفكر العربى، القاهرة.

٣٣- محمود عبد الفضيل، محمد الخولى، أحمد ثابت، أشرف حسين، يسرى عبد المجيد، ١٩٩٦، "المجتمع والدولة في الوطن العربى فى ظل السياسات الرأسمالية الجديدة"، **مصر**، مركز البحوث العربية

(القاهرة)، منتدى العالم الثالث (داكار)، مكتبة مدبولى، القاهرة.

٣٤- مجمع اللغة العربية، ١٩٩٢، **المعجم الوجيز**، مجمع اللغة العربية، القاهرة.

٣٥- منى قاسم، ١٩٩٤، **التلوث البيئى والتنمية الاقتصادية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

٣٦- مكتب العمل الدولى، ١٩٨٦، "تغير عالم العمل - القضايا الرئيسية (تقرير المدير العام)، **مؤتمر العمل الدولى**، الدورة (٧٢)، جنيف سويسرا.

٣٧- كريمة كريم، ١٩٩٧، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسات الإصلاح الاقتصادى" (٩٢/٩١) فى مصر"، فى: **الاقتصاد المصرى- التحديات والسياسات من المنظورين الإسلامى والوضعى**، بحوث مؤتمر قسم الاقتصاد، كلية التجارة (بنات)، جامعة الأزهر، القاهرة.

ثانياً: الدوريات:

١- أحمد إبراهيم، ١٩٩٥، **بعض آثار الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على المرأة فى مصر**، منتدى عمان للمنظمات غير الحكومية، ٣-٥ نوفمبر ١٩٩٤، عمان.

٢- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، ١٩٩٨، **تقرير التنمية البشرية.**

٣- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، ١٩٩٧، **تقرير التنمية البشرية.**

٤- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠٠٠، **خطة عمل لحماية البيئة البحرية والتنمية المستدامة للمناطق الساحلية فى البحر المتوسط**، ورقة غير منشورة.

٥- البنك الدولى، ٢٠٠٠، **مؤشرات التنمية فى العالم**، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، (ميريك)، القاهرة.

٦- بنك مصر، ١٩٨٥، العدد الأول.

٧- البنك الأهلى، أعداد مختلفة من من التقارير والنشرات الاقتصادية.

٨- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، سبتمبر ١٩٩٦، **النشرة السنوية لبحث العمالة بالعينة فى ج.م.ع.**، مرجع رقم ٧١-٩٥/١٣٥٢٥، القاهرة.

٩- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، يونيو ١٩٩٨، **الكتاب الإحصائى السنوى ١٩٩٢-١٩٩٧**، القاهرة.

١٠- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مايو ١٩٩٩، **مؤشرات إحصائية عن العمالة والأجور بالقطاعات الاقتصادية النوعية فى ج.م.ع. من واقع ميزانية السنة المالية ٩٨/٩٧، "طبقاً للنشاط"**، نسخة رقم (٩). رقم المرجع ٩٩-١٤٤٣١-٩٩.

١١- جهاز شئون البيئة، ١٩٩٢، **خطة العمل البيئى فى مصر**، مجلس الوزراء، القاهرة.

١٢- خالد عيسى، ١٩٩٢، "دراسة لتعيين تركيز العناصر العضوية والسامة فى النباتات"، **رسالة دكتوراة فى الكمياء الحيوية**، كلية العلوم، جامعة القاهرة.

١٣- زينب صالح الأشوح، يوليو ١٩٩٩، "الآثار الاقتصادية لمشاريع البنية الأساسية الممولة من الصندوق الاجتماعى فى محافظة أسوان"، **البحوث الإدارية**، العدد الثالث.

١٤- زينب صالح الأشوح، مارس ٢٠٠١، "التنمية المطردة والحفاظ على البيئة من المنظور العالمى والمصرى"، **بحث غير منشور.**

١٥- سلوى صابر، يناير ١٩٩٨، "تأثير سياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية على عمل المرأة"، **المجلة الاجتماعية القومية**، العدد الأول، المجلد ٣٥.

١٦- محمد بحيرى، فبراير ١٩٩٨، "بيئة العمل ودورها فى التنمية" **العمل**، العدد ٤١٣، القاهرة.

١٧- محيا زيتون، يناير ١٩٩٨، "أوضاع المرأة العاملة فى القطاعين الرسمى وغير الرسمى فى مصر"، **المجلة الاجتماعية القومية**، العدد الأول، المجلد ٣٥.

١٨- المركز العام لمعلومات شبكات مرافق القاهرة، ١٩٩٨، **القاهرة ٢٠٠٠**، القاهرة.

١٩- مشروع التنمية البشرية، ١٩٩٦، **مصر-تقرير التنمية البشرية**، معهد التخطيط القومى، القاهرة.

٢٠- وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية، مايو ١٩٩٨، **الأهداف وميادين العمل والأنشطة الرئيسية**، وحدة معلومات مكتب الوزير، القاهرة.

٢١- وزارة التخطيط، أبريل ١٩٩٧، **الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٩٨/٩٧ -٢٠٠١/٢٠٠٢)**، المجلد الثانى، المكونات الرئيسية والقطاعية، القاهرة.

٢٢- وزارة البيئة، بيانات غير منشورة.

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

Books

- Bradford Gentry, 1997, **Private Investment And The Environment**, Office of Development Studies, Discussion paper series, the United Nations Environment Programme (UNEP), New York.

- Capmas & ILO, 1996, Review of the Labor Force Sample Survey in Egypt, **Estimates of Employment and Unemployment, and proposals for Improvement**, Cairo.

- Fin Ostrup, 2000, **Money and the Natural Rate of unemployment,** Cambridge University press, U.K.

- Gerald Meier, 89, **Leading Issues In Economic Development,** 5 th edition, Oxford University, press, U.K.

- Lawrence Mead, 1992, **New Politics of poverty - The Nonworking Poor In America,** A Division of Harper Collins publishers, New York.

- George Kanawaty, 1997, **Human Resources Development in Egypt: Policy Issues and options**, ILO, Geneva.

- Magdi Khalifa, July 1996, Socioeconomic Aspects of the

Economic [illegible] (1590), The Institute of National Planning [illegible]

- Michael Todaro, 1994, **Economic Development**, 5th edition, Longman, New York, London.

- Nader Fergany, Sept 1995, "Recent Trends in participation in Economic Activity and Open Unemployment in Egypt", **Almishkat Research Notes,** No 10.

- Samir Radwan, 1997, **Towards Full Employment: Egypt into the 21st Century,** Distinguished Lecture Series 10, The Egyptian Center for Economic Studies, Cairo.

- The World Bank, 1998, **Egypt in the Global Economy**, World Bank Middle East and North Africa Economic Studies, Washington.

Periodicals

- Dadiel Hamermesh and Jff Biddle, Dec 1994, "Beauty and the Labor Market", **The American Economic Review**, Vol. 84, No. 5.

- Human Development Report, 1998.

- Keith Griffin, 1996, Macro economic reform and Employment:" An Investment - Led Strategy of Structural Adjustment in Sub-Saharam Africa", Issues in **Develop-**

ment Discussion paper 16, ILO, Geneva.

- ILO, 1991, **The Challenge of Job Creation in Egypt**, Report of the ILO Multidisciplinary Mission on return Migrants from the Gulf, ILO, Geneva.

- ILO, 1996, **World Employment Report**, 1996/97, Geneva, p141.

- UNDP, 1995, **Human Development Report**, U.S.A.

- UNDP, 1998, **Human Development Report**, U.S.A.

- Richard Freeman, 1993, "Labor Market Istitutions and politics: Help or Hindrance to Economic Development?" in: **Proceedings of the World Bank Annual conference in Development Economics,** 1992, Washington.

(مشكلة البطالة) بحث فى النظرية الاقتصادية نحو استراتيجية مقترحة للعلاج

دكتور/ محمد موسى عثمان(*)

المقدمـــــــة

ظـــل الفكـــر المصـــرى ـــ مثله فى ذلك مثل الفكر العربى ـــ مهتما بالاتجاه نحو الرومانسية، وتغليب الجانب السياسى والاجتماعى على الجانب الاقتصـــادى فـــى دراسة المشاكل القومية، وحتى بعد أن بدأ الاهتمام بتزايد الأمـــور الاقتصـــادية حتى غطت المساحات الكبيرة من فكر الرجل العادى، كانت تناقش فى اطار جزئى لا يرقى الى مستوى النقاش المطلوب لمثل هذه القضايا.

ولذلـــك نجد أن أغلب الدراسات الاقتصادية ـــ وقد تدفقت بمعدل هائل خلال السنوات الأخيرة ـــ لا يسد ثغرة من ثغرات الفكر الاقتصادى القومى، ولمـــا كـــان هذا هو حال الفكر الاقتصادى فقد انعكس الأمر على السياسات الاقتصـــادية، فجاءت جزئية، ومرحلية بل وفى كثير من الأحيان فى الاتجاه المعاكس لتحقيق الأهداف القومية. (١)

وزاد من خطورة الأمر، أن هناك الآن فقرا شديدا فى الفكر الاقتصادى لفهم مشكلة البطالة وسبل الخروج منها، خاصة فى دول العالم النامى، وتعود أهمية هذا البحث الى ضرورة القاء بعض الأضواء على مشكلة البطالة، أملا

(*) مدرس بكلية التجارة بنات بتفهنا الأشراف

فـــى الاقتراب من الفهم الحقيقى والموضوعى لها، بعد أن تعقدت وأستعصت علـــى الفهـــم، بعد أن عاش العالم فترة من الممكن وصفها بعصر التوظف الكامل.

علـــى أننا إذا بحثنا عن العوامل التى حققت ذلك – التوظف الكامل نجـــد أنهـــا تعود الى الآتى: [٢] العوامل الداخلية : زيادة معدلات الاستثمار، والـــتقدم التكـــنولوجى، تبنى نظرية كينز، العوامل الخارجية: آليات بريتون وودز [٣]، نظام النقد الدولى، البنك الدولى، اتفاقية الجات، تقسيم العمل الدولى لصـــالح الدول المتقدمة، ومن سمات النظم المعاصرة أن البطالة بين الإناث تـــرتفع بشكل واضح، وارتفاع عنصر الشباب فى كتلة المتعطلين، وارتفاع نسبة المتعطلين لمدة طويلة [٤] .

ولقد بدأت مشكلة البطالة فى الظهور على نحو واضح فى البلاد النامية ابـــتداء مـــن عقد السبعينات من القرن العشرين، نتاجا لتفاعل ثلاثة عوامل جوهـــرية هـــى : فشل انماط التنمية التى انتهجتها هذه البلاد، تفاقم مديونتها الخارجـــية، تـــنامى العولمـــة [٥]، وبناء عليه تعد مشكلة البطالة من أخطر المشـــكلات الـــتى تواجهها مصر، إن لم تكن أخطرها على الإطلاق، نظرا للانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية، مما يؤدى الى انتشار الجرائم والتطرف والعـــنف، ويعانى بالفعل الاقتصاد المصرى من جرائم الاغتصاب والسرقة، والزواج السرى . الخ .

ويهـــدف البحـــث الحـــالى دراســـة مشـــكلة البطالة فى إطار النظرية الاقتصادية، واقتراح استراتيجية ملائمة للعلاج، وصالحة للتطبيق فى مصر، خاصـــة إن البحـــث فـــى أسباب البطالة وسبل مواجهتها إحتل مكانة مهمة

ومتميزة فى تاريخ الفكر الاقتصادى على اختلاف مدارسه واتجاهاته، كما كانت مجالا لصراع فكرى كبير بين هذه المدارس والاتجاهات، مما أثرى النظرية الاقتصادية، ويتناول بحثنا هذا عرض لأهم المدارس الاقتصادية التى تصدت لمشكلة البطالة، ذلك أن رسم أى سياسة لمكافحة البطالة لابد أن تقوم على نظرية ما للتفسير، وللأسباب، وللمقترحات.

وبقدر ما يكون فهمنا النظرى للبطالة عميقا ومنطقيا، وصحيحا، تكون السياسة المقترحة مناسبة وفعالة لمواجهتها والقضاء عليها، للوصول لذلك يشمل البحث الحالى تناول (مشكلة البطالة بحث فى النظرية الاقتصادية نحو استراتيجية مقترحة للعلاج) مباحث ثلاث كما يلى :

المبحث الأول بيان مشكلة البطالة فى النظرية الكلاسيكية والنظرية الماركسية.

المبحث الثانى إبراز المشكلة فى نظرية النيوكلاسيك ونظرية كينز.

المبحث الثالث إظهار المشكلة فى النظريات الحديثة والمعاصرة .

وتتناول الخاتمة خلاصة البحث، واهم النتائج المستخلصة، وأهم الدروس المستفادة، ثم عرض الاستراتيجية المقترحة للعلاج، ويستخدم البحث المناهج التالية :

i- المنهج التكاملى أو المنهج الدقيق الشامل، وهو يعنى دراسة ظاهرة البطالة، وتحليل علاقاتها وارتباطاتها فى إطار النظرية الاقتصادية .

ii- المنهج التحليلى الذى يركز على اكتشاف علاقات السببية التى تبرز ظاهرة البطالة واتجاهاتها ومواجهتها.

iii- المنهج التاريخى والذى يتابع التطور التاريخى لمشكلة البطالة وتناولها على مدى تاريخ الفكر الاقتصادى منذ الكلاسيك وحتى الآن .

المبحث الأول

النظرية الكلاسيكية والنظرية الماركسية

نقصد بالنظرية الكلاسيكية، التيار الفكرى الذى عبر عن وعى الطبقة الرأسمالية خلال مرحلة التحول من الراسمالية التجارية الى الرأسمالية الصناعية، وهى تبدأ بظهور أعمال William Petty (1623-1685)، ويتطور بأعمال الفزيوقراط أمثال Francois Quesnay (1694-1774)، Marquis de Mirabean (1715-1789)، A.R.J. Turgot (1727-1781) وتدعمت النظرية الاقتصادية الكلاسيكية بظهور Adam Smith (1723-1790) و David Ricordo(1772 1823)، والحقيقة ارتبط تطور الفكر الاقتصادى الكلاسيكى بمدى تطور الرأسمالية الصناعية، وبروز ملامحها الأساسية فى الاقتصاد الانجليزى، وبمدى فهم هذا الفكر وادراكه لهذه الملامح والعلاقات الاجتماعية السائدة [٦] .

ولقد احتلت مشكلة البطالة مكانة مهمة فى النظرية الكلاسيكية باعتبار أنها أكثر المشكلات إثارة للتطرف والعنف والاضطراب، لذا اهتم الكلاسيكيون بدراسة الأبعاد السياسية والاجتماعية فى دراسة الظواهر الاقتصادية، حيث ركزت تحليلاتهم على الأجل الطويل، وما يحدث فيه من تغيرات كبرى، إذ تم مناقشة العلاقة بين مشكلة البطالة والمشكلة السكانية، وبتراكم راس المال والنمو الاقتصادى، وبالطاقة الانتاجية للاقتصاد القومى، وبما سيؤول اليه النظام الرأسمالى فى الأجل الطويل، وهناك أفكار كثيرة وجهود تبذل للعودة الى تعاليم النظرية الكلاسيكية، آخذة فى التكون كتيار جديد ويضم عدد كبير من المؤيدين [٧] .

يعـرف الاقتصـاديون الكلاسيك التوازن الاقتصادى العام بأنه توازن التوظف الكامل، وأى توازن دون مستواه لجميع الموارد بما فيها البشرية هو انعـدام تـوازن، ومعنى ذلك أنهم افترضوا التطابق المستمر بين الاستثمار والادخار، وبذلك ينكرون وجود مشكلة البطالة أصلا، فإذا كانت هناك بطالة بيـن السكان فى سن العمل والراغبين فيه، فطبقا للنظرية الكلاسيكية يكون هـناك فائض عمل، أى أن العرض أكبر من الطلب، ويعالج الموقف بخفض الأجـور، فتهـبط نفقات الانتاج، وتزيد الأرباح، بما يزيد الانتاج، وبالتالى زيـادة التوظف، حتى تختفى البطالة تماما، ومعنى ذلك هو أن الكلاسيك قد افترضـوا أن عـلاج الـبطالة إنمـا يتأتى من خلال مرونة تغير الأجور بالانخفـاض فـى اطـار الآليات التى توفرها المنافسة السارية فى سوق العمل(٨) .

ولمـا كانت المنافسة هى الإطار الذى افترضه الكلاسيك فى تحليلهم، فإن انخفاض الأجور الذى يؤدى بدوره الى انخفاض تكاليف الإنتاج، لابد أن يؤدى الى انخفاض أسعار المنتجات، ولهذا إذا انخفضت الأسعار بنفس نسبة انخفـاض الأجور، فلن تحدث زيادة حقيقية فى ربح المنظمين، وبالتالى لن يوجد لديهم الحافز لزيادة الإنتاج، ولهذا فإنه لكى يؤدى انخفاض الأجور الى زيـادة الإنتاج وزيادة الطلب على العمالة، ومن ثم خفض معدلات البطالة، فإنه يفترض ضمناً، أن انخفاض الأجور المترتب على البطالة يجب أن يكون بنسـبة أكـبر من نسبة انخفاض الأسعار، وهو ما يعنى خفضاً فى معدلات الأجور الحقيقية وليس الأسمية فحسب .

وبناء عليه يحدث التوازن المستقر، والذى يتحقق عند التوظف الكامل، والذى هو رهن بمدى مرونة تغيرات السعار والأجور، واستجابتها لما تمليه عوامل العرض والطلب، وانتهى الكلاسيك الى :

١ عدم تدخل الدولة فى جهاز الأسعار .

٢ تجنب أى تشريعات من شأنها تحديد مستويات الأجور .

٣ الحفاظ على الوظائف التقليدية للدولة (الأمن الداخلى والخارجى، والخدمات العامة).

٤ عدم تدخل نقابات العمال فى حالة البطالة ضد خفض الأجور .

ويوضح الشكل رقم (١) التالى بالملحق حدوث البطالة بسبب ثبات مستويات الأجور عند الكلاسيك، المحور الرأسى يبين مستويات الأجور، والمحور الأفقى يوضح حجم العمال، والمنحنى DD يمثل الطلب على العمل، بينما يمثل المنحنى SS عرض العمل، ويتحدد الأجر التوازنى عندما يلتقى المنحنيان عند النقطة e، وعندئذ تكون الكمية التوازنية لعرض العمل والطلب عليه هى L_1 ومستوى الأجر W_1، نفترض أنه بسبب تدخل نقابات العمال أو بسبب تدخل الحكومة، أن الأجر ارتفع الى المستوى W2.

فى هذه الحالة سنجد أن عرض العمل، عند هذا المستوى الجديد للأجر، يساوى W2F فى حين أن الطلب على عنصر العمل يكون مساوياً للمستوى W2C، مما يعنى أن هناك فائض عرض، أو بتعبير أدق، وجود مشكلة بطالة، تقدر بالمسافة CF، وبناء عليه لو أردنا مواجهة البطالة أو فائض عرض العمل فلا بد من وجهة نظر الكلاسيك أن تخفض الأجور .

ولقد استبعد الكلاسيك أساساً حدوث البطالة، ولم يستبعدوا حدوث البطالة الاختيارية [٩]، وفى جميع الأحوال توجد فرص للعمل تكفى لتوظيف العمال القادرين والراغبين عند مستويات الأجور السائدة، كما أنهم لم يسقطوا من التحليل إمكان حدوث البطالة الجزئية التى يمكن أن تنشأ بفعل الأخطاء التى ربما يقع فيها رجال الأعمال، عند تقدير أحجام الطلب والإنتاج أو نتيجة لتغير أذواق المستهلكين، ومع ذلك فقد اعتقد الكلاسيك أن البطالة الجزئية التى تعكس معها أزمات إفراط إنتاج جزئية، سوف تقضى على نفسها بنفسها من خلال توافر مرونة الأسعار والأجور .

هذا الفكر نابع من عالم حقيقى عايشة الكلاسيك بالفعل، ولم يشهد مثل هذه الأزمات، بل أن ظاهرة الدورة الاقتصادية أى التغير الدورى للنشاط الاقتصادى بين مراحل الرخاء والكساد لم تكن معروفة فى عهدهم [١٠]، ولقد اختلف Malthus مع الكلاسيك فى مجال التوازن الاقتصادى العام، حيث اعترض على قانون الأسواق لـ Say، ومن ثم كان من أوائل الذين قالوا باحتمال تعرض النظام الرأسمالى لأزمات إفراط الإنتاج العامة، ومن ثم احتمال ظهور البطالة على نطاق واسع .

وهو يرى إمكان قيام البطالة فى الأجل القصير بسبب قصور الطلب الفعال، حيث يعتقد أنه من المحتمل جداً ألا يتساوى العرض الكلى مع الطلب الكلى بسبب قصور الاستهلاك، وقد رد هذا القصور الى أن الرأسماليين يستهلكون أقل مما يربحون، لأنهم يدخرون، وأن العمال يستهلكون أقل مما ينتجون، وذلك بسبب حصول الرأسماليين على جزء من إنتاجهم فى شكل أرباح [١١] .

والحقيقة أن Malthus قد ركز تحليله على الطلب الاستهلاكى، وانتهى الى القول بأنه نتيجة لقصور الاستهلاك، فإن المجتمع من الممكن أن يتعرض لأزمة تخمة الإنتاج، حيث لا يوجد تطابق بين عرض السلع المنتجة والطلب عليها، حيث ترتفع المدخرات، وهو الأمر الذى يعنى وجود تراكم أكثر من اللازم أى أكثر من حاجة الأسواق، بما يؤدى الى انخفاض الأسعار، والأرباح، وتقل الرغبة فى الإنتاج، وتبرز مشكلة البطالة، ولتفادى ذلك، ينادى بضرورة مواجهة سلبيات الاستهلاك، فإيجاد طرف ثالث خلاف العمال وأصحاب الأعمال، تكون مهمته هى تعويض قصور الاستهلاك، حتى يمكن تحقيق التوازن بين العرض الكلى والطلب الكلى [١٢] .

وفيما يتعلق بالنظرية الماركسية نجد أنها قد أخذت من النظرية الكلاسيكية أهم منجزاتها، ثم وقفت منها موقف النقد، وانتهى الأمر بنظرة مخالفة لما ذهب إليه الكلاسيك، وخصوصا فيما يتعلق بمشكلة البطالة، فعندما قامت ثورة ١٨٤٨، بما أحدثته من فزع ودمار فى مختلف دول أوربا، كرد فعل على تناقضات المجتمع الصناعى آنذاك، وهى التناقضات التى تجسدت فى جيوش البطالة، وفقر الناس، واستغلال الرجال والنساء والأطفال أبشع استغلال كان عمر Karl Marx (1818-1883) آنذاك ثلاثين عاما، ويتكون صرح الماركسية من ثلاثة أجزاء رئيسية هى : الفلسفة الجدلية (الدياليتك)، والمادية التاريخية،والاقتصاد السياسى، وليس من الممكن عرض أى قضية من القضايا الاقتصادية والاجتماعية التى تناولها Marx دون أن توضع فى إطارها التحليلى الواسع الذى يراعى هذه الأجزاء الثلاثة [١٣] .

وحـــتى يتسنى عرض مشكلة البطالة بوضوح فى النظرية الماركسية، نجد أنها ربطت ظهور الإنتاج السلعى، تاريخياً، بظهور الفائض الاقتصادى والملكية الفردية لأدوات الإنتاج، وهذا لا يعبر عن تشكيلة اقتصادية اجتماعية محـــددة (أى نظـــام اجتماعى)، لأنه وجد عبر أنظمة اجتماعية مختلفة، فقد وجـــد فى المراحل المتأخرة من المجتمع العبودى، وفى المجتمع الاقطاعى، وفى مرحلة الرأسمالية التجارية، وبلغ ذروة نضجة فى المجتمع الصناعى [١٤] .

وتـــرى الـــنظرية الماركسية أن مفهوم السلعة هى ناتج الجهد البشرى المـــبذول، وبمعـــنى أدق نـــاتج العمـــل الذى يبذله العمال، لصالح أصحاب الأعمـــال، وتتســـم بازدواجـــية الطـــابع مـــن منظور القيمة، فهناك القيمة الاســـتعمالية، والقـــيمة التبادلية، وهى بذلك ترد بشكل مباشر على النطرية الكلاســـيكية التى كانت رائجة فى ذات الوقت، والتى كانت ترى أنه فى ظل النظام الراسمالى، لا توجد ثمة إمكانية لوجود الأزمات الاقتصادية[١٥] .

ولقـــد ارتكزت النظرية الماركسية على الأخذ بنظرية العمل فى القيمة، لكـــنها هـــنا تخـــتلف عـــن نظرية العمل فى القيمة فى النظرية الكلاسيكية، خصوصا أنها أدخلت أمور أخرى أهمها :

١ ينتج عن عملية الإنتاج قيمة السلعة، التى تتحقق بالتبادل .
٢ يتم التعبير عن التبادل بالعامل المشترك وهو الجهد البشرى .
٣ الـــتفرقة بين العمل المهارى، والعمل الجسمى، الأول يتسم بكفاءة عالية لخلق القيمة الاستعمالية، بينما الثانى فهو عبارة عن الطاقة العضلية أو الفكرية بصرف النظر عن الناتج، وهو الذى يخلق قيمة السلعة .

٤ أن العمل الجسمى عبارة عن الجهد المبذول أثناء العملية الإنتاجية .

٥ إذا تناسبت قيمة السلع مع كمية العمل البشرى، فإنها تختلف باختلاف المشروعات، وبحسب أدوات الإنتاج المستعملة، فالعبرة بكمية العمل اللازمة للإنتاج فى ظل الظروف السائدة فى المجتمع .

٦ تختلف كمية الجهد البشرى بإختلاف مهارة العمال، ولقد حاولت النظرية الماركسية حل هذه الإشكالية عن طريق معرفة معدلات الأجور المدفوعة لكل من العمل الماهر والعمل غير الماهر لتحويل العمل الماهر الى عمل غير ماهر (أو بالعكس) [١٦] .

على أن تبنى نظرية العمل فى القيمة، كان بمثابة البداية اللازمة، لتفسير فائض القيمة الذى يستولى عليه أصحاب الأعمال، نتيجة شراء قوة العمل، والتى لا تتحول الى سلعة إلا فى النظام الراسمالى بعد أن :

أ تتضح أهمية ملكية العامل لقوة العمل، بمعنى توافر الحرية فى التنازل عن قدرته على العمل لصالح الغير .

ب حرمان العامل من وسائل الإنتاج، ولذلك يكون بحاجة لبيع مجهوده وعمله، حتى تتوافر لديه القدرة على البقاء على قيد الحياة .

وتفرق النظرية الماركسية بين قيمتين أساسيتين فيما يتعلق بالعمل، وهى الفرق بين قيمة قوة العمل، والقيمة التى يولدها العمل، وبذلك يمكن تحديد فائض القيمة، ومعدل البطالة [١٧]، ويحصل العامل على قيمة تبادلية لقوة عمله، وهذا يعنى أن الأجر لا يمثل ثمنا للعمل (كما فى النظرية الكلاسيكية) بل ثمنا لقوة العمل وبعبارة أدق، الأجر هو التعبير النقدى عن قيمة قوة العمل، وأطلق Marx على معدل فائض القيمة، (كما هو سائد فى

المـــراجع المصرية)، مصطلح آخر (لم تتحدث عنه المراجع العربية)، وهو معدل استغلال العمال نظراً لحدوث العملية الإنتاجية .

وتنشـــأ البطالة نتيجة اختلاف قيمة السلع التى حصل عليها العمال من أجـــور، ومـــا حصل عليه أصحاب الأعمال من فائض قيمة، وانهيار معدل الربح، بين المشروعات، والانتعاش فى المشروعات الأخرى، وذلك فى إطار إعادة الإنتاج الموسع، حيث تكون قيمة وسائل الإنتاج التى تم إنتاجها، أكبر من مجرد تعويض إهلاكها، وهو أمر لا يحدث إلا إذا كان هناك تراكم صاف (أى استثمار صاف)، الأمر الذى يتناقض مع خصائص إعادة الإنتاج البسيط، لذلك لا بد أن تحدث أزمة بطالة فى أغلب القطاعات، وهذا يعنى أن أصحاب الأعمـــال لن يستهلكوا كل مايؤول إليهم من فوائض القيمة، وإنما سيقتطعون جزءاً منه ليحولونه الى تراكم، الى راسمال ينتج أكثر من فائض القيمة.

وبالتالى يقومون بانفاق هذا الجزء فى شراء وسائل إنتاج إضافية، وفى استئجار قوة عمل إضافية، وبحيث يتمخض تعاقب دورات الإنتاج عن مزيد مـــن الإنـــتاج، ومزيد من فائض القيمة، ومن الواضح، أنه لكى يتحقق ذلك فلابد من [١٨]:

١ ضرورة إنتاج سلع استهلاكية أكبر مما أنتج فى الدورة السابقة .

٢ ضرورة إنتاج سلع إنتاجية أكثر من تلك التى تم تبادلها لتعويض ما هلك من رأس المال فى القطاعين فى الدورة الإنتاجية السابقة .

كمـــا تنشأ البطالة ايضا نتيجة هجرة رأس المال من القطاع ذى الربح المـــنخفض، حيث انخفاض حجم رؤوس الأحوال المستثمرة، وانخفاض حجم الإنتاج، ونقص العرض، مما يؤدى الى ارتفاع الأسعار، ويحدث العكس فى

حالـــة ارتفـــاع معدل الربح، وهكذا فإن متوسط معدل الربح على المستوى الكلـــى هو نتاج للهجرة النشطة لرؤوس الأموال من قطاع لآخر، وهو يعنى الربح المتساوى عند تساوى رؤوس الأموال وظروف الإنتاج، ولهذا نجد أن أســـعار الســـلـــع فى السوق تميل للتقلب حول سعر الإنتاج، وليس حول القيمة [١٩] .

فى ظل المنافسة الكاملة، يسعى أصحاب الأعمال نحو الربح، من خلال التوســـع فـــى الإنـــتاج بتحويل جزء من الربح الى رأس مال، وزيادة عدد العمـــال، وفـــى الأجل القصير، تؤدى زيادة الطلب على العمال الى ارتفاع الأجور، الأمر الذى يقلل الأرباح، وتلك مشكلة، واجهتها النظرية الكلاسيكية باســـتخدام نظـــرية Malthus فى نظرية السكان، ونظرية الأجر الحديدى، حيث خلصا الى أن ارتفاع الأجور سيؤدى الى زيادة عرض العمل فى الأجل الطويـــل، ممـــا يقلل من الأجور، ورفضت النظرية الماركسية هذا المنطق، واعتـــبرت ذلـــك تشهير بالجنس البشرى، وأشارت الى أن العمال ليسوا من الحماقة بحيث أنهم يميلون الى زيادة نسلهم عقب زيادة الأجور، واشارت الى أن هـــناك وســـائل معيـــنة يلجأ إليها أصحاب الأعمال لإيقاف مفعول اتجاه الأجـــور نحـــو التزايد مع تزايد تراكم رأس المال، وهى تكثيف العمل عن طـــريق إطالـــة يوم العمل، واستخدام الآلات التى تحل محل العمل البشرى، مـــمـــا يـــؤدى الى زيادة البطالة، وبما يكون ما يعرف بالجيش الاحتياطى للعمال [٢٠] .

وتـــرى الـــنظرية الماركســـية أن الـــبطالة جـــزء لايتجزأ من النظام الرأسمالى، وهى شرط لوجوده، حيث المصلحة المزدوجة لأصحاب الأعمال

مـــن وجود الجيش الاحتياطى، أولاً : الحصول على القوة اللازمة من أعداد العمـــال دون الـــنظر لمعدلات النمو السكانى، ثانياً : هذه البطالة الممثلة فى الجـــيش الاحتـــياطى، هى وسيلة ضغط فى ايدى اصحاب الأعمال، لإجبار العمـــال علـــى قبول أجور أقل، وعليه تهتم النظرية الماركسية بقانون اتجاه معدل الربح نحو التدهور، بما يحدث ما يعرف بالدورة الاقتصادية [٢١]

والأزمـــة الاقتصـــادية فى النظرية الماركسية تأخذ شكل أزمات إفراط الإنـــتاج، بمـــا يخـــالف النظرية الكلاسيكية، حيث أشارت الى أن الإمكانية المجـــردة لظهور الأزمة ارتبطت بوظيفة النقود كوسيلة للمدفوعات الآجلة، فالعلاقـــات الائتمانـــية المتشـــابكة فى الراسمالية، العجز عن السداد من أحد رجـــال الأعمـــال يـــؤدى الى سلسلة من حالات الإفلاس الجماعية، ومن ثم الكســـاد والبطالة، وتم التركيز على أن أسباب الأزمة تكمن فى نمط الإنتاج الراسمالى نفسه، وبما يؤدى الى انهياره [٢٢] .

وتخلص النظرية الماركسية الى أن النظام الراسمالى يؤدى الى الافقار الدائـــم والمقصـــود للعمال، والى اندلاع الثورة، بعد أن تكون الرأسمالية قد انجـــزت مهمـــتها التاريخية كمرحلة فى تاريخ تطور البشرية، ولكن النظام الرأســـمالى لم ينهار فعلا، وترى النظرية الماركسية أن السبب فى ذلك هو التوســـع والسيطرة الرأسمالية على المجتمعات غير الرأسمالية وهو ما أطلق عليه الاستعمار [٢٣] .

المبحث الثانى

نظرية النيوكلاسيك ونظرية كينز

نخلص من المبحث الأول أن هناك تركيز كبير على نظرية العمل فى القيمة فى النظرية الكلاسيكية والنظرية الماركسية، مع اختلاف المضمون والتضاد بينهما، والاهتمام بالبعد الاجتماعى فى التحليل الاقتصادى، وبالأجل الطويل، وتعتبر النظرية الكلاسيكية المصدر الرئيسى لجميع الاتجاهات الفكرية فى الاقتصاد، وتعتبر النظرية الماركسية المرجع الرئيسى لنقد النظرية الكلاسيكية، وتفنيد سلبيات النظام الرأسمالى، وبذلك شهد العالم غروب شمس النظرية الكلاسيكية أولا، ثم شهد غروب شمس النظرية الماركسية فى نهاية القرن العشرين، ومهدت التطورات السبيل لظهور نظريتى النيوكلاسيك ونظرية كينز .

ويتناول المبحث الحالى النظرتين فيما يتعلق بمشكلة البطالة على النحو التالى :

أولا : نظرية النيوكلاسيك :

تتكرت نظرية النيوكلاسيك لأهم تعاليم ومنجزات النظرية الكلاسيكية، وأحدثت ثورة هائلة فى علم الاقتصاد، بما يمثل انقلابا فكريا كبيرا، واستبعدت البعد الاجتماعى من التحليل الاقتصادى، وبدأت بالتحيز تجاه أصحاب المصالح والقوى المهيمنه، ليس كذلك فحسب، ولكن قامت بتبرير سلوكيات الطبقة الرأسمالية، وضد الطبقة العاملة.

ولقد عاصر النيوكلاسيك الظروف المجتمعية التالية :

١- تحريـــر العمـــل الـــزراعى وخلق طبقة عاملة لا تملك إلا قوة عملها، بتطبيق حركة Enclosurey، وهكذا ظهر عدد ضخم من العمال الذين هاموا على وجوههم فى المدن الصناعية بحثا عن العمل، وظهر التسول والتشـــرد والسرقة والشحاذة وقطاع الطرق، ولم يكن لهم مورد رزق سوى المعونات الاجتماعية والدينية، وقد نتج عن الثورة الزراعية مايلى :

i) توفير عنصر العمل الرخيص للاشتغال بالصناعة .

ii) خلـــق فائض زراعى غذائى يزيد على حاجة المشتغلين بالزراعة ليحول الى القطاعات غير الزراعية .

وتم ذلك بالعنف الذى لا رحمة فيه، حيث قاموا بطرد المزارعين الحائزيـــن لمســـاحات صـــغيرة وارغموهم على التخلى عن اراضيهم وأكواخهم، وقد صدرت فى ذلك الوقت قوانين خاصة باحاطة الأراضى الشائعة بأسيجة لتأمين هذه العملية [٢٤].

٢- كانـــت أحوال العمال فى ذلك الوقت قاسية، لانخفاض الأجور، وزيادة عـــدد ســـاعات العمـــل، والظـــروف غير المناسبة للعمل، والازدحام والاهمال الصحى [٢٥].

٣- تشـــغيل الأطفـــال والأحداث، وتعرضهم للضرب، وجر عربات الفحم والحديد فى دهاليز المناجم تحت الأرض، بما يمثل ظروف وحشية ولا إنسانية[٢٦].

٤- تفضـــيل تشـــغيل النســـاء والفتيات على الرجال، لانخفاض أجورهن وانصـــياعهن أكـــثر للأوامر وعدم تمردهن، ولقد أدى ذلك الى انحلال

الحـياة العائلية، وتدهور مستوى المعيشة والصحة، وانهيار الأخلاق، وتغير وضع الرجل فى المجتمع.

فـى هـذا الجـو الاجتماعى، الملئ بالبطالة، وبأحط ألوان الوحشية والاسـتغلال، كان من الطبيعى أن يغلى المجتمع، وأن تلوح فى الأفق بوادر ثـورات شعبية، كما زادت حوادث السرقة والقتل، وانتشرت ظواهر التسول والتشـرد والدعـارة، وبات واضحا التناقض بين العمل ورأس المال، وبين الأسـعار والأجور، وبين الريع والارباح والتراكم، فى ظل هذا الجو المفعم بالغلـيان والاضطراب والتناقضات، صاغ عدد من المفكرين الانسانيين عدة مدن فاضلة، وحملوا لواء الدعوة الى اقامة نظام اجتماعى جديد، يكون اكثر رحمـة وعدالـة وقـادرا على توفير العمل والدخل لجميع الأفراد، ومؤهلا لتحقيق السعادة الإنسانية[٢٧] .

وظهـر بعـض الاقتصـاديين الذين هبوا للدفاع عن الطبقة العاملة ومصـالحها ومحاولـة تثقيفها وبث الوعى بين صفوفها، أمثال William Thompson (1782-1833)، و John Gray (1799-1850)، و Thomas Hodgskin (1778-1869) وبينوا أن مشكلات البطالة والفقر والـبؤس السائدة ترجع بالدرجة الأولى لطبيعة النظام الرأسمالى [٢٨]، وعلى الـرغم من ذلك برز صف طويل من الاقتصاديين الذين لا هم لهم إلا الدفاع عـن النظام الرأسمالى، والنظر الى الرأسمالية على أنها قمة التطور، ونهاية الـتاريخ، ومتنكرين لجوانب الصراع الاجتماعى والتناقضات الطبقية، منهم J.Baptiste say فى فرنسا، William N.Senior، و Fredric Bastiat،

و John S. Mill فـى انجلـترا، وانصـب اهـتمامهم على تجميل النظام الرأسمالى وتحليل عمليات السوق والتبادل [٢٩].

مـن هنا نجد قيام النيوكلاسيك بتجريد التحليل الاقتصادى من البعد الاجـتماعى، والتركـيز على الأسواق، والاسعار، وتطور النقود وعمليات الائتمان، وتبرير المتناقضات الطبقية عن طريق نقد النظرية الكلاسيكية فيما يـتعلق بتقسـيم العمل الى عمل منتج وعمل غير منتج، ونظرية العمل فى القـيمة، وقوانيـن التوزيع، لهذا غيروا توجه التحليل الاقتصادى من نظرية العمل فى القيمة، الى نظرية المنفعة كبديل يبرر عملية الاستغلال فى النظام الرأسـمالى، كذلـك جـاءوا بنظرية الخدمات الانتاجية، والسائدة فى الفكر العـربى تحـت مسمى نظرية التوزيع، أو تقسيم عناصر الانتاج الى أرض وعمل ورأس مال وتنظيم، حيث يرون أن أصحاب عناصر الانتاج يشاركون فـى العملـيات الانتاجية، ومن ثم يحق لهم أن يحصلوا على عوائد ودخول نظير هذه المشاركة [٣٠].

واحـتفظ النيوكلاسيك ببعض الأفكار من النظرية الكلاسيكية والتى تخـدم مصـالح رجال الأعمال، مثل الحرية الاقتصادية، والمنافسة الكاملة، ونظـرية التوازن التلقائى، وقانون الأسواق لـ Say، وقدرة الرأسمالية على تحقـيق التوظف الكامل، وقانون الغلة المتناقصة الخ، ثم ظهرت مدرسة التحلـيل الحـدى، لتـبرير تحـول الرأسـمالية نحو الاحتكار، يعنى تبتلع المشروعات الكبيرة الصغيرة أو تطردها من الأسواق، وبذلك تنتهى المنافسة الكاملـة، وظهر وهم التوافق بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، ونتج عـن ذلك ظهور مشكلة البطالة، مما أدى الى قيام ثورة ١٨٤٨ نتيجة الغاء

تشغيل العمال ودفع الاعانات المالية لهم، انتهت بسحق الجيش للثوار واعدام بعضهم ونفى حوالى ٤٠٠٠ فرد الى المستعمرات، وفر Louis Blanc الى انجلترا، وسجن Prcoudhon، وظهرت ثورات أخرى فى بروسيا والنمسا والمجر وايطاليا والمانيا والدانمارك وهولندا، ثم عادت الحكومات الرجعية والقمع البوليسى فى معظم أنحاء أوروبا، وأضطر الثوار الى الفرار.

وقامت المدرسة التاريخية الالمانية بنقد النظرية الكلاسيكية، ومن أهم رواد هذه المدرسة W.G.F Roscher، و B. Hildebrand، و Karl Knies، و Max Weber، و W. Sombart، وفى رايهم أن لكل مجتمع قوانينه الخاصة، ومن ثم يدللون على ذلك بأن علم الاقتصاد وهو علم التاريخ، ومن الاهمية بمكان دراسة التوجهات السيكولوجية التى تمثل عصر تاريخى محدد [٣١]. ثم ظهرت نظرية التحليل الحدي لابتكار أسلوب مميز فى التحليل الاقتصادى يجرد علم الاقتصاد من البعد الاجتماعى، والولوج به فى دائرة التحليل السيكولوجى لسلوك المنتج والمستهلك، طبقا لمبدأ اللذة والألم، يعنى اشباع الحاجات البشرية أقصى اشباع ممكن بأقل جهد لتحقيق الحد الأعلى من اللذة، فكانت قواعد الرشد الاقتصادى، خلال التحليل الاستاتيكى، باهمال عنصر الزمن، واستبعاد البعد الاجتماعى، وتم اضافة التحليل الرياضى، للبحث فى التوازن الساكن، وبذلك وقف الحديون موقف الضد من النظرية الكلاسيكية، بنبذ نظرية العمل فى القيمة، وتقديم نظرية المنفعة الحدية، والندرة النسبية، ونظرية التوزيع لتبرير علاقات الاستغلال والاستنزاف فى النظام الرأسمالى، وطمس عمليات التبادل الغير متكافئ،

وينكر النيوكلاسيك أيضا امكانية حدوث بطالة على نطاق واسع نتيجة ازمة افراط الانتاج، وبالتالى سهولة تحقيق التوظف الكامل [٣٢].

فيعتقد النيوكلاسيك أن هناك ميل كامن في النظام الراسمالي يدفعه نحو التوظف الكامل، فهم قد أنكروا الأزمات الدورية، كما انكروا البطالة الواسعة، واهتموا بالأجل القصير، حيث لا توجد نظرية لديهم، بشأن قضايا البطالة فى الأجل الطويل، كذلك حقق التقدم التكنولوجى امكان احلال الآلة محل العامل البشرى، ومعنى ذلك أن التراكم أصبح من الممكن أن يتحقق دون أن يترتب على ذلك زيادة فى القوى العاملة، وان كان من الممكن أن يسبب ذلك بطالة هيكلية، فإنها ستزول، نتيجة استمرار عمليات النمو وتدعمها الوفورات التى تتحقق من عمليات التوسع الراسى والافقى، وما يولده ذلك من انتعاش وطلب مستمرين على العمالة [٣٣].

ويهتم النيوكلاسيك بتكثيف رأس المال لتحقيق النمو، والمقصود وبذلك لديهم زيادة متوسط رأس المال لكل عامل خلال زمن محدد، ويتحقق ذلك بتزايد رأس المال بمعدل أكبر من تزايد معدل العمل، وجاء هذا نتيجة عدم اهتمام النظرية اليوكلاسيكية بمشكلة البطالة وقد عانت النظرية من عيوب متعددة، مثل افتراض حالة المنافسة الكاملة، وأن دخول عوامل الإنتاج تتحدد بإنتاجيتها الحدية، وأن أسعار عوامل الإنتاج مرنة بشكل كامل، وتعادل الاستثمار مع الادخار عند مستوى التوظف الكامل [٣٤]، ولهذا تعرضت للكثير من الانتقادات التى ظهرت فيما بعد، وفتحت المجال لظهور النظريات الحديثة والمعاصرة موضوع المبحث الثالث .

ثانيا نظرية كينز:

تعرف نظرية كينز بأنها نظرية البطالة، حيث كانت المشكلة الأساسية التى قام كينز بدراستها وتحليل أبعادها هى كيفية انقاذ النظام الرأسمالى من مشكلة البطالة، وضمان تحقيق التوظيف الكامل، فى الوقت الذى كانت تنكر النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية حدوث البطالة على نطاق واسع، وان الوضع المألوف للنظام الرأسمالى هو تحقيق التوظف الكامل.

لقد كان يوم الخميس الأسود فى ٢٤ اكتوبر عام ١٩٢٩، هو اليوم الذى وضع النظرية النيوكلاسيكية فى مأزق شديد، وكان من الطبيعى أن تتفاقم مشكلة البطالة، حيث كان عدد العاطلين فى الولايات المتحدة وحدها عام ١٩٣١ وصل الى ١٢ مليون عاطل، واكتظت المدن بالعمال العاطلين والجياع والمفلسين، فى أمريكا وأوروبا وفى المستعمرات وشبه المستعمرات، ووصل حجم البطالة فى العالم نحو ١٠٠ مليون عاطل، وإفلاس مئات الآلاف، انهيار قيم عملات ٥٦ دولة رأسمالية الخ [٣٥].

بدأت نظرية كينز فى مواجهة الموقف سالف الذكر بنقد النظرية الكلاسيكية، ونقد قانون Say، وبالتالى رفض كينز فروض هذا القانون، كما رفض فروض الفكر النيوكلاسيكى الذى يرى أن الآليات التلقائية للعرض والطلب تقوم بتحقيق التوازن فى سوق العمل، حيث يرى كينز أن البطالة التى عرفها النظام الرأسمالى فى سنوات الكساد الكبير لم تحدث نتيجة ارتفاع الأجور، ولا تشدد نقابات العمال، وهو يرى أنه يمكن تحقيق ما يراد بانخفاض الأجور يمكن أن يتم بانخفاض أسعار الفائدة، فانخفاض الأجور يقلل نفقات الإنتاج، وزيادة أرباح أصحاب الأعمال، إلا أنه يقلل من دخول

العمـــال، وبالـــتالى يهبط طلبهم على السلع والخدمات، مما يسفر عن مشكلة تسويق الإنتاج، كما أنه يعيد توزيع الدخل لصالح أصحاب الأعمال [٣٦].

يـــرى كيـــنز أن الطلب الكلى الفعال (هو الذى يحدد العرض الكلى)، وبالـــتالى حجـــم الناتج والدخل والتوظف، وبناء عليه فإن قوة العمل تكون مســـتخدمة ومســـتغلة استغلالا قاصر فى حالة قصور الطلب الكلى الفعال، وعليه، فإن زيادة تشغيل العمال تتطلب زيادة الطلب الفعال والذى ينقسم إلى طلب استهلاكى وطلب استثمارى، ووضع فروض الادخار والاستثمار، فعند زيـــادة الادخـــار عن الاستثمار يقل الطلب الكلى الفعال عن العرض الكلى، فـــيزيد المخـــزون الســـلعى، وتتراكم السلع فى المحال، وتنخفض الأسعار، وتنخفض الأرباح، ويهبط الإنتاج، وتتزايد البطالة، ويقل الدخل القومى، بما يـــؤدى إلـــى تقليل الادخار، فيحدث الانكماش، محتويا على بطالة، وبفرض زيادة الاستثمار عن الادخار يعنى الطلب الكلى أكبر من العرض الكلى، فيقل المخزون السلعى، وتتزايد المبيعات، وتزيد الأرباح والأسعار، ويزيد الطلب علـــى العمال، ويزيد حجم الناتج والدخل القوميين، ويوضح الشكل رقم (٢) بـــالملحق حيـــث يمثل المحور الرأسى الادخار والاستثمار، والأفقى مستوى الدخل القومى، الخط ٤٥° خط الدخل، المنحنى ك ك (دالة الطلب الكلى).

ولقـــد اعتمد كينز عل التحليل السيكولوجى لسلوك المستهلكين ولرجال الأعمـــال، بمـــا يعنى أن تقلبات النشاط الاقتصادى تعود الى نفوس البشر، فالناس يمليون لزيادة الاستهلاك كلما زاد الدخل، ولكن ليس بنفس القدر الذى يـــزيد به الدخل، ولهذا فلارتفاع الدائم فى الدخل يؤدى الى حدوث فجوة بين الدخـــل والاستهلاك، فيزيد الادخار، فإذا لم يستثمر فإن الطلب الكلى سوف

ينقص، وبالتالى ينقص الدخل والتوظف، وتحدث البطالة، ويتم مواجهة البطالة بزيادة الاستثمار، فإذا كان الاستثمار منخفضا انكمش حجم النشاط الاقتصادى،، بما يؤدى الى الانكماش، فيحدث الكساد والبطالة، وبذلك اختزل كينز مشكلة البطالة فى العلاقة بين الادخار والاستثمار، ويتأثر الميل للاستثمار بعاملين هما: سعر الفائدة، والكفاية الحدية لرأس المال، ويعتمد العامل الثانى على عوامل سيكولوجية بحته، ونادى كينز بضرورة تدخل الدولة لمواجهة مشكلات البطالة، وبذلك ظهرت رأسمالية الدولية الاحتكارية، التى يمتزج فيها رأس المال بجهاز الدولة، ويستخدم هذا الجهاز لمصلحه، رأس المال (٣٧).

نخلص من المبحثين الأول والثانى، بأن البطالة فى النظرية الكلاسيكية، والنظرية النيوكلاسيكية تعود الى ظاهرة جمود الأجور، أو عدم كمال أسواق العمل، بينما تعود البطالة عند كينز الى نقص الطلب الكلى الفعال، كما ترفض النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى، لايمانها اللا محدود بقدرة السوق على تحقيق التوظف الكامل، بينما دعت النظرية الكينزية لضرورة تدخل الدولة على أساس أن الأسعار قد فقدت مرونتها التى كانت أهم سمات المنافسة الكاملة .

على أن النظرية العامة تتسم بنقطتين : **الأولى** هى أنها نظرية خاصة بالآجل القصير فقط، ومن ثم لا تصلح لتفسير التطورات طويلة المدى، **والثانية** هى أنها نظرية استاتيكية، ومن ثم فهى لا تأخذ بعين الاعتبار حركة النظام الرأسمالى ومشكلاته ومستقبل النمو فيه وتوازنة الديناميكى عبر الزمن، بالإضافة إلى العوامل التى قللت من نظرية كينز وهى :

١) الأزمات الاقتصادية فى دول العالم الأول عقب الحرب العالمية الثانية .
٢) نشأة النظام الاشتراكى وكبر حجمه ونجاحاته ممثلا العالم الثانى
٣) استقلال دول العالم الثالث واهتمامها بمشكلة التنمية الاقتصادية،

لـذا قام الكينزيون بتطوير النظرية العامة باعطائها البعد الزمنى فى التحليل الاقتصادى، بتحديد معدل النمو الضرورى الذى يجب أن يتحقق، حتى يمكن تجنب البطالة وتحقيق التوظف الكامل [٣٨]، ومن أهم نماذج تطوير الكينزية مايلى [٣٩] :

i) نموذج Roy F. Harrod ونموذج E.D.Donar [٤٠]:

ويخلص هذا النموذج الى ان تحقيق التوازن والقضاء على البطالة، يرتبط بتزايد الدخل القومى، وتزايد الاستثمار.

ii) نموذج Nicholas Kaldor ونموذج R.M.Goodwin .

iii) نموذج Joan Robinson

وخلاصة القول عند الكينزيين أن تحقيق التوظف الكامل وتحقيق النمو لابد من زيادة الطلب الكلى، بتطبيق السياسات المالية والنقدية، واعادة توزيع الدخل القومى للقضاء على مشكلة البطالة، ومعنى هذا الربط بين التوزيع والتوظف والنمو .

المبحث الثالث

النظريات الحديثة والمعاصرة

نخلص من المبحث الثانى تركيز النظرية الكينزية على مشكلة البطالة وتحقيق التوظف فى التحليل الاقتصادى والسياسات الاقتصادية، ومن هنا بدأ عدد من الاقتصاديين الاهتمام بمشكلة البطالة وأبعادها، وعلاقاتها بالتضخم، ومعدلات تغير الأجور النقدية [٤١]، خاصة بعد سيطرة الكساد والتضخمى على الدول الصناعية فى عقدى السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، ووقعت نظرية كينز فى محنه، نتيجة عجز آليات التحليل لديها عن تفسير الوضع الجديد، ولا السياسات المنبثقة عنها قادرة على تجاوز هذه المشكلة، وكان لكل نظرية حديثة أو معاصرة توجهاتها الخاصة، على نحو ما سنرى فى المبحث الثالث (الحالى)، على النحو التالى :

أولا النظريات الحديثة:

منذ خمسينات القرن العشرين تحول النيوكلاسيك من التحليل الجزئى إلى الكلى، ومن تحليل توازن المستهلك والمنتج التى تحليل التوازن العام، وبرزت فى هذا المجال نظريات حديثة فى مجال معالجة مشكلة البطالة وعلاقتها بالنمو والتوازن الحركى ومن أهم النظريات الحديثة :

[١] نظرية النقديون

تعتبر هذه النظرية ذات تيار فكرى مميز فى مناقشة مشكلة البطالة الدورية وعلاقتها بالأدوات النقدية، وينتمى أصحاب هذه النظرية الى المدرسة الكلاسيكية التى ترى أن النظام الرأسمالى يتمتع بقدرة على التكيف

والـتجدد فى تصحيح الاختلال دون تدخل الحكومة، وفى رأيهم أن مشكلات الـبطالة تنشأ عن اخطاء فى السياسة النقدية أو التدخل الحكومى، وتضم هذه النظرية مجموعة هائلة من علماء الاقتصاد ونعرض آراءهم حالا .

فلقـد قـام R. G. Hawtrey بدراسة الدورة الاقتصادية وهو يعتبرها ظاهرة نقدية، وتحدث الدورة بتأثير التجار والمستهلكون والمصارف، وتظهر البطالة نتيجة العوامل التالية والمؤثرة فى الانتعاش وهى :

١) الارتفاع المستمر للائتمان
٢) انخافض الاحتياطيات السائلة للمصارف فترفع اسعار الفائدة، فيقل طلب التجار على الاقتراض .
٣) انخفـاض الصـادرات مقـابل ارتفاع الواردات، بما يؤدى الى خروج الذهـب، واسـتنزاف احتياطيات البنك المركزى، وتعريض قيمة العملة الوطنـية للانخفـاض، فـيرفع البـنك المركزى سعر الفائدة وتضييق الائـتمان، وهـنا تحدث نقطة تحول نحو الركود، فيقل طلب اصحاب الأعمال على عناصر الإنتاج ومنها العمل، يعنى تحقيق البطالة [٤٢].

ويـرى John Gustaf Knut Wuksell انـه من الممكن بمتابعة الفـرق بيـن السـعر الاسمى للفائدة، والسعر الطبيعى معرفة حقيقة الدورة الاقتصـادية، ولكى يتحقق التوازن لابد من تعادل السعرين، وفى حالة عدم الـتعادل تحـدث دورة تراكمـية تدافعية تؤدى إلى التعادل، وعادة الحركة الانكماشـية تؤدى الى انخفاض الطلب على الائتمان، فيقل الاستثمار وتهبط الاثمان، وتقل الأجور وتظهر البطالة، وتعود الأهمية هنا لسعر الفائدة[٤٣].

ويعزو F.A.V. Hayek مشكلة البطالة الدورية، وما يصاحبها من ركـود وانكمـاش الى الافراط الذى يتكون من إنتاج السلع الاستثمارية، مع الخلـل فـي الإنـتاج، نتيجة قدرة المصارف على خلق الائتمان الذى يتجه لانتاجها، ويتم الانتاج فى النظام الرأسمالى على مراحل مختلفة توزع عليها المـوارد طـبقا لرغبات المجتمع، ووفقا لتكنولوجيا اكثر أو أقل فى استخدام رأس المـال، حيث أن مقدار ما ينفقه المجتمع على السلع الاستهلاكية يمثل حجم الطلب الكلى، ثم يحدد ذلك كمية عناصر الإنتاج، والادخار يعرض فى السـوق، ومعـنى ذلـك أن رغـبات المجتمع هى التى تحدد توزيع موارد المجتمع(٤٤).

وهـو يـرى أن التوازن يرتكز على رغبة الأفراد فى ادخارهم أو رغبتهم فى الاستثمار، وهو سعر الفائدة الطبيعى الذى يتحدد بتلاقى العرض والطلـب علـى الادخار، وهذا التوازن هو توازن التوظف الكامل، ومن ثم ثـبات مستوى الدخل الحقيقى، وهناك فارق بين حاليتن، الأولى زيادة حجم الادخـار طبقا لرغبات المجتمع، والثانية هى قيام البنوك بتمويل هذا، وأثناء هـذه العمليات يحدث خلل فى الإنتاج والعمل والدخل نتيجة اختلال الإنتاج، فبينما ينخفض الدخل والناتج، تحدث البطالة، ثم يتزايد الدخل والناتج يحدث الـتوظف، وتـتكفل تغيرات الاثمان بعلاج هذه المشكلة، واستعادة التوازن، وجوهـر المشـكلة فـى التقلبات الدورية فى الإنتاج والدخل والتوظف هو الاسـتثمار، والتضـخم، ويـزيد من صعوبة الموقف الانكماش النقدى الذى يمارسـه البـنك المركـزى، لـذا فهو ينادى بالغاء قدرة البنوك على خلق الائتمان، وعدم تدخل الحكومة.

كـل الآراء سالفة الذكر تمثل أصحاب نظرية النقديون، مضافا اليها Milton Friedman، لاحـياء معادلة كمية النقود الكلاسيكية بعد تطويرها، واعطاء النقود اهمية كبرى لدورها فى النشاط الاقتصادى، حيث يمكن تفسير التقلـبات فـى الدخل والناتج والتوظف نتيجة التغير فى عرض النقود، ولقد قـاموا بتقديم نقد شديد لنظرية كينز فى التحليل، وفى السياسات، وتم تطبيق هـذه النظرية فى الدول الصناعية الراسمالية لمواجهة مشكلات البطالة، كما أن المـنظمات الدولـية مثل صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى تتبنى فكار سياسة هذه النظرية وهى تتبع النيوكلاسيك.

فـى عقدى الستينات والسبعينات من القرن العشرين كانت الزيادات المتتالـية فى الأسعار، ولم تفلح نظرية كينز فى تحقيق التوظف الكامل، بل اتجهـت الأمـور نحـو تزايد مشكلة البطالة، مع ظهور الركود التضخمى، بمعنى تزامن البطالة مع التضخم، فكانت اجتهادات نظرية النقديون فى بيان أهمـية النقود والسياسة النقدية فى النشاط الاقتصادى وأهمهم Friedman، الـذى يرى ضرورة الثورة النقدية المضادة، حيث أن المظاهر السلبية التى تعترى النظام الرأسمالى، مثل التخضم والركود والتقلبات الدورية والبطالة أو عجز ميزان المدفوعات، لا تعتبر سمات رئيسية فى النظام لأنها فى الحقيقة تنتج عن السياسات النقدية الخاطئة التى تطبقها الدولة [٤٥].

ويـرى Friedmanانه اذا حدث انكماش نقدى من جانب السلطات الـنقدية، بـان لجـأ البنك المركزى الى خفض عرض النقود بنزولة بائعا للسـندات الحكومية، فإن الطلب الكلى مع انخفاضة، قد لا تنخفض الأسعار غـلا بعـد فـترة، وتحـدث البطالة، وقد تطول فترتها، ولذا هاجم منحنى

phillips الكينزى الذى يرى أنه توجد علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم، والذى سقط فى ما سمى بالكساد التضخمى، ليعلن أنه لاتوجد على المدى الطويل علاقة بين التضخم والبطالة، وانه لا صلة بين متوسط معدلات البطالة ومتوسط معدلات التضخم، فالتضخم عملية نقدية غير متعلقة بارتفاع الأجور وضغوط النقابات العمالية، أما البطالة فترجع فى رأيهم الى زيادة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى، بما يقلل من كفاءة آلية جهاز الاثمان فى سوق العمل، وانما يرجع السبب الرئيسى فى تبنى نظرية التوظف الكامل.

وابتكرت هذه النظرية فكرة اقتصادية أثرت فى السياسات الاقتصادية فى العقدين السابع والثامن من القرن العشرين، وهى فكرة معدل البطالة الطبيعى، الذى يتوافق ويتناسب مع حالة الاستقرار النقدى والسعرى، وأى محاولة لتقليل معدل البطالة عنه، سوف تقترن بارتفاع معدل التضخم، بمعنى أنه لا يمكن خفض معدل البطالة دون المعدل الطبيعى، إلا فى ظل تضخم مستديم يمول بزيادة كمية النقود فى التداول، ويتوقف هذا المعدل على الحدود الدنيا للأجور، دور نقابات العمال. (٤٦).

خلاصة الأمر فى هذه النظرية أن البطالة الاجبارية، لا مكان لها فيها، وكانت هذه النقطة من أهم عوامل النقد الى وجهت اليها حيث هناك :

I) عمليات الفصل التعسفى نتيجة عمليات الخصخصة .

II) عدم وجود فرص عمل للعمالة الجديدة، التى تدخل سوق العمل لأول مرة ولا تجد فرصة عمل أصلا (٤٧).

[٢] نظرية معدل البطالة الطبيعى

شهدت هذه النظرية النور على يد A.W.Phillips عام ١٩٥٨، حيث توصل الى أن هناك علاقة بين نسبة العاطلين الى اجمالى السكان، ومعدل التغير فى اجر الساعة للعامل خلال مدة زمنية معينة [٤٨]. وأكد ذلك عام ١٩٦٠ R. Libsey واثبت وجود علاقة بين معدل التغير فى الأجر النقدى ومعدل التغير فى الطلب على العمل [٤٩]، ثم قام كل من P.A.Samuelson و A.M.Solow بتطوير الفكرة وانتهيا لوجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة [٥٠].

واشتهرت هذه العلاقة بما يسمى بمصطلح منحنى Phillips والذى يوضحه الشكل رقم (٣) بالملحق، وأصبح أحد الأدوات التحليلية المهمة فى بيان أهداف ومشكلات السياسات الاقتصادة الكلية، وساد اعتقاد بأن البطالة هى الثمن الذى يدفعه المجتمع لمكافحة التضخم، كما أن وجود معدل معين للتضخم هو الثمن الذى يدفعه المجتمع من أجل تحقيق التوظف الكامل، ومن هنا تصبح المشكلة هى كيفية تحقيق التوليفة المثلى بين كل من معدلى البطالة والتضخم، ومن الشكل رقم (٣) بالملحق نجد أن المحور الأفقى يمثل معدل البطالة السنوى، والمحور الرأسى على الجانب الأيسر معدل التضخم، والمحور الرأسى على الجانب الايمن معدل التغير فى الأجور.

ولقد طبق هذه النظرية كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وغرب اوروبا واليابان منذ أواسط الستينات من القرن العشرين، ولكن بداية عقد الثمانينات انهارت تماما فكرة التوليفة، فصبح لكل معدل بطالة أكثر من معدل التضخم، الأمر الذى يعنى تحرك المنحنى لأعلى، وهذا يعنى أنه لا استقرار

فـــى المنحنى، واصبحت البيانات الخاصة بالبطالة والتضخم تعكس علاقات كثـــيرة مـــتعددة معقدة، ومن ثم تعرض المنحنى للنقد، ووصفه البعض بأنه مضـــلل تمامـــا، لأن المحور الرأسى يوضح المعدل الأسمى للأجر بدلا من المعدل الحقيقى للأجر فهو لم يأخذ فى الاعتبار التوقعات التضخمية، كما انه لا توجد علاقة تبادلية بين البطالة والتضخم الا فى الأجل القصير، وان معدل الـــبطالة ســـوف يعادل المعدل الطبيعى للبطالة فى الأجل الطويل، بصرف الـــنظر عن معدل التضخم، وخلاصة الأمر انه اذا كان معدل البطالة السائد يخـــتلف عـــن معدل البطالة الطبيعى، فإن هذا يدل على وضع غير متوازن وغير مستقر، مما يؤدى لتغير معدل التضخم [٥١].

ولقـــد ظهر تطوير لهذه النظرية بظهور نظرية جديدة تحت اسم نظرية ارتفـــاع معدل البطالة الطبيعى حيث تشير البيانات المتاحة أن معدل البطالة الطبـــيعى قد اتجه نحو الارتفاع خلال العقدين الاخيرين من القرن العشرين، تحت تأثير عدة عوامل موضوعية أهمها [٥٢]:

١) التغـــير الـــذى حـــدث فى هيكل قوة العمل (دخول المراهقين والشباب والاقلـــيات والمهاجريـــن والنساء فى سوق العمل) مما أدى الى وجود فائض عرض فى سوق العمل، والى الضغط على معدلات الأجور.
٢) تأثـــير سياســـات الرفاه لاجتماعى (مثل ما حدث فى الدول التى كانت اشـــتراكية وتأميـــن الـــبطالة طوابع الطعام الرخيص الاعانة الرعاية الصحية . الخ).
٣) تزايد البطالة الاحتكاكية .
٤) تأثير قوة نقابات العمال وجمود الأجور .

٥) عوامل أخرى :

i) التغير فى شروط التبادل التجارى.

ii) زيادة المعدلات الحدية للضرائب على الدخل .

iii) التحسن فى سعر الصرف للعملة المحلية بما يعنى زيادة الواردات

iv) تشريعات الحد الأدنى من الأجور

ان التحديد الدقيق لحجم هذا المعدل هو أمر تكتنفه كثير من الصعوبات، ذلك أن تقديره يحتاج بيانات تفصيلية لسلسلة زمنية معقولة عن حجم ومعدلات البطالة وانواعها، وهناك محاولة قامت لتقديره قام بها J.Gordon، الذى قدره فى امريكا خلال عقد الثمانينات من القرن العشرين فى حدود ٦% من قوة العمل [٥٣].

ولقد تعرضت هذه النظرية للعديد من الانتقادات أهمها ان معدل البطالة الطبيعى له علاقة بالاجل الطويل، وهو غير ثابت يتغير بتغير العوامل المؤثرة فيه، لم تتحدث النظرية عن البطالة الدورية والاجبارية التى يتعرض لها من آن لاخر النظام الرأسمالى، فهى تختزل مشكلة البطالة فى كونها احتكاكية أو هيكلية، كما أن النظرية لم تقدم تفسير مقنع للمشكلة [٥٤].

[٣] نظرية الموجات الاقتصادية طويلة الأجل

ظهرت هذه النظرية عام ١٩٢٥ موضحة أن النشاط الاقتصادى فى النظام الرأسمالى يمر بموجات ارتفاعية وأخرى تساقطية تتراوح مدتها مابين الخمسين والستين عاما، على يد N. Kondratieff، ولكنه لم يحدد نهاية لهذه الموجات [٥٥]، التى تختلف عن الدورات العشرية لـ C.Juglar التى

ركـز فيها على تغير الاسعار لتحديد نقاط التحول ومسارات الاتجاه للنشاط الاقتصادى، حيث تتجه الأسعار للارتفاع مع استمرار موجة الرخاء، وتتأثر الصادرات نتيجة ار تفاع الأسعار، وتخفيض القدرة على التصدير، فى حين تـرتفع الواردات، وبالتالى يحدث عجز فى الميزان التجارى، يؤدى لخروج الذهـب، فيـنخفض عرض النقود، وهو ما يسبب خفضا فى المستوى العام للأسعار، فتزيد الصادرات ويتحقق الانتعاش مرة أخرى [٥٦].

وتخـتلف ايضـا عن الدورات متوسطة الأجل لـ Joseph Kitchin الـتى تـتراوح مدتها فى المتوسط فى حدود ٣ سنوات [٥٧]، وعلى اية حال احتلت دورات Kondratieff الكثير من الجدل لتفسيرها، فالبعض يراها من اثار الحروب الطويلة، ومن يرى تغير انتاج الذهب، او اكتشاف بلاد ومواد جديـدة، وجـاء Joseph A. Schumpeter وحللهـا باقترانها مع تغيرات هيكلية فى الدول الصناعية الرأسمالية [٥٨]، نتيجة التغيرات التكنولوجية التى تدفـع الصـناعات نحو الازدهار، وتعرض صناعات اخرى للانهيار، على النحو الذى يعيد تشكيل بنيان الانتاج القومى [٥٩].

ولقـد لوحظ فى الدورة الأولى حدوث الثورة الصناعية الأولى وما بها من اختراعات وابتكارات فى العديد من الصناعات الهامة، وفى الدورة الثانية طويلـة الأجل نجد ظهور السكك الحديدية وانتشارها، بينما ارتبطت الدورة الثالـثة بظهـور السيارات والاجهزة الكهربائية قبل الحرب العالمية الأولى، وانتهـت هـذه الموجة عند مشارف الخمسينات من القرن الماضى لتبدأ من جديـد دورة جديدة، أما الدورة الرابعة الارتفاعية فكانت بين ١٩٥٠-١٩٧٠ وهـى فـترة الانـتعاش الاقتصادى الذى شهدته دول غرب أوروبا واليابان

والولايـــات المتحدة الأمريكية فى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، وكان صـــعود هذه الموجه مرتبطا بالتطور التقنى الهائل الذى حدث فى الصناعات الكيميائية والالكترونية والفضائية وبالطاقة النووية [٦٠].

إن التغيرات التكنولوجية تحدث موجات من التغيير والانتعاش ذات آثار تكاملـــية للامـــام وللخلـــف، ومن ثم يقود الى انتاج سلسلة عديدة من السلع والخدمات، ويتزايد الاستثمار والانفاق الكلى، ويتجه الناتج المحلى الإجمالى للارتفاع، وتنخفض البطالة الى أدنى مستوى لها فى ظل هذا المناخ المنتعش اقتصـــاديا، وترتفع أسعار السلع الاستثمارية بسبب عدم مرونة عرضها فى الاجـــل القصير، وكذلك أسعار السلع الاستهلاكية بعد أن غادر انتاجها قدرا مـــن عناصـــر الانـــتاج، الـــتى جذبتها الدخول المرتفعة فى صناعة السلع الاستثمارية بعد ظهور المنتجات الجديدة.

علـــى أنـــه فى ظل هذا المناخ الذى خلقته الاختراعات الجديدة، تحدث عملـــية تجديـــد خلاقـــه علـــى الجانب الآخر، حيث يغير المنتجون القدامى منـــتجاتهم بعـــد انخفـــاض الطلـــب عليها وانخفاض اسعارها، مع مجاراة التكنولوجيا الحديثة، وقد يضطر البعض للاغلاق أو الافلاس، فتحدث بطالة بيـــن العمال الذين كانوا يعملون لديهم، وبذلك يخلص Schumpeter لوجود موجـــات تطـــول، ترتفع وتنخفض الاسعار فيها، وترتفع وتخفض معدلات الفائدة، وترتفع وتهبط البطالة، وهذا داخل جهاز التجديد المستمر، وهذا يفسر أن التكنولوجـــيا تحدث انتعاشا فى بعض القطاعات، وفى نفس الوقت تحدث انكماشا وركودا وبطالة فى قطاعات أخرى [٦١].

ومـــن الملاحـــظ أنـــه لم يعطى مشكلة البطالة اهمية كبيرة فى تحليله للموجـــات، حيث يقول (لا أظـــن أن هناك توجها مستمرا نحو زيادة النسبة المئوية للبطالة فى الأجل الطويل، فالبطالة البسيطة من مظاهر عملية التكيف الـــتى تزامـــن مرحلة الأزدهار، وهى مؤقتة، والمأساة لا تكمن فى البطالة كبطالة، وانما فى استحالة تأمين الموارد الكافية للانفاق على العاطلين، دون الاضرار باوضاع التطور الاقتصادى المقبل) (٦٢).

وتـــرى هـــذه الـــنظرية أن الرأســـمالية مآلها الاختفاء، نتيجة العوامل الاجتماعـــية والثقافية والسياسية التى تخلق العداء للرأسمالية ويمهد الطريق لظهور الاشتراكية وترجع أهم العوامل الى (٦٣):

١- اختفاء فرص الاستثمار تدريجيا، لعدم اكتشاف بلاد أخرى .
٢- اختفاء طبقة المنظمين عبر الزمن.
٣- فقدان الاطار التنظيمى للراسمالية .
٤- تداعـــى وتدهـــور الفـــئات الاجتماعية التى كانت تحمى الرأسمالية فى المجال السياسى.
٥- ظهور أعمال عدائية ضد النظام .
٦- انحلال الروابط الأسرية والبرجوازية .

وبذلـــك ترى هذه النظرية أن الرأسمالية ستدمر نفسها بنفسها، فالنظام الرأسمالى يضم اتجاها متأصلا فيه يميل به الى تحطيم ذاته، إن هذه العوامل لا تعمل على تحطيم الحضارة الرأسمالية وحدها وهدمها فحسب، بل وتعمل أيضـــا على ظهور الحضارة الاشتراكية (٦٤)، ولقد أثار هذا الكلام الكثير من

الـــنقاش، ويرى Gerhard Mensch ان المخترعات الجديدة سوف تقضى علـــى حالة الكساد[٦٥]، والدورة الحالية التى يمر بها النظام الرأسمالى تتسم بالـــبطالة والتضـــخم فى آن واحد، وتعاظم العولمة، واختلاف أطر العلاقات النقدية الدولية، فهى ذات سمات خاصة عالميا واقتصاديا واجتماعيا، ولسوف توفر المخترعات الجديدة فى مجالات الكومبيوتر ونظم المعلومات والهندسة الوراثـــية ، وأنظـــمـــــة الاتصالات الفضائية واحلال المواد ، فرصا هائلة للعمل [٦٦].

وعلى ذلك نجد أن البطالة التكنولوجية هى ثمن مؤقت يتحمله المجتمع لِتحقـــيق التقدم الاقتصادى، مع الأثر السلبى للتكنولوجيا الجديدة فى عنصر العمـــل[٦٧]، ويخـــتفى هذا الاثر بسرعة بتواجد موجه الانتعاش الناجمة عن التكنولوجيا[٦٨]، وهناك من يؤيد ذلك من خلال آليات التعويض التى تنطوى علـــيها التكنولوجـــيا الجديـــدة بما يخلق فرص عمل جديدة، ومن أهم هـــذه الآليات[٦٩]:

i) أن المخـــترعات الحديـــثة تقلل نفقات الانتاج، فتقل الأثمان فيزيد الطلب وتزيد المبيعات، فيزيد الانتاج بما يخلق فرصا للعمل.

ii) كمـــا أنهـــا تؤدى الى ارتفاع الدخل نتيجة هبوط لأسعار، فيزيد الطلب، فيزيد الانتاج، ويخلق فرص العمل .

iii) الاعانات والبرامج الخاصة باعانة البطالة فى الدول المتقدمة .

ولقد واجهت هذه النظرية مشكلة نتيجة الثورة الصناعية الثالثة، التى أدت الـــى الغـــاء الكثـــير من فرص العمل والمهن والأعمال، بسرعة نتيجة عملية اعادة الهيكلة فى معظم قطاعات الاقتصاد القومى، بما يؤدى الى طرد

عدد كبير من العمال[٧٠]، فهى توفر الوقت والعمل والمواد الخام، فعلى الرغم من انخفاض الأسعار، فلم يزد الطلب نتيجة تحقق البطالة، فالمشكلة اصبحت فى خلق الطلب الفعال، ولم تفلح اعانات البطالة والبرامج الاجتماعية فى زيادة الطلب، لكبر حجم الدخل المفقود الناجم عن البطالة، عن مقدار الاعانة، ويعتبر هذا أحد أهم آثار العولمة التى تحمس لها الكثير من البلدان الرأسمالية، وهو ما يمثل التأثر بالنظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية من خلال الدعوة الى حرية التجارة وفتح الأسواق العالمية، للقضاء على مشكلة ضيق السوق المحلى الناجمة عن تزايد البطالة وخفض الانفاق العائلى .

ومن أهم آثار التكنولوجيا الحديثة هبوط القدرة الاستيعابية لقطاع الخدمات بالنسبة للعمالة الجديدة، ولفائض العمالة، لاستخدام نظم المعلومات الجديدة والكمبيوتر، ولفشل آليات التعويض سالفة الذكر .

ثانياً: النظريات المعاصرة :

لقد عجزت النظريات السابقة كلها عن تفسير حقيقة موقف مشكلة البطالة، وبالتالى قصرت عن اقتراح برامج صالحة للعلاج والمواجهة، وحقيقة الأمر أن احوال القرن العشرين وهو يلملم اوراقه للرحيل، خلال الربع الأخير كانت تتسم بتعاظم مشكلة البطالة، مما أدى الى الكثير من الخسائر وإهدار الامكانات سواء بالنسبة للفرد أوللمجتمع، وانتشار الفقر والحرمان والأمراض النفسية، وتعاطى المخدرات والاكتئاب والاغتراب، وكبر عدد حالات الانتحار، وانتشار العنف والجريمة والتطرف.

إن زيـــادة معدل البطالة، يؤدى الى تدهور الأحوال الجسدية والعقلية، وانخفـــاض متوســـط عمـــر الإنسان ، يعـــنى البطالـــة ترفـــع من معدلات الوفـــيات[٧١]، وأدت الـــى المزيد من الآثار الا جتماعية والسيكولوجية التى لمست فى بلدان كثيرة[٧٢]، وأهمها تدهور مستويات المعيشة، وعلى المستوى القومى تؤدى البطالة الى اهدار قيمة العمل البشرى، والمظاهرات ومعنى هذا أن أغلب دول العالم تعانى من ذلك، الحروب الاقليمية والاهلية والعرقية أو اعمال المافيا والجريمة والارهاب والتطرف، وموجات الهجرة الواسعة عبر الحدود السياسة .

الحقـــيقة أن خطورة مشكلة البطالة فى بداية القرن الحالى لا تنبع من ارتفاع معدلاتها، وعظم مخاطرها، ونتائجها اللا إنسانية، فى كل دول العالم فحســـب، بل وفى التوقعات المستقبلية لزيادتها، فلا أمل فى تحقيق التوظف الكـــامل، خاصة فى ظل عدم وجود اتفاق بين المفكرين الاقتصاديين، يرقى لدرجة الوعى بالأسباب الحقيقة، والفهم الشامل للمشكلة، ولعل فى النظريات المعاصـــرة، مـــا يـــؤدى الى خلق وعى عالمى ومحلى بأهمية القضاء على البطالة، وتحقيق التوظف الكامل .

[١] نظرية اقتصاديات جانب العرض[٧٣]

يعتقد انصار هذه النظرية التى راجت أفكارها فى بداية السبعينيات من القـــرن العشـــرين، أن ازمـــة البطالة والركود فى الاقتصاديات الرأسمالية المعاصـــرة، لا تكمـــن فـــى نقـــص الطلب الكلى الفعال كما ذهب الى ذلك الكينزيون، وانما فى نقص قوى العرض، وعليه فالمطلوب إذن للخروج من

هذه الأزمة هو العمل على انعاش الحوافز، لزيادة الادخار والاستثمار والعمل والانتاج.

ويعتقدون صحة قانون Say الذى يقول بأن العرض الكلى يخلق الطلب الكلى المساوى له، ومن ثم لا توجد احتمالات لوقوع ازمات افراط انتاج عامة، وسبب الخلل لديهم هو التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى، وتقييد حرية الأفراد واعاقة آليات السوق، وهم يرفضون منحنى Phillips، حيث لا توجد علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم، لا فى الأجل القصير ولا فى الأجل الطويل، بل انهم على النقيض، يرون ان تخفيض معدل البطالة من شأنه أن يؤدى الى زيادة قوى العرض للسلع والخدمات، فتنخفض الأسعار، وينخفض معدل التضخم، وبالتالى فلا تعارض بين زيادة معدلات التوظف وتحقيق الاستقرار النقدى والسعرى.

وفى رأيهم أن افضل وسيلة لمكافحة الركود والبطالة، هى خفض معدلات الضرائب على الدخل والثروة، لدفع الناس للادخار والاستثمار والانتاج والعمل، وبالتالى زيادة فرص التوظف، ولم يعبأوا بأثر هذا التخفيض فى الايرادات العامة، ومن ثم فى عجز الموازنة العامة للدولة . فهم يؤمنون بأن خفض معدلات الضرائب سيؤدى الى زيادة الحصيلة لا الى خفضها، وكانت هذه النظرية اساس انتخابات الرئاسة فى الولايات المتحدة الأمريكية فى الثمانينات من القرن العشرين .

والرئيس الذى انتخب Roland Reagan تكلم عن اقتصاد جانب العرض الذى خطط لادخاله، وصمم مستشاروه الاقتصاديون سياسات للتأثير على جانب العرض فى الاقتصاد القومى [٧٤]:

أولا: فقد صممت سياسات لمجموعة من التخفيضات الضريبية بغرض زيادة الحوافز للاستثمار والادخار.

ثانيا: كذلك فقد شجعت سياسة تحرير نشاط الأعمال من القيود وذلك بغرض تحرير الارباح من التدخل الحكومى.

ثالثا: كذلك إنشاء الرئيس Regan لجنة لدراسة امكانية العودة الى قاعدة الذهب.

ونظريا، فإن مثل هذه البرامج يمكن أن توقف التضخم ويتولد عنها زيادة كبيرة فى معدل النمو بحيث أن ايرادات الحكومة تزداد بقدر كاف لتعوض النقص فى هذه الايرادات المترتب على تخفيض الضرائب .

ولكن الأمور سارت مختلفة بعض الشئ، فبدلا من النمو السريع المتوقع، حدث انكماش شديد، وبدلا من أن يتحقق توازن فى الموازنة العامة، فقد سجل عجز فيدرالى، وللعدالة، فإن برنامج جانب عرض حقيقى لم يطبق حقيقة، فبالرغم من تخفيض معدلات الضرائب بـ ٢٥%، فقد شعر الكثيرون من اقتصادى جانب العرض بأن الضرائب لا تزال مرتفعة، بالقدر الذى تؤثر عكسيا على الاستمالة للعمل والادخار والاستثمار، وشعر معظم المؤيدين بأن الانفاق الحكومى لم ينخفض بالقدر الكافى لتحرير رأس المال الخاص لتمويل استثمارات القطاع الخاص، هذا وقد ترتب على اتباع السياسة النقدية الانكماشية أن ارتفع سعر الفائدة الى ١٨% وأدى انخفاض الأرباح، وعما اذا كانت التنبؤات من الممكن أن تتحقق، لو أن برنامجا كاملا لجانب العرض قد طبق أمر من الصعب تقديرة .

وبالـــرغم من ان اقتصاد جانب العرض قد فقد الكثير من جاذبيته منذ الفـــترة الأولى لادارة Reagan، إلا أنه فتح عيون الاقتصاديين على أهمية الحوافز بنفس القدر الذى فتح أعين المدرسة النقدية على أهمية النقود، ومن الممكن أن نرى ثورة ثانية لاقتصاد جانب العرض فى القريب العاجل .

[٢] نظرية التوقعات الرشيـــــدة (٧٥)

تلعـــب الـــتوقعات لـــدى اتـــباع هـــذه النظرية دورا مهما فى النشاط الاقتصـــادى، فهـــى تؤثـــر فى الأسعار والانتاج والدخل والعمالة والادخار والاستثمار الخ، وهى تكون رشيدة إذا كان التنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية يتم وفقا لما تمليه قواعد النظرية الاقتصادية، وأهم فروض هذه النظرية :

١) ان الناس يستخدمون المعلومات المتوفرة لديهم .

٢) ان الأسعار والأجور مرنة (٧٦).

وفحـــوى <u>الفـــرض الأول</u> هـــو أن الناس يشكلون توقعاتهم بناء على أفضـــل ما يتوافر لهم من معلومات، ودلالة ذلك أن الحكومة لا تستطيع أن تخـــدع الـــناس، لأن المعلومات متوافرة لديهم، أما <u>الفرض الثانى</u> فيعنى أن الأســـعار والأجـــور تتكيف دائما بسرعة طبقا لحالة العرض والطلب، وأن الـــناس يستخدمون المعلومات ومبادئ النظرية الاقتصادية فى تنبؤاتهم، مما يعـــنى أنهـــم علـــى دراية بكيفية سير النشاط الاقتصادى وبرامج الحكومة وسياستها.

فـــى ضـــوء هذيـــن الفرضـــين، نجد أن البطالة السائدة فى النظام الرأسمالى هى اختيارية وليست اجبارية، فهم يعتقدون أن أسواق العمل تكيف

بسرعة مع الصدمات، وأن الأجور تتغير تبعا لتغيرات العرض والطلب، وطبقا لوجهة نظرهم، فالبطالة تتزايد لأن الناس يبحثون عن وظائف أفضل فى فترة الكساد، وليست بسبب أنهم لا يجدون وظائف، فالناس متعطلون لأنهم يعتقدون أن الأجور الحقيقية منخفضة جدا، ولا تغريهم على العمل، وليس بسبب أن الأجور مرتفعة .

وعموما فإن انصار هذه النظرية يعتقدون أنه لو توافرت المعلومات والحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة، وأرادت الحكومة أن تغير عرض النقود، لتحقيق هدف معين، فإن توقعات الأفراد وتكيفهم مع هذه السياسة، سيجعلان هذا التغير ينصرف تأثيرة فقط الى المستوى العام للاسعار، أما الاسعار النسبية فتظل كما هى، وتظل من ثم خطط الإنتاج والتوظف والمتغيرات الحقيقية الأخرى بعيدة عن تأثير النقود، ومعنى هذا أن توقعات الأفراد وتكيف سلوكهم ازاء هذه المتغيرات، سوف يضعان قيودا على فاعلية السياسات الكلية، وهذا هو جوهر نظريتهم عن عدم فعالية السياسة ولبيان ذلك، دعنا نفترض أن الحكومة وقد اقترب موعد الانتخابات تود أن تتبع سياسة نقدية توسعية، بهدف دعم الطلب الكلى وزيادة معدل النمو وخفض معدل البطالة .

فوفقا لنظرية التوقعات الرشيدة، فإن الأفراد سوف يتخذون إجراءات فورية للتكيف مع هذه السياسة، فهم يتوقعون أن يحدث تضخم بعد زيادة كمية النقود، وفى هذه الحالة سوف يطلب العمال أجوراً أعلى، وسوف تزداد علاوة التضخم فى العقود والمدفوعات الآجلة، كما سيلجأ رجال الأعمال الى رفع أسعار منتجاتهم، وهكذا ستؤدى هذه السياسة الى زيادة سريعة فى

الأسعار والأجور والتكاليف، فى حين أن تأثيرها فى زياد الانتاج والتشغيل، ومـــن ثم تقليل البطالة يكون ضئيلا للغاية وهو ما يعنى ان هذه السياسة لن تنجح فى تحقيق هدفها.

وخلاصة التحليل اذن، هى أنه لو تمكن الناس من توقع اتجاه السياسة الكلـــية وآثارها فى أعمالهم بشكل صحيح، وقاموا بالتكيف مع هذه السياسة تـــبعا لذلـــك، فســـوف تكون سياسة غير فعالة، وسوف تستمر الأسعار فى الارتفاع وهذا هو الأثر الأول كما أن معدل البطالة لن ينخفض، وسوف يـــأخذ Phillipes Curve فى الأجل القصير وضعا راسيا أو قريبا من هذا الوضـــع، وعلى الجانب الآخر، فإن السياسة النقدية الانكماشية التى تستهدف مكافحـــة التضـــخم، ســـتؤدى الى بطء الانتاج وزيادة معدل البطالة، إذ من الصعوبة بمكان – فى رأى انصار هذه النظرية خفض معدل التضخم دون أن يواكـــب ذلك انكماش وبطالة، وانه مهما بذلت الحكومة من جهود لخفض معدل البطالة، فإن البطالة ستنجذب دائما نحو معدلها الطبيعى، ولهذا فإنه من الأفضل أن يكون هناك استقرار فى السياسات الحكومية .

ومهمـــا يكـــن من أمر، فإن أنصار هذه النظرية يتفقون مع النظرية الـــنقدية، ليس فى عدائهم الشديد للكينزية، وبل وأيضا فى روايتهم لمحاربة التضخم، عن طريق التزام صانعى السياسة النقدية بأن يتزايد عرض النقود بمعدل سنوى ثابت، كما أنهم يعتقدون أنه لتصحيح الاختلالات الكلية الممثلة فى الركود والبطالة المرتفعة، يتعين توافر الحرية الاقتصادية وأن يقيد دور الحكومة فى النشاط الاقتصادى، وان تتوافر نقاوة الأسواق، وان تكون هناك مرونة تامة فى تغيرات الأسعار والأجور، بحسب حالة العرض والطلب.

لقـد أحدثت نظرية التوقعات الرشيدة ثورة فى الكيفية التى يفكر بها معظـم الاقتصاديين فيما يتعلق بكيفية ادارة السياسة النقدية والسياسة المالية وآثارهما على النشاط الاقتصادى، وأحد نتائج هذه الثورة هو أن الاقتصادى أصبح الآن أكثر شعورا بأهمية التوقعات فى اتخاذ القرارات والنتائج المترتبة علـى تنفـيذ سياسـة معيـنة، نتيجة هامة لثورة التوقعات الرشيدة هى أن الاقتصاديين أصبحوا ليس لديهم ثقة فى نجاح سياسات الاستقرار النشطة كما كانوا من قبل.

[٣] النظرية المؤسسية

تـرجع جذور هذه النظرية الى Thorstein Veblen الذى أعطى فى كـتاباته للعوامـل المجتمعـية والمؤسسـية دورا كبيرا فى تحليل المجتمع الرأسـمالى، ومشكلاته المختلفة، وتضم هذه النظرية عددا كبيرا من الكتاب والمفكريـن ذوى الشهرة الواسعة، وترفض هذه النظرية نظرية النيوكلاسيك سواء فى الفروض الأساسية التى انطلقت منها، أو فى منهج التحليل، أو فى النـتائج الأساسـية الـتى انطلقت منها، أو فى منهج التحليل، أو فى النتائج الأساسـية الـتى توصلوا اليها، ومن ثم السياسات التى أوصوا بها، ذلك أن المؤسسين يعتقدون أن المنافسة واقتصاديات السوق، قد فقدت فاعليتها كمنظم شـامل وفاعل للاقتصاد القومى مع سيادة الاحتكارات، وهى السمة البارزة لرأسـمالية اليوم، كما أنهم ينتقدون النيوكلاسيك فى أهمالهم المطلق للعوامل الاجتماعـية والسياسية والقانونية والتنظيمية فى التحليل، ويختلفون معهم فى النتـيجة الأساسـية الـتى توصـلوا اليها، وهى أن الرأسمالية نظام مستقر

بطبيعـــته، وقـــادر على تصحيح الاختلالات بشكل تلقائى، ودونما حاجة الى التدخل الحكومى.

وتعبـــير المؤسســـة هنا يستخدم بمفهوم واسع، فهو يشمل رأس المال وأشكال الملكية وتركيزها وهياكل التنظيم والادارة، والنظام القانونى والسلطة الاقتصادية للاحتكارات، واشكال السيطرة الاقتصادية . والعلاقة بين القطاع العـــام والخـــاص الـــخ، ورغـــم وجود اختلافات كبيرة بين أنصار هذه النظرية، فيما يتعلق بنطاق ومحتويات وتوجهات الاصلاح لمعالجة مشكلات الرأســـمالية، ومـــنها بالطبع مشكلة البطالة، رغم ذلك هم يتفقون فى أن تلك المشكلات تعود الى الفجوة القائمة، بين مستويات التطور المرتفعة فى الانتاج والتكنولوجـــية من جهة، وبين النظام المؤسسى للرأسمالية من ناحية أخرى، وأنـــه لـــتجاوز هذه الفجوة يحتاج الأمر الى اصلاح مؤسسى، بين الأطراف الثلاثة الفاعلة فى النظام الرأسمالى وهى : الشركات والعمال والحكومة، فهم بشـــكل عام، يدعون الى نوع من الاصلاح الاجتماعى للرأسمالية، تلعب فيه الحكومة دورا مهما لتأمين الاستفادة من نظام السوق وتجنب مساوئها.

ويعـــتقد J.K. Galbraith ان نظـــرية كينز لم تعد فاعلة فى مواجهة مشـــكلات الركود والبطالة والتضخم [٧٧].وهو يرى أنه نظرا لأن السوق قد فقـــدت فاعليـــتها تحت تأثير القوى الاحتكارية، فلن يمكن اذن التعويل عليها للخروج من مأزق الركود التضخمى، ان ذلك الخروج ممكن فقط من خلال الـــتدخل النشط للدولة فى الحياة الاقتصادية، وهو يدعو الى نوع من الرقابة علـــى الأجور والاسعار حتى يمكن السيطرة على التضخم من ناحية، وتهيئة المـــناخ المناسب للارتفاع بمعدلات النمو من ناحية أخرى، ويعتقد أنه لدرء

عيوب التوزيع فى النظام الرأسمالى، فإن الأمر يتطلب وجود قوانين خاصة بالحد الأدنى للأجور واستمرار اعانات الضمان الاجتماعى للعمال العاطلين، بشرط ان تبقى فى مستوى أقل من مستوى الأجور السائدة فى السوق، حتى يمكـن المحافظـة على فاعلية سوق العمل، ويدعو للأخذ بنوع من التخطيط الاقتصادى لتحقيق اعتبارات النمو التوازن الاقتصادى، وحتى يمكن التنسيق بيـن قطـاع الشـركات الكبرى (القطاع التكنوقراطى)، وبين القطاع العام والحكومـى (القطاع البيروقراطى)، ويعتقد أنه من الصعوبة بمكان فى ظل تزايد العولمة وسطوة الشركات متعددة الجنسيات، ونمو الارتباط المتبادل بين مختـلف اجزاء الاقتصاد الرأسمالى العالمى، ان تتمكن البلدان الصناعية من الخروج من مأزق الركود والبطالة والتضخم، مالم يوجد نوع ما من التخطيط والتنسـيق بـيـن هـذه البلدان، فى مجالات نظام النقد الدولى والتجارة الدولية (٧٨).

ويرى بعض أنصار هذه النظرية أن من آثار الثورة التكنولوجية تفاقم مشكلة البطالة، حيث نجم عن هذه الثورة، وما حدث خلالها من اعادة هيكلة للعمـل أن اختفت وبلا عودة، كثير من المهن والوظائف، ويعتقد بعضهم أن أى مهمة أو مهنة تقسم بالبساطة والتكرار وتؤدى بلا تفكير سيكون مصيرها، إن عاجلا أو آجلا الى الروبوت، بل انه حتى فى حالة بعض المهن والأعمال الـتى تنطوى على قدر ما من التفكير، سيعهد بها ايضا الى الأجيال الجديدة من الروبوت الذكى، من هنا، فإن مشكلة البطالة لم تعد مشكلة كم، بل مشكلة كيف، وانه ليس من الممكن حلها بزيادة حجم الطلب الكلى الفعال، مثلما كان يحدث فى عالم ما بعد الحرب، ويزيد من تفاقم المشكلة أن نصيب العمل من

القـيمة المضافة، مع تزايد الثورة العلمية والتكنولوجية (لا يتعدى فى كثير مـن الحالات ١٠%)، وهو الأمر الذى يؤدى الى خفض الطلب على الايدى العاملـة، ولما كان من المستبعد ايجاد وظائف تكفى هؤلاء الذين الغى التقدم التكـنولوجى وظائفهم، فهم يرون أن علاج مشكلة البطالة سيكون من خلال التوسـع فـى مجـالات الخدمـات الانسانية، مثل رعاية المسنين، ورياض الأطفـال، والخدمـات الصـحية، والأمـن الشخصى، والترويح والسياحة، والخدمة المنزلية أو رعاية الأطفال الخ .

[٤]- النظرية الكينزية الجديدة (٧٩)

دافعت هذه النظرية عن سياسات الاستقرار الكينزية، التى طبقت فى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية الأخرى، فى عالم ما بعد الحرب وحتى عام ١٩٧٣، وأرجعوا الى تلك السياسات ذلك الازدهار اللامع والمستقر الذى كانـت عليه هذه البلدان خلال تلك الفترة، أما بعد ذلك التاريخ، فإن التدهور الـذى حدث فى الاستقرار الاقتصادى (التضخم، البطالة، الركود) يعود فـى نظرها الى طبيعة الصدمات التى حدثت منذ بداية السبعينات من القرن العشرين، وفى مقدمتها صدمة ارتفاع أسعار النفط، ارتفاع اسعار الواردات، وأسـعار الفائدة، وتقلبات أسعار الصرف . الخ، وهى صدمات حدثت فى جانب العرض وليس فى جانب الطلب، وقد عارضت مقترحات النقديين، فيما يـتعلق بضـرورة ابعاد الدولة عن التدخل فى النشاط الاقتصادى، والقبول بفكرة ارتفاع معدل البطالة الطبيعى كمفسر لمشكلة البطالة، وأنه للخروج من مـأزق الـبطالة والتضخم يتعين أن يكون هناك ثبات فى معدل نمو عرض

النقود، ذلك أن تلك السياسات، فى رأى الكينزيين الجدد، لن تكون فاعلة فى حالة صدمات العرض (٨٠).

ولا يـزال لدى الكينزين الجدد اعتقاد راسخ، بأن الاقتصاد الذى يقوم على المشروعات الخاصة ويستخدم النقود، يحتاج الى الاستقرار الاقتصادى، وانـه يمكـن ان يستقر، بل لابد له أن يستقر من خلال مجموعة مناسبة من السياسـات النقدية والمالية، وحينما تكون المشكلة كامنة فى صدمات الطلب الكلـى الفعـال، فـإن السياسـات الكينزية فى هذا الخصوص معروفة وتم تجريـبها، أمـا اذا كانت المشكلة كامنة فى صدمات العرض، فإنه لا توجد وصـفة سـحرية جاهزة على مستوى السياسة الاقتصادية الكلية، يمكن من خلالهـا العودة الى استقرار الاسعار والتوظف، ومع ذلك فإن سياسات ادارة الطلـب الكلـى الكيـنزية، لا يمكنها أن تلغى أثر الصدمات الخارجية دون حدوث بطالة على نطاق واسع.

كمـا أنهـم يعـتقدون أن موجة الركود التضخمى ترجع الى صدمات العـرض، والى قوة الاحتكارات ونقابات العمال، وأنظمة الأجور التعاقدية، كمـا أن جـزءا من هذه الموجه يعود الى أخطاء السياسات النقدية والمالية، الـتى طبقتها بعض الدول، وأدت الى زيادة الانفاق العام، دون أن يكون ذلك مصـحوبا بـزيادة فـى الضرائب، كما أنهم شككوا فى صحة معدل البطالة الطبيعى غير التضخمى، الذى رأى النقديون ضرورة المحافظة عليه كعلاج لمشـكلة عدم الاستقرار الاقتصادى والقبول بهذا المعدل ثمنا لهذا الاستقرار فيه اهدار اجتماعى، لأنه يدمر جانبا من الثروة البشرية .

وينعون على السياسات الكلية التى أخذت بها الولايات المتحدة، وغيرها من البلدان الصناعية لمواجهة الركود التضخمى فى الثمانينات، على أنها، وان كانت قد نجحت فى علاج مشكلة التضخم، قد فاقمت من مشكلة البطالة وان أى حل لعلاج مشكلة البطالة لابد وأن يتطلب، زيادة فى معدلات النمو الاقتصادى وزيادة معدل التضخم من جديد (٨١).

وعلى أى حال فإن الكينزيين الجدد يعتقدون ان الخروج من ورطة الركود التضخمى ليس سهلا، وان ذلك ربما سيأخذه وقتا طويلا، كما أنهم يعتقدون أن التركيز على مكافحة التضخم، من خلال أدوات السياسة المالية والنقدية الانكماشية، سينطوى على تكلفة مرتفعة، فقد يتعرض مستوى الدخل والناتج والتوظف للتدهور الشديد، وقد تطول مرحلة الاستقرار، ولهذا يقترحون ضرورة دمج السياسات المالية والنقدية بشكل مرن وان تكون أقل توسعية، وهم لا يعارضون تطبيق برامج لترشيد الأجور والاسعار، بل والرقابة عليهما، اما معالجة مشكلة البطالة والتحول من الركود الى الانتعاش، فإنها ستتطلب زيادة الادخار والتراكم والانتاجية، واعادة تأهيل القوى العاملة من خلال برامج واسعة للتدريب واعادة التدريب، كما أنهم ينادون الآن، فى ظل استفحال البطالة، بالعودة لسياسة الاشغال العامة الكبرى التى تهدف الى خلق فرص واسعة للتوظف والدخل.

إن النظرية الكينزية الجديدة، أو ما يطلق عليه بالكينزيين الجدد تمثل مدرسة جديدة لا تزال فى خطوات التكوين، ويدعى الكينزيون الجدد أنهم الورثة الحقيقيون لكينز، ويشعرون بأن المدارس الأخرى قد أساءت تفسير كينز، والرسالة الأساسية للكينزيين الجدد أنه ليس هناك اتجاه للاقتصاد

القومـــى لتصـــحيح نفســـه، والسياســـات الدخلية، والتخطيط أنما هو مكمل ضرورى لادارة الطلب .

ومعظـــم تحليل الكينزيين الجدد كان موجها الى انتقاد الكلاسيك وليس لبناء نموذج بديل، وفى الحقيقة فكثير من الاقتصاديين لديهم قناعة بأنه ليس هـــناك نموذج كينزى جديد، ومع ذلك فهناك العديد من الافكار المشتركة بين أنصار هذه النظرية وهى :

i) القوى الذاتية المصححة لا وجود لها، ففكرة اليد الخفية هى مجرد وهم وليس هناك اتجاه للاقتصاد الحديث أن يصحح نفسه بنفسه.

ii) عـــدم الـــتأكد يسود معظم الأنشطة الاقتصادية، وهذا ينفى توجه الاقتصـــاد القومـــى نحـــو التوازن أو تجاه المعدل الطبيعى فى الزمن الطويل.

iii) سيطرة اتحادات العمال والشركات .

iv) النقود سلبية ولكنها فى غاية الأهمية .

[٥] النظرية الكلاسيكية الجديدة

تقوم هذه النظرية على الجمع بين التوقعات الرشيدة وخاصية التصحيح الذاتى للأسعار والأجور المتصفه بالمرونة العالية والبطالة، وبدون شك، فإن الأسعار ليست مرنه بالكامل وأن الوحدات الاقتصادية لا يمكن ان يكون لديها معلومـــات كاملـــة، وبالـــتالى، فإن التساؤل الحقيقى هو فيما اذا كانت هذه الـــنظرية أقرب ما تكون للحياة الواقعية مقارنة بالنظريات البديلة؟ لا شك ان هذه النظرية تقدم شيئا تفتقده كل من النظرية النقدية، والنظرية الكينزية.

ويمكن تلخيص منظور النظرية الكلاسيكية الجديدة فيما يلى :

i) الاقتصاد الخاص اساسا مستقر (مرونة الاسعار والأجور تحقق التصحيح الذاتى، فترات الانكماش تتجه لأن تكون قصيرة وضعيفة).

ii) الوحدات الاقتصادية تستخدم كافة المعلومات المتوافرة، والا كانت تصرفاتهم وسلوكهم غير رشيدة، وتشمل المعلومات المتوافرة (المعلومات عن النظرية الاقتصادية، السلوكيات المحتملة لواضعى السياسات، الاستجابة الطويلة الأجل للسياسة).

iii) النقود محايدة : التغيرات المتوقعة فى عرض النقود تؤثر فقط على الأسعار، وليس على القطاع الحقيقى للاقتصاد القومى، أما التغيرات غير المتوقعة يمكن أن يكون لها أثار قصيرة الأجل على التوظف والانتاج، ولكن فقط حتى تصبح الأحوال النقدية مفهومه.

iv) السياسة الاقتصادية الهادفة للاستقرار تكون غير فعالة : فالسياسات الهادفة لاستمالة الاقتصاد القومى سيترتب عليها زيادة التضخم ولكن يكون لها آثار على الناتج أو التوظف.

هذه المبادئ تؤدى الى صورة متطرفة من مذهب اتركه يعمل، فليست النظرة فقط للسوق على أساس أنه مستقر بواسطة القوى الذاتية المصححة القوية، بل أنه لا يمكن تجنب ان الافراد لهم نظر ثاقب فى السياسات مما يجعل أى محاولة لتحقيق الاستقرار عديمة الجدوى،

فأفضل سياسة، هى ببساطة، ترك الاقتصاد القومى وحده، وبهذا المفهوم يكون الكلاسيكيون الجدد مشابهين الى درجة كبيرة مع النظرية النقدية .

ولكـــن النظريـــتان تخـــتلفان فى وجهة نظرهما فيما يتعلق بمقدرة الحكومة على مراوغة الاقتصاد القومى، فالنقديون يعتقدون أن رجال السياسة قادرون على أن يؤثروا على المتغيرات الحقيقية القصيرة الأجل بتكلفة ليست عالـــية للغايـــة فقـــط علـــى حساب تكلفة التضخم فى الزمن الطويل، أما الكلاســـيكيون الجـــدد فيعتقدون أن رجال السياسة غير قادرين اطلاقا على التأثـــير على النشاط الاقتصادى، وفى الحقيقة، فإن الكلاسيكيين الجدد يرون أنـــه ليس هناك علاقة بين مستوى النشاط الاقتصادى والطلب الكلى، ويعنى ذلك أن واضعى السياسات يتصفون بالضعف والعقم، فيما عدا فى التدخل مع الخطـــوات السليمة للاقتصاد القومى، ومن أهم أفكار هذه النظرية أن الزمن الطويلة يساوى الزمن القصير.

ونظرا لحداثة نموذج الكلاسيكيين الجدد، فإنه لم يستخدم بعد كتجربة لتطبـــيق السياسات، إلا أن هناك من الأحداث ما اتخذها الكلاسيكيون الجدد اثباتا لصحة وجهة نظرهم، واهم هذه الاثباتات هى فترات التضخم الركودى خـــلال الســـبعينات وأوائـــل الثمانينات، ففى خلال السنوات من ١٩٧٣ الى ١٩٨٤ كانـــت كلا السياسات النقدية السياسات المالية سياسات استمالية، ومع ذلـــك فإن معدل البطالة كان مرتفعا عند (٧,٣%)، ويرى الكلاسيكيون الجدد أن هـــذه الفـــترة أثبتـــت (قاعدة عدم فعالية السياسة) فلو كان هناك علاقة منـــتظمة بين التغيرات المتوقعة فى السياسة وبين النشاط الاقتصادى، لكان النمو السريع فى النقود والعجز المرتفع فى الموازنة أديا الى تخفيض معدل

الـبطالة، فـبدلا من ذلك، فإن السياسة النقدية والسياسة المالية الاستماليتين أسفرتا كلية عن التضخم.

لو أن السياسات المتوقعة تؤثر فقط على الأسعار وليس على الناتج، فـإن الاعـلان الصادق عن السياسة النقدية الانكماشية كان من الواجب أن يؤدى الى هبوط الأجور ولأدى ذلك الى هبوط التضخم دون أن يترتب على ذلـك انكماش فى النشاط الاقتصادى، هذا ما تقضى به مدرسة الكلاسيكيين الجـدد، إلا أن هذا لم يحدث عندما اتخذ Volker قرارا عام ١٩٧٩ باتباع سياسة انكماشية التى كانت معروفة للجميع ومقبولة ومصدقة، فإذا كان من الممكـن ايقـاف التضـخم بدون حدوث انكماش، لكان أنسب مجال هو هذا الوقـت، ولكـن النتـيجة لم تكن متفقة مع ما تقضى به مدرسة الكلاسيكيين الجدد، ومع أن التضخم قد هبط بسرعة نتيجة للسياسة النقدية الانكماشية، إلا أن هذا لم يكن أثرا مباشرا للسياسة النقدية اذ أن انخفاض التضخم كان نتيجة غير مباشرة لهذه السياسة لأن ذلك صحب بانكماش شديد.

الخاتمة

مـــن اســـتعراض مكونات البحث الحالى نجد أن هناك فقراً شديداً فى الفكـــر الاقتصـــادى ســـواء فـــيما يتعلق بفهم مشكلة البطالة، أو فيما يتعلق باطـــروحة العلاج، على المستوى المحلى والدولى، من هنا نبعت أهمية هذا البحث، فكان الهدف منه دراسة المشكلة فى إطار النظرية الاقتصادية شاملاً مباحث ثلاث هى :

المبحـــث الأول : بيـــن المشـــكلة فـــى النظرية الكلاسيكية والنظرية الماركسية .

المبحـــث الثانى : قام بتحليل المشكلة فى نظرية النيوكلاسيك ونظرية كينز .

المبحـــث الثالـــث : أوضـــح موقف النظريات الحديثة والمعاصرة من المشكلة .

لقد ضاقت فرص العمل فى العالم، على الرغم من تتابع وجود الملايين الجـــدد طالبى أو الباحثين عن عمل، خاصة فى مصر التى توجد بها فرصا دعائية فقط للعمل، بينما هى فى الحقيقة وهم وخيال، تنفق الحكومة المصرية الملـــيارات ســـنويا على التعليم بأنواعه المختلفة، أين يذهب هؤلاء ؟ وماذا يفعلـــون ؟ فى مجتمع ارتكز على قوة المال، وأصحاب النفوذ السياسى، لذا يحـــتاج موضوع البطالة أو مشكلة البطالة أو أزمة البطالة الى مؤتمر قومى عام لدراستها والى مواجهتها ولعل مؤتمرنا الحالى هو خطوة على الطريق .

إن الـــبطالة حيـــنما تـــتفاقم فإنهـــا تجر فى أذيالها كثيراً من الخسائر والضياعات والآلام، سواء تعلق الأمر بالفرد المتعطل، أو بالاقتصاد القومى،

فبالنسبة للفرد، لا يخفى أن البطالة تؤدى الى افتقاد الأمن الاقتصادى، حيث يفقد العاطل دخله الأساسى، مما يعرضه لآلام الفقر والحرمان هو وأسرته، كذلك لا يجوز أن ننسى المعاناة الاجتماعية والعائلية والنفسية التى تنجم عن البطالة، من تعاطى للخمور والمخدرات، والاكتئاب والاغتراب والانتحار، فضلاً عن ممارسة العنف والجريمة والتطرف، والاغتصاب والزواج الغير شرعى بأنواعه المختلفة.(٨٢)

وأهم النتائج المستخلصة من هذا البحث : مر الفكر الاقتصادى وبالتالى النظرية الاقتصادية فيما يتعلق بمشكلة البطالة بأزمات ثلاث حتى الآن :

الأزمة **الأولى** : أزمة النظرية الكلاسيكية فى الثلاثينيات من القرن الماضى، حينما ساد الكساد الكبير، وتحطمت فروضها وأهمها فرض التوظف الكامل، وقد مهدت هذه الظروف لظهور نظرية كينز التى خصصت للتوظف الكامل بافتراضات مخالفة .

الأزمة **الثانية** : فشل نظرية كينز فى ضمان استمرار تحقيق التوظف الكامل، بعد عشرين عام من التطبيق المتواصل، وعجزها عن أن تعالل مضمون العمالة (٨٣)، فى السبعينات والستينات من القرن الماضى، وأدت لظهور النظريات المعاصرة .

الأزمة **الثالثة** : والتى ظهرت فى عام ١٩٩٧ والمشهورة بالأزمة المالية فى شرق آسيا، ثم توالت الأزمات حتى عام ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة الأمريكية أضف الى ذلك أزمة انهيار النظرية الماركسية عام ٩٠/ ١٩٩١، وتفكك الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية الحليفة له.

وأصبح الحال الآن صراع عنيف بين تيارات النظرية الاقتصادية المختلفة حول تفسير وعلاج ما جرى من أحداث وتغيرات وتطورات أفرزت ما يعرف اليوم بالعولمة، وهى تيارات عجزت، حتى الآن، وفى حدود رؤيتها الاجتماعية، وأدواتها التحليلية، أن تبين طبيعة المشكلة الراهنة، ومن هنا عجزت عن رسم أدوات السياسة الاقتصادية الملائمة لمواجهة تلك الأزمة، وثمة شك كبيراً فى أذهان جمهرة كبيرة من الاقتصاديين فى العالم أجمع، إزاء كل النظريات سالفة الذكر وشائعة الصيت، وهناك حيرة واضحة تسود بينهم، حيال الحاصل بين النظرية والواقع .

ويسود دول العالم الأول، يأس فكرى بالغ، إزاء مشكلة البطالة، لأن النظرية الاقتصادية عبر تاريخها الطويل، قد قامت على فروض وعلاقات سببية لا وجود لها فى الواقع، كما أن علم الاقتصاد يتسم باستخدامه المفرط والسئ لأدوات التحليل الرياضى لصياغة نماذج ونظريات تفتقد الى الواقعية، من هنا فهو علم ميتافيزيقى، منطلقاته وأسسه لا وجود لها فى الواقع، وإنما فى أوهام الاقتصاديين، وعليه فإن كل سياسة عامة تبنى وتؤسس على مثل هذا الاقتصاد ولا تؤدى إلا الى الكوارث [٨٤] .

أهم الدروس المستفادة من البحث :

أولاً: يستفاد من البحث الحالى اختلاف النظريات الاقتصادية فى مقترحاتها لعلاج مشكلة البطالة، وتبنى الدول المتقدمة لمزيج من السياسات التى أوصى بها النقديون، وأنصار اقتصاديات جانب العرض، والتوقعات الرشيدة، فى الثمانينات والتسعينات من القرن الماضى، لم تؤدى إلا الى تفاقم المشكلة، وأصبحت مشكلة البطالة خطر يهدد أغلب دول العالم، ومعنى هذا أن

النظريات الاقتصادية تخلو من التفسير العلمى، وتفتقد الروية السليمة للواقع، ولا تمتلك آليات التنفيذ .

ثانياً : تقف البشرية الآن عند نقطة تحول تاريخى مهمة جداً، نتيجة ارتفاع حجم البطالة عالمياً، ليزيد عن المليار بما يعادل ٣٠ % من قوة العمل فى العالم أجمع (٨٥) .

ثالثاً : أصبحت البطالة فى العصر الحالى متزايدة ومستديمة، وتراكمية على الرغم من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادى فى الدول المتقدمة، فهى هيكلية طويلة المدى، ولا علاقة لها اليوم بحركة التغير الدورى للنشاط الاقتصادى .

رابعاً : أصبحت المشكلة الآن انعدام فرص العمل المنتجة والمجزية وليست مشكلة انعدام النمو أو تباطؤه، وتفاقم المشكلة فى الدول الماركسية بعد أحداث الانهيار الكبير، يشذ عن هذا الصين فقط .

خامساً : لابد من ظهور نظريات واقعية تعالج ما تعانية الدول النامية من ارتفاع معدلات البطالة نتيجة توقف عمليات التنمية، وتفاقم مشكلة الديون الخارجية، وتطبيق برامج الاصلاح الاقتصادى، حيث أن النظريات السابقة قد أسقطت من تحليلاتها الفروق بين الدول المتقدمة والدول النامية .

سادساً : إن تجاهل مشكلة البطالة لدى الاقتصاديين والسياسيين يمكن أن ينجم عنها اضطرابات وقلاقل اجتماعية وسياسية، بل وثورات اجتماعية وتجنبا لذلك لا بد من ظهور نظرية تتبنى هدف التوظف الكامل لمكافحة الفقر والبطالة، وأن يكون لذلك الهدف أولوية أساسية فى السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة .

سابعاً : من أهم الدروس المستفادة فى ظل العولمة :

١ الحـرية المطلقـة لحـركة عناصر الإنتاج عبر الحدود السياسية دون عقـبات ممـا يـؤدى الى هروب رؤوس الأموال الوطنية الى الدول الأخـرى، لاستيراد السلع الرخيصة المنافسة للمنتجات المحلية، الأمر الـذى لـن يؤدى الى خلق فرص عمل جديدة للعمالة المحلية، والتأثير السلبى على توازن العلاقات الاقتصادية الدولية .

٢ ضـرورة التوفـيق بيـن التقدم التكنولوجى، وعنصر العمل البشرى، فالعولمة ستؤدى الى إحلال الأول محل الثانى، بما يزيد مشكلة البطالة.

٣ إضـعاف الدور الاقتصادى للدولة بما يخضع السوق المحلية والمصالح الوطنـية والحقـوق الاجتماعـية للمواطنين لصالح الشركات متعددة الجنسيات والأسواق المالية العالمية .

٤ فرض برامج التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى (برامج الإصلاح).

الاستراتيجية المقترحة للعلاج [٨٦] :

لقـد ثبت فشل معظم السياسات الاقتصادية التى تبنتها مصر فى علاج مشكلة البطالة، إلا أننا نقترح فى هذا البحث الاستراتيجية الحالية، والتى تقوم على تبنى سياسة التنمية المستدامة لتحقيق معدلات عالية للنمو، من خلال ما تسـتند إليه من قدرة على التراكم ومن تغيير فى بنية الاقتصاد القومى، ومن توسيع للطاقات الانتاجية، وخلق فرص متزايدة للتوظف، هى الإطار الأمثل لعلاج مشكلة البطالة وتعتمد الاستراتيجية المقترحة على المحاور التالية:

أولاً : أهمـية دراسة الموقف والخبرة فى دول أمريكا اللاتينية ودول شرق آسيا، لتشابه الظروف مع مصر، والاستفادة منها .

ثانـيا : إنشـاء المجلـس الأعلـى لشـئون مواجهة البطالة ويرأسه رئيس الجمهوريـة، ويعتمد هذا المجلس فى سياسته على تطبيق الاستراتيجية المقـترحة، ونـبذ الأفكـار النابعة عن النظريات سالفة الذكر بالبحث الحالى، وأفكار المؤسسات الدولية ومانحى القروض، ولا يجب أن نقع فى وهم أن هذه المؤسسات تساعدنا على تنمية مصر وعلاج مشكلاتها الاقتصـادية، فـتلك مهمـة أبعد ما تكون عن أهداف هذه المؤسسات ومرامـيها الحقيقـية، ويقوم هذا المجلس بوضع جدول أعمال السياسة الاقتصادية المصرية المستقبلية، وعدم ترك حل هذه المشكلة، لمعتنقى الـنظريات سـالفة الذكر خاصة، أولئك الذين يرون أن العلاج سوف تـتكفل بـه آليات السوق بعد أن تبتعد الحكومة عن التدخل فى النشاط الاقتصادى .

ثالثا : دراسة أوجه الاختلاف بين مصر كدولة نامية، وبين الدول الصناعية المتقدمة فيما يتعلق بمشكلة البطالة وأهمها :

أ إن الـبطالة فـى الـدول النامية هى إنعكاس لمشكلة أكبر، هى مشكلة الـتخلف، فـى حين أن البطالة فى الدول الصناعية المتقدمة، تعبر عن أحد تناقضات التقدم الراهن للعولمة .

ب وجود نظم حماية اجتماعية للعاطلين فى الدول المتقدمة، بينما لا توجد مـثل هـذه الأنظمـة فى الدول النامية، ومن ثم فالبطالة فيها تعنى الحرمان والجوع والمعاناة والتسول الخ فى الدول النامية .

جـ من المستحيل علاج مشكلة البطالة فى الدول الصناعية المتقدمة، فى إطار تمسكها بتطبيق النظريات الاقتصادية سالفة الذكر، وهو ما يؤكد استفحال المشكلة منذ السبعينيات من القرن العشرين، وتحولها الى أزمة هيكلية بعد أن كانت دورية، إلا أن الدول النامية يمكنها علاج مشكلة البطالة إذا ما استطاعت أن تقهر التخلف، وبتنى تنميتها الاقتصادية والاجتماعية الرامية الى تحقيق التقدم الاقتصادى والعدالة الاجتماعية، مع مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والحضارية .

د جاءت مشكلة البطالة فى الدول النامية من التخلف الاقتصادى من ناحية، وضعف موقعها فى الاقتصاد العالمى من ناحية ثانية، وفشل جهود التنمية، وأزمة الديون، وتبعية من ناحية ثالثة، بينما فى الدول المتقدمة جاءت من الخلل الدورى فى الأسواق .

رابعاً : إنشاء إدارة مستقلة بالمجلس المقترح تحت مسمى (إدارة شئون البطالة العاجلة) وتهدف الى التحكم فى أزمة البطالة، أو الحد منها، والتخفيف من آثارها السلبية حالياً والأمد القريب القادم، وتقوم بالإجراءات التالية :

١ تشغيل الطاقات العاطلة الموجودة فى مختلف قطاعات الاقتصاد القومى، واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الإنتاج المحلى .

٢ توفير الحماية الاجتماعية للعاطلين من خلال الأخذ بنظام إعانات البطالة، والحفاظ على مشروعات الضمان الاجتماعى والتوسع فيها، واتخاذ الإجراءات اللازمة فيما يتعلق بآثار الخصخصة على مشكلة البطالة .

٣ دعم وحماية وتشجيع القطاع الخاص المحلى، فى الأنشطة كثيفة العمل على وجه الخصوص، ومنح مزايا وحوافز وبالذات فى المحافظة ذات البطالة الكبيرة .

٤ تحقيق الرعاية الصحية والتعليمية، والبنية الأساسية، بما يساعد على خلق فرص عمل جديدة، وتحقيق التنمية البشرية .

٥ التوسع فى برامج التدريب، وإعادة التدريب، فى مجال المهن اليدوية ونصف الماهرة.

خامساً : إنشاء إدارة تخطيط البطالة على مدى ربع قرن، لإحداث تغييرات أساسية أو هيكلية فى مشكلة البطالة، وذلك بخلق البيئة المواتية، أو الأسس، التى تسمح بتوفير فرص إنتاجية متزايدة للتوظف تتناسب مع أعداد من يدخلون سنويا الى سوق العمل .

لذا يلزم التركيز على ما يلى :

أ الهدف من هذه الإدارة هو تحقيق التوظف الكامل .

ب عدم الاعتماد على آليات السوق .

جـ دعم دور الدولة فى النشاط الاقتصادى، حيث أن هدف التوظف الكامل يفترض، ضمنا، أنه خيار سياسى واجتماعى، تتبناه القيادة السياسية، وتتولاه الدولة بالرعاية من خلال التخطيط، وأدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية الملائمة مع مراعاة قوى السوق وآلياتها .

وقد اشار التقرير السنوى لمنظمة العمل الدولية عن التوظف العالمى لعام ١٩٩٧/٩٦، إلى أهمية تبنى الحكومات لهدف تحقيق التوظف الكامل لمواجهة أزمة البطالة فى العالم، وأن تحقيق ذلك يجب أن يكون

هـو هـدف السياسات الاقتصادية، كما جاء بالتقرير ايضا، أن تحقيق التوظف الكامل على درجة كبيرة من الأهمية لتحقيق العدالة الاجتماعية التى يمثل غيابها تهديد مباشراً للاستقرار الاقتصادى والديموقراطية فى البلدان الصناعية، واشار التقرير الى أن تحقيق التوظف الكامل هو مسئولية مشتركة بين رجال الأعمال ونقابات العمال والحكومة[٨٧]، كما اشار إعلان كوبنهاجن الصادر عن مؤتمر القمة العالمى للتنمية الاجتماعية (٦ ١٢ مارس ١٩٩٥) الى أن التوظف الكامل يعد وسيلة فعالة لمكافحة الفقر وتعزيز التكافل الاجتماعى [٨٨] .

سيتوقف اقتلاع بذور البطالة فى مصر، على قدرة الاقتصاد المصرى وآلياته على خلق فرص متزايدة للتوظف، تتناسب مع أعداد من يدخلون سنوياً الى سوق العمل، وهذا لن يتحقق إلا فى ضوء تبنى استراتيجية للنمو والعمالة، هذه الاستراتيجية تعتمد على :

١ تحقيق دفعة قوية للاستثمار فى النمو فى مختلف قطاعات الهيكل الاقتصادى، بتصحيح البنيان الاقتصادى المشوه، والنمو المتوازن لقطاعاته، وبتكنولوجيا ملائمة .

٢ الارتفاع بمعدل الاستثمار القومى الى ما لايقل عن ٢٥ %، حتى يمكن استيعاب تشغيل العمالة الجديدة التى تدخل سنويا سوق العمل والتخفيض التدريجى لرصيد البطالة المتراكم، ويتطلب ذلك العمل باستمرار على الارتقاء بالقدرة الذاتية التمويلية للبلاد، من خلال الارتفاع المخطط التدريجى لمعدل الادخار المحلى، حتى يمكن أن تقل

فجوة التمويل، وتنخفض، من ثم، الحاجة الى مصادر التمويل الأجنبية عبر الزمن على الرغم من أهميتها حاليا .

٣ عند رسم السياسة الوطنية للتكنولوجيا الملائمة، يجب الاهتمام بأهمية عنصر العمل الوفير كثروة قومية مهمة، إذا ما أحسن تدريبه وتعليمه وتوظيفه فى المجالات التى يمتلك فيها الوطن ميزة نسبية وتحتاج الى عمالة كثيفة، بما يعنى ضرورة اعتماد وتنفيذ برنامج ملائم للتنمية البشرية، ينفذ على المدى المتوسط والطويل، ويتسنى من خلاله الارتقاء بمستويات التعليم والصحة والاسكان والرعاية الاجتماعية .

٤ العمل على توازن وتزامن نمو كل من القطاع العام والخاص، والأجنبى، والمشترك والتعاونى، وقطاع الإنتاج السلعى الصغير، وحتى القطاع غير الرسمى .

٥ الالتزام بالتخطيط الاستراتيجى الذى يحفز القطاعات المختلفة، للتحرك صوب التنمية المتواصلة المصحوبة بالتوظف الكامل .

٦ إتباع سياسة وخطوة توزيع الاستثمارات على الأقاليم المصرية بما يساعد على تحقيق التوظف الكامل على النحو التالى :

أ تحقيق التوسع الأفقى الزراعى (مشروع توشكى مثلا) .

ب إنشاء تجمعات صناعية جديدة .

جـ التحكم فى الهجرة الداخلية من الريف الى الحضر (عوامل الجذب والطرد) .

٧ إنشاء تكتلات اقتصادية شبابية، يجمعها عمل واحد يشمل مجموع قروضها الصغيرة، تأخذ شكل شركات يكون المقرضون فيها هم

أعضـــاء الجمعـــية العمومية، وينتخبون من بينهم مجلس الإدارة، ويتم تملـــيك أصـــول هذه الشركات ورأسمالها للعاملين فيها، وتخضع هذه التكـــتلات لإشراف ورقابة الإدارة المقترحة، تحت نظام المعلومات فى ســـوق العمـــل، بما يكفل انسياب وتدفق البيانات والمعلومات المتعلقة بفـــرص العمـــل المتاحة، والبيانات الخاصة بالأجور وساعات العمل، ويجب أن يكون النظام شاملا ومتكاملاً، وأن يتسم بالحداثة والدقة.

إن مصـــر تستطيع أن تحقق المعجزات الاقتصادية، إذا استطاعات أن تحسن باستخدام ثروتها البشرية، وأن توفر لها مقومات الحياة الكريمة وسبل الـــتطور، ومـــا تجـــربة الـــيابان بعيدة عنا، كما سبقتنا دول أخرى فى هذا المضـــمار، حيـــنما استندت على العنصر البشرى الوافر فى تحقيق انطلاقها الاقتصادى، وبناء تقدمها الاجتماعى، وما تجريه النمور الآسيوية ببعيدة عنا، فالبشـــر، ومـــا يتولد عنهم من قوى عاملة سيظلون فى التحليل الاقتصادى، الأخير من أهم أنواع الثروة، وأثمن عوامل الإنتاج .

لابـــد أن يـــتحرر الفكـــر الاقتصـــادى فى مصر من أسر النظريات الاقتصادية، موضوع هذا البحث، كما يجب أن يتحرر من نظريات الماضى، وهـــذا يـــبرز أهمـــية ظهور نظريات وطنية، حتى تتكيف وتتأقلم السياسات الاقتصـــادية مـــع المتغيرات المعيشية، وهذا يقتضى ضرورة دراسة أسباب ظهـــور الـــنظريات الاقتصادية والبيئية الزمنية المعاصرة لكل منها، وتحليل شخصية صاحب النظرية وأيديولوجيتة، ومدى درجة وتوجه الولاء الشخصى له وأهدافه، مع إدراك طبيعة حركة التاريخ سواء وطن النظرية، أو صاحبها ومحـــل إقامته خاصة أن النظريات السابقة قد أهملت حالة الحرب، وبالتالى لاتوجـــد نظـــريات حـــول اقتصاديات الحرب، كما تجاهلت النظريات حالة الاستخراب والشائع تسميتها فى العالم الثالث بالاستعمار .

قائمة المراجع

١- لقـد قدم الباحث دراسة وافية حول حال الفكر الاقتصادى المصرى فى (تـأملات اقتصادية) الدار المصرية للطباعة والنشر، ١٩٨٥، ص ص ١ ٤٣.

٢- د. رمـزى زكـى، الاقتصاد السياسى للبطالة تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، العدد رقم ٢٢٦، اكتوبر ١٩٩٧، ص ص ٥٢-٥٦

٣- د. رمـزى زكـى، التاريخ النقدى للتخلف، دراسة فى أثر نظام النقد الدولى على التكون التاريخى للتخلف بدول العالم الثالث، عالم المعرفة، العدد رقم ١١٨، ١٩٨٧.

4- U.N. Report on the World Social Sitution 1993, New York, 1993, PP. 135-138.

٥- د. رمـزى زكـى، الاقتصاد السياسى للبطالة، ص ص ١٠٣-١١٠، مـرجع سابق، ولقد قام الباحث بدراسة تجارب النمو والتنمية، وكذلك أزمـة التنمية والنظام الاقتصادى العالمى، وبيان الدروس المستفادة فى مؤلفة (مذكرات فى التنمية الاقتصادية)، ١٩٩٩.

6- Autorenkollektive, Geschichte der okonomischen Lehrmeinungen, Verlag Die Wirtschaft, Berlin, 1980, P. 11

7- P.Sraffa, Production of commodities, Cambridge, 1980, P. 11

٨- د. رمزى زكى، المرجع السابق، ص ص ١٨٥-١٨٦.

٩- البطالة الإختيارية هى التى تنشأ لتفضيل العمال التعطل عن أن يقبلوا الأجور المنخفضة السائدة.

١٠- المرجع السابق، ص ص ١٨٧ ١٩١

١١- د. رفعت المحجوب، الطلب الفعال، دار النهضة العربية، ١٩٨١، ص ٣٥

12- T.R.Malthus, Principles of political Economy, London, 1820, P. 463

١٣- د. رمزى زكى، المرجع السابق، ص ٢٠٥

14- Autorenkollektive, Lehrbuch Politische Okonomie, Vorsazia listische produktionswiese, Verlag Die Wirtschaft, Barlin, 1972.

15- Karl Marx, Das Kapital, erster Band, in: Marx/Engles Werke, Band23, Dietz Verlag, 1992, S 127.

16- Paul Sweezy, Theory of Cap[italist Development. London, 1949, P. 43.

١٧- ل. ابالكين، س . دزاراسوف، كليكوف، الاقتصاد السياسى، ترجمة سعد رحمى، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٧، ص ١٢٤.

١٨- د. عبد القادر محمود رضوان، مبادئ الحسابات الاقتصادية القومية، ديوان المطبوعات الجامعين، بيروت، ١٩٩٠، ص ٢٣٣

١٩- ل. أبالكين وآخرون، مرجع سابق، ص ١٤١

٢٠- روبرت هيلبرونر، قادة الفكر الاقتصادى، ترجمة د. راشد البراوى، مكتبة النهضة المصرية، ط٢، ١٩٧٩، ص ١٧٨

٢١- يعتبر Marx من أوائل الذى تحدثوا عن الدورة الاقتصادية، وكل من سبقوه كانوا يتحدثون عن الأزمات الاقتصادية فقط، ولقد شغل نفسه فى

معالجة مشكلة الدورات الاقتصادية بعيدا عن مشكلة الازمات الاقتصادية ولتفصيل ذلك راجع :

جوزيف شوبيتر، الرأسمالية الاشتراكية، الديموقرطية، ترجمة خيرى حماد، سلسلة اخترنا لك، الدار القومية، ج١، ١٩٦٣، ص ٧٧

22- Karl Marx, a.a.O. S. 476

23- Rosa Luxemborug. The Accumulation of Capital, Rotledge and Kegan paul, 1957

- F.L. Trotsky, The first Five years of the coounist International New York, Monad press, 1972.

24- Joseph A. Schumpeter, History of Economic Analysis, George Allen, London, 4th Prin, 1961, PP. 145-149

٢٥- فريدريش انجلز، حال الطبقة العاملة فى انجلترا، ترجمة د. فخرى لبيب، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٠.

٢٦- كارلتون ج.هـ.هيزن، الثورة الصناعية ونتائجها السياسية والاجتماعية، ترجمة أحمد عبد الباقى، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٦٢، ص ١٠١

٢٧- د. رمزى زكى، المرجع السابق، ص ص ٢٧٣-٢٧٤

28- Roland L. Meak, The Declin of Ricardian Economics in England, in: Economica, Vol. XVII, No 65, Feb. 1950, PP. 43-62

٢٩- د. رمزى زكى، المرجع السابق، ص ٢٨٢

٣٠- أوسكار لانجه، الاقتصاد السياسى، ج١، القضايا العامة، ترجمة د. راشد البراوى، دار المعارف، ١٩٦٦، ص ٣٢٠

31- Autorenkollektive, Mensch und Wirtschoft, Zur Kritioh der Auffassung des Menschen in der burgerlischen

politischen okonomie, VEB Dentscher verlag der Wissenschaften, Berlin, 1967, S. 78-91

٣٢- د. رمزى زكى، المرجع السابق، ص ص ٢٩١-٢٩٥.

33- A.C. Pigou, The Theory of unemployment, Mac Millan, London, 1933, P. 252

34- Joan Robinson, The Accumulation of Capital, An Essays in the Theory of Economic Growth, Mac Millan, London, 1962.

35- H.W. Amdi, The Economic Lessons of Neinteen Thirties, Oxford, 1944.

- J.K Galbraith, The Great Crash, 1929, Benguin Books, 1954

- C.P. Kindlberger, The Great Depression, 1929-1929, University of California, Mac Millan, London, 1952l

36- John M.Keyness, The Generall Theory of Employment, Interest and Money, Mac Millan, & Co. LTD, London, 1964, P.9

٣٧- د. رمزى زكى، المرجع السابق، ص ص ٣٢٩-٣٣٩.

38- J.R. Hicks, Acontribution to the Theory of Trade Cycles, Oxford University press, London, 1950.

39- G. H. Jones Hywel, An Introduction to Modern Theories of Economic Growth, Mac Graw-Hill Book Co., New York, 1976

40- R.F. Harrod, Towards a Dynamic Economics, Mac Millan, London, 1949.

----------, An Essay in Dynamic Theory, in : Economic Journal, 1939

E.D. Domar, Essays in the Theory of Economic Growth, Oxford University press, New York, 1957.

41- P. Armstrong A. Glyn & J. Harrison, Capitalism Since 1945, Basil Blackwell, Inc. 1991

- R.Libsey, The Relation between unemployment and the Rate of Change of Money Wage Rates in the U K, 1862-1957, in: Economica, Vol. To, Feb, 1960, PP. 1-31

42- R.G. Hawtrey, Good and Bad Trade, Constable, London, 1913

--------, The Montary Theory of Trade Cycle, in: Reading in Business Cycles and National Income, Allen, London, 1953, PP. 139-149

43- J.G. Knut Wicksell, Lectures on poloitical Economy, Mac Millan, New York, 1934

---------- , Intrest and prices, Kelly N.Y, 1965

44- F.A. Hayek, Prices and production, Routledge and Kagan Paul, London, 1931,

----------, Monetary and trade cycle, Routledge and Kagan Paul, London, 1928

45- Milton Friedman, Amonetary and Fiscal Framework for Economic Stability, in: American Economic Review, Vol. 38, Jun. 1948

----------, Studies in the Quantity Theory of Money university of Chicago press, 1956, PP. 2-21

----------, Aprogram for Montary Stability, Fordham University press, New York, 1960

----------, Monetary Trends in the United States and the united Kingdom: Their Relation to Income, prices and Interest Rates, 1865-1975, University of Chicago press, 1982.

46- Milton Friedman, The Role of Montary policy, in: American Economic Review, Vol. 58, March 1968, P. 9

47- Lester C. Thurow, Dangerous Currents, the state of Economics, Oxford University press, 1983, p. 79

48- A. W. Phillips, The Relation Between Unemployment and the Rate of change of Money wage Rates in the United Kingdom, 1861-1957, in: Economica, Vol. 25, 1958, PP. 283-299.

49- R.Lilzsey, The Relation between Unemployment and the Rate of change of Money Wage Rates in the U.K., 1862-1957, in: Economica, Vol. 60, Feb. 1960, PP. 1-31

50- P.A. Samuelson and A.R Solow, Analytical Aspects of Anti-inflation policy , in: American Economic Review, Vol 50, May 1970, PP. 177-194

51- Milton Friedman, Unemployment versus Inflation, occasional paper No. 44, Institute of Economic Affairs, London, 1975.

٥٢- د. رمزى زكى، مرجع سابق، ص ص ٤١٧-٤٣٨.

53-

Brooking papers on Economic Activity, 1985

٥٤- دانييل أرنولد، تحليل الازمات الاقتصادية للأمس واليوم، ترجمة د. عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعية، ١٩٩٢، ص ٢٣٢.

55- N.D. Kondratieff, Die Langen Welender Konjynktur, in: Reading in Business Cycles Theory American Economic Association, Blackiston & Co, New York, 1999, PP. 20-42

56- Robert Beckman, The Downwave, Surviving the Second Great Depression, Pan Books, London, 1983, P. 86.

57- Joseph Kitchin, Cycles and Trends in Economic Factors, in: The Review of Economic Statistis, Vol.7, No. 4, Nov. 1925.

58- Joseph A. Schumpeter, Business Cycles, Mc Graw-Hell Books, New York, 1939

59- Robert C.Bechman, The Downwave op. cit.

60- C. Freeman, J. Clark and L. Soete, unemployment and Technical Innovations, Fransces pinter, London, 1982

٦١- جوزيف أز شومبيتر، الرأسمالية، الاشتراكية والديمقراطية، ترجمة خيرى حماد، سلسلة اخترنا لك، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٣، ص ١١٦

٦٢- المرجع السابق، ص ص ١١٧-١١٩

٦٣- المرجع السابق، ص ص ١٧٩-٢٥٦

٦٤- المرجع السابق، ص ٢٥٧

65- Gerhard Meusch, Das technologische patent Imovationen uberwinden die Depression, Frankfurt / Main, 1975.

66- J. Gershung, After Industrial Society, Mc Millan, London, 1978.

- D. Collingridge, The Social Control of Technologes, Oxford University Press, Oxford, 1980

٦٧- د. نورمان كلارك، الاقتصاد السياسى للعلم والتكنولوجيا، ترجمة د. محمد رضا محرم، سلسلة الألف كتاب، العدد رقم ٢٠٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦، ص ٢٩٨/٢٩٩

68- Paolopini, Economic Growth, Technical change and employment emperical evidence for a cumulative growth model with external causation for nine Q.E.C.D

countries, 1960-1990, in: Structural change and Economics Dynamic No, 6, 1995, PP. 185-213.

69- A. Heartye, Economics and technical change, Weidenfeld and Nicolson, London, 1977.
- R. Boyer, New Technologies and Employment in 1988, PP. 233-268

70- Jeremy Rifkin, The End of Work, The Decline of the Global labor Force and the Dawn of the post-Market -12

71- M. Harvey Brenner, Estimating the Effects of Economic change on National Health and social well-Being, Joint Economic Committee, U.S. congress, Washington, June, 1984.

72- Henery R. Reuss, The critical Decade, Mec Graw-Hill book & Co., New York, 1994.

٧٣- د. رمزى زكى، سابق، ص ص ٤٧٠-٤٧٢

٧٤- د. سامى خليل، نظرية الاقتصاد الكلى، الكتاب الثانى : نظريات الاقتصاد الكلى الحديثة، وكالة الاهرام للتوزيع، ١٩٩٤، ص ٧٧٣/٧٧٤.

٧٥- د. رمزى زكى، سابق، ص ص ٤٧٢-٤٧٤

76- T.Sargent and N Wallace, Retional Expectations and the Dynamics of Hyperinflation, in : International Economic Review, June, 1973.

٧٧- أ. انكن، ى أوليفنش، نظريات اقتصادية على محك الواقع، نقد النظريات، جالبريث وبيرلى وكلارك، ترجمة مصطفى كريم، دار الفارابى، بيروت، ١٩٨٠، ص ٤٣

78- J.K. Galbraith, The Affluent Society, Houghton Mifflin Co, Boston. 1969

----------, Economics and the publicpurpose Houghton Mifflin co., Bosotn, 1973.

٧٩- د. رمزى زكى، سابق، ص ص ٤٧٨-٤٨٠

80- Franco Modigliani. The Monetarist controvery or should we fossake stabilization policies, in: the American Economic Review, March, 1977, PP. 1-19

81- James Tobin, Inflation and Unemployment , in: The Amercican Economic Review, Vo., LXII, No. 1, March, 1972, PP. 1-18

٨٢- د. رمزى زكى، سابق، ص ص ٤٦٣-٤٦٤

83- Joan Robinson, The Second Crisis of Economic Theory, in: The American Economic Review, Vol II. No. 2, 1992, P.9

84- Alfred S. Eichner(ed), Why Economics is not yet a science, M.E. Sharpe Inc. New York, 1994, P. 10

85- World of Work, The Magazine of the ILO, No. 19, 1006, P. 4

٨٦- تم الاعتماد فى اعداد الاستراتيجة المقترحة للعلاج على المراجع التالية :

- د. رمزى زكى، سابق، ص ص ٤٧٨-٤٩٣
- د. رمزى زكى، قضايا مزعجة، مكتبة مدبولى، ١٩٩٣، ص ص ١٤٠-١٤٦

- د. شـــنودة سمعان شنودة، البطالة فى مصر، دراسة تحليلية، م.ت.ق مذكـــرة خارجية، رقم ١٥٢٤، مايو ١٩٩٩، ص ص ٢٨-٣٢
- د. نادرة وهدان، تأثير البطالة على زيادة معدلات الجريمة فى مصر، م.ت.ق مذكرة خارجية، رقم ١٢٦، مايو ١٩٩١، ص ص ٥٧

87- I.L.O, World Employment , op. cit., PP. 201-202

88- U.N, The copenhagen Declaration and programme of Action, Word Summit for Social Development, New York, 1995.

ملحق البحث

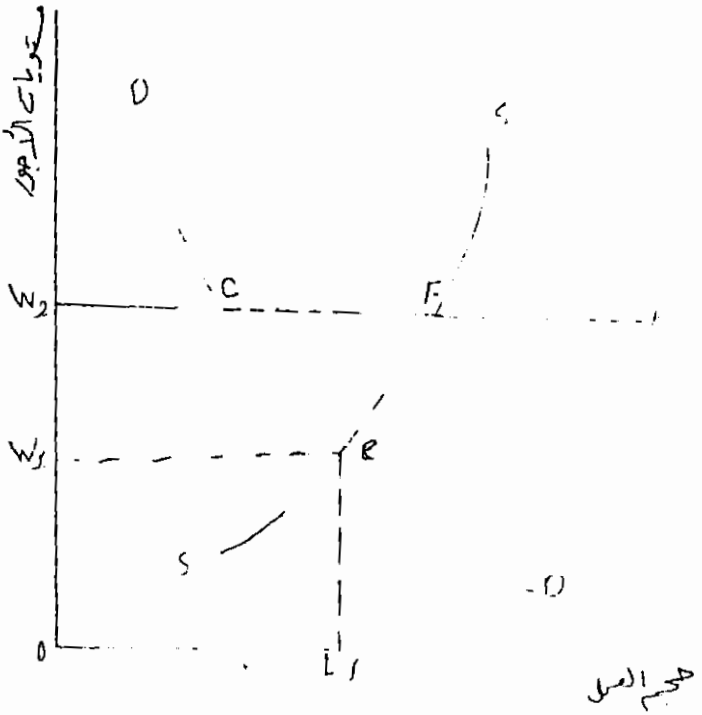

شكل رقم (١) حدوث البطالة بسبب شباح مستويات الأجور عند الكلاسيك.

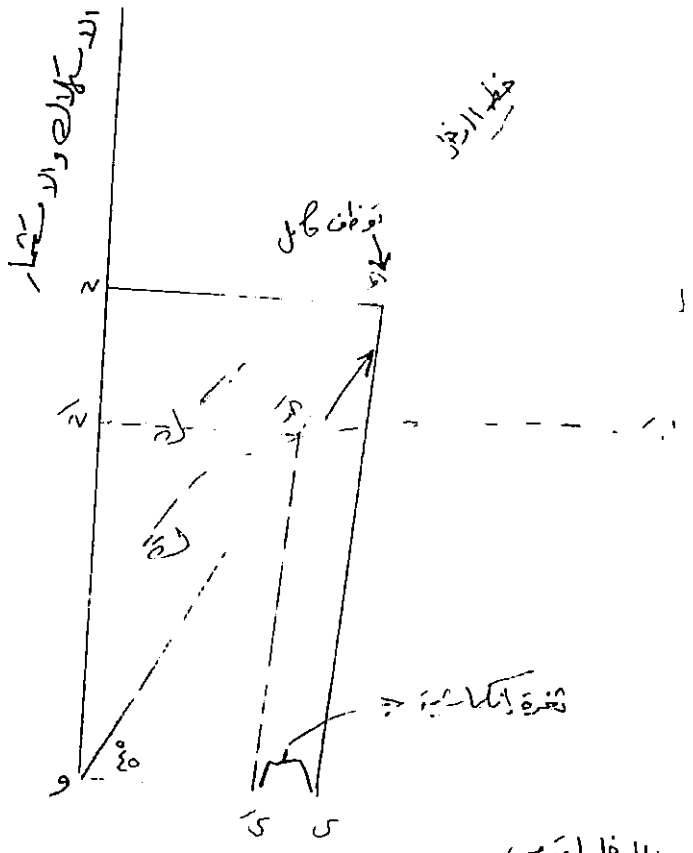

(c) شكل رقم

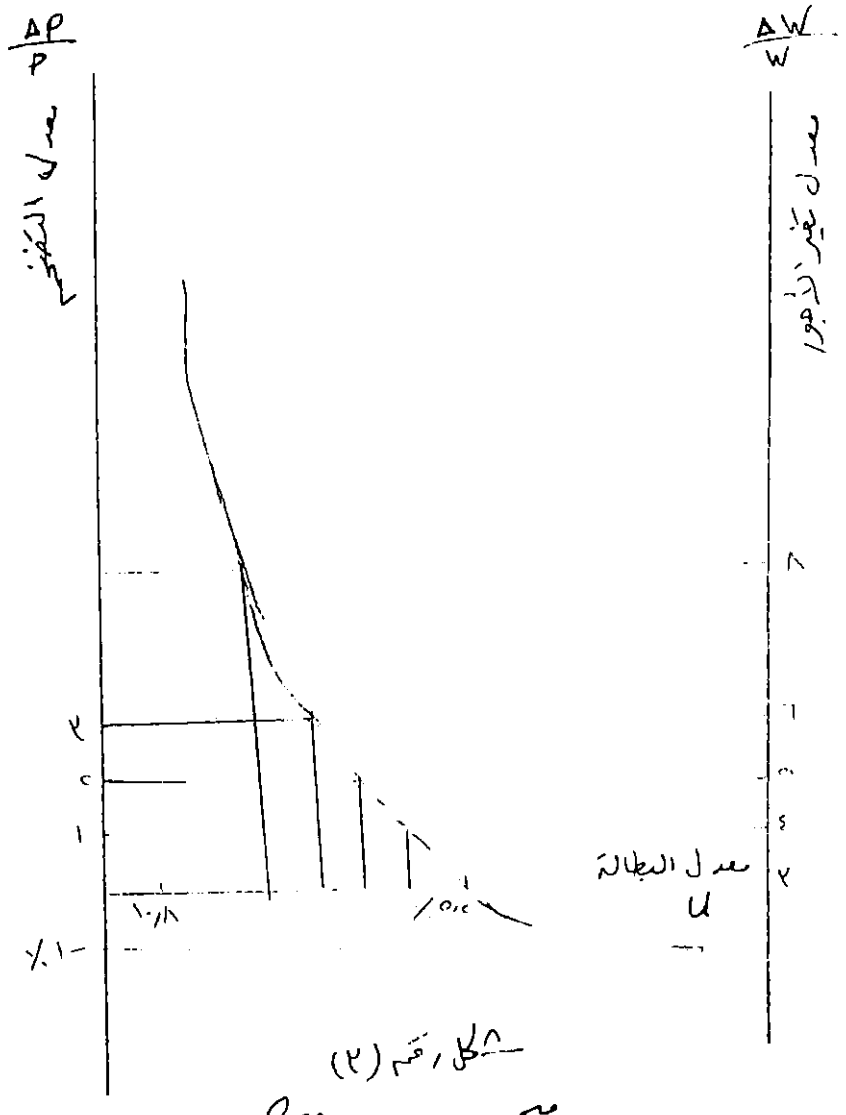

شكل رقم (٢)

Phillips Curve

الخيار التكنولوجى وحل مشكلة البطالة فى مصر

دكتور/ نجاح عبد العليم أبو الفتوح(*)

١- لا يمـــارى أحـــد فى أهمية التكنولوجيا والتقنية فى صراع الانسان مع الطبـــيعة لجعلهـــا أكـــثر انسانية، وتحقيق المزيد من القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية. كما لا يمارى أحد فى أن التقنية ذات علاقة وثيقة بـــزيادة الفرص الاستثمارية وزيادة الانتاجية، ومن ثم ذات علاقة وثيقة بحل مشكلة البطالة وتحسين مستويات المعيشة.

٢- لا يقـــدح ذلـــك بحـــال فيما يمكن أن يتمخض عنه الخيار التكنولوجى والتقنى الخاطئ من آثار سلبية على متغيرات اقتصادية كلية، ومنها حجم التوظف.

٣- هذه الورقة تقدم محاولة لرسم خطوط عريضة لخيار تكنولوجى وتقنى لمصـــر مـــن منظور إسلامى نرى أنه من شأنه الاسهام فى حل مشكلة البطالة فى ضوء الظروف الخاصة بها.

٤- تـــتكون هـــذه الورقـــة من مقدمة ثم عرض للخيار التكنولجى والتقنى المقترح .

(*) كلية البنات الإسلامية جامعة الأزهر

١ - مقدمة

١/١ مفهوم التكنولوجيا والتقنية:

ثمة فارق هام بين التكنولوجيا والتقنية، فالتكنولوجيا هى "معرفة" وتحديدا معرفة كيفية الوفاء بأغراض إنسانية معينة بطريقة يمكن تحديدها وإعادة إنتاجها[١]. وأما التقنية فتنتج عن أساليب مختلفة فى تطبيق المعلومات أو عملية التجريب غير الموجهة بمعلومات دقيقة، وقد تنجم عن الصدفة أو الخبرة المباشرة بالمواد والموضوعات ذات الصلة بالمنافع المرجوة[٢]. فالتقنية والحال كذلك أسلوب لتطبيق المعلومات أو أسلوب تطبيق ناجم عن تجربة أو خبرة مباشرة.

٢/١ أهمية التكنولوجيا والتقنية:

تتضح أهمية التكنولوجيا والتقنية من حقائق عديدة نذكر فيما يلى بعضا من أهمها:

١- أن المعرفة العلمية والتكنولوجية أصبحت تمثل ٨٠% من اقتصاديات العالم المتقدم بينما ٢٠% فقط هى نصيب رأس المال والعمالة والموارد الطبيعية[٣].

---

(١) محمد السيد السعيد، "التكنولوجيا"، صادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام، بالقاهرة، ٢٠٠١م، صـ٢٢.

(٢) المرجع السابق، صـ٢٨.

(٣) على على حبيش، "التحديات العلمية والتكنولوجية والفرص المتاحة لمصر"، "مبادرة للتقدم"، صادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام، بالقاهرة، ١٩٩٧م، صـ٥٨.

٢- أن المعـــرفة والقدرة على الاختراع والابتكار فى الكثير من الصناعات أصبحت العامل الحاسم فى تحديد المقدرة التنافسية للمنتجات النهائية فى الأسواق العالمية(١).

٣- أن حجمـــا أكبر من قوة العمل والإنتاج سوف يعمل فى قطاعات كثيفة الاستخدام للعلم(٢).

٤- أن الـــنمو التكـــنولوجى والتقنى يعتبر عاملا حاسما فى زيادة مستوى الانتاجـــية حيث يتيح تحقيق قدر أكبر من الناتج باستخدام ذات المستوى من مدخلات العمل ورأس المال.

٣/١ بعـــض الآثـــار الســـلبية المحتملة للتكنولوجيا والتقنية فيما يتعلق بحل مشكلة البطالة:

يترتب على الاختيار التكنولوجى والتقنى الخاطئ آثارا سلبية على حل مشكلة البطالة لعل من أهمها:

١- أن التقنـــية عندما تخفض من مدخل العمل بالنسبة لذات القدر من الناتج فإنـــه يترتب عليها الاستغناء عن عدد من الأيدى العاملة وتعطلهم سيما فى ظل عدم إمكان تدبير فرص عمل أخرى لاستيعابهم. وإلى جانب هذه الحقيقة فثمة حقيقة أخرى أنه رغم تسارع التقدم التكنولوجى وتعاقبه فى الـــدول المقـــتدمة فإنه تم تدبير فرص عمل جديدة أكثر انتاجية للعمالة المستبعدة نتيجة لذلك، والدليل على ذلك أن هذه الدول المتقدمة تعانى من

(١) المرجع السابق، صـــ٥٩.
(٢) المرجع السابق، صـــ٦٠.

بطالـــة حقيقية أقل مما تعانيه الدول النامية التى ليس لديها توظيفا واسعا للتكنولوجيا المستحدثة كثيفة الاستخدام لرأس المال[1]. غير أنه يجب أن يؤخذ بالاعتبار أن هذه الدول ذات هياكل انتاجية قوية ومركز متميز فى الاسواق العالمية، ولا يتوفر ذلك بطبيعة الحال للدول النامية. كما ينبغى أن يؤخـــذ بالاعتبار ظروف الندرة النسبية لكل من رأس المال والعمل، ودرجـــة التشرذم والتى تعيشها هذه الدول النامية والمستوى الاقتصادى والاجتماعى المعاش.

٢- أن التقنـــيات كثيفة الاستخدام لرأس المال قد يترتب عليها تسرب جزء مـــن الدخـــل المـــتولد مـــن الإنتاج إلى الخارج حال كون هذه التقنيات مستوردة من خارج البلاد وهو الحال الغالب فى مصر. ويأخذ ذلك على سبيل المثال، شكل فوائد مدفوعة على القروض وأجور مدفوعة للخبراء، وأثمان قطع الغيار.

٣ قد يترتب على الخيار التكنولوجى كثيف الاستخدام لرأس المال ارتفاع تكلفة إنشاء الوظائف الجديدة إذ يتضمن بالضرورة ارتفاع معامل رأس المـــال إلى العمل. الأمر الذى يعقد من حل مشكلة البطالة سيما فى ظل نقـــص رؤوس الأموال المتاحة على مستوى المجتمع بصفة عامة وعلى مستوى الفقراء بصفة خاصة.

٤- مـــع بقاء العوامل الأخرى على حلها فإن هيكل التوزيع المترتب على استخدام التقنيات "كثيفة الاستخدام لرأس المال" قد يوجد خللا بين هيكل الطلـــب وهيكل الانتاج إذا ما حابى أصحاب الدخول المرتفعة (أصحاب

(١) محمد السيد السعيد، "التكنولوجيا"، مرجع سبق ذكره، صـــ١٨.

رؤوس الأموال المنظمين) على حساب أصحاب الدخول المنخفضة (العمل الإنسانى)[1]. فمن المعقول افتراض أن تكون الميول الحدية للاستيراد والادخار أعلى لدى أصحاب هذه الدخول المرتفعة عنها لدى أصحاب الدخول المنخفضة فى هيكل توزيع الدخل، بحيث يترتب على هذه المحاباه (الناجمة عن طبيعة التقنيات المستخدمة) انخفاض فى مستوى الطلب الكلى على السلع الاستهلاكية، وزيادة الطلب الكلى على السلع المستوردة (وهذه صورة من صور التسرب) ويترتب على هذه المحاباة أيضا زيادة الطلب الكلى على الاستثمار بافتراض توجه المدخرات إلى الإنفاق الاستثمارى.

غير أن مزيدا من الاستثمارات من شأنه أن يؤدى إلى مزيد من إنتاج السلع الاستهلاكية فإذا أخذنا بالاعتبار أن الطلب الكلى على السلع الاستهلاكية ينخفض نتيجة لخلل هيكل توزيع الدخول المترتب على نمط التقنيات المستخدمة فى الانتاج (وهى التقنيات كثيفة الاستخدام لرأس المال)، فإن الطلب الاستثمارى يتوقع أن ينخفض هو الآخر نتيجة لذلك لكونه طلبا مشتقا من الطلب الاستهلاكى.

(١) فقد يترتب على استخدام التقنيات كثيفة الاستخدام لرأس المال انخفاض عدد العمال الموظفين فى الانتاج وعدم إمكان حصول العمال المستبعدين (نتيجة لاستخدام هذه التقنيات) على أعمال بنفس الأجر السابق و/أو عدم إمكان حصول بعضهم على عمل أصلا وبحيث لا تكفى الزيادة فى انتاجية العمل المترتبة على استخدام التقنيات كثيفة الاستخدام لرأس المال لتعويض النقص الحاصل فى النصيب النسبى للعمال فى هيكل الدخل القومى.

وهكـذا فإن التقنيات كثيفة الاستخدام لرأس المال يمكن من ناحية، أن تحقق إنتاجاً وفيرا فتزيد مستوى العرض الكلى، ويمكن من ناحية أخرى أن تحدث قصورا فى مستوى الطلب الكلى نتيجة لصور التسربات التى يمكن أن تنتج عنها، ونتيجة للخلل الذى يمكن أن تحدثه فى هيكل توزيع الدخول، ومن ثـم فـى هيكل الطلب الكلى، وينعكس ذلك فى نهاية المطاف فى قصور فى مسـتوى الطلب الكلى عن استيعاب العرض الكلى للاقتصاد. ومن ثم تكون التقنـية واحـدة من أسباب حدوث الركود الاقتصادى، سيما فى البلدان التى لديهـا وفرة نسبية فى العمل الإنسانى، بما يترتب على هذا الركود من آثار غير مواتية على مستوى النشاط الاقتصادى والتوظيف.

٢/ رؤية لخيار تكنولوجى وتقنى من منظور اسلامى

من المهم أن نؤكد بداية أن التغير التكنولوجى والتقنى يظل أمرا متعلقا بتطور الوسائل وليس الأهداف النهائية للمجتمع الاسلامى وقيمه السامية المستمدة من العقيدة والشريعة الإسلامية. فهذه الأهداف النهائية وهذه القيم السامية ثابتة ثبات العقيدة والشريعة.

ولا ينبغى من وجهة نظرنا فى التعامل مع الاختيارات التكنولوجية والتقنية أن يكون هدفنا هو اللحاق بمستويات أعلى للدخول تحققها مجتمعات أخرى. بل ينبغى أن يكون هدفنا اللحاق بركب العلم والمعرفة وريادته بأفرعه المختلفة مع الاحتفاظ بهدف قضاء الحاجات بحسب أولوياتها وبالإنتاج ليواكب قضاء هذه الحاجات وعلى نحو يحقق التشغيل الشامل للعمل الإنسانى. فى إطار من تأمين الدولة ونشر الدعوة الإسلامية المباركة. ولكل ذلك ينبغى أن نفرق فى خيارنا التكنولوجى والتقنى بين انتاج التكنولوجيا وتكنولوجيا الانتاج (أو التقنيات).

١/٢ إنتاج التكنولوجيا:

فى رأينا أن إنتاج التكنولوجيا سيما تكنولوجيا المعلومات أمر يشكل أهمية بالغة يرقى إلى مرتبة الفرض الواجب (بل هو قضية وجود أو عدم) باعتبار أن هذه التكنولوجيا تعتبر عمادا مستحدثا للاقتصاد الآن وفى المستقل، ومحددا ماديا هاما لقدرة الدولة وموقعها بين دول العالم المختلفة. وإنتاج التكنولوجيا يعتبر بذلك ذا علاقة وثيقة بأهداف عدالة التوزيع وقضاء

الحاجات عموما، وتحقيق الدولة لحماية تطبيق المنهج الإسلامى ونشر الدعو الإسلامية على وجه أخص.

وفى ضوء ذلك صار تكليفا على الأمة الإسلامية، فى رأينا، أن تتد إعادة صياغة منظومات التعليم والعلم والبحث العلمى، والمنظومات والمؤسسات ذات العلاقة، وقيام التعاون الكامل والوثيق بين الدولة من جانب والقطاع الخاص وعموم المجتمع من جانب اخر على نحو يمكن معه بناء صناعة ذاتية للتكنولوجيا.

وفى إطار إنتاج التكنولوجيا فإنه يمكن اقتراح آليات يمكن أن تسهم فى حل مشكلة البطالة وتتمشى مع الاقتصاد الإسلامى، مبادئة وأهدافه وأنظمته ومؤسساته:

١- أن تشمل الخطة القومية تعليم وتدريب الفقراء والمساكين وعموم الفئات فى هيكل توزيع الدخول والثروات لإكسابهم المهارات العامة والخاصة ورعاية المبدعين منهم. وذلك بتمويل من مؤسسات إعادة التوزيع الإسلامية والجهود الذاتية الخيرة ومن فروض الكفاية على القطاع الخاص ومن مؤسسات التمويل، وأخيرا من الموازنة العامة للدولة (الإيرادات غير المخصصة). ويكون كل ذلك فى إطار خطة محكمة ترعاها الدولة يتم تصميمها فى إطار من الشورى (ويشارك فيها القطاع الخاص بدور هام) ويتاح فيها للفئات الأدنى فى هيكل توزيع الدخول والثروات فرصة المشاركة فى انتاج الملكيات الفكرية وفى ثمار التطبيق التكنولوجى حتى لا يكون دولة بين الاغنياء منا.

٢- تقنين حقوق الملكية الفكرية محليا على نحو يأخذ بالاعتبار:

أ- إلا يـتاح احـتكار التكنولوجـيا والتقنية واستئثار المالكين لريعها لفترات طويلة غير مناسبة.

ب- عدم الإضرار بأصحاب الملكيات الفكرية وتعويضهم عن النفقات البحثية والتجريبية الباهظة.

جـ- المحافظة على إزكاء روح الإبداع والتطوير.

٣- العمل على تشجيع الابتكارات والتطبيقات التى تحقق نفس المستوى من الإنتاجـية بتكلفة تمويلية أقل على نحو يخفض من تكلفة إنشاء الوظائف الجديدة، وحتى تكون التقنية فى متناول الفئات الأقل دخلا فتسهم فى حل مشكلة البطالة.

٤- تقرير الحوافز للابتكارات التكنولوجية والتطبيقات التقنية التى تسهم فى تحسـين أحوال الفقراء والطبقة الوسطى كالابتكارات والتقنيات التى من شأنها تخفيض تكلفة انتاج الضروريات وتحسين مستوى جودتها.

٢/٢ تكنولوجيا الإنتاج (أو التقنيات):

مـرة أخرى لا ينبغى أن نغفل أن التقدم التكنولوجى والتقنى هو وسيلة لخدمـة أهـداف نهائـية، وإن وجدت بين هذا التقدم وهذه الأهداف النهائية أهدافا وسيطة كتحقيق الأرباح. فالعدل بالحق وهو هدف نهائى فى الاقتصاد الإسـلامى يعطـى للتغـير التكنولوجى والتقنى غايته النهائية وهى تحقيق مسـتويات مشروعة أفضل من قضاء حاجات الناس فى الحاضر والمستقبل وتحقيق الاستقلال الاقتصادى وقوة الدولة فى إطار الاستطاعة، وتعزيز دور

العمـــل الإنسانى المشروع فى كل ذلك باعتباره قيمة فى ذاته وواجبا إسلاميا وأساســا للحياة الطيبة فى الدنيا بل وحسن الجزاء فى الآخرة، فلكل درجات مما عملوا.

وفى هذا الاقتصاد الإسلامى لا تنقلب الوسائل على الغايات فتحل محلها غاية للسلوك الاقتصادى الإنسانى بحيث تقود قاطرة تعظيم الأرباح الاقتصاد إلـــى جـــنون التركيم كما هو واقع بعض الأنظمة الرأسمالية المعاصرة التى تقوم على الأسواق الحرة المتحررة من الضوابط الاجتماعية والأخلاقية. أو بحيث يقع المجتمع فريسة للتسابق الدولى والدعائى المحموم للسيطرة والقهر بتحقيق القوة العسكرية ولو على حساب توفير الحاجات الأساسية للناس كما حدث فى الاتحاد السوفيتى السابق.

ونحن نرى أن ثمة ضوابط فيما يتعلق بالتقنيات المستخدمة فى الانتاج ســـواء أكانـــت محلـــية أو منقولة تلزم لتحقيق التواؤم مع حل مشكلة البطالة، ولعل من أهم هذه الضوابط:

١- اختـــيار أفضـــل التقنيات التى تحقق أفضل توفيق بين اعتبارات النمو واعتبارات العدالة مع اعطاء العدالة الأولوية الأولى.

٢- تشـــجيع اســـتخدام التقنيات التى تحقق نفس المستوى من الإنتاجية مع الإســـهام الأكـــبر فى التشغيل الشامل لعوامل الإنتاج فتسهم فى تحقيق إنتاجية اجمالية أكبر على مستوى المجتمع.

٣- الـــربط بيـــن التقنـــية وهـــيكل حاجات المجتمع بحسب أولوياتها وكذ احتياجات التصدير، وتثبيط استخدام التقنيات التى من شأنها إضافة أنماط استهلاكية تحسينية للقادرين.

٤- الموازنـــة فى الأساليب التقنية المستخدمة بين الأساليب التى تحتاج إلى العمالـــة فائقـــة المهارة والأساليب التى تحتاج إلى العمالة غير الماهرة باعتـــبار أن وجود هذه العمالة غير الماهرة واقع ينبغى مراعاته إلى أن يتم تغييره.

وفيما يلى نقدم اقتراحا يتضمن خطوطا عريضة لخيار تقنى:

٣/٢ اقتراح لخيار تقنى:

مـــن المتصور فى إطار استراتيجية للتطبيق التكنولوجى (أو للتقنيات) عموما، وعلى ضوء واقع الدول الإسلامية باعتبارها من دول العالم الثالث، أن تكون هناك محاور ثلاثة:

المحـــور الأول: ويرتكـــز علـــى العمالة الأقل مهارة، ويعتمد على استخدام تقنيات كثيفة الاستخدام للعمل من أجل انتاج سلع وخدمات للاستهلاك المحلى سيما للفقراء والطبقة الوسطى. ويتميز هذا المحور بانخفاض الـــتمويل المطلوب فيكون فى متناول الفقراء، كما يتميز باتاحة قدر أكـــبر من فرص العمل لهم فضلا عن انتاج سلع رخيصة لهم وتوفر السوق اللازم لتصريف انتاجه.

المحور الثانى: ويرتكز على عمالة أكثر مهارة، ويعتمد على استخدام تقنيات كثـــيفة الاستخدام للعمل أيضا فى إقامة صناعات صغيرة تظهر فيها المهـــارة والاتقـــان والإبـــداع الفردى لإنتاج سلع وخدمات بسيطة ومتميزة تبرز فيها سمات العمل الفردى وقسماته مثل صناعة التحف والســـجاد الـــيدوى الحريرى والصوفى والبرديات وبعض الملابس والاحتـــياجات الشخصـــية ويـــتوجه أساسا بانتاجه لإستهلاك الطبقة

الوسطى والفئات العليا من الدخل كما يتوجه بانتاجه إلى التصدير لخدمة احتياجات أسواق مختارة بناء على دراسات مسبقة لهذه الأسواق وتحقيق ميزة تنافسية فيها. ويتميز هذا المحور أيضا بإنخفاض حجم التمويل المطلوب للمشروع وإيجاد فرص أكبر للعمالة.

المحور الثالث: ويرتكز على عمالة ماهرة ومتميزة ويعتمد على تقنيات كثيفة الاستخدام لرأس المال وأخرى كثيفة الاستخدام للمدخل المعلوماتى وذلك لإنتاج سلع وخدمات لها قدرة على المنافسة فى أسواق خارجية وكذا فى السوق المحلى كبديل للواردات. ويتميز هذا المحور بإرتفاع الإنتاجية وتعزيز موقف ميزان المدفوعات والعملة الوطنية.

هذا ويتم تمويل مشروعات الفقراء من مؤسسات إعادة التوزيع المختلفة ومن النظام المصرفى وغيره من مؤسسات التمويل وكذا من الموازنة العامة للدولة.

وهذا التصور المقترح لهذه المحاور الثلاثة يرتكز على أن تتاح فرصة عمل لكل مواطن قادر على العمل فى حدود واقع مهاراته والقدرات التمويلية المتاحة. فالمهم فى البداية أن يعمل كل مواطن قادر على العمل ولو عملا بسيطا للغاية ثم نبحث بعد ذلك عن الإرتقاء والتطوير[1]. وفى ذات الوقت

(١) قامت لجنة زكاة قرية دماص دقهلية، وهى بلد الباحث، والباحث هو المسئول الفعلى عن إدارتها، بتدبير فرص عمل لعديد من الفقراء القادرين على العمل بتكلفة تمويلية تتراوح بين ٥٠٠ جنيه، ٢٠٠٠ جنيه للفرصة الواحدة، ولنا بمشيئة الله تعالى، عود إلى هذه التجربة بقدر أكبر من التفصيل فى الملحق التالى لهذه الورقة.

يكـــون الاهـــتمام بالتعليم والتدريب والبحث العلمى (وتحقيق العدالة فى هذا الصـــدد بين الفقراء والأغنياء) بما يرجى من وراء ذلك من حراك اجتماعى (وتقنى) تدريجى للمجتمع ككل ولفئاته المختلفة، وفى إطار عدم تحميل بعض فـــئات المجـــتمع (وهم الفقراء عادة) بتكاليف التقدم المأمول، فضلا عن أن تحميل الفقراء بعبئ التقدم سيقوم هو ذاته بتعويق عملية التقدم.

٣/ نمـــوذج مـــن تجربة لجنة زكاه دماص فى تشغيل الفقراء والمساكين

١ - قامـــت لجـــنة زكاة دماص بحصر الفقراء والمساكين على نموذج أعد لذلك. يتضمن هذا النموذج:

ا- استيفاء بيانات دخل مقدم الطلب من الفقراء والمساكين ويملأ بمعرفة الطالـــب، وتـــراجع بيانات الدخل من قبل جهات عديدة مثل جهة العمـــل، الضـــمان الاجـــتماعى، والتأمينات الاجتماعية، الجمعية الزراعية.

ب- تقدير الاحتياجات الشهرية لمقدم الطلب وأسرته من الغذاء والكساء والمسكن والاحتياجات التعليمية والصحية، وفقا لمعايير وضعتها اللجنة.

جـــــ- تجرى مقارنة بين الدخل والاحتياجات وتقبل اللجنة إدراج أسرة مقـــدم الطلـــب ضـــمن المستحقين باللجنة إذا ما كانت احتياجات الأسرة تفوق الدخل المتاح لها.

د قامت اللجنة بتقسيم الطلبات الناجحة إلى ست فئات أ، ب، جـــ، د، هـــ ، و .

الفئة أ - فقراء لا دخل لهم (يتلقون الإحسان)، وغير قادرين على العمل أيضا.

ب- فقـــراء يمكن تأهيلهم: كحالة أسرة أحد أفرادها قادر على العمل ولا يعمل سواء كان مؤهلا من عدمه.

جـــ- مساكين لهم مصدر دخل لا يكفى احتياجاتهم.

د مساكين يمكن تأهيلهم.

هـ- مرض مزمنون من الفقراء والمساكين.

و يتأمى من الفقراء والمساكين.

٢- قامت اللجنة بإنشاء مشروعين أحدهما لإنتاج السجاد اليدوى الحريرى والصوفى، والآخر لإنتاج التريكو. حيث يتم تدريب من يرغب من القادرين على العمل (فئات ب،د) بهذين المشروعين مع ربط التدريب بفترة معينة (شهرين) يتقاضى خلالها المتدرب إعانة جنيه واحد يوميا. وبعد ذلك يكون تشغيل المتدرب بأجر مقابل الإنتاج. وبالنسبة لمشروع إنتاج السجاد اليدوى: قامت اللجنة باتفاق مع أحد المشتغلين بإنتاج وتجارة السجاد على أن يتولى المشروع بنفسه، على أن تقدم له اللجنة المكان والمتدربات والأموال، ويقوم هو من جانبه بتقديم المواد الخام اللازمة وبيع الإنتاج لحسابه كما يتكفل بأجور من تم تدريبهن، ووفقا لحجم الناتج. إلى جانب ذلك فإنه يتكفل أيضا بتدريب الملتحقات الجدد لمدة شهرين وتدفع اللجنة لهم إعانة التدريب خلال هذه المدة وتم الاتفاق أيضا على أن يخصص للجنة من الناتج عدد من السجاد سنويا تشتريه من المشرف على المشروع بسعر التكلفة وتتولى بيعه فى مزاد خيرى بأضعاف قيمته ويورد لحساب اللجنة.

وبالنسبة لمشروع التريكو: تقوم اللجنة بتمليك الراغبات من المتدربات ماكينة تريكو بسعر التكلفة على أن تقوم الطالبة بسداد قيمتها على أقساط بسيطة على مدى عامين، وبعد فترة سماح مناسبة. وتتابع اللجنة نشاط المستفيدة وتمدها بالرأى والمشورة والخبرة التسويقية. وبالإضافة إلى

ذلــك تقــوم اللجنة بتوزيع جانب من ناتج مشروع التريكو على الفقراء والمساكين المستحقين باللجنة مجانا، وبيع الكميات المتبقية لتمويل أنشطة اللجنة.

٣- تقوم اللجنة بالإشراف على إنشاء مشروعات خاصة للقادرين على العمل مــن المستحقين بها. حيث يقوم المتأهل باختيار المشروع بنفسه. وتقوم اللجــنة بدراسة الجدوى اللازمة، فإن كانت النتيجة ايجابية تتم الموافقة على تمويل إنشاء المشروع من قبل اللجنة، وتشرف اللجنة على عملية الإنشــاء وتتابع سير النشاط ويتم تقديم التمويل على أساس من القرض الحســن علــى أن يــتم السداد على أقساط شهرية على مدى سنتين مع إعطاء فترة سماح مناسبة. وقد قامت اللجنة ببدء نشاطها فى هذا السبيل بــتمويل عــدد ٤٢ مشروعا على مدى ستة أشهر برأس مال للمشروع الواحــد يــتراوح بين ٥٠٠ جنيه، ٢٠٠٠جنيه، وهكذا فإن تكلفة فرصة العمل تكون محدودة للغاية. كما أنه يتم تدوير الأقساط المسددة للإسهام مــع حصــيلة الزكاة فى استمرار تمويل مشروعات جديدة. كما أنه يتم استبعاد هذه الأسر من قائمة المستحقين للاعانات باللجنة.

٤- تتلقى اللجنة زكوات فى شكل إناث من الضأن: وتقوم اللجنة بتسليم انثى مــن الضأن أو أكثر لبعض الأسر ذات الاهتمام من الفقراء والمساكين وذلــك بصفة أمانة. وتشترط اللجنة لتملك الأسرة لهذه الإناث، أن تسلم الأسرة المستفيدة للجنة فردا واحدا من نتاجها الأول يتم تسليمه إلى أسرة أخــرى جديدة وهكذا. وقد تم بالفعل مضاعفة عدد الأسر المستفيدة مــن نفــس القدر الأول من إناث الضأن. وما يهم اللجنة هو أن تتدرب

النساء الفقيرات والمسكينات على الانتاج وتتذوقن حلاوة العمل والاستثمار.

٥- تعتمد اللجنة فى تمويل نشاطها على الزكاة النقدية التى ترد إليها طواعية، كما تعتمد على إيرادات مشروع التريكو وتدوير المبالغ المتاحة لها عن طريق التمويل بالأقراض الحسن واسترداده. كما تعتمد اللجنة على ما يرد اليها من فضول الناس، من الملابس والأدوية والأدوات المدرسية واستعداد بعض المدرسين لتقديم العون العلمى للفقراء، واستعداد بعض الأطباء للكشف عليهم مجانا كل ذلك فضلا عن تلقى الزكاة العينية إلى غير ذلك.

٥- اللجنة بسبيل إنشاء مركز للتدريب على الحاسب الآلى للفقراء والمساكين مع العمل على ربط التدريب بنوعية التخصصات والمهارات المطلوبة فى الأسواق. وهكذا تسير اللجنة فى اتجاهين بالنسبة للتدريب: تدريب على مهن بسيطة تناسب مستوى التعليم والمهارات المحدودة (وهذا واقع)، وتحاول أن ترقى بالبعض من الحاصلين على شهادات علمية إلى مستوى تعليمى ومهارى للحاق بركب التقدم التقنى.

تم بحمد الله تعالى

والله تعالى أعلى وأعلم

المراجع :

١- د. محمد السيد السعيد التكنولوجيا صادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام بالقاهرة، ٢٠٠١م.

٢- د. محمد السيد السعيد مبادرة للتقدم، صادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام بالقاهرة، ١٩٩٧م.